013409

دار الكتب والوثائق القومية
الشئون الفنية
إدارة الإيداع القانونى

إقرار بتسليم رقم الإيداع بدار الكتب

طبقاً لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

عنوان المصنف : شرح طه ابو ضيف سيد ابو ضيف هاشم العكيرى وابو الفتوح ابو ضيف نجم

اسم المؤلف : محمد ابو العيم محمد

العنوان : ملخص شرح مركز اظ غزيه

اسم الناشر: دار الصابرى للنشر

العنوان : سيد احمد على محمد بشير بن البكاو

اسم الطابع: اظ العنوان :

الطبعة وتاريخها: عدد الصفحات : مقاس النسخة :

رقم الإيداع: ١٧/١٢٤٩

الترقيم الدولى: 978-977-272-705-6

تحريرا فى: ٢٠١٧/٦/٤ رقم قومى: ١

المندوب: ا ود المستلم :

تاريخ إيداع النسخ: ٢٠١٧/٦/٤ توقيع المختص:

يتم إيداع النسخ المقررة طبقا للقانون المشار إليه فى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الحصول على رقم الإيداع على الا يقل عدد الصفحات النسخة عن ٥٠ صفحة

شرح لمع ابن جني
بين ابن بُرهان العكبري وابن الخباز

دراسة نحوية مقارنة

دكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

كلية اللغات

جامعة المدينة العالمية

ماليزيا

مكتبة الصحابة/ طنطا/ مصر

الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م

هذا الكتاب

يسعى إلى دراسة المسائل النحوية لشرحين من شروح اللمع وهما: شرح اللمع (لابن برهان العكبرى): وهو الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن على الأسدي المتوفى سنة (٤٥٦هـ) والكتاب حققه الدكتور :فائز فارس ،وهو من مطبوعات السلسلة التراثية بالكويت سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ،والآخر: توجيه اللمع للعلامة (أحمد بن الحسين بن الخباز) شرح كتاب اللمع لأبى الفتح ابن جنى) ، والكتاب حققه الأستاذ الدكتور: فايز زكى دياب ، الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، وطبعته دار السلام، سنة ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م ،وقد كان لاختيارى هذا الموضوع عدة أسباب :أولها : القيمة العلمية لكتاب(اللمع) لابن جنى ، فهو من الكتب الموجزة فى النحو، الجامعة لكل نفيس ،الأمر الذى جعل أكثر من عشرين عالما تناولوه بالشرح والتحليل، والثانى : ما حظى به كل شارح من الشارحين من مترلة بين أهل عصره، فابن برهان كانت له مترلة كبيرة عند عميد الملك الكندري، وقاضى القضاة عبد الله الدمغاني، وغيرهم . وابن الخباز حظى بمترلة كبيرة عند أهل عصره أيضا كعز الدين أبى محمد عبد الوهاب الزنجانى الأديب الفاضل نزيل تبريز (ت ٦١٠هـ) ،ومحمد بن ميكال مجد الدين الموصلى الرضى النحوى (ت ٦٨٠هـ)، والثالث : يظهر البحث أثر كل منهما فى الدراسات النحوية التالية لهما ، والرابع: تميز كل واحد من الشارحين بمنهج يختلف عن الآخر عرضت من خلاله مادة كتاب (اللمع) ، دفعني ذلك إلى تناولهما بالدراسة ؛ لأقف على المميزات والهنات عند كل منهما، وقد اشتملت الدراسة على العديد من المباحث : منها : مسائلالخلاف بين الشرحين ، وفيه ثماني مسائل ، وما زاده الشارح (ابن برهان) من آراء على ما ذكره مصنف الكتاب ، وفيه تسع عشرة مسألة ، وما زاده الشارح (ابن لخباز) من مسائل على ما ذكره (المصنف)، ويشتمل على إحدى وثلاثين مسألة ، وأوضحت الدراسة العديد من النتائج منها: أولا: كان لمذهب الشارحين النحوى (المذهب البصرى) الأثر فى قلة مسائل الخلاف بينهما ، حيث لم يختلفا إلا في ثماني مسائل فقط ، وقد زاد كل من الشارحين الكثير من المسائل النحوية التى لم يتناولها المصنف ، وتميز ابن الخباز عن ابن برهان فى ذلك بأنه كان ينبه القارىء على ما سيذكره زيادة على ما ذكره المصنف.

شـرح لمـع ابن جنى بين ابن بَرهـان العكبري وابن الخبـاز

دراسة نحوية مقارنة

إعداد

الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

كلية اللغات

جامعة المدينة العالمية

ماليـــــزيا

الناشر

دار الصحابة للتراث

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١٣٤٠٩/ ٢٠١٧م
ترقيم دولي:
978 ـ 977ـ 272 ـ 705 ـ 6

إهـــداء

إلى من امتن الله تعالى علينا ببعثته – صلى الله عليه وسلم – فكان أكمل الناس خلالا ، وأفضلهم حالا ، وأفصحهم مقالا .

وإلى من ربياني صغيراً، وشملاني بالعناية والرعاية ، وأرشداني لدروب الخير، ودفعاني إلى البحث دفعاً، وجعلهما الله– عز وجل– سبباً لتذليل الصعاب .

إلى والدي .. أسأل الله– عز وجل – أن يبارك لي فيهما، وأن يمد في عمرهما، وأن يرزقهما الصحة والعافية، وأن يجعلني وما أملك من عمل صالح في ميزان حسناتهما يوم القيامة .

﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴾[1].

وإلى أخوتي ..أدعو الله– عز وجل– أن يبارك لي فيهم، وأن يرزقهم النجاح والفلاح .

وإلى زوجتي ، وأولادي ، وإلى إخواني الباحثين وطلاب العلم ، إلى هؤلاء جميعاً .. أهدي ثمرة جهدي المتواضع، راجيا من المولى– سبحانه وتعالى– أن يتقبله مني خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يوفقني لبر والدي وطاعتهما .

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾[2] .

الباحث

---

[1] الآية (٤١) من سورة إبراهيم.

[2] من الآية (١٥) من سورة الأحقاف .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى أنعم علينا بنعمة الإسلام ، وشرفنا بأن جعلنا من أمة خير الأنام سيدنا محمد ﷺ ، نحمده – سبحانه – على نعمة الإيمان إلى أقصى مدى الحامدين ،ونعترف بآلائه اعتراف الشاكرين ،ونقف ببابه وقوف السائلين .

والصلاة والسلام على منبع البيان ، ومهبط العرفان المؤدب بالقرآن سيدنا محمد ﷺ الذى بعثه ربه هاديا للعاصين ، ومنارا للسائرين ،وشفيعا للمؤمنين ، ورحمة للعالمين ، وسيدا للبشر أجمعين ، فنصح الأمة ، وكشف الله به الغمة ، فاللهم اجزه عنا خير ما جازيت به نبيا عن أمته ، ورسولا عن رسالته ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد :

فإن علم النحو من أسمى العلوم قدرًا ، وأنفعها أثرًا ، به يثقف أود اللسان ، ويسلس عنان البيان ، وقيمة المرء فيما تحت طي لسانه لا طيلسانه ، ولقد صدق إسحاق بن خلف البهراني في قوله:

النَّحوُ يَبْسُط من لسان الأَلْكن ... والمرءُ تُكْرمه إذا لم يَلْحَنِ

فإذا طلبتَ من العُلوم أجلَّها ... فأجلُّها منها مُقِيم الأَلسن[1]

وبه يسلم الكتاب والسنة من عادية اللحن والتحريف ، وهما موئل الدين ، وذخيرة المسلمين ، فكان تدوينه عملا مبرورا ، وسعيا في سبيل الدين مشكورا ، به يستبين سبيل العلوم على تنوع مقاصدها ، وتفاوق ثمارها ،فإن الطالب لا يسلكها إلا إذا كان على جد من هذا العلم

---

[1] البيتان من الكامل التام ، وقد وردا في : عيون الأخبار ٢/١٥٧، والكامل ٤/١٣٢ ، والعقد الفريد ٢/٤٧٩، والوافي في الوفيات ١/١١٦٨، وصبح الأعشى ١/٢٠٦ ، ونشأة النحو ص ٣ .

موفور ، وبه يتبين أصول المقاصد بالدلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ،ولولاه لجهل أصل الإفادة .

ولقد نشأت اللغة العربية في أحضان جزيرة العرب خالصة لأبنائها منذ ولدت ، نقية سليمة مما يشينها من أدران اللغات ، لبثت كذلك أحقابا مديدة كان العرب فيها يغدون ويروحون داخل بلادهم على ما هم عليه من شظف العيش ،غير متطلعين إلى نعيم الحياة وزخارفها فيما حولهم من بلاد فارس والروم وغيرها .

وقد كان لاختلاط العرب بغيرهم من الأمم بعد انتشار الفتوحات الإسلامية أن دخل الكثير منهم في الإسلام ، واختلط العرب بالعجم فأدى ذلك إلى تفشي اللحن في اللسان العربي ، فأشار الإمام علي –كرم الله وجهه– على أبي الأسود الدؤلي بوضع علم النحو ، فوضع – رحمه الله – باكورة هذا العلم[1] ، وشعر العرب بعد أبي الأسود بالحاجة الشديدة إليه ، لذلك تعهدوه بالرعاية حتى وصل إلى ما هو عليه الآن .

وفي سبيل الوصول إلى ما هو عليه الآن ، مر النحو بأطوار أربعة : طور الوضع والتكوين ، وطور النشوء والنمو ،وطور النضوج والكمال ، وطور الترجيح والبسط في التأليف[2].

وقد كان لكل واحد من هذه الأربعة سماته ورجاله ومؤلفاته ، ومن بين هؤلاء العلماء الذين أسهموا في وصول علم النحو إلى ما هو عليه ، عالمنا الجليل أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، فلقد ترك عالمنا الكبير كتبا حسانا تدل على فضله الجم ، وعلمه الغزير، وقد تخير لها أسماء حسانا كذلك ، منها في العربية كتابه (اللمع) ذلك الكتاب الذي طار صيته

---

[1] ينظر :الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٩ ، تح /د.مازن المبارك ، ط/دار النفائس بيروت ،ط/الأولى ١٣٩٤هـ –١٩٧٤ م ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي ص١١وما بعدها ، ط / دار المنار ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .

[2] ينظر : السابق ص ١٩.

، وشرق وغرب ،وتناوله العلماء بالشرح والتعليق ، فالكتاب من الكتب الموجزة في النحو الجامعة لكل نفيس ، ومؤلفه من العلماء البارزين في اللغة ، المشهود لهم بالكفاءة العالية ؛ ولذلك تسابق علماء النحو إلى شرح (اللمع) لابن جنى .

وقد تفرد كتاب (اللمع) الذى ألفه (ابن جنى) عن غيره من كتب النحو الأخرى بمميزات دفعت العلماء إلى تناوله بالشرح والتحليل ، من ذلك : الإيجاز والاختصار ، والابتعاد عن الخلافات والعلل التي تشبت بين النحاة ، فكان – رحمه الله – يلخص القاعدة النحوية فى أسلوب موجز معبر .

ولأهمية هذا الكتاب عنى به السابقون يدرسونه ويدرسونه ، فقد درسه ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) على ابن يعيش (٦٤٣هـ) ، واختار الإمام النووي فصول (اللمع) لتكون المادة التي يدرسها تلاميذه الذين يتلقون عنه .

ولكثرة الشروح الموضوعة حول هذا الكتاب رأيت أن أقوم بموازنة حول شرحين من شروح هذا المؤلف وهما :

شرح اللمع (لابن برهان العكبرى): وهو الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن على الأسدى المتوفى سنة (٤٥٦هـ) والكتاب حققه الدكتور :فائز فارس ،وهو من مطبوعات السلسلة التراثية بالكويت سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .

والآخر : توجيه اللمع للعلامة (أحمد بن الحسين بن الخباز) شرح كتاب اللمع لأبى الفتح ابن جنى) ، والكتاب حققه الأستاذ الدكتور : فايز زكى دياب ، الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، وطبعته دار السلام، سنة ١٤٢٣هـ –٢٠٠٢م .

أولها : القيمة العلمية لكتاب(اللمع) لابن جنى ، فهو من الكتب الموجزة فى النحو، الجامعة لكل نفيس ، الأمر الذى جعل أكثر من عشرين عالما تناولوه بالشرح والتحليل[١].

والثاني : ما حظى به كل شارح من الشارحين من منزلة بين أهل عصره، فابن برهان كانت له منزلة كبيرة عند عميد الملك الكندري[٢]، وقاضى القضاة عبد الله الدمغاني[٣]، وأبى على بن الوليد المتكلم[٤] ، وغيرهم .

وابن الخباز حظى بمنزلة كبيرة عند أهل عصره أيضا كعز الدين أبى محمد عبد الوهاب الزنجاني الأديب الفاضل نزيل تبريز (ت ٦٦٠هـ) [٤] ، ومحمد بن ميكال مجد الدين الموصلي الرضى النحوي (ت ٦٨٠هـ)[٦].

---

[١] كشف الظنون ٢/ ١٥٦٢ ، ١٥٦٣، وقسم الدراسة في شرح اللمع لابن برهان ١/ ٤٦، ٤٧.

(٢) الوزير عميد الملك الكندري:هو محمد بن منصور بن محمد ومنهم من قال منصور بن محمد والأول أصح الوزير عميد الملك أبو نصر الكندري وزير طغرلبك، كان من رجال الدهر جوداً وسخاء وكتابة وشهامة،سنة ٤٥٦هـ ينظر: سير أعلام النبلاء ١١٣/١٨ .

(٣) قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني: (٣٩٨ – ٤٧٨ هـ = ١٠٠٧ – ١٠٨٥م) هو محمد بن علي بن محمد الحنفي، تفقَّه بخراسان ثم ببغداد،على القدوري، وسمع من الصوري وجماعة، وعاش ثمانين سنة ، وكان نظير القاضي أبي يوسف، في الجاه والحشمة والسُّؤدد، وبقي في القضاء دهراً، ودفن في القبة، إلى جانب الإمام أبي حنيفة رحمهما الله . ينظر : الأعلام ٢٧٦/٦.

(٤) أبو على بن الوليد المتكلم :هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الوليد المتكلم أبو علي من أهل الكرخ، شيخ المعتزلة، والداعية إلى رأيهم، وكان له شعر ،توفي أبو علي الوليد في سنة تيف وثمانين وأربعمائة. ينظر : المحمدون من الشعراء١/٨ .

(٥)ينظر التعريف به ص ٢٩ من هذا البحث .

(٦)ينظر التعريف به ص ٢٩ من هذا البحث .

والثالث : يوقفنا هذا البحث على آراء كلا الشارحين التي عرفا واشتهرا من خلالها ، كما يوقفنا على انفرادات كل شارح ، ومخالفاته لمصنف الكتاب (ابن جني) .

وقد اشتملت خطة البحث على : مقدمة ،وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، وفهارس .

أما المقدمة : فذكرت فيها منهج البحث ، وخطته ،وأسباب اختياري لهذا الموضوع .

وقد تمثل للنهج الذي سرت عليه في دراسة مسائل البحث في عدة أمور :

أولها : التمهيد لكل مسألة بمقدمة تعين على فهم المسألة .

الثاني : ذكر أقوال النحويين في المسألة إن وجدت .

الثالث : ذكر قول الشارح في المسألة .

الرابع : التعقيب على قول الشارح مع ذكر رأي الباحث في المسألة .

الخامس : ترتيب هذه المسائل على وفق ترتيب ذكرها في شرحي اللمع .

وأما التمهيد : فيشتمل على التعريف بابن برهان العكبري ، وابن الخباز ، والتعريف بكتابيهما ، وقد قسمته ثلاثة مباحث :

أولها : التعريف بـ(ابن برهان العكبري) وتمثل ذلك في :

اسمه ونسبه ، ومن تسمى بهذا الاسم من العلماء . ومولده ونشأته ،وسماته الشخصية ، وعلومه ، واتباعه منهج المعتزلة ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومصنفاته ، وما نسب إليه من شعر ، ومكانته بين الناس ، ووفاته .

والثاني : التعريف بـ(ابن الخباز) وتمثل ذلك في: اسمه ونسبه ،وشهرته ،وأخلاقه ، ومولده ، ونشأته ، وثقافته ، ومكانته العلمية ، وشيخه ، وتلاميذه ، ومؤلفاته العلمية، ووفاته ، ومن اشتهر بهذا الاسم من العلماء.

والثالث : التعريف بالشرحين .

وأما الفصل الأول وعنوانه : مسائل الخلاف بين الشرحين ، ففيه ثماني مسائل وهي:

(١) مسألة: الوقف على المقصور المنون .

(٢) مسألة: رافع الخبر .

(٣) مسألة:تقدم خبر (مازال) وأخواتها عليها .

(٤) مسألة: تقدم الحال على العامل الظرف أو الجار والمجرور .

(٥) مسألة:تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف غير زائد .

(٦) مسألة:العامل في المعطوف .

(٧) مسألة:الإضراب بـ(إلا) .

(٨) مسألة:إما الثانية .

والفصل الثاني : ما زاده الشارح (ابن برهان) من آراء على ما ذكره مصنف الكتاب ، وفيه تسع عشرة مسألة هي :

(١) مسألة :اسمية (كيف) .

(٢) مسألة : اسمية (إذا) .

(٣) مسألة : الوقف على الاسم المنقوص إذا كان مضافا .

(٤) مسألة :إعراب الأسماء الستة .

(٥) مسألة : إطلاق الذات على اسم الله ـ تعالى ـ والنسبة إليها .

(٦) مسألة :جواز أن يأتي الخبر شرطا وجزاء .

(٧) مسألة :تقدير المتعلق بالباء في (بسم الله الرحمن الرحيم) .

(٨) مسألة :تركيب (حبذا) وحكم النكرة بعدها .

(٩) مسألة :تأتي (إن) نافية وشرطية وزائدة .

(١٠) مسألة :تأتي (أن) مخففة ومفسرة وزائدة .

(١١) مسألة : جواز إعمال (إن) إذا دخلت عليها (ما) .

(١٢) مسألة :مجيء (أن) بعد " لو" و"لولا" .

(١٣) مسألة : زيادة (لا) .

(١٤) مسألة :إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه .

(١٥) مسألة :زيادة (ثم) .

(١٦) مسألة : زيادة (الواو) .

(١٧) مسألة : التصريح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا في منع الصرف .

(١٨) مسألة : ترك صرف ما ينصرف للضرورة .

(١٩) مسألة : حكم معدول العدد إذا سمي به .

والفصل الثالث : ما زاده الشارح (ابن لخباز) من مسائل على ما ذكره (المصنف)،

ويشتمل على إحدى وثلاثين مسألة هي :

(١) مسألة: الوقف على الاسم الممدود .

(٢) مسألة: حذف مفعولي "ظن" و"أعلم" وأخواتهما.

(٣) مسألة: حكم "أعلم" وأخواتها إذا بنيت لما لم يسم فاعله .

(٤) مسألة: تكرار المستثنى .

(٥) مسألة: منع تقديم المستثنى على الفعل الناصب له والأداة .

(٦) مسألة: من معاني (من) التبيين .

(٧) مسألة: منع دخول الكاف على المضمر .

(٨) مسألة: الإضافة اللفظية .

(٩) مسألة: تعدد النعت والمنعوت لعاملين .

(١٠) مسألة: تعدد النعت والمنعوت لعامل واحد .

(١١) مسألة: منع عطف الصفة على الموصوف وجوازها على الصفة .

(١٢) مسألة: منع تقديم الصفة على الموصوف .

(١٣) مسألة: العامل في الصفة .

(١٤) مسألة: فائدة البدل .

(١٥) مسألة: العامل فيالبدل .

(١٦) مسألة: للبدل منه مطرح أم مراد ؟

(١٧) مسألة: جواب (أم) المعادلة في الاستفهام .

(١٨) مسألة: كيفية ترخيم ما ختم بألف ونون للتثنية .

(١٩) مسألة: كيفية ترخيم ما ختم بواو ونون فى جمع المذكر.

(٢٠) مسألة: كيفية ترخيم ما ختم بـ(ياء) النسب .

(٢١) مسألة:أحوال الفعل المضارع بعد (إذن) .

(٢٢) مسألة: أحوال الفعل المضارع بعد (الفاء) .

(٢٣) مسألة: من أسباب منع الصرف : العلمية ووزن الفعل .

(٢٤) مسألة:جمع الاسم إذا كان صفة جمعا عاما.

(٢٥) مسألة:تكسير الجمع المسمى به .

(٢٦) مسألة:هل يجوز جمع المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟

(٢٧) مسألة:توطئة القسم .

(٢٨) مسألة:حالات الوجوب والجوازفى اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع .

(٢٩) مسألة: حالات الشرط والجزاء .

(٣٠) مسألة:الخلاف فى جازم جواب الشرط .

(٣١) مسألة:منع تقدم المتعجب منه على فعل التعجب .

ثم اختتمت البحث بخاتمة أوضحت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

ثم أتبعتها بثبت المصادر والمراجع ،و فهرس للموضوعات .

وبعـد :فإني أعلم علم اليقين أن الكمال لله وحده، وما من عمل للإنسان إلا وهو معرض للخطأ والنسيان ، ولا أعفي من هذين فما كان من توفيق ؛ فمن الله . سبحانه وتعالى . وما كان من تقصير فمن نفسي ومن الشيطان .

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"[1] .

[1] من الآية(٨٨) من سورة هود

التمهيد

ويشمل ثلاثة مباحث :

الأول: التعريف بابن برهان العكبري .

الثاني : التعريف بابن الخباز.

الثالث : نبذة موجزة عن الشرحين .

المبحث الأول

التعريف بابن برهان العكبري

التعريف بابن برهان*

اسمه ونسبه : هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان[1] – وبه

---

* تنظر أخباره في : دمية القصر للبـــاخرزي ٣٠٩ ، تح / عبد الفتـــاح محمد الحلو . ط/ دار الفكـر العربي، القاهرة ١٩٦٨م .والمنتظم في تاريخ الأمم لابن الجوزي ٧/١٩٥، ٨/٢٣٦ط / حيدر آبـــاد الدكن الهند١٣٥٨هـ ، والكامل في التاريخ لابن الأثير ٨/١٠٠ ، ط / بيروت ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م ،وإرشاد الأريب إلى معرفة الأريب لياقوت الحموي ١٥/٩٧ نشره دار المأمون مطبعة عيسى البابي الحلبي _ القاهرة ١٣٥٥هـ ،ومعجم البلدان لياقوت الحموي ٣/٧٥٠ نشر مكتبة خياط بيروت عن طبعة أوربا ، وإنباه الرواه على أنباه النحاة ، للقفطي ٢/٢١٣ ، ٢١٤ تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ – ١٩٥٥ م ، والعبر في خبر من غبر للذهبي ٣/٢٣١ تح / صلاح الدين المنجد وفؤاد سيد ، ط/ الكويت ١٩٦٦م ، وسير أعلم النبلاء للذهبي ١٧/٢٦٦ تح/ شعيب الأرنؤوط ، وحسين الأسد ، مؤسسة الرسالة ، ط/ الول ١٤٠١ هـ. ١٩٨١ م . ، وتاريخ الإسلام ٧/١٩٦ ، تح/ د . عمر عبد السلام تدمري ، نشر : دار الكتاب العربي ، ط/ الأولى ١٤٠٧ هـ. ١٩٨٧م . وميزان الاعتدال ٢/١٣٣ تح/ علي محمد البجاوي ، ط/ دار المعرفة بيروت لبنان (بدون تاريخ) ، وفوات الوفيات للكتبي ٢/٤١–٤٤ تح /الشيخ محي الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١ م ، والبداية والنهاية لابن كثير ١١/٣٢٢ ، ١٢/٩٢ ،ط/ دار الريان لتراث ط/الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، والملائكة والمملوكون للدجلي ١١٧،١١٨ مكتبة الأندلس بغداد ١٣٨٥هـ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ص ٢٠١ بخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢١٤٦ تاريخ تيمور ، وبغية الوعاة في طبقت اللغويين والنحاة للسيوطي ٢/١٢٠ ، تح/ محمد ابو الفضل إبراهيم مطبعة الحلبي القاهرة ١٩٦٤ – ١٩٦٥م ، وكشف الظنون عن أسامي الفنون لحاجي خليفة ١١٤،١٥٦٣ .ط/ استانبول ١٩٤٣م. وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣/٢٩٧. ط/القدسي ١٣٥٠ م ، والأعلام للزركلي ٤/١٧٦. مطبعة كوستا، القاهرة ١٩٥٤م،و معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٦/٢١٠ .ط/المطبعة العربية

[1] ابن برهان، بفتح الباء والنع من الصرف ، ومن ضم الباء فقد وهم ، وذهب بعيدا من ذكر أنه (برهان الإسلام) ،وبرهان الإسلام : هومحمد بن محمد بن رضي الدين السرخسي مصنف المحيط والزخيرة.

ينظر : المنتظم ٨/٢٣٦، وإرشاد الأريب ١٥/٩٧ ، والعبرق خبر من غبب ٣/٢٣١،وتاج التراجم لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودني (ت ٨٧٩هـ) ١/٢٠ تح / محمد خير رمضان يوسف ط/ دار القلم دمشق ، ط/ الأولى ١٤١٣هـ. ١٩٩٢م .

والبرهة والبرهة في العربية : الحين الطويل من الدهر ، ويقال : بره الرجل إذا غاب جسمه بعد تغير من علة ، وأبره الرجل إذاغلب الناس وأتى بالعجائب ، والألف والنون الزائد تان في آخر العلم تمتحان صرفه.

ينظر: لسان العرب مادة (برة) ١٣/٤٧٦ ، وتاج العروس مادة (برة) ١/٨٢١٠.

يعرف— بن إسماعيل بن حبيش بن ميمون بن سنان بن رافع بن صخر بن عبد الله بن ناشرة بن نصر بن سواءة بن سعد بن مالك بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الأسدي العكبري النحوي[1].

من تسمى بابن برهان:

تسمى بابن برهان أربعة من العلماء هم :

(١)ابن برهان:الحسين بن عمربن برهان البغدادي الغزال البزار،كان ثقة صالحا، توفى سنة ٤١٢هـ[2].

(٢)ابن برهان المقرىء :

هو الحسين بن إبراهيم بن عبد الله ،أبو عبد الله المقرىء الأنباري كان والده يسمى برهان —بفتح الباء الوحدة — ، قرأ القرآن بالروايات على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون البغدادي صاحب ابن مجاهد ، وتوفى سنة أربع وعشرين وأربعمائة[3] .

(٣)ابن برهان :

عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان ، صاحب هذه الترجمة .

(٤)ابن برهان :

أحمد بن على بن برهان ،أبو الفتح ،فقيه بغداد ، غلب عليه علم الأصول ، من تصانيفه البسيط والوسيط والوجيزفى الفقه والأصول ، مولده ووفاته ببغداد سنة ٥١٨هـ[4].

مولده ونشأته :

ولد ابن برهان فى عكبرا [5] ونسب إليها .والسنة التى ولد فيها ابن برهان ليست معروفة، وقد يكون من مواليد أواخر الربع الثالث من القرن الرابع الهجرى ، فقد توفى سنة ٤٥٦هـ ، وقد تجاوز ثمانين سنة[6] .

---

[1] ينظر :الإكمال فى رفع الارتياب عن المؤلف والمختلف فى الأسماء والكنى لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا ١/٢٤٦،ط/ دار الكتب العلمية — بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

[2]– ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧ /٢٦٥ .

[3]– ينظر: الوافى فى الوفيات ٤/ ٢٦٦ .

[4]– ينظر: سير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٥٦، والأعلام ١/١٧٣، وموسوعة الأعلام ١/٨٢ .

[5]– عكبرا : مدينة صغيرة على شرق دجلة بين بغداد والموصل، وهى بليدة من نواحى دجيل قرب صريفين، وأولنا بينها وبين بغداد عشرة فراسخ وقد خربت وانتقل أهلها إلى أولنا ، وغيرها ، ومكانها الآن " للمستصرى" . ينظر: معجم البلدان ٣/٧٥٠ ، ومراصد الاطلاع للبغدادى ٩٥٣ .

[6]– ينظر: الكامل فى التاريخ ٨/١٠٠، وفوات الوفيات ٢/٤١.

نشأ ابن برهان في "عكبرا" ، وفيها تلقى علومه الأولى ، و تمذهب بالمذهب الحنبلي الذي كان سائدا في بلدته ،وحذق التنجيم قبل انتقاله إلى بغداد في مستقط رأسه ، ولما وجد أن بلدته ليس فيها ما يرجوه من العلوم والآداب انتقل إلى بغداد وذلك في أواخر القرن الرابع الهجري أو أوائل القرن الخامس الهجري.

سماته الشخصية: لابن برهان عدة سمات ذكرها بعض المصنفين تظهر لنا أخلاقه فقد ذكروا أنه كانت فيه شراسة خلق على من يقرأ عليه [1] .

وقال محقق شرح اللمع : "ولا أظنها شراسة تسيطر على سلوكه العام ، لقد كان متكبرا تقط على أولاد الرؤساء والأغنياء ، ومعظم طلابه كانوا من خواص الناس ، أما الطالب الغريب فلم يلق منه إلا كل رعاية وعطف "[2].

كان ابن برهان إذا رأى الطالب غريبا أقبل عليه، لقد قضى ابن برهان عمره كله يبذل العلم لطالبيه ، وكان عمره ثمانين سنة

وتلامذته ينتظرونه في المسجد للأخذ عنه ، ورجل هذا حاله لايمكن أن يكون شرس الخلق. قد يقول هذا من لا يدرك شقاءالتدريس[3].

وقالوا إنه لم يغط رأسه[4]،وأنه لم يلبس سراويل[5] ،قال المحقق :"وليس في هذا ما يدعو إلى العجب ، إنني أرى رجال هذا العصر يأخذون بمبدئه ويسيرون حاسري الرؤوس ،وليس في هذا خروج على عقيدة أو آداب عامة، لقد كان الرجال إذ ذاك يغطون رؤوسهم أما ابن برهان فقد ضاق بغطاء رأسه فنزعه .

---

[1] ينظر: إرشاد الأريب١٥/٩٧،والبداية والنهاية١٢/٩٢.

[2] ينظر:شرح اللمع لابن برهان القسم الأول ١/١٩تح/د.فائز فارس.ط/الأولى الكويت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م

[3] ينظر: فوات الوفيات٢/٤١. ، تح /الشيخ: محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١ م .

[4] ينظر: العبر في خبر من غبر ٣/٢٣١، وسير أعلام النبلاء١٧/٢٦٦ .

[5] ينظر: النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ٥/٧٥ مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٥١هـ-١٩٣٢م ، وإنباه الرواة٢/٢١٣ ، والبداية والنهاية ١٢/٩٢.

وقال أيضا: "وهذا لا يعني أنه كان يمشي مكشوف العورة إن الثوب الطويل يستر ما يطلب الله ستره،فإذا كانت السراويل تحته بحلبة للضجر، فإن عدم ارتدائها خير من ارتدائها ، ثم إن ابن برهان كان بعيدا عن البذخ والتنعيم والعناية بمظهره"[1] .

وقد كان ابن برهان زاهدا[2] ،ولم يقبل عطاء من أحد[3] ، وإذا حضر أولاد الأمراء والأتراك وأرباب النعم يقبلهم بمحضر من آبائهم ولا ينكرون عليه ذلك لعلمهم بديته وورعه[4] .

ثقافته :

كان ابن برهان مضطلعا بعلوم كثيرة منها علوم اللغة ، ومعرفة النسب ، وحفظ أيام العرب ، وأخبار المتقدمين ، وله أنس شديد بعلم الحديث[5] ، وقرأ الكلام وصار صاحب اختيار فيه ، وتقدم فيه وفي معاني القرآن[6] ، وقد كان ابن برهان مجودا في النحو ، وقد عده النحويون من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين[7] ، وهذا الكتاب (شرح اللمع) يشهد له بالفضل والتقدم في النحو والصرف .

وابن برهان ذو بصر بالقراءات القرآنية المختلفة ، يعرف القراء ويسند إليهم قراءاتهم ، وهذه أمور واضحة في شرح اللمع .

وكان ابن برهان نسابة شهد له ابن ماكولا أنه آخر من يعرف الأنساب[8].

وقال ابن الشجري : وكان ابن برهان له في علم النسب قدم راسخة[9].

---

[1] ينظر: شرح اللمع القسم الأول١/٢٠،١٩.

[2] ينظر: دمية القصر ٣٠٩،وإنباه الرواة ٢/٢١٤،وبغية الوعاة٢/١٢٠.

[3] ينظر: نزهة الألباء٣٥٦،وفوات الوفيات ٢/٤١.

[4] ينظر: فوات الوفيات ٢/٤١، والبداية والنهاية ١٢/٩٢ ، والفلاكة والمفلوكون ١١٧،١١٨ .

[5]– ينظر: تاريخ بغداد ١١/١٧ .

[6]– ينظر: الإكمال ١/٢٤٦،٢٤٧ .

[7]– ينظر: الإنصاف٥١٣..

[8]– ينظر: الإكمال١/٢٤٦ . .

[9]– ينظر: الأمالي الشجرية ١/١١٦ ..

وابن برهان راوية أحاط علما بأيام العرب وأخبار المتقدمين ،ولم يقف العلماء على مؤلف له فى هذا الفن لكن أمهات الكتب تسند إليه الأخبار وتروى عنه الأشعار[1] .

اعتـزاله :

الاعتزال من مذاهب علم الكلام يبحث فى العقائد الإسلامية ، ووسيلته إلى ذلك العقل والمنطق وقد نشأ الاعتزال فى أواخر الدولة الأموية ،وازداد تقدما وقوة وسلطانا بعد أن ترجمت العلوم الكونية والفلسفية إلى اللغة العربية إلى أن بلغ أوج مجده فى عهد الخليفة المأمون أعظم أنصاره ، وقد نادى المعتزلة بخلق القرآن ، وكرههم الناس ، وحاربهم المتوكل فقرب أهل الحديث وأبطل القول بخلق القرآن[2] وكان الاعتزال مذهب كثير من العلماء، وقبل أن يصل ابن برهان إلى بغداد كان الفارسى معتزليا ، وكان تلميذه ابن جنى معتزليا كذلك [3] ، والاعتزال قائم على العقل لذا وجد فيه ابن برهان بغيته فهو معتزلى. يظهر ذلك فى عدة مسائل[4].

قال ابن عقيـل: وكان ابن برهان يختار مذهب مرجئة للمعتزلة وينفى خلود الكفار فى النار، ويقول: "خالدين فيها أبدا [5] "، أى :أبدا من الآباد، وما لاغاية له لا يجمع ولا يقبل التثنية فيقال: أبدان وآباد ،ويقول: دوام العقاب فى حق من لايجوز عليه التشفى لا وجه له ، مع ما وصف الله به نفسه من الرحمة،وهو إنما يوجد من الشاهد لما يعترى الغضبان من غليان قلبه للانتقام،وهذا مستحيل فى حقه تعالى[6] .

وقال ابن الجوزى : "وكان ابن برهان قدح فى أصحاب أحمد ، وقد يخالف اعتقاده اعتقاد المسلمين ، إذ كلهم على خلود الكفار ، لا ينبغى أن يؤثر قدحه فى أحمد" [7].

شيوخه : أخذ ابن برهان عن عدد من الشيوخ ، فقد أخذ فى بلدته عكبرا عن شيخه ابن بطة ،

١- ينظر : دمية القصر ١/٤٧،٥١ ،وإنباة الرواة ٣/٥٧ ، ونزهة الألباء٢٣٥ .

٢- ينظر: المنتظم ٨/٢٣٦،٢٣٧،والبداية والنهاية ١٢/٩٨،والأعلام ٤/١٧٦ .

٣- ينظر: الخطط للمقريزى ١/١٦٤ ط/المليجى ..

٤- ينظر: ميزان الاعتدال ٢/١٥٨، ولسان الميزان ٤/٨٢..

٥- سورة النساء من الآية (٥٧) .

٦- ينظر: المنتظم ٨/٢٣٦،٢٣٧، والبداية والنهاية ١٢/٩٨ ..

٧- ينظر: المنتظم ٨/٢٣٦،٢٣٧، وسير أعلام النبلاء١٧/٢٦٦..

العكبري : وهو أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري المعروف بابن بطة ، من كبار فقهاء الحنابلة ، وعالم بالحديث رحل في طلبه ثم لازم بيته أربعين سنة ، فلم ير في سوق ، ولا رؤي مفطرا إلا في يوم الفطر والأضحى وأيام التشريق ، ولد في عكبرا وتوفي فيها سنة ٣٨٧هـ ،وصنف كتبا كثيرة[1] .

وأخذ ابن برهان في بغدادعن بقية شيوخه وهم :

١. عبد السلام البصري: هو أبو أحمدعبد السلام بن الحسين بن محمد البصري، الملقب بالوجكا،أخذ عن ابن جني ،وكان من أحسن الناس تلاوة للقرآن وإنشادا للشعر ،وكان يتولى دار الكتب ببغداد ، لقيه أبو العلاءالمعري ،واستعار منه ديوان تيم اللات ،ومدحه بقصيدة تائية.توفي سنة ٤٠٥ هـ[2] .

٢. الدقيقي : هو أبو القاسم علي بن عبيد الله الدقيقي النحوي ،أحد الأئمة العلماء، أخذ عن الفارسي والسيراف والمازني،وكان مبارزا في التعليم ، تخرج عليه خلق كثير لحسن خلقه وسجاحة سيرته ،وله تصانيف منها : شرح الإيضاح وشرح مختصر الجرمي، و كتاب العروض، و كتاب المقدمات ،توفي سنة ٤١٥هـ[3] .

٣. السمسمي: هو أبو الحسن علي بن عبيد الله السمسمي اللغوي النحوي كان حسن المعرفة بفنون علم العربية ،صحيح الخط غاية في اتقان الضبط ، قرأ على الفارسي والسيراف ،وكان ثقة في روايته ، توفي في المحرم سنة ٤١٥هـ في خلافة القادر بالله[4] .

٤. أبو الحسين القدوري:هو أبو الحسين أحمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي المعروف بالقدوري ،ولد سنة ٣٦٢هـ ، وإليه انتهت رياسة الحنفية ببغداد ، وكان حسن العبارة في النظر ،وسمع الحديث ، وروى عنه الخطيب البغدادي وصنف في مذهبه المختصر المشهور وغيره ، وكان يناظر أبا حامد الإسفرائيني الفقيه الشافعي ، توفي ببغداد سنة ٤٢٨هـ ، ودفن بجوار أبي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي- رحمهما الله -[5] .

---

[1]- ينظر: طبقات الحنابلة ١١٤/٢،١٥٣،والعبر٣٥/٣، وسير أعلام النبلاء٥٢٩/١٦، والبداية والنهاية٣٢١/١١..

[2]- ينظر: نزهة الألباء٣٣٨، وإنباة الرواة ١٧٥/٢،١٧٦..

[3]- ينظر: إرشاد الأريب٥٦/١٤،٥٧،والأعلام ٣١٠/٤، ١٧١/٥..

[4]- ينظر: إرشاد الأريب ٥٨/١٤- ٦١، ونزهة الألباء٣٣٨..

[5]- ينظر: العبر ١٦٤/٣،١٦٥، وسير أعلام النبلاء٥٧٤/١٧، والبداية والنهاية ٤/١٢..

٥ـ أبو منصور الرازى : هو أبو منصور محمد بن على بن عمر بن الجبان اللغوى الرازى، من أهل الرى سكن بأصبهان، وكان إماما فى اللغة ، وله مصنفات حسنة فى الأدب ، وهو من أصحاب أبى على الفارسى النحوى ، قدم بغداد سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة ، وروى بها كتاب انتهاز الفرص فى تبيين المقلوب من كلام العرب ، وله كتاب أبنية الأفعال ، وكتاب الشامل فى اللغة ، وكتاب شرح الفصيح، وذكر صاحب معجم المؤلفين[1] أنه كان حيا سنة ٤١٦هـ – ١٠٢٥م. ولم يذكر سنة وفاته[2] .

٦. أبو الفتح النزل النحوى: هو أحمد بن محمد بن هارون النزل النحوى، أخذ عن أبى الحسن على بن عيسى الربعى وهو من أقران أبى يعلى السراج[3] .

٧ـ أبو الفتح بن الأشرس: هو محمد بن محمد بن أحمد بن أشرس، من ناحية الرخ وكان يؤدب بنيسابور، ويختلف إلى أبى بكر الخوارزمى، فلماتوفى ما عنده ارتحل إلى مدينة السلام،وقد صنف كتابا فى النحو سماه " التنبيه"[4] .

تلاميذ ابن برهان: انتفع بعلم ابن برهان عدد كبير من التلاميذ أشهرهم:

(١)ابن فاخر النحوى: هو أبو المكارم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب النحوى البغدادى ،ولد سنة٤٣١هـ ،كان بارعا فى النحو، أخذه عن أبى القاسم عبد الواحد بن برهان الأسدى، ألف ابن فاخر كتباً منها:كتاب المعلم فى النحو،وشرح خطبة أدب الكاتب توفى سنة ٥٠٠ أو٥٠٤هـ[5] .

(٢) النقار الحميرى: هو أبو طاهر أحمد بن الحسين بن إسحاق النقار الحميرى ولد بالكوفة سنة ٤١٨هـ، ونشأ ببغداد ،وكان يحفظ القراءات السبع، قرأها على خاله أبى طالب بن النجارالكوفى النحوى ، وقرأ النحو على أبى القاسم بن برهان الأسدى، وانتقل إلى دمشق وأقاد فيها مدة، ثم رحل إلى مصر، ثم إلى طرابلس ،وعاد إلى دمشق سنة ٤٩٧هـ ، وفيها توفى سنة ٥٠١هـ[6] .

---

[1]– ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١١/ ٣٠ ..

[2]– ينظر: إرشاد الأريب ١٨/ ٢٦٠– ٢٦٢،والوافى بالوفيات ٢/١٢،١٣..

[3]– ينظر: إرشاد الأريب ٥/ ٤٣، والوافى ٣/ ٥٤ ..

[4]– ينظر: دمية القصر ١/ ٢٣٤،وإنباة الرواة٤/ ١٤٨– ١٥١.

[5]– ينظر: نزهة الألباء٣٨٢،وبغية الوعاة٢/ ٢٧٢ ..

[6]– ينظر: إنباة الرواة ١/ ٣٥،٣٦ ..

(٣) التبريزي: هو أبو زكريا يحيى بن علي الشيباني ،ابن الخطيب التبريزي ، وكان أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب ، أخذ عن أبي العلاء المعري والحسن بن الدهان وابن برهان والقصباني والجرجاني [1].

من مصنفاته : شرح القصائد العشر ،وشرح اللمع ،والكافي في العروض والقوافي ، وثلاثة شروح على ديوان الحماسة وغيرها، توفي سنة ٥٠٤هـ[2] .

(٤)علي بن نصر الكاتب : هو أبو تراب علي بن نصر بن سعد بن محمد الكاتب ،ولد بعكبرا ونشأ بها ، ثم انحدر بعد أن بلغ إلى بغداد، وقرأ الأدب والنحو على ابن برهان النحوي ، ثم انحدر إلى البصرة وصار كاتبا لنقيب الطالبيين فيها ،ثم رجع إلى بغداد سنة ٤٤٩هـ ، وأقام بالكرخ ،وولي الكتابة لنقيب الطالبيين إلى أن توفي سنة ٥١٨هـ[3].

ومنهم أيضا : محمد بن أحمد بن طاهر بن أحمد الخازن أبو منصور الكرخي[4] ،وسلمان بن أبي طالب عبد الله النهراوي[5] ، وعلي بن الحسين بن عبد الله[6] ،وعلي بن عقيل بن محمد أبو الوفا شيخ الحنابلة ببغداد وصاحب التصانيف[7] .

مصنفاته: لم يترك ابن برهان كتبا كثيرة ،ولا نعرف له إلا كتابين اثنين هما: أصول اللغة[8] وهو كتاب مفقود لم يعثر عليه ،وشرح اللمع وهو بين أيدينا ،والعلة في قلة كتبه يسوقها محمد بن هلال[9] إذ يقول : " ولولا شراسة خلق كانت فيه على من يقرأ عليه ويستمليه لكانت له آثار باقية وكتب مروية لما كان فيه من الفضائل القوية " .

---

[1]– ينظر: البداية والنهاية ١٢/١٨٢،وبغية الوعاة ٢/٣٣٨.

[2]– ينظر: إرشاد الأريب ١٥/٩٧،٩٨.

[3]– ينظر: لسان الميزان ٢/٣٣٠ .

[4]– ينظر: طبقات المفسرين ١/٣٧ .

[5]– ينظر: الوافي في الوفيات ١/٢٨٦٩ .

[6]– ينظر: البداية والنهاية ١٢/١٩٧ .

[7]– ينظر: كشف الظنون ١/١١٤.

[8]– ينظر: إنباه الرواة ٢/٢١٥.

[9]– ينظر: دمية القصر ٣٠٩، وإنباه الرواة ٢/٢١٥،٢١٤.

ما نسب إليه من شعر :

لم يكن ابن برهان شاعرا منصرفا إلى الشعر ،ولكن الشعر والشعراء محبوبون إليه ، وكان إذا ذكر المتنبي يعظمه ، وقد أورد للتمثيل أبياتا من شعره ومن شعر أبي تمام في كتابه (شرح اللمع)، ونسب إليه أبو الفرج الفندجاني هذه الأبيات :

أَجِبْنَا بِأَبِي أَنْتُـــمْ وَسُقْياً لَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمُ
أَطَلْتُمْ عَذَابِي بِبَعَادِكُـــمْ وَقُلْتُمْ نَزُورُ وَمَا زُرْتُـمُ
فَإِنْ لَمْ تَجُودُوا عَلَى عَبْدِكُمْ فَإِنَّ المُعَزَّى بِـهِ أَنْتُمُ[1]

مكانته بين الناس: كانت لابن برهان مكانة سامية في نفوس معاصريه ، وقد نال منهم في حياته ما يستحق من الثناء والتقدير، وقد ورددت بعض الأخبار لتظهر لنا مكانته ،

منها ما قاله الكتبي[2] :

"كان يحضر حلقة ابن برهان فتى مليح الوجه فانقطع عنه ، فسأل عنه ، فقيل له: إن عميد الملك اعتقل والده ، فاخدر إلى باب المراتب فصادف الكندري جالسا ، فحين رآه أقبل عليه مسلما والناس من حوله ، فقال له ابن برهان :

..... بِيكَ الخِصَامُ وَأَنْتَ الخَصْمُ وَالحَكَمُ[3].

فوجم الكندري ، وسأل عمن في حبسه، فأخبر بالرجل، وأن ولده يغشى مجلس الشيخ للاقتباس، فأطلقه ووهبه ما كان عليه، وكان عليه ثمانية عشر ألف دينار".

ومنها:

أن عميد الملك الكندري لما ورد إلى بغداد، استحضر ابن برهان، وأعجبه كلامه، وأمر له بمال ، فأبى أن يقبله ، فأعطاه مصحفاً بخط ابن البواب وعكازة مليحة حملت إليه من بلاد الروم،فأخذهما وعبر إلى منزله ، فدخل عليه أبو علي بن الوليد المتكلم،فأخبره بالحال،فقال له: أنت تحفظ القرآن وبيدك عصا تتوكأ عليها ، فلم تأخذ شيئا فيه شبهه ؟ فنهض ابن برهان ودخل على قاضي القضاة أبي عبد الله الدامغاني، وقال له: قد كدت أهلك لولا تبهني أبو علي بن الوليد، وهو أصغر سنا مني ،وأريد أن تعيد هذه العكازة وهذا المصحف على عميد الملك، فما يصحبان، فأخذهما وأعادهما إليه[4].

---

[1]- ينظر: دمية القصر ٣٠٩، وإنباه الرواة ٢/٢١٥،٢١٤.

[2]- ينظر: فوات الوفيات٢/٤١ -٤٤.

[3]- هذا عجز بيت من شعر للمتنبي، وصدره : يا أعدل الناس إلا في معاملتي. ينظر : ديوانه٣/٣٦٦.

[4]- ينظر: فوات الوفيات ٢/٤١ -٤٤ .

ومنها :

أنه كان مقيما بالحريم، فنهب في أول دولة الترك ،ونهب له فيه رحل وأثاث له قيمة ، فأخبر المتقدم بذلك ، فجاء إليه احتراما لمكانه من العلم –وكان على مذهب أبي حنيفة – فقال له سمعت أنه قد أخذ لك مال له قيمة ، وأنا أغرمه لك ، فقال :لا أريد إلا ما أخذ مني بعينه ، فقال :ومن أين أقدر على ذلك ولا أعلم من أخذه ؟ بل أنا أغرمه لك وأكثر منه .

فقال: لا حاجة لي في غير عين مالي ؛ لأني لا أدري من أين هو[1].

وفاته : مات ابن برهان يوم الأربعاء ، ودفن في مقبرة الشونيزي[2] ببغداد في يوم الخميس سلخ جمادى الأولى من سنة(٤٥٦هـ) ست وخمسين وأربعمائة للهجرة . رحمه الله تعالى–[3].

---

[1]– ينظر: نزهة الألباء ٣٥٦ .

[2]– مقبرة الشونيزي : هي إحدى مقابر بغداد بالقرب من الكرخ ،وهي وراء التوتة، و تعرف بمقبرة الشونيزي الكبير ، والسبب في ذلك أنه كان

أخوان يقال لكل واحد منهما الشونيزي ؛ فدفن واحد منهما فيها ؛ فنسبت المقبرة إليه وعميت باسمه . ينظر : تاريخ بغداد١/١٢٢.

[3]– ينظر: المنتظم ٨/٢٣٦، والبداية والنهاية ١٢/٩٨، والأعلام ٤/١٧٦.

المبحث الثاني :

التعريف بابن الخباز

التعريف بابن الخباز *

اسمه ونسبه: هو أحمد بن الحسين بن معالي بن منصور بن علي المعروف بابن الخباز الإربلي[1] الموصلي[2] النحوي الضرير أبو العباس شمس الدين[3].

شهرته : اشتهر هذا العالم الفذ النحوي البارع بـ (ابن الخباز) وشاع ذلك في كتب النحاة والمترجمين[4].

كنيته: اشتهر ابن الخباز بإحدى كنيتين : إما بأبي العباس[5] ، وإما بأبي عبد الله[6].

---

* ينظر أخباره في : وفيات الأعيان ٧/١٠٠، تح /الشيخ : محمد محيي الدين عبد الحميد ط/ النهضة و١٩٤٨م-وتاريخ الإسلام ١/٤٧٦٤ ،والوافي بالوفيات ٢/٢٤٢،٣٥٦،ونكت الهميان في نكت العميان ٩٦ تح / أحمد زكي ،ط/ دار المدينة ١٣٢٩هـ ، والبداية والنهاية ١٣/١٦٩، والفلاكة والمفلوكون ١١٩،وطبقات النحاة لابن شهبة ص ٨٢، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردى ٦/٣٤٢، مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٥١هـ-١٩٣٢م ، وبغية الوعاة ١/٣٠٤، وشذرات الذهب ٥/ ، ط/القدسي ١٣٥٠ هـ-٢٠٠٢ م ، وروضات الجنات للخوانساري ٨٥، ٨٦ نشر : مكتبة إسماعيليان ، طهران . ناصر خسرو ، مطبعة الحيدرية بطهران ١٣٩٠ هـ ..، وهدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي ١/٩٥، مطبعة المعارف باستانبول ١٩٠١-١٩٠٥م ، والأعلام ١/١١٤.

(١) إربل : هي قلعة حصينة ومدينة كبيرة في فضاء من الأرض واسع بسيط ولقلعتها خندق عميق وهي من طرف من المدينة(مدينة بغداد) وسور المدينة يقطع في نصفها، وهي على تل عال من التراب عظيم واسع الرأس ، وفي هذه القلعة أسواق ومنازل للرعية وجامع للصلاة وهي شبيهة بقلعة حلب إلا أنها أكبر وأوسع رقعة،ومع سعة هذه المدينة نبيانها وطباعها بالقرى أشبه منها بالمدن وأكثر أهلها أكراد قد استعربوا، وبينها وبين بغداد مسيرة سبعة أيام للقوافل وليس حولها بستان ولا فيها نهر جار على وجه الأرض وأكثر زروعها على الفئى المستنبطة تحت الأرض وشربهم من آبارهم العذبة الطيبة المريئة التي لا فرق بين مائها وماء دجلة في العذوبة والخفة وفواكهها تجلب من جبال تجاورها. ينظر: معجم البلدان ١ /١٣٨..

(٢) الموصل : هي المدينة المشهورة إحدى قواعد بلاد الإسلام، قلية النظر كثيرا وعظما ، وكثرة خلق، وسعة رقعة، فهي محط رحال الركبان ، ومنها يقصد إلى جميع البلدان. ينظر: السابق ١/ ١٣٨.

(٣) ينظر: البداية والنهاية ١٣/١٦٩، والفلاكة والمفلوكون ١١٩، والأعلام ١/١١٤.

(٤) ينظر: البداية والنهاية ١٣/١٦٩، والفلاكة والمفلوكون ١١٩، والأعلام ١/١١٤.

(٥) ينظر : الفلاكة والمفلوكون ١١٩،وهدية العارفين ١/٩٥.

(٦) ينظر: نكت الهميان في نكت العميان ٩٦، وشذرات الذهب ٥/٢٠٢، والأعلام ١/١١٤.

من اشتهروا بابن الخباز:

اشتهر بابن الخباز ستة من العلماء هم:

١ـ أبو عبد الله محمد بن مبارك ، ويعرف بابن الخباز، أديب لغوي إخباري من أهل سرقسطة ، له تآليف، مات سنة ٤٨٣هـ.(١)

٢ـ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب العامري المعروف بابن الخباز أبو بكر ، من تصانيفه شرح الشهاب مات سنة ٥٣٠ هـ .(٢)

٣ـ محمد بن أبي بكر بن علي الموصلي الشافعي المعروف بابن الخباز نجم الدين ، نحوي، قدم مصر ثم عاد إلى حلب، من تصانيفه: شرح ألفية ابن معطي في النحو ، مات في السابع من ذي الحجة سنة ٦٣١هـ .(٣)

٤ـ أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين ابن الخباز الإربلي الموصلي النحوي الضرير، توفي سنة ٦٣٩هـ (٤) ، وهو صاحبنا .

٥ـ إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن ركاب الشيخ الفاضل المحدث نجم الدين أبو الفدا الدمشقي الأنصاري الصالحي الحنبلي المؤدب الشهير بابن الخباز، ولد سنة تسع وعشرين وستمائة، وتوفي سنة ٧٠٣هـ .(٥)

٦ـ محمد بن عبد الله المعروف بـ(أفكجي زاده) ، أي ابن الخباز الرومي "محيي الدين" وهو صوفي، من تصانيفه : أخلاق الكرام، وحق اليقين، والرسالة الشمسية، والرسالة العينية، والمصادر السنية، مات سنة١٠١٤هـ (٦).

---

(١) ينظر : معجم المؤلفين ١١/١٦٩ .

(٢) ينظر : السابق ١٠/ ١٩٩ ، والبداية والنهاية ١٢/٢٢٧ .

(٣) ينظر : معجم المؤلفين ٩/١١٢ .

(٤) ينظر : وفيات الأعيان ٧ /١٠٠، وبغية الوعاة ١/٣٠٤ ، والأعلام ١/١١٤ .

(٥) ينظر : الوافي بالوفيات ٣/١٩٣، والمنهل الصافي ١/١٦٨ .

(٦) ينظر : هدية العارفين ٢/٢٦٦ ، ومعجم المؤلفين ١٠/١٩٩.

مولده ونشأته: لم تشر كتب التراجم إلى السنة التي ولد فيها ابن الخباز ، ولكن ذكرت أنه مات وله من العمر خمسون سنه (١) ، وذكروا أنه قد توفي سنة ٦٣٩هـ ، فتكون ولادته سنة ٥٨٩هـ .

ولد ابن الخباز رحمه الله – بأربل ، وسكن الموصل ونشأ بها .

وقد تلقى ابن الخباز بالموصل علومه، وتخرج على شيوخها ، وعاش فيها إلى أن وافاه الأجل بها.

"ويبدو أنه عاش حياته رغم علمه وفضله مغمورا غير منصف من أهل زمانه كثير العناء مغمورا بالهموم والأوجال ،فتراه دائما يندب حظه، ويرثي حاله ، ويشكو من أهل بلدته، وكثيرا ما كان يعتذر عن الخطأ الذي عساه يقع فيه بما كان يعانيه من الهموم والأوصاب ، فقد قال يشكو أهل بلدته: " وأنا مع ذلك بين أهل بلدة تجعل رؤيتهم الذكي بليدا ، ينفرون من الفضائل وأهلها نفور الضب من البحار، والنون من البيد القفار كلما زاد المرء بينهم فضلا زاد عندهم نقصا . . . . . يبتغون الشكر على الأذى ، وتنوير العيون بالقذى، والموت دون الحكم بذا ، واللائق أن تطوى أحوالهم على غرها خوفا من عدوى عرها"(٢).

أخلاقه: لم تنص كتب التراجم على ما يفيد في هذا الموضوع ، ولكن يستنبط من بعض النصوص التي وردت عنه أنه كان عارفا بربه حق المعرفة، وثيق بما عنده ويلجأ إليه في كل الأمور، ويجأر إليه بالدعاء كلما حزبه أمر، أو نزل به مكروه(٣)، وكان معتزا بكرامته يصون وجهه عن الخضوع لغير الله(٤).

"فمثل هذه العبارات لاتنبع إلا من قلب صاف عامر بالإيمان ، مضاء بنور اليقين ولا تجرى إلا على لسان رطب بذكر الله ، ومن هنا يمكن القول بأنه كان عالما بارعا، دينا صالحا، وكان – رحمه الله – متمتعا بخلق العلماء من تواضع ووفاء ،فكان إذا تعرض لذكر شيخه الذي أخذ عنه كثيرا في كتابه ترفع عن ذكره باسمه إجلالا له وتقديرا، وذكره بلقب الشيخ ، ثم يتبع هذا اللقب بالترحم عليه أو الترضي عنه"(٥).

وكانت لديه أمانة علمية ؛ فغالبا ما ينسب الآراء إلى أصحابها والنقول إلى ذويها ، وكان – رحمه الله – وفيا لمن استفاد من علمهم ، وقل من موردهم فلا يذكر أحدهم إلا ويتبع اسمه بالترحم عليه(٦).

قال ابن الخباز(٧):في باب الحال:"ويجوز تنكير صاحبهاإذا تقدمت عليه، أنشد سيبويه– رحمه الله –".

---

(١)ينظر: البداية والنهاية ١٣/١٦٩، وبغية الوعاة ١/٣٠٤، وشذرات الذهب ٥/٢٠٢.

(٢) ينظر : توجيه اللمع ص ٢١ ، ٦١٦ .

(٣) ينظر :الفلاكة والمفلوكون ١١٩ .

(٤) ينظر : توجيه اللمع ٢٢، ٦١٦ .

(٥)ينظر : السابق ص ٢٢ .

(٦)ينظر : السابق ص ٢٢ ، ٢٤ .

(٧) ينظر : السابق ص ٢٠٣.

ثقافته: لم تكن ثقافة ابن الخباز محصورة فى فن بعينه، أومقصورة على لون من ألوان المعرفة فحسب ، ولكنها تعددت هذا النطاق الضيق، وتجاوزت ذلك القدر من الحدود، وشملت عدة فروع من المعرفة، شملت النحو، والصرف، واللغة، والعروض ، والفرائض، والآداب ، والحساب(١)، وكان مستحضرا الجمل من الأشعار والنوادر، وكان من جملة محفوظه: الإيضاح والتكملة والمفصل، ومجمل اللغة لابن فارس(٢).

مكانته العلمية : كان ابن الخباز ذا مكانة علمية عالية، ومكانة رفيعة بين أقرانه من العلماء، ويظهر ذلك فى أقوال العلماء عنه :

يقول الدجلى(٣) عن ابن الخباز: "كان من علماء النحو وفرسانه ، أديبا لطيف الروح عذب العبارة " .

ويقول ابن تغرى بردى (٤):"كان إماما بارعا مفتيا عالما بالنحو واللغة والأدب" .

ويقول السيوطى (٥): "وكان أستاذا بارعا علامة زمانه فى النحو واللغة ،والفقه والعروض والفرائض " .

ومما يبرز مكانته أنه أملى كتابه (توجيه اللمع) من محفوظه ولم يستعن فى مدة إملائه عليه بمطالعة كتاب.(٦)

فما لم وصف بكل هذه السمات لابد أن يكون علامة عصره ، وإمام دهره ، ذا علم جم ،وأدب رفيع ، وذكاء كبير ، وعقل راجح ، وحافظة قوية .

شيخه : لم تصرح لنا كتب التراجم بشيوخ ابن الخباز لكنه فى توجيه اللمع صرح بأستاذه الذى اغترف من بحره ، ونهل من موارده ، واستفاد منه الكثير ، ونقل عنه الجم الغفير من النصوص فى كتابه توجيه اللمع ، وهو عمر بن أحمد بن أبى بكر بن أحمد بن مهران العراقى النحوى مجد الدين أبو حفص الضرير ، أتقن العروض والنحواللغة والشعر، وكان مفرط الذكاء تتوفى يوم عيد الفطر سنة ٦١٣هـ(٧).

---

(١) ينظر : بغية الوعاة ١/٣٠٤ ،وهدية العارفين ١/٩٥ .

(٢) ينظر : شذرات الذهب ٥/٢٠٢.

(٣) ينظر : الفلاكة والمفلوكون١١٩ . (٤) ينظر :النجوم الزاهرة ٦/٣٤٢ .

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١/٣٠٤ (٦) توجيه اللمع ٦١٦ .

(٧) ينظر : بغية الوعاة ٢/٢١٦ .

تلا ميذه : انتفع بعلم ابن الخباز أناس كثيرون أشهرهم :

١. عز الدين أبومحمد عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد الزنجاني الأديب الفاضل نزيل تبريز .

كان فاضلاً عالما أديبا حكيما عارفا بالمنقول والمعقول، واستوطن تبريز، وكان قد أقام بالموصل ،واستملى من الشيخ ابن الخباز تصنيفه ، وكان عالما بالنحو واللغة والتصريف وعلم المعاني والبيان.

له مؤلفات منها : الهادي في علم النحو والصرف ،وشرحه المسمى الكافي ، والتصريف العزي

وكتاب معيار النظار في علوم الأشعار ، ومات سنة ٦٦٠هـ(١) .

٢. محمد بن ميكال بن أحمد بن راشد مجد الدين الموصلي الفرضي النحوي ، وقد استملى على ابن الخباز كتاب "التوجيه في العربية " ،ومات في شوال سنة ثمانين وستمائة عن ثمان وسبعين سنة (٢).

مؤلفاته العلمية : حفلت كتب التراجم بالكثير من أسماء مؤلفات ابن الخباز التي حقق بعضها ، والتي لا يزال بعضها مفقودا، وقد قسمتها ثلاثة أقسام :

الأول : مؤلفاته المخطوطة والمحققة .

الثاني : مؤلفاته المطبوعة .

الثالث : مؤلفاته المفقودة .

الأول : مؤلفاته المخطوطة والمحققة وهي:

(١) تصحيح القياس في تفسير القسطاس ، وهو كتاب في علم العروض شرح فيه القسطاس للزمخشري ، ومن هذا الكتاب نسخة في مكتبة ليدن (٣).

(٢)شرح الجزولية ، وهو شرح على المقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠٥٧) نحو ميكروفيلم رقم (١٧١٤٨) ١٣٩ ق .

(٣)الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، وهو شرح على ألفية ابن معطي ، ويعد أول شرح لألفية ابن معطي ، وهي محققة في رسالة دكتوراه في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن الكبش ، تحت رقم (٨٤٩) .

(٤)النهاية في شرح الكفاية وهي محققة في رسالة دكتوراه في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل محمد عبد الجليل تحت رقم (٢٧٧١) .

---

(١) تلخيص مجمع الآداب ٤/٢٣٤ ، تح/ مصطفى جواد.

(٢)ينظر : بغية الوعاة ١/٢٥٤ .

(٣) ينظر : النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز٣١٢ تحقيق / د . عبد الجليل محمد عبد الجليل ، رسالة دكتوراه في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم (٢٧٧١) .

الثاني : مؤلفاته المطبوعة .

(١) توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جنى) ، والكتاب حققه الأستاذ الدكتور . فايز زكى دياب ، الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، وطبعته دار السلام، سنة ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م .

(٢) شرح الباب الثالث من المحصول لفخر الدين الرازى ، وهو كتاب فى اللغات وقد أورده الإمام أبو حيان المتوفى سنة(٧٤٥هـ) فى كتابه تذكرة النحاة كاملاً (١).

(٣) الفريدة فى شرح القصيدة ، وهى قصيدة ابن الدهان ، والكتاب حققه الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين الأستاذ بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة نشر مكتبة الخانجي بمصر والسعودية سنة ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م .

الثالث : مؤلفاته المفقودة .

(١) الإنصاح فى الجمع بين المفصل والإيضاح(٢) .

(٢) الإلماع فى شرح اللمع لابن جنى ، وقد أشار إليه ابن الخباز فى ثنايا كتابه توجيه اللمع حين قال فى معرض حديثه عن نون الوقاية :" وفى هذه النون مسائل كثيرة استقصيتها فى كتاب الإلماع فى شرح اللمع " فهو كتاب غير توجيه اللمع(٣) .

(٣) التوجيه فى النحو(٤) .

(٤) الجوهرة فى مخارج الحروف ، وهى قصيدة مزدوجة من الرجز(٥) .

(٥) شرح الإيضاح لأبى على الفارسى(٦) .

(٦) شرح الفصول(٧) .

(٧) شرح ميزان العربية للأنبارى (ت ٥٧٧هـ)(٨) .

(٨) الفصول الخمسون فى النحو(٩) .

(٩) قواعد العربية(١٠) .

---

(١)ينظر : تذكرة النحاة ٤١١: ٤١٥، ومقدمة الفريدة ٢٤ تح/ د . عبد الرحمن العثيمين ، ط/ الخانجي ، ط/ الأولى ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م .

(٢)ينظر : عقود الجمان ١/ ١٥٥ . (٣) ينظر : توجيه اللمع ٣٠٧ .

(٤) ينظر: كشف الظنون ١/ ٥٠٤ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٤ .

(٥) ينظر: عقود الجمان ١/ ١٥٥ . (٦) ينظر : مغنى اللبيب ١/ ١٩١ ، ٢/ ٤٩٤ .

(٧) ينظر : تاريخ الأدب العربى ٥/ ٣٠٧ . (٨) ينظر : كشف الظنون ٢/ ١٩١٨ ، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٠٠.

(٩) ينظر : مجمع الآداب ٤/ ٢٤٥ .

(١٠) ينظر: عقود الجمان ١/ ١٥٥ .

(١١) كتاب صغير في ثلاث كراريس تناول فيه ابن الخباز كل ما يتعلق بالأسماء الستة والتثنية والجمع والتصغير وتصريف الأفعال ، وقد أشار إليه ابن الخباز في نهاية باب الجمع من كتاب النهاية(١)

(١٢) كفاية الإعراب ، وهو متن مختصر في النحو ، أشار إليه ابن الخباز في مقدمة النهاية(٢) .

(١٣) مناقب الشيخ ابن قدامة ، وهو إبراهيم بن عبد الله الحنبلي (٣).

(١٤) النظم الفريد في نثر التقييد ، وهو شرح على المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي (ت٦٠٩هـ)(٤) .

وفاته:اختلفت كلمة المترجين له في تحديد سنة وفاته ،قال بعضهم إنه توفي في سنة ٦٣٩هـ (٥)،

وقال آخرون إنه توفي سنة ٦٣٧هـ (٦) .

وأغلب الظن الأول ؛ وذلك لكثرة المترجين الذاكرين وفاته في هذه السنة .

وكانت وفاته – رحمه الله – بالموصل في شهر رجب في السابع منه، وقيل في العاشر من ذلك الشهر، ودفن بظاهر الموصل.

---

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز٣١٢.

(٢) ينظر: توجيه اللمع ٢٩.

(٣) ينظر : كشف الظنون ٢/ ١٨٤٢ ، وهدية العارفين ١/٩٥ .

(٤) ينظر : كشف الظنون ٢/ ١٩٦٤ .

(٥) ينظر : البداية والنهاية ١٣/١٦٩ ، وشذرات الذهب ٥/٢٠٢ ، والأعلام ١/١١٤.

(٦) ينظر :هدية العارفين ١/٩٥

المبحث الثالث

نبذة موجزة عن الشرحين

التعريف بالشرحين

أولهما : شرح اللمع لابن برهان:

شرح اللمع لـ (بن برهان) : هو شرح لـ (لمع) ابن جنى، شرحه (ابن برهان) شرحا حرا (١)،

وقد سار على هذا فى كل الكتاب إلا فى باقى النسب والتصغير، فهو يشرح هذين البابين شرحا بالقول، يلتزم بإثبات متن كتاب (اللمع) لابن جنى ثم يبسط القول ما شاء ، وكان منهجه ما يلى:

. حافظ (ابن برهان) على تسلسل أبواب (اللمع) ،وعاد بضع مرات ليشرح بعض شواهد (ابن جنى) الشعرية ، وبعدها نراه ينأى عن المتن فلا نكاد نحس رابطة بين (اللمع) وشرحه.

. يمسك (ابن برهان) عنوان الباب ، وكأنه يترقب موضوعا يتكلم فيه ، فيسوق ما عنده مما يندرج تحت هذا العنوان، وفى كتابه نراه يطنب فى بعض الفصول إطنابا مملا ، ويوجز فى بعض الفصول إيجازا مخلا، تقوده الاستطرادات اللغوية والتعليمية، ويغض الطرف عما لا نزاع فيه ولا جدال.

وقد تعرض (ابن برهان) فى شرحه لأبواب لم يذكرها (المصنف) ، وهى أبواب (اللامات)، و(المقصور والممدود) ، و(عدة مسائل صرفية)، وفى شرحه أيضا يغفل عدة أبواب هى (باب الاستفهام) ، و (ما يدخل الكلام فلا يغيره) ، و(الخطاب).

يفقد (ابن برهان) سهولة أسلوب (ابن جنى) وذلك ؛ لأنه يلجأ فى كتابه إلى الجادلات والمقارعات الخيالية ، فهو يكثر من الاعتراضات الجدلية التى تملأ الكتاب.

وقد استعان بالأخبار والروايات والعلوم الأخرى على تقريب مادته إلى الأذهان.

واهتم (الشارح) بالشواهد القرآنية ، وخاصة القراءات منها، ويظهر فى الكتاب أثر ثقافته العلمية فى القراءات والشواهد الشعرية ، فقد كان راوية للشعر ؛ لذلك كان يستشهد بالشاهدين الشعريين ، والثلاثة، والأربعة على القاعدة الواحدة ، وظهر أيضا فى إنشاده الأبيات الشعرية المتعددة فى الموضع الواحد ، فكان لا يكتفى بالبيت محل الشاهد ، ولكنه ينشد البيتين والثلاثة والأربعة ، ووصل ذلك فى بعض المواضع إلى إنشاده سبعة أبيات بل أكثر من ذلك فى بعض شواهده .

---

(١) يراد بهذا المصطلح عدم التزام الشارح بمتن المصنف، وقد عبر محقق الكتاب بهذا المصطلح فى مقدمة شرحه. ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٥٦.

والكتاب يعد من كتب النحو القيمة ، يعرض (الشارح) فيه بعض الآراء التي وافق فيها المذهب الكوفي ، ويأخذ في بقية الكتاب يعرض مادة كتاب (اللمع) ، ويعضد مذهب البصريين من خلال بصيرة نافذة ، وعلم غزير ، وفهم متقن لقواعد العربية .

الثاني: توجيه اللمع لابن الخباز:

توجيه اللمع لابن الخباز: هو كتاب فى النحو، يشرح به مؤلفه كتاب (اللمع) لابن جنى ، بأسلوب سهل ، وعبارة واضحة سلسلة مع تعليل المسائل النحوية، وإظهار الأسرار التى تنطوى عليها قضاياها.

وهذا الكتاب يشتمل على الأبواب التى اشتمل عليها كتاب (اللمع) ؛ لأنه شرح له.

وقد التزم (ابن الخباز) فى كتابه الترتيب الذى وردت عليه أبواب (اللمع) فلم يقدم فيه ، ولم يؤخر بل ابتدأ بما ابتدأ به (ابن جنى) ، وتتبع أبوابه شرحا وتعليلاً وعرضا لآراء النحاة فى القضايا الخلافية ، ثم اختتم كتابه بالأبواب التى أنهى بها (ابن جنى) كتابه.

وقد ألمح (ابن الخباز) فى مقدمة كتابه (توجيه اللمع) إلى بعض خصائص منهجه حين قال فى شأن كتابه هذا : " فضمنت لهم إملاء مختصرا ، أقتصر به على توجيه مسائله ، وتبليغ وسائله ، وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه ، أو بلفظ لغوى جليته بجلية تزيل استغرابه "(١).

وفى هذا الشرح اهتم (ابن الخباز) بالتعريفات والحدود فى مقدمات أبوابه ، وفى بعضها كان يقف عند الحد اللغوى ، وحرص على تقسيم الفكرة نظراً إلى اعتبار معين ، فلا يكاد يخلو منها باب من أبواب كتابه.

ويلاحظ فيه استخدامه أسلوب التساؤل كثيرا ، واعتزازه بشيخه عمر بن أحمد مجد الدين أبى حفص الضرير الذى أكثر من النقل والأخذ عنه أثناء تناوله مادة (اللمع) بالشرح.

وقد كان (ابن الخباز) – رحمه الله – حريصا على الالتزام بنص المصنف (ابن جنى) وإذا أراد زيادة شىء عنه نبه عليه ، وقد أشار – رحمه الله – إلى الكثير من الكتب التى أخذ عنها .

وقد أتاح منهج (المصنف) له أن يتعقب (الشارح) فى أقواله ، فلم تكن شخصيته شخصية المقلد يكتفى بترديد آراء من سبقوه ، ولكنه كان يناقش الآراء ، ويرجح بين المذاهب المختلفة ، ولم يكن على اتفاق تام مع (ابن جنى) بل كان يختلف معه ويستدرك عليه.

ويمتاز هذا الشرح بإشارة (الشارح) فى أثناء شرحه إلى معنى بعض الألفاظ اللغوية الواردة عنده ، وإعرابه لبعض الأبيات ، وحرصه على تدعيم كتابه بالكثير من الشواهد المتنوعة ، فاستشهد بالقرآن وقراءاته ، وبالشعر ، وببعض الأقوال والأمثال.

والكتاب يعد من الكتب القيمة فى تعليم القواعد النحوية كما يعد أحد الكتب التى اهتمت بالعلل النحوية اهتماما بالغا ، عرض الشارح فيه مادته بأسلوب سهل ، وعبارة واضحة ، استطاع من خلالها إيصال هذه القواعد إلى دارسيه.

---

(١) ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص ٦١ .

الفصل الأول :

مسائل الخلاف بين الشرحين .

الوقف على المقصور المنون *

الاسم المقصور: هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة قبلها فتحة.

نحو : عصى ، ورحى ، وفتى

وهو على ضربين : منصرف ، وغير منصرف .

فالمنصرف يدخله التنوين ، وغير المنصرف لا يدخله التنوين .

حكمه الإعرابى : وحكمه أن تقدر على ألفه جميع حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرًا للتعذر.

وعند الوقف على الاسم المقصور المنون فإننا نقف عليه بالألف إجماعاً ،كقولنا : هذه عصا ، ورأيت عصا ، ومررت بعصا .

وقد اختلف النحويون فى أصل هذه الألف على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : أن الألف فى الرفع والجر لام الكلمة لا بدل ، وفى النصب هى بدل من التنوين[1] .

---

* ينظر المسألة فى : التكملة للفارسى صـ ١٩ ، تحقيق : د . حسن شاذلى فرهود . الرياض . ١٤٠١ هـ . ١٩٨١م ، وشرح اللمع لابن برهان ١/١١٧ ، تح/د.فائز فارس.ط/الأولى الكويت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ، وشرح اللمع فى النحو للواسطى الضرير صـ١٩ ، ٢٠ ، تح/ د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجى القاهرة الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م ، والمقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ١/٢٥٥ : ٢٥٧ ، تحقيق : د . كاظم المرجان . بغداد . ١٩٨٢ م ، و المرتجل لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) صـ ٤٧ : ٥٠ ، تحقيق / على حيدر ، ط/ دمشق ١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م ، واللباب فى علل البناء والإعراب لأبى البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله ٢/٢٠٦، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط/ دار الفكر – دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى صـ١٨٦، تح/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامى ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م ، وتوجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز صـ٨٥ ، تح/ أ.د/ فايز زكى دياب ، ط/ دار السلام – ط/ الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٦ ، تح/ أحمد السيد أحمد . ط/ المكتبة التوفيقية(بدون تاريخ)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ٢/٢٨٠ ، تح/ محمد نور الحسن ،و محمد الزفزاف ،و محمد محى الدين عبد الحميد القسم الأول ط/ دار الكتب العلمية بيروت(بدون تاريخ) الثواب ، مكتبة الخانجى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٤٢٨هـ. ١٩٩٨م ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ٢/٨٠٠ ، تح/ د رجب عثمان محمد ، ود. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٤٢٨هـ. ١٩٩٨م ، وهمع الهوامع للسيوطى ٢/٢٠٥ ، صححه : السيد محمد بدر الدين النعسانى ، دار المعرفة لبنان ، و شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى ٤/٢٠٤ . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى (بدون تاريخ).

[1] ينظر: همع الهوامع للسيوطى ٢/٢٠٥ ، صححه : السيد محمد بدر الدين النعسانى ، دار المعرفة لبنان .

وهذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر النحويين حيث قال : "وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف ؛ لأن الفتحة والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون إلى الألف من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحدة منهما مفتوحة ، وفرُّوا إليها في قولهم : قد رُضَا ، وغُزَا" .

وقال أيضاً : ويقولون في فَخِذٍ : فَخْذٌ ، وفي عَضُدٍ : عَضْدٌ ، ولا يقولون في جَمَل : جَمْل ، ولا يخففون ؛ لأن الفتح أخفُّ عليهم والألف ، فمن ثم لم تحذف الألف إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء ؛لأنها أختها وهي قد تذهب مع التنوين ، وقال الشاعر حيث اضطر وهو لبيد [1]:

وَقَبِيلِ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ ... رَهْطُ مَرْحُومٍ وَرَهْطُ ابن المُعَلْ

يريد : المعلَّى[2]

ووجه هذا المذهب : "أن الألف لام الكلمة فكان الوقف عليها في الجر والرفع كالاسم الصحيح وهي في النصب بدل من التنوين كالاسم الصحيح أيضاً ، وبيانه : أن المذهب المشهور في الاسم الصحيح أن تقول في الرفع والجر : هذا زيدٌ ، ومررت بزيدٍ ، فتقف على الدال من غير إبدال فكذلك المعتل ، وذلك أن الصحيح هو الأصل المعلوم ، والمقصور مجهول من جهة اللفظ فيجب أن يحمل على المعلوم الظاهر إذ حكم المجهولات أن ترد إلى المعلومات ، والمقدر محمول على المخفف[3] .

والمذهب الثاني : أن الألف في الأحوال الثلاث لام الكلمة لا بدل ، وهو قول السيرافي[4] ، حيث قال معلقاً على كلام سيبويه السابق : "هذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التي تثبت في

---

(١) البيت من الرمل للبيد في ديوانه صـ١٩٩ ، والشاهد فيه : حذف ألف المعلى في الوقف للضرورة تشبيهاً بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة نحو: غاز وقاضٍ وهذا من أقبح الضرورات ؛ لأن الألف لا تستقل كما تستقل الياء والواو .

وقد ورد ذكره في: الخصائص ٢/٢٩٣، والأمالي الشجرية ٢/٧٣، وشرح شواهد الشافية ٢٠٧ ، والعيني٤/٥٤٨ ، والأشموني ٤/٢٠٥ ، واللسان مادة (رجم) .

(٢) ينظر الكتاب ٤/١٨٧ ، ١٨٨ ، تح/ عبد السلام محمد هارون ط/ الثالثة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

(٣) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ، المسألة ١٩ صـ١٨٧ تح/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

(٤) ينظر : السابق للمسألة ١٩ صـ١٨٦ .

الوقف هي التي كانت في الوصل محذوفة[1] ، وعليه الرضي[2] ، وابن كيسان[3] ، والكسائي[4] ، وأبو عمرو بن العلاء[5] ، ونقله ابن الباذش[6] عن سيبويه والخليل .

واحتج من قال : "هي لام الكلمة في كل حال" أن أحكام الأصالة ثابتة ، وحكم الإبدال منتف ،فوجب أن يحكم بالأصالة كبقية الأحكام ، وبيانه أن حكم اللام أن تقع روياً في الشعر ، والألف في المقصور المنصوب قد وقعت روياً كقول الشاعر :

إِنَّكَ يَا بنَ جَعْفَرٍ خَيْرُ فَتَى

ثم قال[7]:

وَرُبَّ سَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَاداً وَحَدِيثاً مَا اشْتَهَى

إِنَّ الحَدِيثَ طَرَفٌ مِنَ القِرَى

---

(1) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/٢٨٣ ، تح/ محمد نور الحسن ،و محمد الزفزاف ،و محمد محي الدين عبد الحميد القسم الأول ط/ دار الكتب العلمية بيروت .

(2) ينظر : السابق ٤/٢٨١ .

(3) ينظر : للرتجل لابن الخشاب (٤٧-٥٠) ، وهمع الهوامع ٢/٢٠٥ ، وشرح الأشموني ٤/٢٠٤ .

ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، له مصنفات في مختلف علوم العربية منها في النحو : المهذب والمختار في علل النحو وغيرها توفي ببغداد سنة ٢٩٩هـ ، ينظر : بغية الوعاة ١/١٨، والأعلام ٥/٣٠٨ ، وتاريخ بغداد ١/٣٥١ ، ٣٥٢ .

(4) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/٨٠٠ ، وشرح الأشموني ٤/٢٠٤.. والكسائي : هو أبو الحسن علي بن حمزة مولى بني أسد فارسي الأصل ، له مصنفات كثيرة منها في النحو مختصر .. توفي سنة ١٨٩هـ ، ينظر : الأعلام ٤/٢٨٣ ، وتاريخ بغداد ١١/٤٠٢.

(5) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٦ ، وهمع الهوامع ٢/٢٠٥ .. وأبو عمرو بن العلاء : هو زبان بن العلاء بن عمار المازني التميمي ، لم يخلف أثرا مكتوبا وذلك؛ لأنه لما تنسك أحرقها وتفرد للعبادة توفي سنة ١٥٠هـ . ينظر . : بغية الوعاة ٢/٢٣١ ، والأعلام ٣/٤١ .

(6) ينظر : شرح الأشموني ٤/٢٠٤ ، وابن الباذش : هو أبو الحسن علي بن أحمد ولد بغرناطة وشب على حب الفضيلة والزهد شرح أمهات الكتب كالكتاب لسيبويه والأصول لابن السراج توفي سنة ٥٣٨هـ ، ينظر : بغية الوعاة ١/٣٣٨ .

(7) الأبيات من الرجز المنطور للقماح بن ضرار الغطفاني في مدح عبد الله بن جعفر بن أبي طالب واختارها أبو تمام في الحماسة ٢/٣٥٢ .

والشاهد قوله (فتى ،و سرى ،و اشتهى ،و القرى) حيث وقعت الألف في المقصور روياً ، والأبيات بشرح المفصل ٩/٧٦ ، وللرتجل لابن الخشاب ٤٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠٥ ، والأشموني ٤/٢٠٥ .

فالألف في "سُرَى" رويٌّ ، وهي بإزاء الألف في "فتى" و "اشتهى" و "القرى" وكما أن تلك الألفات روى كذلك ألف "سُرى" يدل عليه أنها لو كانت بدلاً من التنوين لم تكن روياً ، ألا ترى أن الألف في قولك "رأيت زيداً" لا تكون آخر بيت مع أن عمراً في بيت آخر من القصيدة ؛لأن ما قبل الألف مختلف والروي لا يختلف ، ومن أحكام الأصول أنك لا تميل الألف المبدلة من التنوين وهاهنا تمال ، وقد قرأ بعض القراء : ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدَى﴾[1].

وليس في الكلمة إمالة أخرى تتبعها هذه الإمالة ، ومن الأحكام كتابة "هدا" بالياء ، وفي المصاحف ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدَى﴾ بالياء ، فبان بما ذكرناه أن الألف في الأحوال الثلاث لام الكلمة[2] .

والجواب على هذا المذهب :

يتحقق ببيان فساد ما استدل به ، فمن ذلك وقوع الألف روياً وعنه ثلاثة أجوبة :
أحدها : أنه من غلط طبع الشاعر ألا ترى أن باب الإقواء جائز في الشعر مثل أن يجعل النون روياً في بيت بعده ، كقول الشاعر[3] :

بُنَيَّ إِنَّ البِرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ ... المِنْطِقُ الطَّيِّبُ والطَّعِيمُ

والجواب الثاني : أن ذلك جاء على لغة من لم يبدل من التنوين ألفا في النصب كقول الأعشى(٤):

إِلَى المَرْءِ قَيْسٍ أُطِيلُ السُّرَى ... وَآخُذُ مِن كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ

والأصل : عُصُماً.

---

[1] سورة طه من الآية (١٠) ينظر إمالة الألف في : البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/٦٧ ، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة بيروت ١٣٩١هـ ، ومناهل العرفان في علوم القرآن ١/٣٠٧ ، محمد عبد العظيم الزرقاني ، تح/ مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

[2] ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ص١٩٠ .

[3] البيت من الرجز لأعرابية لم تحدد ، وأنشده أبو زيد في نوادره ص١٣٤ ، والشاهد : قوله "مين والطعيم" حيث أتى الشاعر في البيت الثاني بالميم مع أن آخر الأول نون وهو ما يسمى بالإكفاء .
وقد ورد في : المقتضب للمبرد ١/٢١٧ ، والكامل ٦/٢٢٦ ، وأمالي بن الشجري ١/٢٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٥ ، ١٤٤ .

[4] البيت من المتقارب للأعشى في ديوانه ص ٨٧ ، والشاهد فيه قوله (عصم) حيث وقف على المنصوب بلا ألف والأصل (عصما) وبعض العلماء ينسبون هذا إلى طيء .
وقد ورد البيت في : الخصائص ٢/٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٧٠ ، والخزانة ١/ ٤٥٤ ، ٢/ ١٠٢ .

والجواب الثالث : أن الألف المبدلة تشبه الألف التي هي لام والشبه بين الشيئين قد يجذب أحدهما إلى الآخر، كقولهم : مررت بزيد الضارب الرجل ــ بالجر ــ حملاً على قولك : مررت بالرجل الحسن الوجه، وهذا اتفاق شبهي مع أن الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن الرجل هنا مفعول ، وحكمه أن ينتصب، وأن الرجل ليس للمضاف إليه ، بخلاف الحسن الوجه ؛ لأن الحُسْنَ للوجه ومع هذا قد حُمِلَ أحدهما على الآخر، وأجازوا مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ حملا على قولهم : مررت بالضارب الرجل ، وكل ذلك للشبه اللفظي .

وأما الإمالة فبعيدة في ألف التنوين ، ومن أبدلها شبهها بلام الكلمة لما ذكرناه من الشبه اللفظي ، وهذا هو الشبهة فيمن كتبها بالياء[1] .

والمذهب الثالث : أن الألف في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين وهو قول المازني[2] .

واحتج بـ "أن العلة في إبدال التنوين ألفا في النصب فتحة ما قبلها نحو : رأيت زيداً ، وتنوين المقصور قبله فتحة فيجب أن تقلب ألفاً ، وهو في المقصور آكد ؛ لأن فتحة ما قبل التنوين لازمة والفتحة في الاسم الصحيح غير لازمة"[3].

وأجيب عليه : "بأن الفتحة في الاسم الصحيح قبل التنوين حركة إعراب غير لازمة فجاز أن يبدل لها التنوين ، والفتحة في العصا والمدى ليست فتحة إعراب فيطل القياس ، ولهذا يقدر في المنصوب المنون أن لام الكلمة محذوفة ، نحو : رأيت عصاً"[4].

ونتيجة لهذا الاختلاف اختلف شارحا اللمع ابن برهان وابن الخباز حول هذه المسألة:

فقال ابن برهان[5] :"فإن وقفت عليها حذفت التنوين ورددت الأصلية التي هي لام الكلمة في قول أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن بن كيسان وأبي سعيد السيرافي في الرفع والنصب والجر وبه أقول" .

ثم قال[6]: ولنا ثلاثة أدلة :

---

[1] ينظر : التبيين ص١٩١ – ١٩٢ .

[2] ينظر : التسهيل ٣٢٨ ، والتبيين ١٨٧ ، وهمع الهوامع ٢/٢٠٥.. والمازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني أحد أئمة النحو المتقدمين من أهل البصرة له كتاب الألف واللام والتصريف والعروض ، ينظر : معجم الأدباء ٢/٣٨٠ ، وإنباه الرواة ١/١٤٦ .

[3] ينظر : التبيين ١٨٩ .

[4] ينظر : التبيين ١٩٠ .

[5] ينظر :شرح اللمع لابن برهان العكبري ١/١٧ ، ١٨ ، تح/ د/ فائز فارس .

[6] ينظر:شرح اللمع لابن برهان ١/١٧– ١٨ .

أحدها : كونها رويا كقول الشماخ :

إِنَّكَ يَا بْنَ جَعْفَرٍ خَيْرَ فَتَى وَخَيْرُ مَأْوَى طَارِقٍ إِذَا أَتَى

وَرُبَّ مَنْبِهٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى صَادَفَ زَاداً وَحَدِيثاً مَا اشْتَهَى

إِنَّ الْحَدِيثَ طَرَفٌ مِنَ الْقِرَى

والثاني : إمالتها .

والثالث : كتابتها في المصحف ياء ، قال تعالى ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى[1]﴾.

هذا ويتضح من قول ابن برهان ذهابه إلى أن الألف في الأحوال الثلاث لام الكلمة لا بدل وهو قول أبي عمرو بن العلاء ، وابن كيسان ، والسيرافي واستدل بأدلة ثلاثة : مجيء الألف رويا في الشعر ، وإمالتها ، وكتابتها في المصحف ياء ، وقد ظهر فساد هذا المذهب في الرد على أصحاب المذهب الثاني

أما ابن الخباز فقد اتفق مع ابن جني في رأيه حول هذه المسألة حيث قال ابن جني[2] :

"فإن وقفت على المرفوع من هذا أو المجرور حذفت التنوين كما فعلت في الصحيح ، ووقفت على الألف التي هي حرف الإعراب ، تقول في الوقف : هذه عصا ، ومررت بعصا .

فإن وقفت على المنصوب المنون أبدلت من تنوينه ألفا ، وحذفت الألف الأولى التي هي حرف الإعراب لسكونها وسكون الألف التي هي عوض من التنوين بعدها ، تقول في الوقف : رأيت عصا"

ووافق ابن الخباز ضمناً رأي سيبويه وابن جني وأكثر النحويين حيث قال [3]:

"وإذا وقفت على المقصور المرفوع أو المجرور أو المنصوب في حالة تنوينه كقولك : هذه عصا ، ورأيت عصا ، ومررت بعصا ففيه للنحويين ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو قول سيبويه : وهو أنك تجري المعتل مجرى الصحيح ، ومعنى ذلك أن الوقف على الصحيح في حالتي الرفع والجر على حرف الإعراب ، وفي النصب على الألف التي هي بدل من التنوين كقولك : هذا زيد ، ومررت بزيد ، ورأيت زيداً .

فإذا قلت : هذه عصا ، ومررت بعصا حكمت بأن الألف حرف الإعراب ، وهي التي حذفت للإتباع التنوين فلماذا عادت .

---

[1] سورة طه من الآية (١٠)

[2] ينظر : توجيه اللمع ص٨٥ لأحمد بن الحسين بن الخباز ، تح/ أ.د/ فايز زكي دياب ، ط/ دار السلام .

[3] ينظر : السابق ص ٨٥ ، ٨٦ .

وإذا قلت : رأيت عصا حكمت بأن الألف بدل من التنوين لاقت الألف التي هي حرف الإعراب فحذفت أولاهما ، وبقيت التي هي بدل" .

وهذا المذهب هو الصحيح عند أكثر النحويين، وهو قول سيبويه حيث أجرى الاسم المعتل مجرى الصحيح .

"وتظهر ثمرة هذا الخلاف في الإعراب فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة ؛ لأنها حينئذ محل الإعراب"[1] .

---

[1] ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ٤/٢٠٤ ، ط/ دار إحياء الكتب العربية.

رافع الخبر*

خبر المبتدأ : هو كل ما أسندته إلى المبتدأ أو حدثت به عنه[1] ، نحو : محمد مجتهد ، ومحمد قام أبوه ، ومحمد ذاكر دروسه ، والطائر فى العش ، والعصفور فوق الشجرة .

هذا الخبر اتفق على رفعه ، واختلف فى رافعه على عدة مذاهب :

الأول: أن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ .

والدليل على ذلك :

" أنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العامل فى الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم والأصل فى الأسماء ألا تعمل"[2] .

والمذهب الثانى: أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان فى الخبر ، وهو قول كثير من البصريين[3].

وعلتهم فى ذلك أنهم قالوا :

"لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا العاملين فيه" .

ورد على هذا المذهب :

"بأنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل فى الأسماء ألا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير فى العمل والابتداء له تأثير فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له"[4] .

والمذهب الثالث:

---

* ينظر المسألة فى : المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦ ، وأصول ابن السراج١/٦٢ ، وأسرار العربية ص٦٧ ، والإيضاح للفارسى ٤٩ ، والخصائص ٣٨٥/٢ ، والمقتصد ٢٥٥/١ – ٢٥٧ ، وشرح اللمع للأصفهانى ٢٧٦/١ ، والإنصاف المسألة الخامسة ص٣١ ، والتبيين المسألة (٢٨) ص٢٢٩، وشرح المفصل ٨٣/١ ، ٨٤ ، وشرح ألفية ابن مالك للأندلسى ٢٦٥/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٣، وشرح ابن عقيل ١٨٩/١ ، والتصريح على التوضيح ١٨٩/١، وهمع الهوامع ٣٦٤/١ ، وشرح الأشمونى ١٩٣/١.

[1] ينظر : توجيه اللمع ص ١٠٥ .

[2] ينظر : الإنصاف المسألة (٥) ص٣١ .

[3] ينظر : السابق الصفحة نفسها.

[4] ينظر السابق ص٣٣ .

أن الخبر يرتفع بالابتداء وهو مذهب البصريين[1]، وابن السراج[2]، والأخفش[3]، والرماني[4]

وحجتهم فى ذلك: أن الابتداء يقتضى اسمين وقد عَمِلَ فى أحدهما فيعمل فى الآخر ، كـ (كان) ، وإنَّ، فإن قيل الابتداء معنى ضعيف فلم يقوَ على العمل فى شيئين ألا ترى أنَّ (لا) تعمل فى الاسم ولا تعمل فى الخبر.

والجواب أن الابتداء عامل يضعف عن العامل اللفظى ، وهذا لا يمنع من العمل فى اسمين ؛ لأن علة العمل هو الاقتضاء ، والاقتضاء فى الابتداء كاقتضاء (كان) و(إنَّ) يدل عليه أنَّ كان وإنَّ أضعف من الفعل المتعدى وقد عملا فى اسمين كما عمل (ضَرَبَ) فى الفاعل والمفعول .

فإن قيل : لو جرى المعنى مجرى اللفظ لعمل فى الظروف والأحوال كما يعمل اللفظ ، وأنت لو قلت : (زيد قائم خلفك) لم يعمل الابتداء فى الظرف ؟

أجيب عنه بجوابين:

أحدهما : أن العامل فى الظرف هناك أقوى من الابتداء ، وهو اسم الفاعل أو الفعل ، فلا حاجة إلى عمل الابتداء.

والثانى : أن الابتداء لا يقتضى الظرف والحال مخصوصة ، فإن جميع الأفعال وما يشتق منها يقتضى الظروف فلا اختصاص بالابتداء ، بخلاف الخبر فإنَّ له اختصاصا بالابتداء ، إذ لا ابتداء إلا وله مبتدأ ، ولا مبتدأ إلا وله خبر مخصوص .

---

[1] ينظر : السابق الصفحة نفسها.

[2] ينظر : الأصول ٦٣/١ ، حيث يقول ابن السراج : والخبر رفع بما غير قولك : الله ربنا ، ومحمد نبينا ... وهذا خالف لما نقله عنه أبو البقاء فى التبيين ، والسيوطى ففى الهمع ، ولعله رأى آخر له ، ينظر : التبيين مسألة (٢٨) صـ٢٢٩ ، وهمع الهوامع ٣٦٤/١ .

وابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السرى نشأ ببغداد وسمع من المبرد ، وكان أحدث تلاميذه ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، له من التصانيف النحوية كتاب الأصول ، والموجز وغيرهما ، توفى سنة ٣١٦ هـ ، ينظر : طبقات النحويين واللغويين ١٢٢ : ١٢٥ ، ونزهة الألباء ٢٢٠ ، ووفيات الأعيان ٤٦٢/٣ .

[3] ينظر : معانى القرآن ١٥٥/١ ، والتذييل والتكميل ٢٥٩/٣ ، وهمع الهوامع ٣٦٤/١ .

[4] ينظر : التذييل والتكميل ٢٥٩/٣ ، وهمع الهوامع ٣٦٤/١ .

والرماني : هو أبو الحسن على بن عيسى نشأ بالرمان (مدينة واسط) تبغ فى العربية مؤيدا للمذهب البصرى مع ميل إلى الفلسفة ؛ لأنه معتزلى ، له فى النحو : شرح كتاب سيبويه ، وشرح مقتضب المبرد ، توفى ببغداد سنة ٣٨٤ هـ ، ينظر : بغية الوعاة ١٨٠/٢ ، والأعلام ١٨١/٤ .

وجواب آخر :

وهو أن الابتداء أضعف اللفظ فيفارق اللفظ فيما ذكروا ، ويوافقه فى العمل فى الاسمين: كـ(كان) وإنَّ فإنهما يعملان فى الاسمين ولا يعملان فى الظروف[1] .

وضعف أيضا :

"بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون اتباع ، فما ليس أقوى أول ألا يعمل ذلك"[2] .

والمذهب الرابع :أن الخبر يرتفع بالمبتدأ وهو مذهب أبي علي[3] وابن جنى فى أحد قوليه[4] والكوفيين(٥).

واحتج هؤلاء بأن قالوا:

إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛ لأنا وجدنا للمبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[5]، فنصبَ(أيا) بتدعوا ، وجزم تدعوا بأيا فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا، وقال تعالى﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[6]، فأينما منصوب بتكونوا، وتكونوا مجزوم بأينما، وقال تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[7]، إلى غير ذلك من المواضع فكذلك ها هنا[8].

وضُعِّفَ هذا المذهب من وجهين:

الأول: أنه يؤدى إلى محال وذلك ؛ لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال وما يؤدى إلى المحال محال.

---

[1] ينظر: التبيين مسألة (٨) ص٢٣٠ ، ٢٣١ .

[2] ينظر : شرح الأشموني ١/١٩٤ .

[3] ينظر : التبيين مسألة (٢٨) صـ٢٢٩ ، وتوجيه اللمع صـ١٠٦ ، ولم أقف عليه فى كتبه .

[4] ينظر : التوجيه ١٠٦ ، وهمع الهوامع ١/٣٦٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٣ ، ٦ .

[5] سورة الإسراء الآية ١١٠ .

[6] سورة النساء الآية (٧٨) .

[7] سورة البقرة الآية (١١٥) .

[8] ينظر : الإنصاف . المسألة (٥) ص ٣١ ، ٣٢ .

و الثاني: أن العامل في الشيء ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل فلما جاز أن يقال: كان زيد أخاك ، وإن زيداً أخوك، وظننت زيداً أخاك بطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر.

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنا لا نسلم أن الفعل بعد أيانما وأينما مجزوم بهما، وإنما هو مجزوم بإن ، وأيانما وأينما نابا عن إن لفظا وإن لم يعملا شيئا.

والوجه الثاني: أنا نسلم أنهما نابت عن إن لفظا وعملا ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه بخلاف ما هنا.

والوجه الثالث: إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه ؛ لأنه عامل فاستحق أن يعمل ، وأما هاهنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو : زيد أخوك ، اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء ألا تعمل فبان الفرق بينهما[1].

وقد ذكر ابن عصفور[2] وجهين لضعف هذا المذهب :

قال : أحدهما : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رافعا للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وذلك لا نظير له .

والآخر : أن المبتدأ قد يكون اسما ظاهرا نحو : زيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه فدل ذلك على أنه غير عامل فيه[3].

وقال بهذا الرأي ابن مالك[4] أيضا اعتمادا على ظاهر قول سيبويه[5] : "فأما الذي بني عليه شيء هو هو ، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء" .

---

[1] ينظر :السابق . المسألة (٥) ص ٣٥ .

[2] ينظر : شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي القسم الثاني ٦٢٨/١ ، تأليف: د/ علي محمد فاخر . الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

وابن عصفور : هو أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي ، أخذ عن الدباج والشلوبين ، وله من الكتب : المقرب وشرحه لم يتم ، ومختصر المحتسب لابن جني ، وثلاثة شروح على الجمل الكبيرة للزجاجي ، مات سنة ٦٦٣هـ . ينظر : بغية الوعاة للسيوطي ٢١/٢ ، وشذرات الذهب لابن العماد ٣٣٠/٥ ، والأعلام للزركلي ١٧٩/٥ .

[3] ينظر: شرح المقرب . القسم الثاني ٦٢٨/١ .

[4] ينظر : شرح الكافية الشافية ٣٣٤، والمساعد ٢٠٥/١ .

وقد تناول هذه المسألة شارحا اللمع ، أما ابن برهان فذهب إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا حيث قال[2] : "والعامل فيه : الابتداء والمبتدأ فمعقود الاثنين عامل معنوى غير لفظى" .

فمذهب ابن برهان هو مذهب كثير من البصريين وقد سبق ذكر وجه ضعف هذا المذهب فى الرد على أصحاب المذهب الثانى ، وهو : "أن المبتدأ اسم ، والأصل فى الأسماء ألا تعمل وإذا لم يكن له تأثير فى العمل ، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له"[3] .

وأما ابن الخباز فقد اكتفى بذكر مذهب ابن جنى ولم يرجح مذهباً على غيره حيث قال[4] :

"وفى رافع الخبر خمسة أقوال : ومذهب أبى على وابن جنى أن رافع الخبر هو المبتدأ بعد أن رفع المبتدأ الابتداءُ ، وذلك لأن الابتداء لما عمل فى المبتدأ صار مقتضيا للخبر فلما اقتضاه عمل فيه".

وقد سبق ذكر أوجه ضعف هذا المذهب فى الرد على أصحاب المذهب الرابع لذلك فالراجح عند المحققين من النحويين أن رافع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ وإن كان هذا الخلاف مما لا فائدة منه.

وابن مالك : هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائى ، ولد ولد بجيّان "بلد بالأندلس" ، صنف مؤلفات نظما ونثرا منها .. نظم الكافية الشافية ، والألفية ، ومن النثر : الفوائد وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، توفى بدمشق سنة ٦٧٢هـ .

ينظر : بغية الوعاة ١/١٣٦ ، والبداية والنهاية لابن كثير ١٣/٢٨٣ .

[1] ينظر : الكتاب ١/١٩٣ .

[2] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٣٤ .

[3] ينظر : الإنصاف مسألة (٥) ص ٣٣ .

[4] ينظر : توجيه اللمع ص١٠٦.

تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها*

كان وأخواتها أفعال ناقصة ناسخة ، ترفع المبتدأ إذا دخلت عليه ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها كـ(كان سيداً عمرُ) فـ(عمر) اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، و(سيداً) خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة .

هذه الأفعال تعمل بدون شرط ماعدا (زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك) فلا تعمل إلا بشرط أن يتقدم عليها نفي أو شبهه ، ويقصد به النهي والدعاء ، ومثلها دام فلا تعمل إلا إذا سبقتها ما المصدرية الظرفية .

ومن أحكام هذه الأفعال جواز تقدم خبرها عليها ، وقد أجاز النحويون باتفاق تقدم الخبر على العامل في كان وصار وأصبح وأمسى وظل وبات ؛ لأنها أفعال متصرفات ، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ﴾[1] وقال: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[2] .

واختلف النحويون في تقدم الخبر على (مازال ، ومابرح ، ومافتئ ، ومانفك) .

فمذهب البصريين أنه لا يجوز تقدم أخبارها عليها فلا تقول : قائما مازال زيد ؛ لأن أوائلها ما النافية وما في حيزها لا يتقدمها[3] .

واحتج البصريون بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقدم خبر مازال عليها؛ لأن (ما) للنفي ، والنفي له صدر الكلام ، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام ، والسر فيه : وهو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل ، فينبغي أن يأتي قبلهما ، لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا[4] .

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز تقدم خبر (مازال) عليها وما كان في معناها من أخواتها[5] ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان[6] .

---

* ينظر المسألة في : أمالي ابن الشجري ١٠٦/٧ ، والمرتجل ١٦٢ ، وأسرار العربية ١٣٩ ، والإنصاف مسألة (١٧) ٩٩/١، والتبيين مسألة (٤٢) ص ٣٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٤/٢، وشرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٣١٥/١، وشرح التسهيل للدماميني ١٦٨/١ ، والتصريح ١٨٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٣٢/١

[1] سورة النساء من الآية (٩٤) .

[2] سورة الأعراف من الآية ١٧٧ .

[3] ينظر : الإنصاف مسألة (١٧) ص٩٩/١ ، والتبيين مسألة (٤٥) ٣٠٢ ، وتوجيه اللمع ١٣٩ .

[4] ينظر : الإنصاف مسألة (١٧) ص٩٩/١ .

[5] ينظر : السابق نفس المسألة ص ٩٩/١ ، والتصريح ١٨٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٣٣/١ .

واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك ؛ لأن (مازال) ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة ، والذي يدل على أنه ليس بنفي أن زال فيه معنى النفي ، وما للنفي فلما دخل النفي على النفي صار إيجابا ،والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابا أنك إذا قلت : (انتفى الشيء) كان ضدا للإثبات ، فإذا أدخلت عليه النفي نحو (ماانتفى) صار موجبا ، فدل على أن نفي النفي إيجاب ، وإذا كان كذلك صار (مازال) بمنزلة (كان) في أنه إيجاب ، وكما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك (مازال) ينبغي أن يجوز تقديم خبرها عليها[2] .

وقد رد البصريون هذا المذهب حيث قالوا : "أما قولهم إن مازال ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا" .

قلنا : هذا حجة عليكم ، فإنا كما أجمعنا على أن مازال ليس بنفي للفعل أجمعنا على أن (ما) للنفي ، ثم لو لم تكن (ما) للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجابا ، فالكلام إيجاب ، وما نفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجابا ، وإذا كانت للنفي فينبغي ألا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام[3] .

ولا فرق في منع تقدم خبر (ما زال) وأخواتها عليها مما يشترط في عمله النفي أو لا ككان فلا تقول: قائماً ما كان زيدٌ ، ولا قاعداً ما زال عمرو ، وكلاهما جائز عند الكوفيين ؛ لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها.

وإذا كان النفي بغير (ما) جاز التقديم نحو: قائما لم يزل زيدٌ، وقاعداً لم يكن عمرو.

واستدل على ذلك بقول الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ[4]

---

[1] ينظر : الإنصاف مسألة (١٧) ص ٩٩/١ ، وشرح التصريح ١٨٩/١ ، وشرح الأشموني ٢٣٣/١ .

[2] ينظر : الإنصاف المسألة (١٧) ص ٩٩/١ ، ١٠٠ .

[3] ينظر : الإنصاف المسألة (١٧) ١٠١/١ .

[4] البيت من الطويل للمعلوط القريعي ، والشاهد قوله "على السن خيراً لا يزال يزيد" حيث قدم معمول الخبر ، وهو خيرا على الخبر ، وهو (يزيد) مع النفي بـ (لا)

والبيت ورد في : الكتاب ٢٢٢/٤ ، والتبيين ٣٠٣ ، وشرح الأشموني ٢٣٤/١ ، وشرح المقرب القسم الثاني ٩٤٣/١ .

أراد لا يزال يزيد على السن خيراً،تقدم معمول الخبر وهو خيراً على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل غالبا[1].

وأما (مادام) فقد أجمع النحويون على منع تقدم خبرها عليها ، وهذا فحته صورتان :

الأولى : أن يتقدم على ما ، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة .

والأخرى : أن يتقدم على دام وحدها ، ويتأخر عن ما ، وفي دعوى الإجماع على منعها نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين :

إحداهما :عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها.

الأخرى :أن (ما) موصول حرفي، ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضا مختلف فيه، وقد أجاز كثير الفصل بين للموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كما للمصدرية[2].

ومن شواهده الصريحة قول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِماً لَنْ أَبْرَحَا
بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى[3]

حيث تقدم الخبر(هائما) على(لن أبرح) ، والفعل منفي بلن فجاز التقديم.

كما يجوز توسط الخبر بين ما والنفي بها نحو : ما قائما كان زيدٌ ، وما قاعداً زال عمرو[4].

وقد تناول شارحا اللمع هذه المسألة حيث اتفقا في منع تقديم أخبار (ما زال) وما في معناها عليها، وخالفا في ذلك(المصنف) حيث ذهب إلى جواز ذلك.

---

[1] ينظر : شرح الأشموني ١/٢٣٣ ، وشرح القرب القسم الثاني ١/٩٤٣ .

[2] ينظر : شرح الأشموني ١/٢٣٣ .

[3] البيت من الرجز المشطور ، ولم أهتد لقائله ، والشاهد قوله "فهائما لن أبرحا" حيث تقدم الخبر (هائما) على (لن أبرحا) ، وذلك لنفي الفعل بـ (لن) دون (ما) فجاز التقديم ، والبيت ورد في : شرح ابن عقيل ١/٢٧٧ ، وشرح الأشموني ١/٢٣٤ ، وشرح القرب ٢/٩٤٢ .

[4] ينظر : شرح الأشموني ١/٢٣٣ .

قال ابن جنى[1]: (ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها، تقول: كان قائماً زيد، وقائماً كان زيد، وكذلك: ليس قائماً زيد، وقائماً ليس زيد).

فأجاز ابن جنى تقديم أخبار كان وأخواتها عامة عليها، وهذا ما قال به الكوفيون.

وقد خالف شارحا اللمع ابن جنى فى ذلك حيث قال ابن برهان [2]:" (ما) فى (ما زال) حرف نفى، وهى داخلة على (زال)، وهو نفى فعاد معناها إثباتاً، وزال فعل خلع منه الدلالة على المصدر، وقُدِّرَ دالاً على الزمان، ولا يتقدم خبره على حرف النفى، ولا الفعل عند عامة النحويين".

وزعم أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان أنه لا يمتنع فى: ما زال زيدٌ قائماً التقديم، فتقول: قائماً ما زال زيدٌ ؛ لأن المعنى لما آل إلى الإثبات صار ذلك كقولك: قائماً ثبت زيد.

والصحيح هو الأول، لحرمة لفظ النفى، ولأن التقديم اتساع ، ولا يجوز كونه من غير رواية" .

وإلى هذا ذهب ابن الخباز أيضا حيث قال[3]: "ويجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها ؛ لأنها أخبار، والأخبار مشبهات بالمفعول فكما يجوز تقديم المفعول على الفاعل يجوز تقديم الخبر على الاسم قال الله تعالى ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[4] ،وقال: ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[5].

وقوله: وعليها أنفسها غير مستقيم ؛ لأنه لا يجوز تقديم الخبر على العامل فى هذا الباب مطلقا، وفيه تفصيل: أما كان، وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات فيجوز تقديم أخبارها عليها قال تعالى ﴿كَذَلِكَ كُنْتُم مِّن قَبْلُ﴾[6] ، وقال: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾[7] ؛ لأنها أفعال متصرفات واجبة.

وأما مازال ومابرح وما فتئ وما انفك فمذهب البصريين لا يجوز تقديم أخبارها عليها فلا تقول: قائماً ما زال زيد ؛ لأن فى أوائلها ما النافية، وما فى حيزها لا يتقدمها".

وكذلك (ما دام) لا يجوز تقديم خبرها عليها عند الشارحين حيث قال ابن برهان: "وما عمل فيه دام لا يصح تقدمه على (ما دام) ؛ لأن ذلك فى صلة ما، ولا تتقدم الصلة على الموصول"[8].

---

[1] ينظر : توجيه اللمع صـ١٣٨ .

[2] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٥٤ .

[3] ينظر : توجيه اللمع صـ١٣٩ .

[4] سورة يونس من الآية (٢) .

[5] سورة الروم من الآية (٤٧) .

[6] سورة النساء من الآية (٩٤) .

[7] سورة الأعراف من الآية (١٧٧) .

[8] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٥٧ .

وقال ابن الخباز:" وأما (ما دام) فلا يجوز تقديم خبرها عليها، فلا تقول: أزورك مقيماً ما دام زيد ؛لأن (ما) في أولها مصدرية، وصلة المصدر لا تتقدم عليه" [1].

فيتضح من خلال شرحهما اتفاقهما في منع تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها ، وهو مذهب البصريين وقد سبق ذكره وأدلة قوته، والشارحان بذلك قد خالفا ابن جني لذهابه مذهب الكوفيين ، وقد بينت سابقا أوجه ضعفه.

[1] ينظر : توجيه اللمع ص١٣٩.

تقديم الحال على العامل الظرف أو الجار والمجرور*

الحال: هو فضلة مبين هيئة صاحبه، وذلك نحو: جاء زيد راكباً، فـ(راكبا) حال، و(زيد) صاحبه، والفعل (جاء) هو العامل فيه.

والعامل في الحال أحد ثلاثة أشياء:

أولا: الفعل المتصرف: كقوله تعالى ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[1].

ثانيا: ما يجري مجرى الفعل المتصرف من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مصدر مقدر بحرف مصدري والفعل، وذلك نحو: قوله تعالى ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَاناً عَرَبِيّاً﴾[2] فـ(لسانا) حال عامله اسم الفاعل قبله، وكقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ قَوْمُم بِأَفْوَاهِهِم﴾[3] فالجار والمجرور حال عامله المصدر قبله.

ثالثا: ما فيه معنى الفعل: والذي فيه معنى الفعل أشياء كثيرة وبخاصة العاملة في الحال منها :

(أ) هاء التنبيه: قال تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾[4] ، ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[5].

(ب) اسم الإشارة: قال تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾[6] ، و ﴿وَتِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾[7].

(ج) الظرف: كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾[8].

(د) الجار والمجرور: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ * آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾[9].

---

* ينظر المسألة في : المقتضب ١٨٦/٤ ، ٣٠٠ ، وأصول ابن السراج ٢٦٠/١ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والمرتجل ١٦١ ، وأسرار العربية ١٩٢ ، وانصاف مسألة (٣١) ص٥٧٧ ، والتبيين مسألة (٦٢) ص٣٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٢ ، وشرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٣١٣/٢ ، وشرح المقرب لابن عصفور ٦٠٢/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٤/١ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٦٣/٢ ، والبسيط شرح جمل الزجاجي ٥٢٥/١ ، والتصريح ٣٨٤/١ ، والأشموني ٦٢/٣ .

[1] سورة الكهف من الآية (٥٦) .

[2] سورة الأحقاف من الآية (١٢) .

[3] سورة التوبة الآية (٣٠) .

[4] سورة الأعراف الآية (٧٣) .

[5] سورة هود الآية (٧٢) .

[6] سورة النمل الآية (٥٢) .

[7] سورة البقرة الآية (١٤١) .

[8] سورة غافر الآية (١٨) .

[9] سورة الذاريات الآية (١٥ ، ١٦) .

(هـ) الجامد المؤول بالمشتق: قال تعالى: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ﴾[1] .[2]

"هذا الفعل المتصرف أو ما يجرى مجراه يتقدم عليه الحال ويتأخر عنه لقوته بالتصرف تقول: أتيتك مسرعاً، ومسرعاً أتيتك، وزرتك مريضاً، ومريضاً زرتك، وفي القرآن الكريم ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[3][4] .

وإذا كان عامل الحال فيه معنى الفعل ففي جواز تقدم الحال على عاملها خلاف.

أولاً: مذهب الجمهور:أنه لا يجوز التقدم ؛ لأنها شبهت بالفعل في العمل فلا تشبه به في التقدم حتى لا تتساوى به ؛لأن الفعل قوي وهي ضعيفة، فإذا سمح لها بالعمل فلا يسمح لها بالتصرف في المعمول[5].

فتقول: هذا زيد ضاحكاً، وهذا ضاحكاً زيدٌ، ولا تقول: ضاحكاً هذا زيد.

ثانياً: مذهب الأخفش[6] والفراء[7] والكسائي[8]:

جواز تقدم الحال على عاملها المعنوي أيا كان نوع العامل، وذهب ابن مالك[9] إلى أن ذلك جائز بقلة إذا كان العامل الظرف أو الجار والمجرور، وعلى رأي هؤلاء يجوز أن تقول: زيد في الدار نائماً، وزيد نائماً في الدار، وتقول: هذه بيوتهم خاوية ، وخاوية هذه بيوتهم ،واحتجوا بالسماع من مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[10] بنصب مطويات وهي قراءة عيسى والجحدري على أن تكون حالا تقدم على عامله وهو الجار والمجرور[11].

---

[1] سورة الصف الآية (٦) .

[2] ينظر : شرح المقرب لابن عصفور القسم الأول ٢/٥٩٢ ، ٥٩٣ بتصرف .

[3] سورة القمر الآية (٧) .

[4] ينظر : شرح المقرب ٢/٥٩٤ .

[5] ينظر : شرح المقرب ٢/٦٠٢ .

[6] ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٦٩٩.

[7] ينظر : معاني القرآن للفراء ٢/٤٢٥ .

[8] ينظر : شرح المقرب ٢/٦٠٤ .

[9] ينظر : شرح التسهيل ٢/٣٤٦ ، ٣٤٧ .

[10] سورة الزمر من الآية ٦٧ ، وقراءة النصب هي قراءة عيسى والجحدري .. ينظر : ال المحيط لأبي حيان ٩/٢٢١ ، ط/ مكة المكرمة ١٩٩٢م ، وروح المعاني للألوسي ٢٤/٢٥ ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت .

[11] ينظر : شرح المقرب ٢/٦٠٤ .

ورد هذا المذهب:

بأن ما ورد في ذلك قليل وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وأيضا فإنه قد يخرج على أنه مفعول لفعل محذوف والتقدير(أعني معلومات) وتكون الجملة اعتراضا بين المبتدأ والخبر؛ لأن فيها تشديد الكلام وتبيانه[1] ، وقد خرج رفع السماوات تخريجات أخر[2]:منها: أن تكون معطوفة على الأرض قبلها أو تكون معطوفة على الضمير المستتر في قبضته بعد تأويله بمقبوضته.

والمذهب الثالث: فصل المسألة:

فإذا كان الحال أيضا ظرفا أو حرف جر فيجوز تقديمها كقوله تعالى ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[3] ، فـ(هنالك) ظرف مكان، وهو حال من ضمير لله الذي هو خبر (الولاية)، والمنع في غير ذلك[4] ، وعليه ابن عصفور[5].

ونتيجة لهذا الاختلاف اختلف شارحا اللمع مع المصنف في هذه المسألة.

فذهب ابن جني إلى المنع مطلقا وهو ما عليه الجمهور حيث قال[6]: (فإن لم يكن العامل متصرفا لم يجز تقديم الحال عليه، تقول في غير المتصرف : هذا زيد قائماً، فتنصب(قائما) على الحال بما في هذا من معنى الفعل؛ لأن ها للتنبيه، وذا للإشارة، فكأنك قُلْتَ: أنبه عليه قائما، وأشير إليه قائما، ولو قلت قائما هذا زيد، لم يجز ؛ لأن هذا لا يتصرف قال جرير:

هَذَا ابْنُ عَمِّي فِي دِمَشْقَ خَلِيفَةٌ لَو شِئْتُ سَاقَكُمُ إِلَيَّ قَطِينَا[7]

فتنصب خليفة بهذا أو بالظرف، وتقول: زيد في الدار قائما، فتنصب قائما على الحال بالظرف، ولو قلت: زيد قائما في الدار لم يجز ؛ لأن الظرف لا يتصرف .

---

[1] ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٦ ، وشرح المقرب ٢/٦٠٦ .

[2] ينظر : ل ٩/٢٢١ ، وشرح المقرب ٢/٦٠٧ .

[3] سورة الكهف من الآية (٤٤) .

[4] ينظر : همع الهوامع ٢/٣١٢.

[5] ينظر: شرح المقرب ٢/٦٠٧ .

[6] ينظر : توجيه اللمع ٢٠٥ .

[7] البيت من الكامل لجرير في ديوانه ١/٣٨٦ ، والشاهد قوله : (هذا ابن عمي في دمشق خليفة) حيث انتصب خليفة على الحال بهذا أو بالظرف .

والبيت في : عيار الشعر ١/٢٧ ، والعمدة الكبير ١/١٢٧ ، والزهرة ١/١٩١ ، والمذاكرة في ألقاب الشعراء ١/٢٣ ، ورسالة الملائكة ١/٣٥ ، ولسان العرب مادة (أذن ، وقطن) : ١٣/٩ ، ٣٤٢ ، وتاج العروس مادة (قطن) ١/٨١٤٣ .

وذهب ابن برهان إلى تفصيل المسألة: فأجاز التقديم إذا كان الحال ظرفا أو حرف جر والمنع فى غير ذلك.

حيث قال:ولشبهها بالمفعول به وجب تقدم المعنى العامل فيها عليه، والمعنى أضعف من الفعل، فلم يصح لذلك أن يقدم عليه ؛ لأن ذلك يزيده ضعفا ..... فلذلك قلت: زيد فى الدار قائما فهى تعمل فى الحال كما تعمل فى الضمير، ولم يصح أن تقول: زيد قائما فى الدار؛ لأن فى (فى) معنى فعل، وقد قدمت الحال عليها.

وكذلك ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾[1] ،(هذا): مبتدأ، و(بعلى): خبره، و(شيخا): حال العامل فيها إنَّا ما فى (ها) من معنى التنبيه، وإما ما فى (ذا) من معنى الإشارة، ولا يصح أن تقول: شيخاً هذا بعلى، كما يصح أن تقول: هنا شَيْخاً بَعْلِي.

وقال: ولو كانت الحال ظرفا أو حرف جر لصح تقدمها على معنى الفعل العامل فيها؛ لأن الظرف والجار إنما يعتبر فيهما فى باب العمل لفظهما فقط، دون اعتبار ما نابا منابه وقاما مقامه، إلا أنه تعالى قال: ﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى﴾[2] ، ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَّجَحِيماً﴾[3] ، فهما خبر إنَّ وقد تقدما على اسمها.

ثم يذكر مثالا توضيحيا لما قال ، فيقول:" (هنالك): ظرف زمان وهى حال، (والولاية لله) خبر، ولام الجر عملت فى الحال مع تقدمها على الكلام ؛ لأنها بلفظ الظرف نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[4] .

وقال ابن مقبل العجلانى:

وَنَحْنُ مَنَعْنَا البحرَ أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ ... وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانِ[5]

(منكم) حال، والعامل فيه الباء فى بمكان[6]

---

[1] سورة هود : الآية (٧٢) .

[2] سورة طه : الآية (١١٨) .

[3] سورة المزمل : الآية (١٢) .

[4] سورة القلم : الآية (٢) .

[5] البيت من الطويل لابن مقبل العجلانى ، والشاهد قوله (منكم ماؤه بمكان) حيث تقدم الحال (منكم) على عامله (بمكان) وكلاهما جاراً ومجروراً .

والبيت ورد فى : شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٦ ، واللسان ٤/٤١ ، وتاج العروس ١/٢٤٨١ .

[6] ينظر : شرح اللمع ١/١٣٤ ، ١٣٦ .

أما ابن الخباز فخالف ابن جنى وابن برهان وقال بقول الأخفش والفراء والكسائى حيث قال:

"واختلفوا فى قولنا: زيد قائماً فى الدار، فسيبويه[1] لا يجيزه ؛ لأن العامل غير متصرف، وأبو الحسن يجيزه ؛ لأن الحال وقعت بين جزءين أحدهما محتاج إلى الآخر فتقديمها كلا تقديم ، وينصر قوله بيت الفرزدق:

أَبُو كُلَيبٍ فِى الفَخَارِ كَدَارِمٍ أَمْ هَلْ أَبُوكَ مُنْدَفِعاً لِعَقَالِ[2]"[3]

فمن خلال ما ورد عن الشارحين تبين ذهاب ابن الخباز مذهب أبى الحسن؛ ورد الجمهور هذا المذهب حملاً لما ورد على الضرورة، وكذلك خرجوا ما ورد تخريجات أخر، وتصل ابن برهان فى المسألة وذهب ابن جنى مذهب الجمهور فى منع تقديم الحال على عامله الظرف أو الجار والمجرور وهو الأصح

وذلك لعدم تصرف العامل .

---

[1] ينظر : الكتاب ٢/١٢٤ .

[2] البيت من الكامل للفرزدق فى هجاء جرير (ديوانه ٢/٧٢٦) ، والشاهد : قوله "مندفعا لعقال" حيث تقدم الحال على عامله الجار والمجرور بعده .

والبيت فى : النقائض ١/٢٦٣ ، وشرح المقرب لابن عصفور ١/٦٠٦.

[3] ينظر : توجيه اللمع ٢٠٦.

تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف غير زائد*

الأصل فى الحال التأخير عن صاحبها كالخبر لكنه يجوز تقديمها عليه سواء كان مرفوعا، كقول الشاعر:

فَسُقِّى دِيَارَكِ غَيْرَ مُفْسِدِهَا ... صَوْبُ الغَمَامِ وَدِيمَةٌ تَهْمِى [1]

تقدم الحال وهو (غير مفسدها) على صاحبها وهو قوله (صوب) ، وهو مرفوع.

ويجوز تقديم الحال أيضا على صاحبها المنصوب كقول الشاعر:

وَصَلْتُ وَلَمْ أَسْرِ مُسْبِين أَسْرَتِى ... وَأَعْنَيْتُهُمْ حَتَّى يُلاَقُوا وَلاَئِيَا [2]

وكذلك المجرور بحرف زائد نحو : ما جاء عاقلاً من أحد، وكفى معينا بزيد.

أو أصلى نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [3] هذا هو الأصح فى الجميع.

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقدم الحال عليه، كعرفت قيام هند مسرعةً، فلا تقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على قيام الذى هو المضاف ؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه شئ من معمولاته [4] .

وقد اختلف النحويون فى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد على مذهبين:

أولهما:

---

* ينظر المسألة فى : اللباب فى علل الإعراب والبناء ٢٨٨/١ ، وشرح ألفيه ابن مالك للأندلسى ٣٠٤/٢، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٣٤/١ ، وشرح المقرب ٦٢٣/١، وشرح التسهيل ٣٣٦/٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ٦٣/٢ ، والبسيط شرح جمل الزجاجى ٥٢٨/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ ، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧٨/١ ، وهمع الهوامع ٣٠٦/٢ ، وشرح الأشمونى ١٧٦/٢ .

[1] البيت من الكامل : لطرفة ابن العبد فى ديوانه ص ٨٨٣ ، والشاهد فيه : قوله "غير مفسدها صوب" حيث تقدم الحال على صاحبها المرفوع .

والبيت ورد فى : تخليص الشواهد ٢٣١ ، ومعاهد التنصيص ٣٦٢/١ ، وبلا نسبة فى لسان العرب مادة (وثم ، وهمى) ٦٢٩/١٢ ، ٣٦٤/١٥، والمعجم المفصل ٩٤٧/٢ ، وشرح المقرب ٦٣١/١.

[2] البيت من الطويل بولم أعتد لقائله ، والشاهد قوله "مسبين أسرتى" حيث تقدم الحال على صاحبه وهو "أسرتى" وقد ورد شطر البيت فى : همع الهوامع ٣٠٦/٢ ، والدرر ٥٥٥/١ ، وورد كاملا فى : شرح المقرب لابن عصفور ٦٢٢/١ .

[3] سورة سبأ : من الآية (٢٨) .

[4] ينظر : همع الهوامع ٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ .

مذهب أكثر النحويين ومنهم البصريون حيث منعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهرا أم ضميرا ، فمنعوا : مررت ضاحكة بهند ، ومررت ضاحكا بك[1].

والسبب فى المنع عند هؤلاء:" أن تعلق العامل بالحال كان لتعلقه بصاحبها فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف جر واحد إلى شيئين فجعلوا عوضا من الإشراك فى الواسطة التزام التأخير، وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو : زيد فى الدار متكئاً، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر فى مثل هذا لا يقدم عليه هنا"[2].

والثانى: مذهب ابن مالك[3] وأبى على[4] وابن كيسان[5] جواز التقديم استنادا إلى أن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به[6] ، وأجازوا التقديم لورود السماع بذلك :

قال تعالى :﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[7] .

فـ(كافة) بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه .

وأورد عليه : أنه يلزم عليه تقديم المحصور فيها ، وتعدى أرسل باللام ، والكثير تعديته بإلى .

وأجيب عن الأول : بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيها مع إلا ، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله ، والمحصور فيه كونه للناس وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه فى محله .

وعن الثانى : بأن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ[8] .

واستشهدوا بما ورد شعرا فى ذلك ومنه :

---

[1] ينظر : اللباب فى علل الإعراب والبناء ٢٨٨/١ ، والتصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٣٧٨/١ .

[2] ينظر : همع الهوامع ٣٠٧/٢ ، وشرح الأشمونى ١٧٦/٢ .

[3] ينظر : شرح التسهيل ٣٣٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢.

[4] ينظر : الإيضاح العضدى ٢٠٠، و شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٦٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ والتصريح ٣٧٨/١ ، وهمع الهوامع ٣٠٨/٢ .

[5] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٦٧/٢ ، وهمع الهوامع ٣٠٨/٢ ، وشرح الأشمونى ١٧٦/٢ .

[6] ينظر : شرح الأشمونى ١٧٦/٢ .

[7] سورة سبأ : من الآية (٢٨) .

[8] ينظر : شرح الأشمونى ١٧٧/٢ .

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي[1]

حيث وقعت (طُرًّا) حالا من المجرور فى (عنكم) وقد تقدم عليه .

وقوله:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَيَّ حَبِيباً إِنَّهَا لَحَبِيبُ[2]

حيث جاءت (هيمان) حالا من الياء فى (إِلَيَّ) وتقدمت عليه مع كونه مجروراً ، والتقدير : لئن كان برد الماء حبيبا إِلَيَّ حال كونى هيمان صاديا إنها لحبيب .

ومنه قول الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ[3]

حيث وقعت (فرغاً) حالا من قوله (بقتل حبال) متقدما مع كون ذى الحال مجرورا.

وقد رد الجمهور هذا المذهب وقالوا بأن هذه الشواهد ضرورة ، وبأن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره ،كما يجوز تعلق هذه الأحوال بمحذوف دل عليه المذكور أى تسليت عنكم طراً ، أو أن هذه الأحوال لها صاحب آخر غير المجرور[4].

وقد تناول شارحا اللمع هذه المسألة فوافق ابن الخباز المصنف والجمهور فى منع تقدم حال المجرور عليه بحرف غير زائد ، وأجازها ابن برهان موافقاً فى ذلك أبا على وابن كيسان وابن مالك.

---

[1] البيت من الطويل ، ولم أعتد لقائله ،و الشاهد قوله "طرًّا عنكم" حيث وقعت طرا حال من المجرور فى عنكم وقد تقدم عليه .

والبيت ورد فى : أوضح المسالك ٣٢١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ ، والتصريح ٣٧٩/١ ، وشرح الأشمونى ١٧٧/٢ ، وشرح المقرب ٦٢٥/١ .

[2] البيت من الطويل وهو فى الغزل نسب إلى كثير عزة وليس فى ديوانه ، وهو فى ديوان مجنون ليلى ص ٢٧ .

والشاهد قوله "هيمان صاديا إِلَيَّ" حيث تقدم الحال "هيمان" على صاحبه المجرور فى "إِلَيَّ" .

والبيت فى : شرح الرضى على الكافية ٦٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ ، والأشمونى ١٧٧/٢ ، وخزانة الأدب ٣١٣/٣ ، ٣١٨ ، وشرح المقرب ٦٢٦/١.

[3] البيت من الطويل لطليحة بن خويلد ، والشاهد فيه قوله "فرغا بقتل حبال" حيث تقدم الحال على صاحبه المجرور .

والبيت ورد فى : العين للخليل (باب العين والراء والياء) ٤٠٩/٤ ، واللباب فى علل الإعراب والبناء ٢٩٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٢ ، وإصلاح المنطق ١٩/١ ، وجمع الأمثال ٢٢١/٢ ، ولسان العرب مادة (فرغ ، وحبل) ٤٤٤/٨ ، ١٣٤/١١ ، وتاج العروس مادة (فرغ ، وحبل) ٥٦٨٨/١ ، ٦٩٦٤/١ .

[4] ينظر : التصريح ٢٧٩/١ ، وحاشية الصبان مع شرح شواهد العينى ١٧٧/٢ ، وشرح المقرب ٦٢٧/١ .

قال ابن جنى : "وتقول مررت بزيد جالسا، ولو قلت : مررت جالسا بزيد لم يجز ؛ لأن حال المجرور لا يتقدم عليه ، وتقول مررت بعمد جالسة ، ولا يجوز مررت جالسة بعمد، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه"[1].

فصرح ابن جنى بمنع تقدم حال المجرور عليه ، وإلى هذا ذهب ابن الخباز أيضا فى توجيه اللمع:

قال : "واختلفوا فى جواز تقديمها عليه كقولك : مررت جالسا بزيد فمنهم من لم يجزه ؛ لأن العامل فى زيد الباء ، وهى غير متصرفة ، ومنهم من أجاز واحتج بقوله تعالى :﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[2].

وأجاب المانعون بأن كافة حال من الكاف ، وكذلك قولنا : مررت بعمد جالسة"[3] .

فيتبين من قول ابن الخباز ، وأجاب المانعون ..... ذهابه مذهبهم ، وموافقته لابن جنى والجمهور فى منع تقدم الحال على صاحبه المجرور.

ويجيز ابن برهان التقديم فيقول: "فإذا قلت : مررت بزيد ضاحكا ، والحال من التاء،صح أن تقول :ضاحكا مررت بزيد ، ومررت ضاحكا بزيد .

وإن كان الحال من (زيد) لم يصح الوجهان فى قول سيبويه[4].

وقال غيره : يجوز فى هذه المسألة ما جاز فى الأولى ؛لأن العامل فى الحال هو الفعل ، ولا يفتقر الفعل إلى الباء فى عمله فى المفعول به ، وإذا ساغ أن يعمل فى الحال ما لا يعمل فى صاحب الحال كان هذا أولى بالجواز ، وهذا قول أبى على وابن كيسان ، وإليه نذهب لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[5] و(كافة) حال من (الناس) وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استعملت العرب كافة قط إلا حالا"[6].

نقد صرح ابن برهان بمذهبه وهو جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور، وقد رُدَّ هذا المذهب بأن ما ورد شعرا فى ذلك ضرورة، وخرجه الجمهور على أمور ، و(كافة) حال من الكاف فى (أرسلناك) وهذا هو مذهب ابن جنى وابن الخباز وهو ما عليه الجمهور وهو الأصح .

---

[1] ينظر : توجيه اللمع صـ ٢٠٥ .

[2] سورة سبأ : من الآية (٢٨) .

[3] ينظر : توجيه اللمع صـ٢٠٧ .

[4] ينظر : الكتاب ١/٢٧٧ .

[5] سورة سبأ : الآية (٢٨) .

[6] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/١٣٧ ، ١٣٨ .

العامل في المعطوف *

عطف النسق: هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف .

نحو : جاء زيد وعمرو ، وقدم الحجاج حتى المشاة .

وقد اختلف النحويون حول العامل في المعطوف على ثلاثة أقوال :

الأول: أن العامل في المعطوف عليه هوالعامل في المعطوف بواسطة الحرف وهذا مذهب سيبويه[1] .

وحجة أصحاب هذا المذهب أنك تقول: اختصم زيد وعمرو ، ولا يجوز تكرير العامل[2] .

والمذهب الثاني :

قال الفارسي[3] وابن جني[4] إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول كقولك : يا زيد وعمرو[5] .

حيث قال ابن جني في الخصائص[6] "فأما قولهم : اختصم زيد وعمرو ففيه نظر ، وهو أن عمراً مرفوع بفعل آخر غير هذا الظاهر على حد قولنا في المعطوف : إن العامل فيه غير العامل في المعطوف عليه فكأنه قال : اختصم زيد واختصم عمرو ، وأنت مع هذا لو نطقت بهذا الذي تقدره لم يصلح الكلام معه ؛ لأن الاختصام لا يكون من أقل من اثنين وعلة جوازه أنه لما لم يظهر الفعل الثاني المقدر إلى اللفظ لم يجب تقديره ،وإعماله كأشياء تكون في التقدير، فتحسن فإذا أنت أبرزتها إلى اللفظ قبحت ".

وضُعِّفَ هذا المذهب : بأنه لا دليل فيه ؛ إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في : يا زيد والحارث ، أعني اللام – أي أن المانع هو حرف التعريف – وإنما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كأن حرف النداء باشر التابع لا أنه يقدر له حرف آخر[7] .

واستدل الفارسي وابن جني أيضا بقولهم : قيام زيد وعمرو ، وقالا : العرض الواحد لا يقوم بمحلين .

---

* ينظر المسألة في : شرح اللمع لابن برهان ٢٣٧/١ ، وشرح اللمع للواسطي ١١٦ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ٢٨٤ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٨٠/٢ ، واللباب في علل الإعراب والبناء ٤٣١/١ .

[1] ينظر : الكتاب ١٠٧/١ ، ١٠٨ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٨١/٢ .

[2] ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز صـ ٢٨٤ .

[3] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٣٧/١ ، وشرح الرضي ٢٨١/٢ ، ولأبي علي في البصريات صـ٧٠١ ، ٧٠٢ : أن العامل في المعطوف هو العامل في الأول وهو غير ما ينقل عنه .

[4] ينظر : الخصائص ٢٢٦/٢ ، تح/ محمد علي النجار . ط/ عالم الكتب .بيروت .

[5] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٣٧/١ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٨١/٢ .

[6] ينظر : الخصائص ٢٢٦/٢ .

[7] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢٨١/٢ .

وضُعِّفَ قولهما : بأن القيام هاهنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر ، والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظ الواحد .

والمراد هنا : القيامان بقرينة قولك : وعمرو ، وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو ، إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ، ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الغلام في : جاءني غلام زيد وعمرو ، وهو متحد ، ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم : كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم ، والمراد هما معا بدرهم ، وأيضا لم يجز: يا زيد والحارث ، ولم يجز : ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً ، وليس زيد وعمرو ذاهبين ؛ إذ لا يجوز تقدير (ما) و (ليس) بعد (لا) وأيضا لم يجز : زيد ضربت عمراً وأخاه إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة[1] .

والمذهب الثالث: أن العامل حرف العطف بالنيابة وهو قول الفارسي وابن جني[2] .

وأجيب عليه : بأن هذا بعيد ؛ لعدم لزومه لأحد القبيلين كما هو حق العامل[3] .

وأيضا "بأن حروف العطف غير عاملة ؛لأنها لو عملت لعملت عملا واحدا ، والواقع بعدها أعمال مختلفة ؛ولأنها غير مختصة بالأسماء ولا بالأفعال تعلم أنها نائبة عن ذكر العامل لا نائبة عنه في العمل"[4] .

وقد تناول شارحا اللمع هذه المسألة حيث قال ابن برهان[5] :

"ومذهبنا أن العامل في الثاني هو العامل في الأول ، فضربت نصبت (زيداً) و(عمراً) جميعا في قولك: ضربت زيداً وعمراً .

وقال أبو علي وأبو الفتح : نصب زيداً ضربت ، ونصب عمراً الواو بحق النيابة عن ضربت ، وهذا قول أبي علي وغلامه علي بن عيسى الربعي .

وقال آخرون : (عمراً) انتصب بفعل مقدر بعد الواو ، وكان الأصل ضربت زيدا وضربت عمرا ، فحذفت ضربت الثانية لدلالة ضربت الأول عليها ، وبقي عملها في عمراً ".

فقد نص ابن برهان على مذهبه في العامل في المعطوف عليه صراحة ، وهو أن العامل في الثاني هو العامل في الأول ، وقد خالف بذلك المصنف (ابن جني) في أحد قوليه حيث قال إن العامل هو حرف العطف بالنيابة ، وهذا المذهب ضعيف وقد سبق ذكر أوجه ضعفه في الرد على أصحاب المذهب الثالث.

---

[1] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/٢٨١ .

[2] ينظر : السابق نفس الصفحة ، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٧ .

[3] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/٢٨١ .

[4] ينظر : اللباب في علل الإعراب والبناء ١/٤٣١ .

[5] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٧ .

وأما ابن الخباز فقد تعرض للمسألة ذاكرا أقوال النحويين فيها إلا أنه لم يرجح رأيا بعينه حيث قال :

"وقبل تفسير الحروف نذكر العامل فى المعطوف وفيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أن العامل الأول بتوسط الحرف ، وحجة هذا القائل أنك تقول : اختصم زيد وعمرو ،ولا يجوز تكرير العامل .

الثانى : أن العامل حرف العطف ، وحجته أنه لو سقط لاختل الكلام والعامل لا يقتضيه .

الثالث: أن العامل محذوف دل عليه العامل المذكور ، وحجته تكرير العامل كقولك : مررت بزيد وبعمرو ، وفى التنزيل :﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[1] وهو كثير فى القرآن "[2] .

فابن الخباز فى قوله السابق ذكر أقوال النحويين بادئا بمذهب سيبويه ، وهو أن العامل الأول بتوسط الحرف ، ثم ذكر المذهبين الآخرين فى المسألة ، ومذهبه هو مذهب الجمهور وسيبويه فيستنبط من ذلك مخالفته لابن جنى فيما ذهب إليه .

"وفائدة الخلاف فى هذا كله : جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فى الثانى غير الأول ، وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الأول"[3].

---

[1] سورة الأحزاب : من الآية (١٠) .

[2] ينظر : توجيه اللمع صـ٢٨٤ .

[3] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢/٢٨٢ .

الإضراب بأو*

أو حرف من حروف العطف ذكر له النحويون عدة معان منها :

الشك: نحو قوله تعالى :﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[1]

" فحقيقة أو إفراد شيء من شيء ، ووجوه الإفراد تختلف ، فتتقارب في حال وتتباعد في أخرى حتى توهم أنها قد تضادت ، وهي في كل ذلك ترجع إلى الأصل الذي وضعت له ، فالأصل في قولك : جاءني زيد او عمرو أن يكون أحدهما جاءك ، والأكثر في الاستعمال أن يكون المتكلم شاكاً لا يدري أيهما الذي جاء"[2] .

ومنها : الإبهام نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[3]، والشاهد في (أو) الأولى والثانية ، والمعنى : وأن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين[4] .

ومنها : التخيير وهي الواقعة بعد الطلب ، وقيل ما يمتنع فيه الجمع نحو : تزوج هندا أو أختها ، وكقوله تعالى : ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[5][6] .

ومنها : الإباحة وهي الواقعة بعد الطلب ، وقيل ما يجوز فيه الجمع ، نحو : جالس العلماء أو الزهاد[7]

ومنها : التقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف[8] .

ولها معان أخرى ذكرها النحويون كالإضراب ، وقد اختلف النحويون في مجيء (أو) للإضراب على مذهبين :

الأول : مذهب البصريين :[1] عدم جواز مجيء (أو) للإضراب .

---

* ينظر المسألة في : المقتضب ٣/٣٠٤ ، والخصائص ٢/٤٦٣ ، وسر صناعة الإعراب ١/٤٠٦ ، وشرح اللمع للواسطي ١٢٣ ، والإنصاف المسألة (٦٧) ٢/٢٨١ ، واللباب في علل الإعراب والبناء ١/٤٢٤ ، وشرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٣/٢٨٠ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٤٠٤ ، ومغني اللبيب ١/٩١ ، وشرح ابن عقيل ٢١٢ ، والتصريح ٢/١٤٤ ، والهمع ٣/٢٠٣ .

[1] سورة الكهف : من الآية (١٩) .

[2] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٢٥٠ .

[3] سورة سبأ : من الآية (٢٤) .

[4] ينظر : مغني اللبيب لابن هشام مع حاشية الدسوقي ١/١٣٨ ط/ دار السلام .

[5] سورة المائدة : من الآية (٨٩) .

[6] ينظر : مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي ١/١٣٩ .

[7] ينظر : السابق نفس الصفحة .

[8] ينظر : السابق ١/١٤٥ .

واحتجوا بأن قالوا :

الأصل فى (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، وبل معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى أو ، والأصل فى كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنا بإقامة الدليل[1] .

والثانى : مذهب الكوفيين : قالوا بجواز مجيء (أو) بمعنى بل .

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2] فقيل فى التفسير إنما بمعنى بل أى : بل يزيدون .

واستدلوا بقول الشاعر :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِى رَوْنَقِ الضُّحَى ... وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِى الْعَيْنِ أَمْلَحُ[3]

أراد بل[4] .

ورد البصريون على الكوفيين فقالوا : " أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[5] فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائى فخير فى أن يقدرهم بمائة ، أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثانى :

أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرائى إذا رآهم شك فى عددهم لكثرتهم ، أى إن حالهم حال من يشك فى عددهم لكثرتهم ، فالشك يرجع إلى الرائى لا إلى الحق تعالى ، كما قال تعالى : ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[6] بصيغة التعجب ، والتعجب يرجع إلى المخاطبين لا إلى الله تعالى .

---

[1] ينظر : الإنصاف مسألة (٦٧) ٢/٢٨١ ، والتصريح ٢/١٤٤ ، والهمع ٣/٢٠٣ .

[2] ينظر : الإنصاف مسألة (٦٧) ٢/٢٨٢ .

[3] سورة الصافات : من الآية (١٤٧) .

[4] البيت من الطويل لذى الرمة فى ملحق ديوانه (١٨٥) ، والشاهد قوله (أو أنت) : حيث جاءت (أو) بمعنى بل على مذهب الكوفيين .

والبيت ورد فى : الخصائص ٢/٤٥٨ ، والإنصاف ص ٢٨١ ، واللباب ١/٤٢٤ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/٤٠٤ ، والأزهية ١٢١ ، وخزانة الأدب ١١/٦٥ .

[5] ينظر : الإنصاف مسألة (٦٧) ٢/٢٨١ .

[6] سورة الصافات : من الآية (١٤٧) .

[7] سورة البقرة : من الآية (١٧٥) .

وقالوا : " وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

..... أو أنت في العين أملح

الرواية فيه : (أم أنت في العين املح) ، ولئن سلمنا أن الرواية (أو) فلا حجة لهم فيه أيضا؛ لأن (أو) فيه للشك ، وليست بمعنى (بل) ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ليدلوا بذلك على قوة الشبه[1] .

وذكر المبرد وجهين لضعف هذا المذهب فقال :

أحدهما : أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع بل لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ، وكنت تقول : ضربت زيداً أو عمراً ، وما ضربت زيداً أو عمراً على غير الشك ولكن على معنى بل فهذا مردود عند جميعهم .

والوجه الآخر :

أنَّ (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان ، وهذا منفي عن الله – ﷻ – ؛ لأن القائل إذا قال : مررت بزيد غالطاً فاستدرك أو ناسياً ، فتذكر قال : بل عمرو ليضرب عن ذلك ويثبت ذا " [2].

ونتيجة لهذا الاختلاف اختلف شارحا اللمع حول هذه المسألة ، فوافق ابن الخباز المصنف والبصريين في منع مجيء (أو) للإضراب ، وأجاز ذلك ابن برهان .

حيث قال ابن جني[3]:

" ومعنى أو الشك تقول : قام زيد أو عمرو ، ويكون تخيير تقول : اضرب زيداً أو عمراً ، أي : أحدهما ، وتكون إباحة تقول : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي : قد أبحتك مجالسة هذا الضرب من الناس ، وأين وقعت أو فهي لأحد الشيئين" .

ويقول ابن الخباز شارحا قول المصنف : "وقوله : (وأين وقعت (أو) فهي لأحد الشيئين) يشير إلى الخلاف ؛ لأن الكوفيين يذهبون إلى أنها تكون بمعنى الواو أو بمعنى بل ،....

وأما الثاني فكقوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[4] معناه : بل يزيدون .

وأجاب عن هذا بقوله[5] : "وأما الآية فجاءت على الحَزْرِ . التقديروالخرص –، أي أن الرائي إذا رآهم قال : هم مائة ألف أو أكثر".

---

[1] ينظر : الإنصاف للمسألة (٦٧) ٢/٢٨٣ .

[2] ينظر : المقتضب للمبرد ٣/٤ ٣٠ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ٢٨٥ .

[4] سورة الصافات : من الآية (١٤٧) .

[5] ينظر : توجيه اللمع ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

فمن خلال كلام كل من ابن جنى وابن الخباز اتضح ذهابهما مذهب البصريين فى منع مجىء أو للإضراب أو بمعنى الواو وأولوا ما ورد فى ذلك .

أما ابن برهان فقال :"قال أبو على : أو حرف يستعمل على ضربين :

أحدهما : أن يكون بمعنى أحد الشيئين ، أوالأشياء فى الخبر أو الاستفهام .

والآخر : أن يكون للإضراب عما قبله فى الخبر والاستفهام كما أن (أم) المنقطعة فى الاستفهام والخبر كذلك" [1].

ثم قال: " وأما الضرب الثانى فنحو: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة، كأنك قلت: لا بل أقيم، كما أنك فى قولك: إنها لإبل أم شاء مضرب عن الأول".

واستدل على ذلك بقوله[2]:" قال جرير يخاطب هشام بن عبد الملك:

مَاذَا تَرَى فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ ... لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلاَّ بِعَدَّادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً ... لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِي[3]

أى بل زادوا، فهذا شاهد على أنَّ (أو) بمنزلة (بل) .

فمن خلال نص ابن برهان اتضح ذهابه مذهب أبى على الفارسى ومخالفته للبصريين وابن جنى وابن الخباز، وقد رُدَّ مَذْهَبُه وأَوَّلَ البصريون ما ورد على خلاف ما أوله الكوفيون وابن برهان وأبو على وهو الأصح ؛ وذلك لأن الأصل فى كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ، والأولى التمسك بالأصل .

ونُقل عن سيبويه[4] : إعادة (أو) للإضراب إذا وقعت بعد نفى أو نهى أو بعد إعادة العامل نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو ، أو: لا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً[5].

---

[1] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٤٧/١.

[2] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٤٩/١ .

[3] البيتان من البسيط لجرير يخاطب هشام بن عبد الملك فى ديوانه (١٥٦) ، والشاهد قوله "أو زادوا" حيث جاءت أو بمعنى بل عند ابن برهان والكوفيين .

والبيت ورد فى : شرح ابن عقيل ٢١٢ ، ولمغنى ١٤٤/١ ، ولمقاصد النحوية ١٤٤/٤ ، وتذكرة النحاة ١٢١ ، وهمع الهوامع ٢٠٤/٣ .

[4] ينظر : الكتاب ١٨٨/٣ .

[5] ينظر : مغنى اللبيب ١٤٤/١ ، والتصريح على التوضيح ١٤٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٤/٣ .

إما الثانية *

إمَّا – المكسورة المشددة – حرف من الحروف التي اختُلف فيها حول إفادتها للعطْف، ولها عدة معان:

أحدها: الشك نحو: جاءني إمَّا زيد وإما عمرو، إذا لم تعلم الجائي منهما.

والثاني: الإبهام كقوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[1] .

والثالث: التخيير كقوله تعالى: ﴿إِمَّا أَن تُعَذِّبَهم وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنا﴾[2] .

والرابع: الإباحة نحو: تَعَلَّمْ إمَّا فقهاً وإما نحواً.

والخامس: التفصيل نحو: قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾[3] واقتصابهما على الحال المقدرة[4].

وهذا الحرف مركب عند سيبويه[5] من إن الشرطية وما الزائدة، وأدغمت الميم في النون للتقارب ثم إنها تجرد عن الشرطية عند التركيب[6].

وقد اختلف حول إفادة (إما) العطف على مذهبين:

أولهما: مذهب أكثر النحويين أنَّ إما الثانية عاطفة[7].

" وشبهة من قال بهذا : كونها بمعنى (أو) العاطفة "[8].

والثاني: ذهب يونس[9] وأبو علي[10] وابن كيسان[11] وابن مالك[12] إلى أن إمَّا ليست عاطفة.

---

* ينظر المسألة في : شرح اللمع للواسطي ١٢٦ ، وأسرار العربية ٢٧١/١ ، وشرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٢٨٦/٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤١٣/٤ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣ ، ومغني اللبيب ١٣٣/١ ، وشرح ابن عقيل ٢١٢ ، والتصريح على التوضيح ١٤٦/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٨/٣ .

[1] سورة التوبة : من الآية (١٠٦) .

[2] سورة الكهف : من الآية (٨٦) .

[3] سورة الإنسان : من الآية (٣) .

[4] ينظر : مغني اللبيب ١٣٤/١ ، ١٣٥ .

[5] ينظر : الكتاب ٣٣٢/٣ .

[6] ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٣٢/١ .

[7] ينظر : مغني اللبيب ١٣٣/١ ، والتصريح ١٤٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٣٣/١ .

[8] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤١٣/٤ .

[9] ينظر : المغني ١٣٣/١ ، وهمع الهوامع ٢٠٨/٣ .

[10] ينظر : الإيضاح العضدي ٢٨٩ ، والمسائل المنثورة ٤٠ ، ٤١ ، والجنى الداني ٥٢٩ ، والمغني ١٣٣/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣ ، وهمع الهوامع ٢٠٨/٣ .

[11] ينظر : المغني ١٣٣/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣ ، و التصريح ١٤٦/٢ ، والهمع ٢٠٨/٣ .

[12] ينظر : شرح ابن عقيل ٢١٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/٣ ، والهمع ٢٠٨/٣ .

وقالوا: ليست إما عاطفة كما أن الأولى غير عاطفة، والعطف بالواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو .

وقال ابن مالك: وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل:

لا زيد ولا عمرو فيها، و (لا) هذه غير عاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إما كذلك بل أولى، وقيل: (إما) عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إنَّا على إما". [1]

قال ابن هشام: وعطف الحرف على الحرف غريب[2] .

وقال الرضي : غير موجود[3] .

وقال الأندلسي:

" إما الأولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على أن الأمر مبني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لإما الثانية على الأولى حتى تصيرا كحرف واحد ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الأولى"[4] .

قال الرضي: وهذا عذر بارد من وجوه: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه، وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم.

ثم قال: فالحق أن الواو وهي العاطفة، وإما مفيدة لأحد الشيئين غير عاطفة".

وقد تناول شارحا اللمع هذه المسألة، وابن جني لم يتعرض لها في لمعه حيث اكتفى بذكر معاني (إما) فقال:

"ومعنى إما كمعنى (أو) في الشك والإباحة والتخيير تقول: اضربْ إنَّا زيداً وإما عمراً، وكُلْ إما سمكاً وإنَّا تمراً، إلا أن هذا أقعد في لفظ الشك من أو.

ألا ترى أنك تبتدئ بها شاكاً فتقول: قام إنَّا زَيدٌ وإما عمرو، وتقول: قام زيد أو عمرو، تُمْضِي صَدْرَ كلامِكَ على اليقين ثم تأتي بأو فيما بعد ، فيعود الشك ساريا من آخر كلامك إلى أوله"[5].

وذهب فيها ابن برهان مذهب أبي علي وابن كيسان حيث قال:

---

[1] ينظر : همع الهوامع ٢٠٩/٣ .

[2] ينظر : مغني اللبيب ١٣٤/١ .

[3] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤١٣/٤ .

[4] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤١٣/٤ ، ولم يرد هذا القول في شرحه على المفصل ' والأندلسي : هو أبو محمد القاسم علم الدين اللورقي بن أحمد ، ولد بمرسية وترده إلى بلنسية ، وأخذ النحو عن ابن نوح وابن الشرياك وغيرهما ، ولقي الجزولي ، وله في النحو : شرح مقدمة الجزولي ، وشرح للمفصل ، وتوفي بدمشق سنة ٦٦١ .
ينظر : البداية والنهاية ٢٥٥/١٣ ، ونشأة النحو ص ١٥٤ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع ٢٩١ .

"قال أبو علي: ليست إمَّا بحرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يخلو من أن يكون عاطفاً مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً فتجدها عارية من هذين"[1] .

فلم يتعرض ابن برهان للخلاف في المسألة وإنما ذكر قول أبي علي فقط مما يدل على ذهابه وموافقته لما قال أبوعلي من كون (إمَّا) حرفاً غير عطف ، ومعظم المؤلفات التي تناولت الخلاف فيها قرنت رأي أبي علي وابن كيسان ويونس مع رأي ابن برهان .

وابن الخباز في هذه المسألة اكتفى بذكر رأي أبي علي ، ولم يرجحه على غيره حيث قال:

"واحتج أبو علي على أنَّ (إما) ليست عاطفة من وجهين :

أحدهما : أنك تقول :ضربت إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ، فتقدمها على المعطوف عليه ، وهذا لا يكون في حروف العطف .

والثاني : أنك تقول : وإمَّا عمراً فتدخل عليها الواو ولا يجتمع حرفان بمعنى"[2] .

وما ذهب إليه أبو علي وابن كيسان وابن برهان هو الأصح " وذلك لأن حرف العطف لا يخلو إما أن يعطف مفردا على مفرد ، أو جملة على جملة ، فإذا قلت : قام إما زيد وإما عمرو لم تعطف مفردا على مفرد ، ولا جملة على جملة ، ثم لو كانت حرف عطف لما جاز أن تتقدم على الاسم ؛ لأن حرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه، ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز أن يجمع بينهما وبين الواو فلما جمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يدخل على مثله" [3].

---

[1] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٥٨/١ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ٢٩٢ .

[3] ينظر : أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ٢٧١/١ ، تح/ د/ فخر صالح قدارة ط/ دار الجيل – بيروت .

الفصل الثاني:

ما زاده (ابن برهان) من آراء .

اسمية كيف *

ينقسم الاسم من حيث الإعراب والبناء إلى معرب ومبنى ، فالمعرب : ما تغير آخره بتغير العوامل الداخلة عليه ، والمبنى : ما لزم آخره حالة واحدة فى جميع التراكيب .

من هذه المبنيات (كيف) : وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، وبنيت على فتحة طلباً للخفة[1] .

ويقال فى كيف (كى) ، كما يقال فى سوف (سَوْ) ، قال الشاعر :

كـى تَجْنَحُونَ إِلَى سِـلْمٍ وَمَـا ثُئِرَتْ قَـتْلاَكُمُ وَلَظَـى الهَيْجَـاءِ تَضْـطَرِمُ[2]

وتأتى (كيف) على وجهين :

الأول : أن تكون شرطا فيقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين ، نحو : كيف تصنعُ أصنعُ ، ولا يجوز : كيف تجلس أذهب باتفاق ، ولا كيف تجلسْ أجلس ، بالجزم عند البصريين إلا قطرباً[3] لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها ، وقيل : يجوز مطلقا ، وإليه ذهب قطرب والكوفيون[4] ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما[5] .

---

* ينظر المسألة فى : أسرار العربية لابن الأنبارى ١٤ – ١٧ ، والصحاح للجوهرى مادة (كيف) ٤/١٤٢٥ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى مسألة (٣) ص ١٢٩ ، تح / د : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ط/ دار الغرب الإسلامى . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٩ – ١١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٣٧ ، وشرح التسهيل ١/١١ ، ١٢ ، وشرح الرضى ١/٢٨٧ ، واللسان مادة (كيف) ، ومغنى اللبيب ١/٤٦٨ ، وبصائر ذوى التمييز ٤/٤٠١ – ٤٠٤ ، وهمع الهوامع ٢/٢١٨ ، وتاج العروس مادة (كيف) .

[1] ينظر : همع الهوامع للسيوطى ٢/٢١٨ .

[2] البيت من البسيط ، لم أهتد لقائله ، والشاهد فيه : قوله "كى تَجْنَحُونَ" حيث جاءت كى لغة فى كيف .
والبيت ورد فى : الجنى الدانى ٢٦٥ ، ومغنى اللبيب ١/٤٢٠ ، وهمع الهوامع ٢/٢١٨ ، وشرح الأشمونى ٣/٥٤٩ ، والخزانة ٧/١٠٦ ، وتاج العروس مادة (كيف) ١/٦١١٢ ، والدرر ١/٥٠٤ .

[3] ينظر : مغنى اللبيب ١/٤٦٨ ، وهمع الهوامع ٢/٢١٨ .

[4] ينظر : الإنصاف مسألة (٩١) ص ٣٧٤ – ٣٧٧ ، وهمع الهوامع ٢/٥٥٠ .

[5] ينظر : مغنى اللبيب ١/٤٦٨ .

الثاني : وهو الغالب أن تكون استفهاماً إما حقيقياً ، نحو : كيف زيد؟ ، أو غيره ، نحو : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[1] ، "وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به ، نحو : كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وكيف ظننت زيداً؟ .

وحالاً قبل ما يستغنى ، نحو : كيف جاء زيد؟ أى : على أى حالة جاء زيد ، وعند ابن هشام جواز إتيانها مفعولاً مطلقاً ، ومنه قوله تعالى ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[2] ، إذ المعنى : أىّ فعلٍ فَعَلَ ربك ، ومثله ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾[3] أى : فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون ، ثم حذف عاملها مؤخراً عنها وعن إذا"[4].

وقد اختلف النحويون فى نوع كيف على مذهبين :

الأول : أن كيف ظرف ، وهو مذهب سيبويه[5].

والثانى : أنها اسم غير ظرف[6] وهو مذهب الأخفش[7] والسيرافى[8] ، ورتبوا على الخلاف أموراً :

أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائما ، وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره .

الثانى : أن تقديرها عنده : فى أى حال أو على حال ، وعند غيره تقديرها فى نحو : كيف زيد؟ أصحيح زيد؟ ، وفى نحو : كيف جاء زيد ؟ أراكباً جاء زيد ونحوه .

الثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال : على خير ونحوه ، وعند غيره أن يقال : صحيح أو نحوه[9] .

وقد استدل العلماء على اسميتها بخمسة أشياء[10] :

أحدها : أنها داخلة تحت حد الاسم ، وذلك أنها تدل على معنى فى نفسها ، ولا تدل على زمان ذلك المعنى .

---

[1] سورة البقرة من الآية (٢٩) .

[2] سورة الفجر من الآية (٦) .

[3] سورة النساء من الآية (٤١) .

[4] ينظر : مغنى اللبيب ١/٤٧٠ .

[5] ينظر : الكتاب ٤/٢٣٣ .

[6] ينظر : همع الهوامع ٢/٢١٨ .

[7] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٠٤،ومغنى اللبيب تح /مازن المبارك ٢٧٢.

[8] ينظر :. شرح التسهيل لابن مالك ٤/١٠٤،ومغنى اللبيب تح /مازن المبارك ٢٧٢.

[9] ينظر : همع الهوامع ٢/٢١٨ ٢/٢١٨ .

[10] ينظر : التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين مسألة (٣) ص ١٢٩ .

والثاني : أنها تجاب بالاسم والجواب على وفق السؤال ، وذلك تقولهم : كيف زيد؟ ، فيقال : صحيح أو مريض أو غني أو فقير ، وذلك أنها سؤال عن الحال ، فجوابها ما يكون حالاً .

والثالث : إبدال الاسم الصريح منها[1] ، نحو : كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ والبدل يساوي المبدل منه في جنسه .

والرابع : أن من العرب من يدخل عليها حرف الجر[2] ، قالوا : على كيف تبيع الأحمرين؟ ، وقال بعضهم : ينظر إلى كيف يصنع؟ وهذا شاذ في الاستعمال ، ولكنه يدل على الاسمية .

والخامس : أن التقسيم أوجب كونها اسماً ، وذلك أن يقال : لا تخلو (كيف) من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، فكونها حرفاً باطل ؛ لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة ، كقولك : كيف زيد؟ ، والحرف لا تنعقد به بالاسم جملة مفيدة ، وكونها فعلاً باطل أيضا لوجهين:

الأول : أنها لا تدل على حدث وزمان ولا على الزمان وحده .

والثاني : أن الفعل يليها بلا فصل ، كقولك : كيف صنعت؟ ولا يكون ذلك في الأفعال إلا أن يكون في الفعل الأول ضمير ، كقولك : أقبلَ يسرعُ؟ ، أي : أقبل زيد أو رَجُلٌ ، وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسماً ؛ لأن الأسماء هي الأصول ، وإذا بطلت الفروع حكم بالأصل[3].

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة وقال فيها باسمية كيف ، حيث قال في شرح اللمع :

"كيف اسم ؛ لأنك تقول : كيف زيد؟ فيكون ذلك كلاماً تاماً ، وقد صح أن (زيداً) اسم ، بقي الكلام في كيف ، فلو كانت حرفاً معنى كانت الجملة نداء ، وليست كذلك ، ولو كانت فعلاً انبغى أن يحسن قبلها قد أو السين أو سوف ، أو تكون أمراً أو نهياً ، وليس الأمر فيها كذلك ، فبقي أن تكون اسماً ؛ ولأن الاسم هو الأصل ، والفعل هو الفرع فرددناها إلى الأصل" [4].

فقد صرح ابن برهان باسمية كيف متخذاً دليل التقسيم أداة لإثبات ذلك وهو وجه من خمسة أوجه استدل بها النحويون على اسمية (كيف) ، وهو بهذا يكون موافقا لجمهور النحويين في ذلك .

قال ابن مالك[5] :

---

[1] ينظر : مغني اللبيب ١/٤٦٨ ، وهمع الهوامع ٢/٢١٨ .

[2] ينظر : التبيين ص ١٢٩ ، ومغني اللبيب ١/٤٦٨ ، وهمع الهوامع ٢/٢١٨ .

[3] ينظر : أسرار العربية ص١٦ ، والتبيين ص ١٢٩– ١٣١ .

[4] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/ه .

[5] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/١١–١٢ .

"لم يقل أحد إن كيف ظرف ، إذ ليست زماناً ، ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك : على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة صيت ظرفاً ؛ لأنها في تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً . قال ابن هشام : وهذا حسن"[1]

اسمية إذا *

من المبنيات (إذا) فهي ظرف زمان ، "وتكون للشئ توافقه في حال أنت فيها، وذلك نحو قولك : خرجت فإذا زيد قائم ، والمعنى : خرجت ففاجأني زيد في الوقت بقيام"[2] .

وقد اختلف النحويون في نوع إذا على عدة أقوال :

الأول :

ذهب الأخفش[3] وابن مالك[4] إلى أنها حرف ، والذي دعا الأخفش إلى قوله إنها حرف قولهم :خرجت فإذا إنَّ زيداً بالباب – بكسر إنَّ – ؛ لأن إنَّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلو كانت غير حرف لكانت ظرف زمان أو مكان ولا ثالث فتحتاج إلى عامل ، وليس ما قبل الفاء قطعاً ؛ لأن ما قبلها لا يعمل فيما بعدها ، فلم يبق إلا ما بعد ، وهو خبر إنَّ ، ولا يصح عمله فيها ؛ لأن خبر إنَّ لا يعمل فيما قبلها[5].

والثاني :

ذهب المبرد[6] وابن عصفور[7] إلى أنها ظرف مكان ، فإذا قيل : خرجت فإذا الأسد بالباب كان معناه: خرجت ففي الحضرة حصول الأسد بالباب .

---

[1] ينظر : مغني اللبيب ٤٧٢/١ ، وهمع الهوامع ٢١٩/٢ ، وتاج العروس مادة (كيف) .

* ينظر المسألة في : المقتضب ١٧٨/٣ ، والأصول ١٤٤/٢ ، وشرح اللمع للواسطي ٤ ، والصحاح مادة (إذا) ٩/١ ، ومختار الصحاح مادة (إذا) ١٢/١ ، ولسان العرب مادة (إذا) ٤٢٦/١٥ ، والجنى الداني ٣٧٥ ، ومغني اللبيب ١٩٧/١ ، ورصف المباني ٥٩–٦٠ ، وهمع الهوامع ١٧٨/٢، وتاج العروس مادة (إذا) ٨٦٧٩/١ .

[2] ينظر : لسان العرب مادة (إذا) ٤٢٦/١٥ .

[3] ينظر : مغني اللبيب ١٩٧/١، والمساعد ٢٠٥/١ ، وتاج العروس مادة (إذا) ٨٦٧٩/١ .

[4] ينظر : شرح التسهيل ٢١٤/٢ ، ومغني اللبيب ١٩٧/١ ، والمساعد ٥١٠/١ .

[5] ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٩٧/١ .

[6] ينظر : المقتضب ١٧٨/٣ ، ومغني اللبيب ١٩٨/١ .

والمبرد هو : أبو العباس محمد بن يزيد من بني ثمالة (بطن من أزد شنوءة) ، ولد بالبصرة وأخذ عن الجرمي والمازني وغيرهما ، وله في النحو المقتضب وشرح شواهد سيبويه والرد عليه وطبقات النحويين البصريين توفي ببغداد سنة ٢٨٥هـ . ينظر : البداية والنهاية ٨٤/١١ ، وبغية الوعاة ٢٦٩/١ ، والأعلام ١٤٤/٧ .

[7] ينظر : القرب ٤٥ حيث أشار إليه ضمناً، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ١٩٨/١ .

والثالث :

ذهب سيبويه[1]والزجاج[2] والزمخشري[3] إلى أنها ظرف زمان ، فإذا قيل : خرجت فإذا الأسد بالباب ، كان معناه : خرجت ففي الوقت استقرار الأسد بالباب[4] .

والفرق بين إذا الزمانية والمكانية من أوجه :

أحدها : أن الزمانية تقتضي الجملة الفعلية لما فيها من معنى الشرط ، والمكانية تقع بعدها الجملة الابتدائية أو المبتدأ وحده .

والثانية:أن الزمانية مضافة إلى الجملة التي بعدها ، والمكانية ليست كذلك بدليل : خرجت فإذا زيد ، فزيد مبتدأ ، وإذا خبره .

والثالثة:

أن الزمانية تكون في صدر الكلام نحو : إذا جاء زيد فأكرمه ، والمكانية لا يبتدأ بها إلا أن تكون جوابا للشرط كالفاء من قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[5].

والرابعة:

أن الزمانية تقتضي معنى الحضور ؛ لأنها للمفاجأة ، والمفاجأة للحاضر دون المستقبل[6] .

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة وذهب إلى أن (إذا) اسم حيث قال[7] :

" إذا اسم ؛ لأنك تقول : الرحيل إذا قدم زيد ، فيكون الرحيل مبتدأ ، وما بعده خبر عنه ، ففي الخبر ضمير (الرحيل) مستكن يرجع إلى المبتدأ ، وقد تضمن ذلك الضمير (إذا) ولا يصح أن تكون إذا حرف معنى بمنزلة (من) في قولك : زيد من بني تميم ؛ لأن حرف المعنى لا يتضمن الضمير إلا وهو جار ، وإذا

---

[1] ينظر : الكتاب ٤/٢٣٢هارون .

[2] ينظر : مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ١/١٩٨ ، والمساعد ١/٥١١ .

والزجاج هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السري له مؤلفات منها : مختصر النحو ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح أبيات سيبويه ، وكتاب فعلت وأفعلت توفي ببغداد سنة ٣١٠هـ .

ينظر : البداية والنهاية ١١/١٥٩ ، وبغية الوعاة ١/٤١١ ، والأعلام ١/٤٠ .

[3] ينظر : شرح المفصل ٤/٩٨ ، ومغني اللبيب ١/١٩٨ .

والزمخشري هو : أبو القاسم محمود بن عمر جار الله ، ولد بزمخشر (بلد بخوارزم) له في النحو : النموذج والأمالي والمفصل والمؤلف وغيرها ، توفي سنة ٥٣٨. ينظر : البداية والنهاية ١٢/٢٣٥ ، وبغية الوعاة ٢/٢٧٩ ، والأعلام ٧/١٧٨ .

[4] ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/١٩٧ .

[5] سورة الروم : من الآية (٣٦) .

[6] ينظر : تاج العروس مادة (إذا) ١/٨٦٧٩ .

[7] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٥ .

يليها الفعل ، وحروف الجر لا يليها الفعل ، ولا تكون إذا فعلا لما ذكرنا ؛ ولأن الفعل لا يضاف إلى الفعل ، وإذا مضافة إلى الفعل بعدها بدلالة أنه تخصص زمان قدوم زيد من زمان قدوم عمرو ، وطلوع الشمس من طلوع القمر ، ودخول الشتاء من دخول الصيف ، فبقي أن تكون اسماً" .

وما ذهب إليه ابن برهان من اسمية إذا هو ما عليه جمهور النحويين وقد ذكروا سبب ذلك :

فقال المبرد[1] :

"واعلم أنَّ الدليل على أنَّ ما ذكرنا أسماء وقوعها في مواضع الأسماء ، وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء" .

وقال الإمام السيوطي[2] :

"والدليل على اسميتها : الإخبار بها مع مباشرتها الفعل ، نحو : القيام إذا طلعت الشمس ، وإبدالها من اسم صريح ، نحو : أجيئك غدا إذا طلعت الشمس" .

وقال الجوهري[3] :

"إذا اسم يدل على زمان مستقبل ، والذي يدل على أنها اسم وقوعها موقع قولك : آتيك يوم يقدم فلان" .

فبان من خلال ذلك صحة ما ذهب إليه ابن برهان مِنْ أنَّ (إذا) اسم يدل على زمان مستقبل .

---

[1] ينظر : المقتضب ٣/١٨٢ .

[2] ينظر : همع الهوامع ٢/١٧٨ .

والإمام السيوطي هو : عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري الأسيوطي ، ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة ، ومؤلفات السيوطي كثيرة جدا منها : البهجة المرضية في شرح الألفية ، والأشباه والنظائر ، والاقتراح في أصول النحو ، وهمع الهوامع وغيرها توفي سنة ٩١١ هـ .

ينظر : حسن المحاضرة ١/٣٣٥ ، وشذرات الذهب ٨/٥٣ ، والبدر الطالع ١/٣٢٨ ، والكواكب السائرة ١/٢٢٦ ، والأعلام ٤/٧١ .

[3] ينظر : مختار الصحاح مادة (إذا) ١/١٢، ولسان العرب مادة (إذا) ١٥/٤٢٦ ، وتاج العروس مادة (إذا) ١/٨٦٧٩ .

والجوهري هو :ابن نصر إسماعيل بن حماد الجوهري من بلاد الترك من فاراب ، وكان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما ، وهو إمام في علم اللغة والأدب ، سافر الحجاز ، ونشأ باللغة العربية العرب العاربة ، وطوف بلاد ربيعة ومضر ثم عاد إلى خراسان وأقام بنيسابور ملازما للتدريس والتأليف ، وله معجم تاج اللغة وصحاح العربية توفي سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة ، وقيل في حدود الأربعمائة ..

ينظر : معجم الأدباء ٦/١٥١ ، وبغية الوعاة ١/٤٤٦ ، ٤٤٧ .

الوقف على الاسم المنقوص إذا كان مضافا *

الاسم المنقوص :

هو كل اسم وقعت آخره ياء قبلها كسرة نحو : القاضي والداعي ، فهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة ، وإنْ لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقاء الساكنين ، تقول في الرفع : هذا قاضٍ يا فتى ، وفي الجر : مررتُ بقاضٍ يا فتى ، وكان الأصل فيه : هذا قاضيٌ ، ومررت بقاضيٍ ، فأسكنت الياء استثقالا للضمة والكسرة عليها فحذفت .

هذا الاسم المنقوص إذا كان مرفوعاً أو مجروراً عند الوقف عليه فللعرب فيه مذهبان :

الأول : حذف الياء كقولك : هذا قاضٍ ومررتُ بقاضٍ ، وإياه روى أكثر القراء ، وحجته أن الوقف موضع حذف ، والوصل موضع إثبات ، فإذا حُذِفَتْ الياء في الوصل فالأولى أن تحذف في الوقف ، وهو أكثر وأقيس واختيار سيبويه[1] .

والثاني : وهو اختيار يونس أن تثبت الياء[2] ، كقولك : هذا قاضي ومررتُ بقاضي .

وحجته : أن الياء حذفت في الوصل للالتقائها التنوين ، وقد زال في الوقف فعادت[3] .

" وإذا وقفت على غير النون مرفوعا ومجرورا فللعرب فيه مذهبان :

أحدهما : وهو الأكثر إثبات الياء كقولك : هذا القاضي ، ومررت بالقاضي ؛ لأن الياء حرف إعراب ثبت في الوصل فثبت في الوقف كالدال مِنْ زيدٍ .

والثاني : وهو قليل ، حذف الياء ؛ لأنهم قصدوا الفرق بين الوصل والقطع ، وكان الوقف أولى بالحذف ؛ لأنه من مواضع التغيير ، وتقول في النصب : (رأيت القاضي) تقف بالياء لا غير ؛ لأن الياء متحركة في الوصل فسكونها في الوقف يفرق بينهما ، وقد تحصنت بالحركة فلم تحذف "[4].

وقد تناول ابن برهان العكبري هذه المسألة على إثر ذكر المصنف لها إلا أنه زاد على ما ذكره(ابن جني) حكم الاسم المنقوص إذا كان مضافا .

حيث قال ابن برهان[5] : وحكم المضاف حكم المفرد ، إلا أن الياء لم تحذف ؛لأنه لم يلقها ساكن .

---

* ينظر المسألة في : التكملة لأبي علي صـ١٩٠ ، وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٣١ ، وشرح اللمع في النحو للواسطي صـ١٧ ، والتصريح ٢/٣٣٩ ، ٤٠٠ ، وهمع الهوامع ٣/٤٢٨ ، وشرح الأشموني ٤/٢٠٧ .

[1] ينظر : كتاب سيبوية ٢/٢٨١ .

[2] ينظر : السابق ٢/٢٨١ .

[3] ينظر : توجيه اللمع صـ ٨٢ .

[4] ينظر : السابق صـ٨٣ .

[5] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/١٥ ، ١٦ .

وإذا وقفت فإنما تقف على ما بعدها دونها ، فهي ثابتة في الوقف والوصل ، فإن لحق هذا النحو ألف ولام ، فالأقوى في القياس إثبات الياء .

قرأ عبد الله بن كثير في رواية ابن شنبوذ عن قُنْبُل وسلام ويعقوب : ﴿دعوة الداعي﴾[1] بإثبات الياء في الوصل والوقف ، وعلته أن الأصل لا منصرف عنه لغير علة والياء هي اللام .

وقرأ أبو عمرو ونافع بحذفها في الوقف وإثباتها في الوصل[2] ؛ لأن الواو والياء يجريان مجرى الحركة في الوقف ، فكما تحذف الحركة يحذف ما يجري مجراها ، واعتلا بحذفها في المصحف، والكتاب على الوقف دون الوصل ، ألا ترى أنك تكتب (غفوراً) بالألف ، وقد كان وصلك بالتنوين.

فأما عاصم[3] فقرأ بحذفها في الوصل والوقف اجتزاء بدلالة الكسرة عليها كما نعل أكثر القراء بنحو : (فارهبون)[4] إذا وصلوا .

فإن كانت متحركة في الوصل احتمت بحركتها ، فلم تحذف في الوقف ؛ لأنها قد خرجت عن شبه الحركات ، فلم يجز في الوقف إلا (رأيتُ القاضي) بإثبات الياء ، قال الله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لاَ عِوَجَ لَهُ﴾[5] مُجْمَعٌ على الوقف عليه بالياء ، لفتحته في الوصل ، كما أجمعوا على الوقف في ﴿سَمِعْنَا مُنَادِياً﴾[6] .

فقد نص ابن برهان على أن حكم الاسم المنقوص المضاف إذا وقف عليه يأخذ حكم المفرد مع بقاء ياءه ؛ لأنه لم يلقها ساكن ، فهي ثابتة في الوقف والوصل .

وإذا لحق هذا النحو ألف ولام فالأقوى إثبات الياء على القياس واستشهد بقراءة عبد الله بن كثير[7] "دعوة الداعي" وأخذ ابن برهان يذكر القراءات القرآنية في الآية الكريمة حيث قرأ أبو عمرو ونافع[8] بحذفها في الوقف وإثباتها في الوصل ، وقرأ عاصم[9] بحذفها في الوصل والوقف إلا إذا كانت متحركة في الوصل فلا تحذف في الوقف ، لاحتمالها بحركتها ؛ ولأنها قد خرجت عن شبه الحركات .

---

[1] سورة البقرة من الآية (١٨٦) ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد صـ١٩٧ ، تح/ د/ شوقي ضيف ، الطبعة الثانية . ط/ دار المعارف – القاهرة .

[2] ينظر : السابق صـ١٩٧ .

[3] ينظر : السابق صـ١٩٧ .

[4] ينظر : السابق صـ ١٩٧ ، ٣٧٦ .

[5] سورة طه : من الآية (١٠٨) .

[6] سورة آل عمران : من الآية (١٩٣) .

[7] سورة البقرة من الآية (١٨٦) ينظر : السبعة في القراءات صـ ١٩٧ .

[8] ينظر : السابق الصفحة نفسها .

[9] ينظر : السابق الصفحة نفسها.

إعراب الأسماء الستة *

الأسماء الستة هي : أب ، وأخ ، وحم ، وفو ، وذو ، وهن .

وهي أسماء معربة "ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء بشروط :

وهي أسماء معربة "ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء بشروط :

١- أن تكون مضافة ، فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة ، نحو : قوله تعالى : ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾[1] ، ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾[2] .

٢- أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ، فإن المضاف إليه يعرب بحركاتٍ مقدرة .

٣- أن تكون مفردة ، أي غير مثناة ولا مجموعة ؛ لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع .

٤- أن تكون مُكَبَّرة ، فإن صغرت أعربت بالحركات نحو : أُخَيُّ زيد .

ويختص الحم بشروط : ألا يماثل فَرْو ، وثَرْء ، وخَطَأ في الوزن ، فإنه إن ماثل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو : هذا حَمُوك ، ورأيت حَمَوْك ، ومررت بحَمِيْك .

ويختص الفم بشرط : أن تزال منه الميم ، فإن لم تزل أعرب بالحركات ، نحو : لَخُلُوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك .

ويختص ذو بشرط : أن يكون بمعنى صاحب فإن كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنية[3] .

وقد اختلف النحويون حول إعراب الأسماء الستة على مذاهب متعددة :

المذهب الأول :

وهو مذهب سيبويه[4] والفارسي[5] وجمهور البصريين[6] ، وصححه ابن مالك[7] ، وأبو حيان[8]

---

* ينظر للمسألة في : المسائل البغداديات ٥٣٩ ، والنموذج للزمخشري ١٢٣ ، والإنصاف للمسألة "الثانية" ١/١٧ ، وتوجيه اللمع ٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٤٣ ، وشرح الكافية للرضي ١/٦٣ : ٦٨ ، والتذييل والتكميل ١/١٧٥ : ١٧٩ ، وارتشاف الضرب ١/٤١٥ ، وشرح شذور الذهب ٤٠ ، والمساعد ١/٢٩ ، وهمع الهوامع ١/١٣٦ .

[1] سورة يوسف : من الآية (٧٨) .

[2] سورة النساء : من الآية (١٢) .

[3] ينظر : همع الهوامع ١/١٣٥ .

[4] ينظر : الكتاب ٣/١٤٢-٣٦.

[5] ينظر : العضديات ص١٨٥ ، والبصريات ص ٨٩٦ ، والبغداديات ص٥٣٩ ، والتكملة ص٤٩ ، والتذييل والتكميل ١/١٧٦ ، وهمع الهوامع ١/١٣٦ .

[6] ينظر : الإنصاف ١/١٧ ، والتذييل والتكميل ١/١٧٦ ، وهمع الهوامع ١/١٣٦ .

[7] ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٣ .

وابن هشام[2] ، وغيرهم من المتأخرين[3] : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبوك ، فأصله :أبُوُك ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فقيل : أبُوُك ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وإذا قلت : رأيت أباك ، فأصله : أبَوَك ، فحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وإذا قلت : مررت بأبيك ، فأصله : بأبِوِك ، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِك ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فسكنت ، وقبلها كسرة فانقلبت ياء.

واستدل لهذا القول : بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه"[4] .

والمذهب الثاني :

وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب ، وأنها نابت عن الحركات ، وهذا مذهب قطرب[5] ، والزيادي[6] ، والزجاجي[7] من البصريين ، وهشام[8] من الكوفيين .

وأيد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة من جعل مقدر متنازع فيه دليلا ، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة .

وضُعِّفَ هذا المذهب "بِرُدُّ بثبوت الواو قبل العامل ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة ، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد وصلا وابتداء وهما معربان ، وذلك لا يوجد إلا شذوذا"[9].

---

[1] ينظر : التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ١/١٧٦ تح/ د/ حسن هنداوي ط/ دار القلم – دمشق ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ، وارتشاف الضرب ١/٤١٥ .

[2] ينظر : شرح شذور الذهب ص ٤٠ ، وهمع الهوامع ١/١٣٦ .

[3] ينظر : همع الهوامع ١/١٣٦ .

[4] ينظر : همع الهوامع ١/١٣٦ ، ١٣٧ .

[5] ينظر : شرح جمل الزجاجي ١/١٢٢ ، والبسيط ١٩٥ ، والتذييل والتكميل ١/١٧٦ ، وهمع الهوامع ١/١٣٦.

وقطرب هو : أبو علي محمد بن المستنير ، نشأ بالبصرة ، وتلقى عن عيسى بن عمر وسيبويه وغيرهما إلا أن اتصاله بسيبويه أكثر ، حتى الجدل والكلام ، ومال إلى مذهب المعتزلة النظامية ، له في النحو : كتاب العلل توفي ببغداد عام ٢٠٦هـ .. ينظر : بغية الوعاة ١/٢٤٢ ، والأعلام ٧/٩٥ .

[6] ينظر : النهاية ص٣٣٤ ، وشرح المفصل ١/٥٢ ، وهمع الهوامع ١/١٣٦ .

والزيادي هو : إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أمية أبو إسحاق الزيادي كان نحويا لغويا راوية ، روى عن الأصمعي ، وأبي عبيدة ، له من التصانيف الخط والشكل ، والأمثال وغيرها توفي عام ٢٤٩ هـ .. ينظر : إنباه الرواة ١/١٦٦ – ١٦٧ ، وبغية الوعاة ١/٤١٤.

[7] ينظر : البسيط ١/١٩٠، ١٩٣ ، والتذييل والتكميل ١/١٧٦ ، وهمع الهوامع ١/١٣٦ .

[8] ينظر : التذييل والتكميل ١/١٧٦ ، وهمع الهوامع ١/١٣٦ .

[9] ينظر : همع الهوامع ١/١٣٦ .

المذهب الثالث :

أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع وعليه المازني[1] والزجاج[2] .

ورد بأن الإشباع بابه الشعر ، وبقاء (تيك) و(ذي مال) على حرف واحد[3] .

المذهب الرابع :

أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي[4] .

ورد هذا المذهب :

بأن شرط النقل الوقف ، وصحة المنقول إليه وسكونه ، وصحة المنقول منه ، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر[5] .

المذهب الخامس :

أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولة ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف ، فتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة ، وألفاً لأجل الفتحة ، وعليه الأعلم وابن أبي العافية[6].

ورد بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث ، وقد تبين فساده ، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام[7] .

---

[1] ينظر : الإنصاف للمسألة (٢) ١/١٧ ، والتبيين ص ١٩٤، وشرح المفصل ١/٥٢ ، والنهاية ص ٣٢٨ ، والتذييل والتكميل ١/١٧٧ .

[2] ينظر : التذييل والتكميل ١/١٧٧ ، وهمع الهوامع ١/١٣٧ .

[3] ينظر : همع الهوامع ١/١٣٧ .

[4] ينظر : الإنصاف للمسألة (٢) ١/١٧ ، والنهاية ص ٣٣٣ ، وشرح المفصل ١/٥٢ ، وشرح الكافية للرضي ١/٦٣- ٦٨ ، والتذييل والتكميل ١/١٧٧ .

والربعي هو : علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي ، أبو الحسن الزهري أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجدلي النظر ، أخذ عن السيرافي ، وله في النحو : البديع . توفي سنة عشرين وأربعمائة .

ينظر : البداية والنهاية ١٢/٢٩ ، وبغية الوعاة ٢/١٨١ .

[5] ينظر : الإنصاف ١/٢٢ ، وهمع الهوامع ١/١٣٧ .

[6] ينظر : شرح المقدمة الجزولية ص ٣٥٦ - ٣٥٧ ، والتذييل والتكميل ١/١٧٧، وهمع الهوامع ١/١٣٧ .

وابن أبي العافية : هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكندي ، قال ابن الزبير : كان شيخا فقيها جليلا أديبا بارع الأدب .. ينظر : بغية الوعاة ١/١٥٤ .

[7] ينظر همع الهوامع ١/١٣٧ .

المذهب السادس :أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا ، وعليه الكسائي والفراء[1] ، ورد بأنه لا نظير له[2].

المذهب السابع :

أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي[3] .

ورد بأنه لا نظير له ، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً ، وبأن العدم لا يكون علامة[4] .

وهناك خمسة مذاهب أخرى في هذه المسألة[5]كلها ضعيفة ، وأصح هذه المذاهب ، المذهب الأول لقوة دليلهم .

وقد تعرض لهذه المسألة ابن برهان العكبري حيث قال[6] : "فقولك (أبُوكَ) الكاف اسم ضمير بمنزلة زيد الظاهر ، والواو حرف الإعراب بمنزلة الدال من زيد ، وفي الواو حركة هي الرفعة إلا أنها مستكنة لا تظهر ، وحركة الباء تابعة لحركة الواو ، مثل قولهم : هذا امرؤٌ ، ورأيت امرأً ، ومررت بامرئٍ ، فحركة الهمزة إعراب وحركة الراء تابعة ، ومثل ذلك : أخوك ، وحموك ، وهنوك" .

فقد ذهب ابن برهان بهذا إلى موافقة سيبويه والفارسي وجمهور البصريين إلى أن الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، وذلك لأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة على آخر الاسم .

---

(1) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١١٧/١ ، والتبيين ص ١٩٤ ، والإنصاف ١٧/١ ، والنهاية ٣٣٥ ، وشرح المفصل ٥٢/١ .

(2) ينظر : الإنصاف ٢١/١ ، والتبيين ١٩٤ ، وهمع الهوامع ١٣٧/١ .

(3) ينظر : المقتضب ١٥٣/٢ – ١٥٥ ، والتبيين ص ١٩٤ ، والنهاية ص ٣٢٨ ، وشرح الكافية للرضي ٦٣/١ : ٦٨ ، وشرح ألفية ابن معط ص ٢٥٣ ، وهمع الهوامع ١٣٧/١ .

والجرمي : هو أبو عمر صالح بن إسحاق مولى بني جرم من قبائل اليمن ، نشأ بالبصرة تتعلم عن شيوخها وسمع من يونس والأخفش الأوسط ،كان الجرمي أديباً شاعراً ديناً صحيح العقيدة ، وله مناصرة مع الفراء ، ومصنفاته كثيرة منها : مختصر في النحو توفي ٢٢٥ هـ ..

ينظر : سير أعلام النبلاء ٥٦١/١٠ ، والبداية والنهاية ٣٠٦/١٠ .

(4) ينظر : همع الهوامع ١٣٧/١ .

(5) ينظر : التذييل والتكميل ١٧٨/١ ، وهمع الهوامع ١٣٨/١ .

(6) ينظر : شرح ابن برهان ٢١/١ .

إطلاق الذات على اسم الله تعالى والنسبة إليها *

(ذو) : "ذو بمعنى صاحب يقتضي شيئين موصوفاً ومضافاً إليه ، تقول : جاءني رجل ذو مال بالواو في الرفع ، وبالألف في النصب ، وبالياء في الجر..... ، وتقول للمؤنث : امرأة ذات مال ، وللتثنية : ذواتا مال ، وللجماعة : ذوات مال"[1] .

والأصل في (ذو) : ذَوَى ، وذَوَى العُودُ ذَوْياً من باب رَعَى وذُوِيّاً على فُعُولٍ بمعنى ذبل ، وأَذْوَاهُ الحر أَذْبَلَهُ ، وذا لامه ياء محذوفة ، وأما عينه فتقلب ياءً أيضاً ؛ لأنه سُمِعَ فيه الإمالة ، وقيل واو وهو الأنيس ؛ لأن باب طوى أكثر من باب حَيِيَ ووزنه في الأصل ذوى ..... ولا يستعمل إلا مضافاً إلى اسم جنس فيقال : ذو علم ، وذو مال ، فإن دلت على الوصفية ، نحو : ذات جمال ، وذات حسن ، كتبت بالتاء ؛ لأنها اسم ، والاسم لا تلحقه الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ، وجاز بالهاء ؛ لأن فيها معنى الصفة فأشبه المشتقات نحو : قائمة ، وقد تجعل اسما مستقلا فيعبر بها عن الأجسام ، فيقال : ذات الشيء بمعنى حقيقته وماهيته ، وأما تولهم : في ذات الله نهو مثل تولهم : في جنب الله ولوجه الله"[2] .

"هذا أصل الكلمة ثم انتطعوا عنها مقتضيها ، وأجروها مجرى الأسماء التامة المستقلة بأنفسها غير المقتضية لما سواها فقالوا : ذات متميزة وذوات قديمة أو محدثة ، ونسبوا إليها كما هي من غير تغيير علامة التأنيث فقالوا الصفات الذاتية ، واستعملوها استعمال النفس والشيء ، وعن أبي سعيد — السيرافي[3] — كُلُّ شيءٍ ذَاتُ وَكُلُّ ذاتٍ شيءٌ ، وعليه قول أبي تمام [4]:

..... وَيَضْرِبُ فِي ذَاتِ الإِلَهِ فَيُوجَعُ"[5] .

---

* ينظر المسألة في : المغرب في ترتيب المعرب ٢/٢٩٩،، تح/ محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار – مكتبة أسامة بن زيد حلب – الطبعة الأولى ١٩٧٩م وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف ١/٥٦ ، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير مادة (ذوى) ٣/٣٢٣ ، وخير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام ١/٣١ ، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٤/٢٧٧ ، ٢٧٨ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ١/٢٥٣ .

[1] ينظر : المغرب في ترتيب المعرب للمطرزي ٢/٢٩٩.

[2] ينظر : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير – باب الذال مع الواو وما يثلثهما – ٣/٣٢٤ .

[3] السيرافي : هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي نحوي عالم بالأدب أصله من سيراف (من بلاد فارس) ، وله في النحو : الإقناع ، وشرح كتاب سيبويه ، وأخبار النحويين البصريين .. ينظر : لسان الميزان ٢/٢٧٢ ، وبغية الوعاة ١/٥٠٧ ، والأعلام ٢/١٩٥ .

[4] البيت لأبي تمام من الطويل في ديوانه (٣/٣١٧) ، وأوله : يَقُول فَيُسْمِعُ وَيُمْضِي فَيُشْرِعُ ، والشاهد قوله (في ذات الإله) حيث أطلق الذات على الله تعالى .

والبيت ورد في : يتيمة الدهر ١/٣٠٤ ، ٢/١٨ ، وديوان المعاني ١/١٨٨ ، والموازنة ١/٦٩ ، والمحكم والمحيط الأعظم ١/١٣ ، والمغرب ٢/٢٩٩ ، وخزانة الأدب ١/٥٠ .

[5] ينظر : المغرب في ترتيب المعرب ٢/٢٩٩.

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة وذهب إلى مخطئة إطلاق الذات فى اسم الله تعالى والنسبة إليها حيث قال[1] :

"وقول المتكلمين (الذات) جهل منهم ، ولا يصح إطلاق هذا فى أسماء الله تعالى ؛ لأن أسماء الله تعالى لا يصح فيها إلحاق تاء التأنيث ، ولذلك امتنع أن يقال فيه (علامة) وإن كان أعلم العالمين .

وذات بمعنى صاحبة التاء لتأنيث (ذو) بمعنى صاحب ، وقولهم "الصفات الذاتية" جهل أيضاً ؛ لأن النسب إلى(ذات): ذووى ، كما أن النسب إلى (دواة) دووى" .

وقد أجيب على ما ذكره ابن برهان بأنه :

"قد غلط ولم يعرف مصطلح القوم فى ذلك ، و"إنما أراد المتكلمون بالذات الحقيقة من كل شيء"[2] فقولهم : ذات زيد أى حقيقته ، ولهذا تسمعهم يقولون : ألحدوا فى الذات والصفات ، والعطف يدل على المغايرة ، ولا يريدون بذلك إلا أنهم ألحدوا فى الحقيقة وفى صفاتها ، ثم إنه إذا توارد قوم واصطلحوا على ألفاظ فيما بينهم نقلوها عن أصل وضعها إلى ما أرادوه فما لمعترض أن يعترض عليهم فى ذلك ؛ لأنه لا مشاحة فى الاصطلاحات ، فقد اصطلح النحاة على أشياء خالفوا فيها موضوع اللغة ، فقالوا : الاسم والفعل والحرف ، وخالفهم فى ذلك بعض أرباب المنطق فقالوا : الاسم والكلمة والأداة ، وقال النحاة : المبتدأ والخبر ، وقال المنطقيون : الموضوع والمحمول ، وقال النحاة : الشرط والجزاء ، وقال المنطقيون : المقدم والتالى ، والاصطلاح والتواضع لا يُغالبُ فيهما أحد ، ولا يغلط ، اللهم إلا إن وقع غلط فى القواعد التى استقرت ، وهذا أمر ظاهر"[3] .

وأجيب أيضا بأن :

"ما قاله ابن برهان فيما إذا كانت بمعنى الصاحبة ، والوصف مُسَلَّمٌ ، والكلام فيما إذا قُطِعَت عن هذا المعنى ، واستعملت فى غيره بمعنى الاسمية نحو : ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[4] ، وللمعنى عليم بنفس الصدور أى بواطنها وخفياتها ، وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفا مشهورا حتى قال الناس : ذات متميزة ، وذات مُحْدَثة ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير ، فقالوا : عيب ذاتى بمعنى جِبِلِّيٌّ وخِلْقِيٌّ"[5] .

---

[1] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٢٣ .

[2] ينظر : خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام لعلى بن بالى القسطنطينى ١/٣١ ، تح/ د/ حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م .

[3] ينظر : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدى ١/٥٦ ، من منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية – سلسلة عيون التراث ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م

[4] سورة آل عمران من الآية (١١٩) .

[5] ينظر : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ٣/٣٢٣ ، ٣٢٤ .

فبان من خلال ذلك صحة إطلاق الذات على اسم الله تعالى ، وصحة النسبة إليها ، فيجوز أن تقول : الصفات الذاتية ، وذلك على خلاف قول ابن برهان .

جواز أن يأتي الخبر شرطا وجزاء *

خبر المبتدأ: هو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه[1] .

نحو : محمد مجتهد ، ومحمد قام أبوه ، ومحمد ذاكر دروسه ، والطائر في العش ، والعصفور فوق الشجرة ، وزيد إن يقم أقم معه .

هذا الخبر يأتي على ثلاثة أضرب : مفرد ، وجملة ، وشبه جملة .

الأول : الخبر المفرد :

وهو ما ليس جملة ولا شبه جملة وذلك نحو : محمد مجتهد ، والمحمدان مجتهدان ، والمحمدون ناجحون ، والفتيات مهذبات .

والثاني : شبة الجملة : ويشمل الظرف والجار والمجرور نحو :

المفتاح فوق المنضدة ، والطائر في العش .

والثالث : الخبر الجملة : وهو على ضربين : جملة اسمية وجملة فعلية .

فالجملة الاسمية :

هي المصدرة باسم كقولك : الله فضله عظيم ، ويدخل فيها المصدرة بحرف ناسخ كقوله تعالى ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ[2]﴾[3] ، ويدخل فيها الجملة المصدرة باسم الشرط غير معمول لفعله نحو: زيد من يُكْرِمْهُ أُكْرِمْه[4] .

والجملة الفعلية : وهي المصدرة بفعل ، وذلك نحو : زيدٌ خرج أخوه .

---

* ينظر المسألة في : شرح اللمع لابن برهان ٣٦/١ ، وشرح اللمع للواسطي ص ٣١ ، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ٤٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/١ ، والتذييل والتكميل ٢٦/٤ ، وهمع الهوامع ٣٦٨/١ .

[1] ينظر : توجيه اللمع صـ ١٠٥ .

[2] سورة البقرة من الآية (٢٥٥) .

[3] ينظر : همع الهوامع ٣٦٨/١ ،وشرح المقرب ٦٥١/١ .

[4] ينظر : التذييل والتكميل ٢٦/٤ .

ويدخل في الجملة الفعلية الجملة الشرطية ، وذلك نحو : زيد إن يقم أقم معه ، فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجملة الفعلية وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله ، نحو : قام زيد إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة ، نحو المبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء ، ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائد واحد ، نحو : زيد إن تكرمه يشكرك عمرو ، فالهاء في تكرمه عائدة إلى زيد ، ولم يعد من الجزاء ذكر ولو عاد الضمير منهما جاز وليس بلازم نحو : زيد إن يقم أكرمه ، ففي يقم ضمير من زيد ، وكذلك الهاء في أكرمه تعود إليه أيضا"[1] ، وليس هناك فرق في عود الضمير بين الجملة الشرطية المصدرة بحرف أو اسم شرط معمول للشرط ، نحو : زيد إن يقم أقم معه ، وزيدٌ أيهم يضربْ أضربه[2] .

ويدخل في الجملة الفعلية أيضا : المضارع العامل في ظرفٍ مستقبل ، نحو : زيدٌ يقوم غداً ، اتفاقاً ، والداخل عليه حرف التنفيس باختلاف ، نحو : زيد سيقوم أو سوف يقوم ، أجاز ذلك الجمهور ، والفعلية المتقدم عليها معمولها ، نحو : زيدٌ عمراً ضرب أو يضرب [3] .

"وإذا كان الخبر جملة فلابدَّ له من عائدٍ يعود من الثاني إلى الأول ليربط الكلام الثاني بالأول"[4]

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة وتحدث عن أنواع الخبر ، وهذه مسألة لم يتعرض لها ابن جني والشارح ابن الخباز ، فقد ذكر ابن برهان الخبر إذا كان جملة فعلية أو اسمية ثم تعرض للإخبار بالشرط والجزاء ، فقال [5]:

"وقد يكون خبر المبتدأ شرطاً وجزاءً ، والشرط والجزاء جملتان في الأصل ، فلما دخل عليهما حرف الشرط صارا جملة واحدة ، تقول : زيد إن أتاني أتيتُهُ ، فقولك (زَيْدٌ) مبتدأ وبقية الكلام خبره ، والراجع إلى (زَيْدٌ) من خبره فاعل (أتاني) ، والضمير في (أتيتُهُ) هو الراجع من الجزاء إلى شرطه ، وذلك هو الهاء ، والهاء والضمير في (أتاني) ، و(زَيْدٌ) ثلاثة أسماء مسماها واحد .

والدليل على ما قدمناه من أن الزيادة على الجملة تنقصها ، أنك لو قلت : زيد أتاني ، كان ذلك مستقلا ، وكذلك لو قلت : زيدٌ أتيتُهُ ، كان ذلك كلاما مستقلا ، ولو قلت (زيدٌ إن أتيتُهُ) كان ذلك غير مستقل حتى تقول : إن أتاني أتيتُهُ أو : إن أتيتُهُ أتاني" .

---

[1] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٨٩ .

[2] ينظر : الذيل والتكميل ٤/٢٦ .

[3] ينظر : السابق ٤/٢٦ .

[4] ينظر : شرح اللمع في النحو للواسطي ص٣١ .

[5] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٣٦ .

فقد أجاز ابن برهان مجئ الخبر شرطاً وجزاءً ؛ لأنهما صارا كالجملة الواحدة ، كما يأتي الخبر مفردا وجملة اسمية وظرفا وجارا ومجرورا ، وهذه المسألة من زيادات ابن برهان في باب المبتدأ والخبر ، حيث إنّ المصنف لم يشر إليها في لمعه ، وتبعه كذلك ابن الخباز في توجيه اللمع .

تقدير المتعلق بالباء في بسم الله الرحمن الرحيم*

اختلف النحويون في متعلق الباء في البسملة على قولين :

أحدهما : أنه متعلق بفعل تقديره : أقوم باسم الله ، وأقعد باسم الله ، واقرأ باسم الله ، وكذلك سائر الأفعال .

قال أبو جعفر[1] :

"وأنه أراد بقوله : (بسم الله) : أقوم باسم الله ، وأقعد باسم الله ، وكذلك سائر الأفعال .

وهذا الذي قلنا في تأويل ذلك هو معنى قول ابن عباس : (إن أول ما نزل به جبريل على محمد قال : يا محمد قل : أستعيذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم ، ثم قال : قل : بسم الله الرحمن الرحيم قال له جبريل : قل بسم الله يا محمد ، يقول : اقرأ بذكر الله ربك ، وقم واقعد بذكر الله.

وقال أيضا : وإنما معنى قوله (بسم الله) أبدأ بتسمية الله وذكره قبل كل شيء ، أو أقرأ بتسمية الله أو أقوم وأقعد بتسمية الله وذكره لا أنه يعني بقوله : (بسم الله) : أقوم بالله أو أقرأ بالله فيكون قول القائل : أقرأ بالله أو أقوم أو أقعد بالله أولى بوجه الصواب في ذلك من قوله (باسم الله)".

وإلى هذا المذهب ذهب الإمام البغوي قال[2] :

"قوله : بسم الله الباء أداة تخفض ما بعدها مثل : من وعن والمتعلق به الباء محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره : أبدأ باسم الله ، أو قل بسم الله" .

وذهب بعض القائلين بهذا إلى تأخير الفعل وتقديم المعمول حيث قال أبو السعود العمادي[3] : "باسم الله أقرأ ، أو أتلو ، وتقديم المعمول للاعتناء به ، والقصد إلى التخصيص كما في (إياك نعبد) وتقدير

---

* ينظر المسألة في : تفسير الطبري ١/٧٨ ، وتفسير البغوي ١/٤٩ ، وتفسير القرطبي ١/١٢٧ ، وال المحيط ١/٢ ، ٣ ، وتفسير ابن كثير ١/١٩ ، وتفسير أبي السعود ١/٩ ، وفتح القدير ١/٢٣ .

[1] ينظر : السابق ١/٧٨ .

[2] ينظر : معالم التنزيل للبغوي ١/٤٩ تح/ محمد عبد الله النمر ، وعثمان جمعة ضميرية ، وسليمان مسلم الحرش – ط/ دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .

[3] إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود ١/٩ ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت .

أبدأ لاقتضائه اقتصار التبرك على البداية مخل بما هو المقصود أعني شمول البركة للكل وادعاء أن فيه امتثالا بالحديث الشريف من جهة اللفظ والمعنى معا ، وفي تقدير اقرأ من جهة المعنى فقط ليس بشيء فإن مدار الامتثال هو البدء بالتسمية لا تقدير فعله ؛ إذ لم يقل في الحديث الكريم : (كل أمر ذي بال)[1] لم يقل فيه أو لم يضمر فيه أبدأ ، وهذا إلى آخر السورة الكريمة مقول على ألسنة العباد تلقينا لهم وإرشاداً إلى كيفية التبرك باسمه تعالى وهداية إلى منهاج الحمد وسؤال الفضل" .

وقال بهذا أيضا الإمام الزمخشري حيث قال [2]: "إن قلت : بم تعلقت الباء ؟ قلت : بمحذوف تقديره : بسم الله أقرأ أو أتلو ؛ لأن الذي يتلو التسمية مقروء ، كما أن المسافر إذا حل أو ارتحل فقال : بسم الله والبركات كان المعنى : بسم الله أحل ، وبسم الله أرتحل وكذلك الذابح وكل فاعل يبدأ في فعله بـ(بسم الله) كان مضمرا ما جعل التسمية مبدأ له .

وقال : " فإن قلت : لم قدرت المحذوف متأخرا ؟ قلت : لأن الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به ؛ لأنهم كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم فيقولون : باسم اللات ، وباسم العزى ، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله ﷻ بالابتداء ، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[3] حيث صرح بتقديم الاسم إرادة للاختصاص ، والدليل عليه قوله : ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾[4] .

فإن قلت : فقد قال : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[5] فقدم الفعل ، قلت : هناك تقديم الفعل أوقع ؛ لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم .

فإن قلت : ما معنى تعلق اسم الله بالقراءة ؟

قلت : فيه وجهان : أحدهما :

أن يتعلق بها تعلق القلم بالكتابة في قولك : كتبت بالقلم ، على معنى أنَّ المؤمن لما اعتقد أنَّ فعله لا يجيء معتدا به في الشرع واقعاً على السنة حتى يصدر بذكر اسم الله لقوله ﷺ : "كل أمر ذي بال لم

---

[1] جزء من حديث رواه أبو هريرة – رضي الله عنه – عن رسول الله ﷺ وتمامه "كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد أقطع" ، وقد رواه ابن ماجة في كتاب النكاح باب خطبة النكاح ٦/٥ ، وابن حبان في صحيحه ،في مقدمة كتابه، باب ما جاء في الابتداء بالحمد ٤/١ ، ٦ ، وشعب الإيمان للبيهقي ،في الباب الثالث والثلاثون باب " تعديد نعم الله" ٤٠٢/٩ .

[2] ينظر : الكشاف ٢٦/١ : ٣٢ ط/ الدار العالمية .

[3] سورة الفاتحة من الآية (٥) .

[4] سورة هود من الآية (٤١) .

[5] سورة العلق من الآية (١) .

يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر»[1] إلا كان فعلاً كلا فعل ، جعل فعله مفعولا باسم الله كما يفعل الكتب بالقلم .

والثاني :

أن يتعلق بما تعلق الدهن بالإنبات في قوله ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾[2] على معنى متبركاً بسم الله أقرأ ، وكذلك قول الداعي للمعرس : بالرفاء والبنين ، معناه : أعرست ملتبسا بالرفاء والبنين ، وهذا الوجه أعرب وأحسن ، فإن قلت : فكيف قال الله- تبارك وتعالى - : متبركا باسم الله أقرأ ؟

قلت : هذا مقول على ألسنة العباد ، كما يقول الرجل الشعر على لسان غيره ، وكذلك ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3] إلى آخره ، وكثير من القرآن على هذا المنهاج ، ومعناه : تعليم عباده كيف يتبركون باسمه ، وكيف يحمدونه ويمجدونه ويعظمونه[4] .

والقول الثاني في تقدير المتعلق بالباء : أنه اسم في موضع رفع أي : ابتدائي باسم ، أو مستقر باسم الله . وقال أبو حيان: "الباء في بسم الله للاستعانة ، نحو كتبت بالقلم ، وموضعها نصب ، أي بدأت ، وهو قول الكوفيين ، وكذا كل فاعل بدىء في فعله بالتسمية كان مضمر إلا بدأ ، وقدره الزمخشري فعلاً غير بدأت وجعله متأخراً ، قال : تقديره بسم الله أقرأ أو أتلو ، إذ الذي يجيء بعد التسمية مقروء ، والتقديم على العامل عنده يوجب الاختصاص "[5].

قال الإمام القرطبي[6] :

"وقيل : المعنى : ابتدائي بسم الله ، فبسم الله في موضع رفع خبر الابتداء ، وقيل : الخبر محذوف أي : ابتدائي مستقر أو ثابت بسم الله فإذا أظهرته كان بسم الله في موضع نصب بثابت أو مستقر وكان بمنزلة قولك : زيد في الدار ، وفي التنزيل :﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي﴾[7] فعنده في موضع نصب روى هذا عن نحاة أهل البصرة[8] .

وقيل : التقدير: ابتدائي بسم الله موجود أو ثابت ،فبسم في موضع نصب بالمصدر الذي هو ابتدائي".

---

[1] الحديث سبق تخريجه في نفس الصفحة .

[2] سورة المؤمنون من الآية (٢٠) .

[3] سورة الفاتحة من الآية (٢) .

[4] ينظر : الكشاف للزمخشري ١/٢٦ : ٣٢ .

[5] ينظر : ال المحيط لأبي حيان ١/١٤-

[6] ينظر : تفسير القرطبي ١/٨٦ طبعة دار الشعب .

[7] سورة النمل من الآية (٤٠) .

[8] ينظر : مغني اللبيب ١/٣٥٩ ، ٣٦٠ ، والإتقان للسيوطي ١/١٨٩ ، وشرح التبريزي ١/٤٩٢ ، ٤٩٣ .

وقيل المعنى :"أول ما أفتتح بسم الله ، وأول كلامي بسم الله"[1].

وذهب ابن كثير إلى القول بصحة الوجهين حيث قال[2] : "وكل قد ورد به القرآن ، أما من قدره باسم تقديره : بسم الله ابتدائي ، فلقوله تعالى : ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا﴾ ومن قدره بالفعل أمرا أو خبرا نحو :أبدأ بسم الله ، أو ابتدأت بسم الله فلقوله تعالى : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[3] وكلاهما صحيح فإن الفعل لابد له من مصدر فلك أن تقدر الفعل ومصدره وذلك بحسب الفعل الذي سميت قبله إن كان قياماً أو قعوداً أو أكلاً أو شرباً أو قراءة أو وضوءاً أو صلاة فللشروع ذكر اسم الله في الشروع فعلى ذلك كله تبركاً وتيمناً واستعانة على الإتمام والتقبل" .

وقد تعرض ابن برهان لهذه المسألة وذهب إلى أن المتعلق بالباء هو اسم حيث قال[4] :
"والصواب أن تقدر في قولنا : "بسم الله الرحمن الرحيم"[5] : البركة ملتبسة باسم الله الرحمن الرحيم ، فتحذف المبتدأ وتبقى خبره ، قال الله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا﴾[6] مجراها : مبتدأ ، ومرساها : معطوف عليه ، وبسم الله : الخبر فقد تقدم الخبر على مبتدأيه" .

فقد تعلقت الباء باسم محذوف هو مبتدأ ، وما بعده خبر ، وابن برهان بهذا يكون موافقا لجمهور البصريين في أن المتعلق بالباء اسم وإن اختلف تقدير الكلام عند بعضهم .

---

[1] ينظر : معاني القرآن للنحاس ١/٥٠ تح/ محمد علي الصابوني – جامعة أم القرى مكة المكرمة . الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ . (٦)سورة هود من الآية(٤١).

[2] ينظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/١٩ تح/ سامي بن محمد سلامة – دار طيبة للنشر والتوزيع – الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

[3] سورة العلق من الآية (١) .

[4] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٣٧ .

[5] سورة الفاتحة الآية (١) .

[6] سورة هود من الآية (٤١) .

تركيب حبذا وحكم النكرة بعدها *

حبَّذا هو في الأصل حبُبَ، وهو فَعُل ـ بفتح العين ـ وهو فعل متعد يقال : حببت زيداً أحبه كما يقال : أحببته أحبه ، وقد قرىء : ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾[1] وحب (بالضم) تحول عنها ، ولما حولت إلى فعل صارت لازمة ؛ لأنها لحقت بأفعال الغرائز ، وكان ينبغي على هذا أن تسند إلى ما تسند إليه نعم وبئس من الأسماء لكنهم أتوا بدل اسم الجنس اسم إشارة مشار به إلى الجنس للممدوح من جهة أن ذا إشارة إلى ما قرب ، كما أن ذلك إشارة إلى ما بعد ، وهم إنما يمدحون بحبذا كل ما قرب من القلب ، وهو كل محبوب ، فلو وضع الرجل موضع (ذا) لما فهم منه ما أرادوه من التقريب ، وإذا أرادوا معنى الذم أدخلوا عليها (لا) النافية ؛ لأن نفي المدح ذم .

وعلى ذلك فإن لحب استعمالين مجموعين في قول بعض الأنصار وهو عبد الله بن رواحة ﷺ [2]:

بِاسْمِ الإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا
وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا
فَحَبَّذَا رَبًّا وَحُبَّ دِينَا

الأول :

أن يليها ذا وتتضمن المبالغة في المدح ، وشاهدها من الرجز السابق قوله : فحبذا ربا ، والمخصوص محذوف تقديره : (ربنا) .

---

* ينظر المسألة في : الكتاب ٢/١٨٠ ، والمقتضب ٢/١٤٣ ، والأصول ١/١٣٥ ، والمسائل البغداديات ٢٠١ ، والمسائل البصريات ٢/٨٤٤ ، وشرح اللمع للواسطي ص١٨٧ ،واسرار العربية ١/١١١ ، ١١٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٦٠٩ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١٢٩ ، والارتشاف ٣/١٨٨٩ ، والتصريح ٢/٩٩ ، ١٠٠ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٢٥٠ ، وشرح المقرب لابن عصفور ١/٤٢٤ ، ٤٤٢ .

[1] سورة آل عمران من الآية (٣١) ، وقرأ بهذه القراءة أبو رجاء العطاردي ، ينظر ذلك في : تفسير القرطبي ٢/١٩٩ ال المحيط ٢/٤٣١ .

[2] الأبيات الثلاثة من الرجز المنظور لعبد الله بن رواحة الصحابي الجليل ـ ﷺ ـ في ديوانه (١٠٧) ، والشاهد قوله (فَحَبَّذَا رَبًّا وَحُبَّ دِينَا) حيث جاءت حبَّ باستعمالين .. الأول : جاءت بعدها (ذا) وتضمنت المبالغة في المدح ، والمخصوص محذوف تقديره "ربنا" ..

والثاني : لم تليها (ذا) ، وجاءت على وزن (فَعُلَ) وتجري مجرى نعم وبئس .

والبيت ورد في : الصحاح في اللغة مادة (بدا) ، ولسان العرب مادة (بدا) ، وهمع الهوامع ٣/٤٠ ، وشرح الأشموني ٢/٣٨٢ ، وتاج العروس مادة (بدا) ، والدرر ٢/٢٩٦ .

والثاني :

ألا يليها ذا وتكون مما بني على فَعَل وأجرى مجرى نعم وبئس ، وشاهدها من الرجز السابق قوله : وحب دينا – بضم الحاء – وهو فعل ماض وفاعله ضمير مفسر بالتمييز بعده ، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره (ديننا)[1] .

وقد اختلف النحاة في (حبذا) هل هي مركبة من فعل وفاعل أو خالية من التركيب فهي اسم بذاته مبتدأ أو خالية وهي فعل بذاته؟

آراء ثلاثة نذكرها فيما يلي :

الأول :

رأى ابن مالك[2] وقد تبع فيه الفارسي[3] وابن خروف[4] : وهو أن حبذا مركبة من فعل وفاعل ، فحب فعل ماض وذا فاعله .

قال ابن مالك[5] :

"صرح المبرد في المقتضب[6] وابن السراج في الأصول[7] بأن حب وذا جعلتا اسما مرفوعا بالابتداء ، ولا يصح ما ذهبا إليه من ذلك ؛ لأنهما مقران بفعلية "حب" وفاعلية "ذا" قبل التركيب ، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظا فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه ، كما وجب بقاء حرفية لا واسمية ما ركب معها في نحو : لا غلام لك ، مع أن التركيب قد أحدث في اسم لا لفظا ومعنى ما لم يكن فبقاء جزأي حبذا على ما كانا عليه أولى ؛ لأن التركيب لم يغيرهما لا لفظا ولا معنى ، وأيضا لو كان حبذا مركبا تركيبا مخرجا من نوع إلى نوع لكان لازما كلزوم تركيب إذ ما ومعلوم أن تركيب حبذا ليس مخرجا من نوع إلى نوع ، وأيضا لو كان حبذا مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء كما تدخل على غيره من المبتدآت فكان يقال : حبذا زيد ، وكان حبذا زيد .

---

[1] ينظر : شرح المقرب ١/٤٢٢ ، ٤٢٤ .

[2] ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١٢٩ ، وشرح التسهيل ٣/٢٢ .

[3] ينظر : المسائل البغداديات ص٢٠١ ، والبصريات ٢/٨٤٤ .

[4] ينظر : شرح المقرب ١/٤٢٤ .

[5] ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٢٩ .

[6] ينظر : المقتضب ٢/١٤٣ ، ٣٤٣/٢ .

[7] ينظر : الأصول ١/١٣٥ .

وفي منع ذلك دلالة على أن حيثما ليس مبتدأ ، وأيضا لو كان مبتدأ للزم إذا دخلت عليه لا أن يعطف عليه منفي بلا أخرى فكان يمتنع أن يقال : لا حيثما زيد حتى يقال ولا للرضى فعله ، ونحو ذلك كما يفعل مع المبتدأ الذي حيثما مؤد معناه" .

الرأي الثاني :

قال به المبرد وابن السراج وابن عصفور[1] ونسبه إلى سيبويه ، وهو أن حيثما مركب من حب وذا أي فعل واسم ، وغلبوا جانب الاسم لشرفه ، ولأن الأسماء أصل الأفعال ، والأصول أبدا تغلب على الفروع إذا اجتمعت ، وأيضا فإنه قد وجد من الأسماء ما هو مركب نحو : بعلبك وخمسة عشر ، وأمثال ذلك كثير ، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب ، كما أن العرب قد تدخل عليه حرف النداء كثيرا ، ومن ذلك :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا[2]

والنداء من خواص الأسماء[3] .

"وبعد التركيب صار الجميع اسما مبتدأ والمخصوص بعده خبر"[4].

وضعف هذا المذهب بأن : عكس ما ورد أولى بالصحة ؛ لأن دخول يا على فعل الأمر أكثر من دخولها على حيثما فمن ذلك قراءة الكسائي : (ألا يا اسجدوا)[5] .

وقال العلماء تقديره : ألا يا هؤلاء اسجدوا[6] ، فكذلك يكون التقدير في يا حيثما : يا قوم حيثما أو نحو ذلك، فإن حذف المنادى وإبقاء حرف النداء يجوز بإجماع نحو قول الشاعر :

---

[1] ينظر : شرح المقرب ١/٤٢٥ .

[2] البيت من الطويل لجرير يهجو الأخطل ، ديوانه ص ٣٠٧ ، والشاهد قوله (يا حبذا) حيث استشهد بالبيت على جواز دخول حرف النداء على حيثما مما يرجح اسميتها ؛ لأن النداء من خواص الأسماء ، والبيت ورد في : أسرار العربية ١/١١١ ، وشرح المفصل ٧/١٤٠ ، ولسان العرب مادة (حبب) ، والجنى الداني ٣٥٧ ، وهمع الهوامع ٣/٣٩ ، وخزانة الأدب ١١/١٩٧ ، ١٩٩ ، وتاج العروس مادة (حبب) ، والدرر ٢/٢٩٥ .

[3] ينظر : شرح الجمل (الكبير) ١/٦١٠ ، ٦١١ .

[4] ينظر : شرح المقرب ١/٤٢٦.

[5] سورة النمل من الآية (٢٥) ، وينظر قراءة الكسائي في : حجة القراءات ١/٥٦ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/٥٣٣ .

[6] ينظر : الإتقان ٢/١٦٨ .

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِن جَارِ[1]

أي : يا قوم.

وقد جعل بعض العلماء (يا) في مثل هذا لمجرد التنبيه دون قصد نداء مثل (ها) ، ومثل ألا الاستفتاحية ، وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلام[2] ، ويؤيد هذا كثرة دخولها على ليت في كلام من لا يحضره منادى ولا يقصد نداء كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[3][4] .

الرأي الثالث :

وهو لأبي الحسن الأخفش[5] وأبي بكر خطاب ،[6] وهو أن حيذا مركبة من حي وذا وغلب جانب الفعل لسبقه ، ولكونه أكثر حروفا .

واستدلوا على ذلك بأن قالوا :

إنه يجوز صرف حيذا فنقول : لا يحيذه ، وعلى ذلك فحيذا فعل ماض ، وذا لغو ، والمخصوص بعده فاعل به[7] .

وضُعِّفَ هذا الرأي : فقال ابن مالك[8] :

" وهذا قول في غاية الضعف ؛ لأنه تأسس على دعوى مجردة من الدليل ، مع ما فيه من تغليب أضعف الجزأين على أقواهما ، ومن تركيب فعل من فعل واسم ، ولا نظير لذلك بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كبرق نحره وتأبط شرا ".

---

(1) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله ، والشاهد قوله : (يا لعنة الله) حيث حذف المنادى وبقي حرف النداء ، والتقدير : يا قوم ، ويا هؤلاء ، ثم رفع لعنة على الابتداء ، وخبره على من سمعان – بفتح السين وكسرها – ولو كان لعنة منادى لنصبت

والبيت ورد في : الأصول ١/٣٥٤ ، واللامات ١/٣٧ ، والمفصل في صنعة الإعراب ١/٧٢ ، ٨٠ ، والإنصاف ١/١١٨ ، ومغني اللبيب ٢/٧٩٤ ، والقاموس المحيط مادة (الياء) ١/١٧٤٨ ، وتاج العروس مادة (سمع) ١/٥٣٢٢ .

(2) ينظر : الكتاب ٤/٢٢٤ .

(3) سورة النساء من الآية (٧٣) .

(4) ينظر:شرح التسهيل٣/٢٢،وشرح المقرب ١/٤٢٧.

(5) ينظر : المساعد ٢/١٤٢ ، والتصريح ٢/١٠٠ ، وشرح المقرب ١/٤٢٩ .

(6) ينظر : التصريح ٢/١٠٠ ، وشرح المقرب ١/٤٢٩ .

(7) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٤١ ، وشرح المقرب ١/٤٢٩ .

(8) ينظر : شرح التسهيل ٣/٢٦ .

وقال ابن عصفور[1] فيه أيضا :

"وما ذهب إليه سيبويه أول ؛ لأن التركيب فى الأسماء أكثر من التركيب فى الأفعال ، بل لا يحفظ التركيب فى الأفعال إلا فى (هلم) فى لغة من ألحقها الضمائر فقال : هلما للاثنين ، وهلموا للجمع ، وهلمى للواحدة ، وهلممن لجماعة المؤنث" .

وكما اختلف النحويون فى حكم (حبذا) اختلفوا كذلك فى حكم النكرة بعدها على ثلاثة آراء :

الأول :

رأى الأخفش[2] وأبى على الفارسى[3] : وهو أن الاسم المنصوب فى أسلوب حبذا منصوب على الحال لا غير سواء كان جامدا أم مشتقا .

ورد هذا الرأى بأن من تدخل عليه ، ومن لا تدخل على الحال .

الثانى :

رأى ابن عصفور[4] تبع فيه أبا عمرو بن العلاء[5] : وهو أن الاسم المنصوب النكرة فى أسلوب حبذا تمييز مطلقا سواء كان جامدا أم مشتقا .

الثالث :

رأى ابن مالك[6] وهو التفصيل : إن كان الاسم جامدا فهو تمييز ، تقول : حبذا رجلاً زيد ، وحبذا امرأة هند ، وإن كان مشتقا فهو حال ، وذلك نحو : حبذا مؤدباً طالب العلم ، وحبذا خاشعاً الخالف ربه .

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة وذهب إلى أن حبذا مركبة من فعل وفاعل[7] ليوافق بذلك أبا على وابن خروف وابن مالك ، كما أجاز فى النكرة بعدها أن تعرب حالاً .

---

[1] ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٦٠٩/١ ، وشرح المقرب ٤٢٩/١ .

[2] ينظر : المساعد ١٤٤/٢ ، وشرح المقرب ٤٤٣/١ .

[3] ينظر : البغداديات ص ٢٠١ ، والبصريات ٨٤٤/٢ .

[4] ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٦٠٩/١ ، وشرح المقرب ٤٤٣/١ .

[5] ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٤/٢ ، وشرح المقرب ٤٤٣/١ .

[6] ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص١٣١ ، وشرح التسهيل ٢٧/٣ .

[7] ينظر : التصريح ٩٩/٢ ، وشرح المقرب ٤٢٤/١ .

قال ابن برهان[1] : " هذه مركبة من فعل وفاعل ، فالفعل (حَبَّ) والأصل فيه (حَبُبَ) ثم أسكنت العين ليكون ذلك طريقا إلى الإدغام ، ثم حمل عليها أخواتها (بَئِسَ) و(بِئْسَ) .

ثم قال : والأظهر فى النكرة بعد ذلك أنها تمييز ، كقول جرير[2]:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقد جوزوا أن يكون حالاً".

فقد تعرض ابن برهان لمسألتين خلافيتين هما تركيب حبذا ، وحكم النكرة بعدها ، وسيرا على النهج الذى ارتضاه لنفسه أشار إلى رأيه ولم يفصل فى الخلاف الوارد فى المسألتين فقال برأى الفارسى وابن خروف إنَّ حبذا مركبة من فعل وفاعل ، كما جوز أن تكون النكرة بعد حبذا تمييزا كما تكون حالاً وهذه من زياداته عما ذكره ابن جنى وابن الخباز .

---

[1] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٢٠ .

[2] البيت مر التعليق عليه صـ ٩١.

تأتي (إنْ) نافية وشرطية وزائدة *

إنَّ وأخواتها حروف ناصبة ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، و (إنَّ) يتعلق بها بعض الأحكام منها : جواز تخفيفها فتقول فيها (إنْ) ، وإذا خففت إنَّ فيعملها قوم وهذا قليل ، ويهملها آخرون وهذا هو الأكثر .

وعلى الإعمال قرأ أهل الحرمين وأبو بكر عن عاصم : ﴿وإنْ كُلاً لَمَّا﴾[1] .

فإنْ مخففة من الثقيلة وكلاً اسمها ، واللام في لما لام الابتداء ، وما موصولة خبر إنْ ، وليوفينهم جواب لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة ما ، والتقدير : وإن كلا للذين والله ليوفينهم ، وقيل : ما نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة ، والتقدير : وإن كلا لخلق موفى عمله .

وإذا خففت (إنَّ) وأهملت لزم مجيء لام الابتداء بعدها حتى لا يتوهم أنها نافية ، وذلك نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ ، فلولا اللام لتوهم (إن) نافية ، وأن المعنى ما زيدٌ قائمٌ ، فلما جيء باللام ارتفع التوهم .

وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بأن يكون الخبر منفيا نحو : إنْ زيد لن يقوم[2] .

وترد إن المكسورة المخففة على أربعة أوجه :

أحدها :

الوجه السابق ، وهو أن تكون مخففة من الثقيلة .

الثاني : "أن تكون شرطية : كقوله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾[3] وقوله :﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾[4] وقد تقترن بلا النافية فَيَطَّرِدُ مَنْ لا معرفة له أنها إلاَّ الاستثنائية ، كقوله تعالى : ﴿إِلاَّ تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾[5] وقوله : ﴿إِلاَّ تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾[6] وقوله : ﴿وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾[7] وقوله :﴿ وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾[8]" [9] .

---

* ينظر للمسألة في : الكتاب ٣/١٥١ ، ١/١٣٤ ، ٢/٤٢١ ، والكامل ٢٠٨ ، وشرح المفصل ٨/١٢٩ ، وشرح التسهيل ١/٣٧٥ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٤٤٢ ، والجنى الداني ١/٣٥ ، ومغني اللبيب ١/٤١ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧ ، والكامل في النحو والصرف والإعراب ص ٥٨ ، ٢٠٨ .

[1] سورة هود من الآية (١١١) ، وينظر السبعة في القراءات ١/٣٣٩ ، والإتقان ١/٤٥٠.

[2] ينظر : التصريح ١/٢٣٠ ، ٢٣١ بتصرف.

[3] سورة الأنفال من الآية (٣٨) .

[4] سورة الأنفال من الآية (١٩) .

[5] سورة التوبة من الآية (٤٠) .

[6] سورة التوبة من الآية (٣٩) .

[7] سورة هود من الآية (٤٧) .

ف"إن" هي حرف الشرط المستول عليه ، والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها :

أنه يجوز الفصل بينه وبين المجزوم بالاسم جوازاً مطرداً كقوله تعالى : ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[3] وقوله : ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[1] ، وقوله : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[2] .

والثاني:

أنه يشترط به على كل شيء من عين ومعنى وزمان ومكان .

والثالث :

أنه يجوز حذف الفعل بعده ، يقول لك القائل : أتزور زيداً وهو يشتمك ؟ تقول : أزوره وإن ، تريد: أزوره وإن شتمني ، وقد ضمنت معناه أسماء فجوزي بها ، وتلك الأسماء غير ظروف وظروف ، فالأول : من ، وما ، وأي ، ومهما ، والثاني : متى ، وأين ، وأنى ، وحيثما ، وإذ ما"[6] .

الثالث من أوجه (إنْ) :

أن تكون نافية ، وتدخل على الجملة الاسمية كقوله تعالى : ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ﴾[7] ، وكقوله : ﴿إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ﴾[8] وتدخل على الجملة الفعلية كقوله تعالى :﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى﴾[9] وكقوله : ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً﴾[10] .

---

[1] سورة يوسف من الآية (٣٣) .

[2] ينظر : مغني اللبيب ١/٤١ .

[3] سورة النساء من الآية (١٢٨).

[4] سورة النساء من الآية (١٧٦).

[5] سورة التوبة من الآية (٦) .

[6] ينظر : توجيه اللمع ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .

[7] سورة الملك من الآية (٢٠).

[8] سورة المجادلة من الآية (٢).

[9] سورة التوبة من الآية (١٠٧).

[10] سورة الكهف من الآية (٥) .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه[1] والفراء[2] وأجاز الكسائي[3] والمبرد[4] إعمالها عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[5] بنون مخففة لالتقاء الساكنين ، ونصب عباداً[6].

قال ابن مالك[7] :

أكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في إنْ النافية الإهمال ، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال وقال غيره[8] :

" إنْ إعمالها عمل ليس وإهمالها سيان لا فرق في ذلك ، وأكثر النحاة يهملها ، وقليل منهم يعملها وعملها له شروط : أن يكون معناها النفي ، وألا يتقدم خبرها على اسمها ، وألا ينتقض نفيها بإلا مثل:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَخٍ ... إلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[9]

الرابع :

أن تكون زائدة وذلك كقول الشاعر[10]:

والمؤمنُ العائذاتِ الطَّيرَ يَمْسَحُهَا ... رُكبانُ مكَّةَ بين الغِيلِ والسَّنَدِ

إن أتيتُ بشيءٍ أنتَ تكرهُه ... إذن فلا رَفَعَتْ سَوْطِي إليَّ يَدِي

---

[1] ينظر : الكتاب ٤/٢٢١ .

[2] ينظر : معاني القرآن ٢/١٤٥ ، وأمالي بن الشجري ٣/١٤٤ .

[3] ينظر : مغني اللبيب ١/٤٤ ، والإتقان ١/٤٥٠.

[4] ينظر : المقتضب ٢/٣٥٩ ، والإتقان ١/٤٥٠ .

[5] سورة الأعراف من الآية (١٩٤) .

[6] ينظر : تفسير القرطبي ٧/٢٩٩ ، ونظم الدرر للبقاعي ٣/٣٢٣ ، والإتقان ١/٤٥٠ .

[7] ينظر : شرح التسهيل ١/٣٧٥ .

[8] ينظر : الكامل في النحو والصرف والإعراب لأحمد فياض ص٢٠٨ ط/ دار الرشيد – بيروت .

[9] البيت من المنسرح ولم أقف على قائله ..

والشاهد : (إن هو مستولياً) حيث عملت إنْ عمل ليس قياساً على (ما) عند كثير من النحاة .

والبيت ورد في : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١/١١٧ ، وشرح شذور الذهب ص٢٢٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٧ ، والبداية والنهاية ١١/٦٢ ، وشرح المقرب ٢/١١٠١ .

[10] البيت من البسيط للنابغة الزبياني في ديوانه ص٢٥ .

والشاهد قوله (ما إن أتيت) حيث جاءت إنْ زائدة .

وورد البيت في : الحماسة البصرية ١/٧٥ ، ومجالس ثعلب ١/٦٣ ، والمستقصى في أمثال العرب ١/٩ ، والقاموس المحيط مادة (أن) ١/١٥٢٠ ، وخزانة الأدب ٢/١٣٩ ، ٣/٢٤٢ ، وتاج العروس مادة (أتن) ١/٧٩٦١ .

وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت أو اسمية كقوله[1] :

فَمَـــا إِنْ طِبُّنَـــا جُـــبْنٌ وَلَكِـــن مَنَايَانَـــا وَدُولَـــةُ آخَرِينَـــا

وفي هذه الحالة تكف عمل (ما) الحجازية كما في البيت ، وأما قوله[2] :

بَـنِي غُدَانَـةَ مَـا إِنْ أَنْـتُمُ ذَهَبـاً وَلاَ صَـرِيفاً وَلَكِـن أَنْـتُمُ الخَـزَفُ

في رواية من نصب ذهبا وصريفا ، فخرج على أنها نافية مؤكدة لما ، وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله[3] :

يُرَجِّـــي المَـــرْءُ مَـــا إِنْ لاَ يَـــرَاهُ وَتَعْـــرِضُ دُونَ أَدْنَـــاهُ الخُطُـــوبُ

---

[1] البيت من الوافر لفروة بن مسيك المرادي

والشاهد قوله (فما إنْ) حيث جاءت إنْ زائدة لوقوعها بعد ما النافية .

وورد البيت في : الكتاب ١٥٣/٣ ، والخزانة ١١٢/٤ ، ١١٥ ، وشرح شواهد المغني ٨١/١ ، واللسان (طيب) ٥٥٤/١ ، ومعجم شواهد النحو ١٧٠ ، ٦٥٦ ، ونسبة للكميت ، وبلا نسبة في الكامل للمبرد ٣٤١/١ ، والخصائص ١٠٨/٣ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والمع ١٢٣/١.

[2] البيت من البسيط لشاعر غير معروف يهجو القبيلة المذكورة أول البيت .

والشاهد قوله (ما إنْ أنتم ذهبا) حيث خففت إن وفصلت بين ما واسمها فكانت نافية مؤكدة لما ، وقد روى ذلك يعقوب بن السكيت .

وورد البيت في : الصحاح مادة (صرر) ، وشرح الرضي على الكافية ١٨٦/٢ ، ولسان العرب مادة (صرف) ، والجنى الداني ٥٥/١ ، وشرح شذور الذهب ٢٥٢/١ ، وشرح قطر الندى ١٤٣/١ ، وتاج العروس مادة (صرف) ، وشرح المقرب ١٠٦٦/٢ .

[3] البيت من الوافر لجابر بن رألان وقيل لإياس بن الأرث .

والشاهد قوله : (ما إنْ لا يراه) حيث جاءت (إنْ) زائدة لوقوعها بعد ما الموصولة الاسمية .

وورد البيت في : رسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء المعري ٣٩/١ ، ومغني اللبيب ٤٩/١ ، والجنى الداني ٣٥/١ ، وشرح الرضي ٣٩/٤ ، وخزانة الأدب ٢٣٩/٣ .

وبعد ما المصدرية كقوله[1] :

وَرَجٌّ الفَتَى لِلخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

وبعد ألا الاستفتاحية كقوله[2] :

أَلا إِنْ سَرَى لَيْلَى فَبِتُّ كَئِيباً أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبا[3]

وقد زاد ابن برهان هذه الأوجه الأربعة على ما ذكره المصنف ابن جنى والشارح ابن الخباز عند حديثه عن إنْ وأخواتها ..

قال ابن برهان[4] :

"اعلم أنّ (إنْ) تخفف فيعملها قوم من العرب ، وعلى هذا قرأ أهل الحرمين وأبو بكر عن عاصم ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا﴾[5] فى سورة هود .

وأما الأكثر فعلى إلغائها ؛ لأنها قد خرجت عن شبه كان .

والأقل قال : هى تشبه بعد الحذف "لم يكُ زيدٌ قائماً" .

قال الله تعالى ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[6] ، وقرأ ابن كثير والخليل معلم سيبويه وابن شهاب وابن هرمز الأعرج وهارون الأعور والمفضل وحفص وأبو بكر عن عاصم بن أبى النجود ، وهشام بن عمار عن سويد ، وأيوب عن ابن عامر اليحصبى وابن أبى ليلى القاضى ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[7] بتخفيف النون ، هذا إن رفع ، إلا أن اللام المخففة تلزمها لام غير لام الابتداء ، لتدل على أنها مخففة ، قال الشاعر :

---

[1] البيت من الطويل للمعلوط القريعى ، وقد سبق تخريجه ص ٥٠ .

والشاهد قوله (ما إنْ رأيته) حيث جاءت إنْ زائدة لوقوعها بعد ما المصدرية .

[2] البيت من الطويل ولم أقف على قائله .

والشاهد قوله (ألا إنْ سرى) حيث جاءت (إنْ) زائدة لوقوعها بعد (ألا) الاستفتاحية .

وورد البيت فى : الجنى الدانى ١/٣٥ ، والمغنى ١/٤٩ ، وخزانة الأدب ٣/٢٤٠ .

[3] ينظر : مغنى اللبيب ١/٤٩ .

[4] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ص ٦٩ ، ٧٠ .

[5] سورة هود من الآية (١١١) .

[6] سورة يس من الآية (٣٢) .

[7] سورة طه من الآية (٦٣) ، وينظر : الحجة فى القراءات السبع ١/٢٤٢ ، والإتقان ١/٤٥٠ .

شَلَّتْ يَمِينُكِ إِنْ قَتَلْتِ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكِ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[1]

وقال :

"وقد ترد (إنْ) بمعنى (ما) النافية ، نحو : ﴿إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضاً إِلاَّ غُرُوراً﴾[2] أى بل ما يَعِد ، واللام تفصل بينهما ، وقد ترد شرطاً ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾[3]

وقد ترد زائدة نحو:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِن مَنَايَانَا وَدَولَةُ آخَرِينَا[4]

زيدت على ما الحجازية وكفتها عن العمل"

فقد ذكر ابن برهان الأوجه المتفق عليها عند تخفيف (إنَّ) وهذا الأمر زاده على ما ذكره المصنف ليتفق ذلك مع المنهج الذى وضعه الشارح لشرحه حيث شرحه شرحاً حرأَىَ يستطرد فى بعض الأبواب ويوجز فى بعضها الآخر .

---

[1] البيت من الكامل لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ترثى الزبير بن العوام ﷺ لما قتل بوادى السباع .

والشاهد قوله (إنْ قتلت لمسلما) حيث جاءت إنْ مخففة من الثقيلة فبطل عملها ولزمت اللام فى خبرها لئلا تشبه النافية .

وورد البيت فى : الجمل فى النحو للفراهيدى ١٦٠/١ ، ٢٧٢ ، واللامات للزجاجى ١١٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، والمفصل فى صنعة الإعراب ٣٩٥/١ ، والإنصاف ٦٤١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٨٢/١ ، وسيرة ابن كثير ٦٧٧/٤ ، والبداية والنهاية ٣٤٦/٥ ، ٢٥٠/٧ .

[2] سورة فاطر من الآية (٤٠) .

[3] سورة القصص من الآية (٥٠) .

[4] البيت سبق تخريجه ص ٩٧.

تأتى (أنْ) مخففة ومفسرة وزائدة *

أنْ – المفتوحة الهمزة الساكنة النون – على وجهين .. اسم وحرف .

والاسم على وجهين : ضمير المتكلم فى قول بعضهم (أنْ فَعَلْتُ) بسكون النون ، وهى لغة حكاها قطرب[1] ، والأكثرون على فتحها وصلاً ، وعلى الإتيان بالألف وقفاً ، وضمير المخاطب فى قولك : أنْتَ ، وأنتِ ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن على قول الجمهور: إن الضمير هو أنْ والتاء حرف خطاب .

والحرف على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ، وتقع فى موضعين :

أحدهما : فى الابتداء ، فتكون فى موضع رفع نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2] .

والثانى : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين ، فتكون فى موضع رفع نحو ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[3]، ونصب نحو ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾[4] ، وخفض نحو ﴿أُوذِيَنَا مِن قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا﴾[5] ، ومحتملة لهما نحو ﴿وَالَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى﴾[6] ، أصله فى أن يغفر لى"[7]

الوجه الثانى :

أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين ، أو ما نزل منزلته ، نحو ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[8] ، وقوله ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾[9] ، وقوله ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾[10] فيمن رفع تكون ، وقوله[11]:

---

* ينظر المسألة فى : المسائل المنثورة لأبى على مسألة (٢٨١) ٢٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣٠ ، ١٣٩ : ١٤٠ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٢٣٣ ، ٢٣٤ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ٤/٤٤٣ ، ٤٤٦ ، والجنى الدانى ١/٣١ ، ومغنى اللبيب ١/٦٢ : ٦٩ .

[1] ينظر : حاشية الدسوقى على شرح الأشمونى ١/٥٣ .

[2] سورة البقرة من الآية (١٨٤) .

[3] سورة الحديد من الآية (١٦) .

[4] سورة يونس من الآية (٣٧) .

[5] سورة الأعراف من الآية (١٢٩) .

[6] سورة الشعراء من الآية (٨٢) .

[7] ينظر : مغنى اللبيب ١/٥٤ ، ٥٥ .

[8] سورة طه من الآية (٨٩) .

[9] سورة المزمل من الآية (٢٠) .

[10] سورة المائدة من الآية(٧١) وقرأ بالرفع أبو عمرو وحمزة والكسائى،ينظر:حجة القراءات ١/٢٣٢،ومشكل إعراب القرآن١/٢٣٣،والإتقان١/٤٥٢ .

زَعَـمَ الفَـرَزْدَقُ أَنْ سَـيَقْتُلُ مِرْبَعـاً أَبْشِـرْ بِطُـولِ سَـلامَةٍ يَـا مِرْبَـعُ

وأنْ هذه ثلاثية الوضع ثنائية في الاستعمال وهي مصدرية أيضا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين[1] وزعموا أنها لا تعمل شيئا ، وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا ، وربما ثبت كقول الشاعر[2] :

فَلَـوْ أَنَّـكِ فِي يَـوْمِ الرَّخَـاءِ سَـأَلْتِنِي طَلاقَـكِ لَمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيقُ

وهو مختص بالضرورة على الأصح [3] ، وشرط خبرها أن يكون جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء ، فإن كانت كذلك لم تحتج لفاصل ، وذلك كقوله تعالى ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4] ، وقوله ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[5] ، وقوله ﴿أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[6] ، وقوله ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾[7] في قراءة من خفف أنْ ، فإن لم تكن الجملة كذلك وجب الفصل بقد

أو السين وسوف أو بنفي كلا ولن ولم كقوله تعالى ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[8] ،

---

[1] البيت من الكامل لجرير في ديوانه (٢٧٢) ، والشاهد قوله (أن سيقتل) حيث جاءت (أن) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره (أنه) .

والبيت ورد في : سر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، ٦٨١ ، والمقل السائر لابن الأثير ٣٨٠/٢ ، ولسان العرب مادة (ربع) ٩٩/٨ ، ومغني اللبيب ٤٧/١ ، وتاج العروس مادة (ربع) ٥٢٢٨/١ .

[2] ينظر : الإنصاف للمسألة (٢٤) ١٩٥/١ .

[3] البيت من الطويل ، ولم أعتد لقائله ، والشاهد قوله (فلو أنك) حيث جاءت أنْ مخففة من الثقيلة اسمها مذكور وهذا خاص بالضرورة .

والبيت ورد في : المفصل ٣٩٥/١ ، والإنصاف ٢٠٥/١ ، واللباب ٢٢٠/١ ، واللسان مادة (حور ، وصدق ، وأنن) ، ومغني اللبيب ٦٣/١ ، وابن عقيل ٣٨٤/١ .

[4] ينظر : مغني اللبيب ٦٣/١ .

[5] سورة يونس من الآية (١٠) .

[6] سورة النجم من الآية (٣٩) .

[7] سورة النمل من الآية (٨).

[8] سورة النور من الآية (٩) . ، وقرأ بالتخفيف نافع ويعقوب ، ينظر : الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه ٢٦٠/١ ، تح/ د/ عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ – دار الشروق – بيروت.

[9] سورة البلد من الآية (٥) .

وقوله ﴿وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[1]»[2] .

الوجه الثالث :

"أن تكون مُفسِّرة بمنزلة أيْ ، كقوله تعالى ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[3] ، وقوله ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾[4] وتحتمل المصدرية بأن يقدر قبلها حرف الجر ، فتكون في الأول أن الثنائية لدخولها على الأمر ، وفي الثانية للخفة من الثقيلة لدخولها على الاسمية"[5] .

"ولها عند مثبتها شروط :

أحدها : أن تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[6] .

والثاني : أن تتأخر عنها جملة ، فلا يجوز (ذكرت عسجداً أن ذهبا) بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير ، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا أو الاسمية نحو (كتبت إليه أنْ ما أنت وهذا) .

والثالث : أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر ، ومنه ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[7] ، إذ ليس المراد بالمشي المشي للتعارف ، بل الاستمرار على الشيء .

والرابع : أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤول بغيره "فعليه يصح أن يقال : قلت له أنْ افعل كذا ، إذا أولت القول بغيره كالأمر"[8].

والخامس : أن لا يدخل عليها جار ، فلو قلت : كتبت إليه بأنِ افعل ، كانت مصدرية [9].

الوجه الرابع : أن تكون زائدة[10] ، ولها أربعة مواضع :

أحدها : وهو الأكثر أن تقع بعد لمّا التوقيتية ، كقوله تعالى ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ﴾[11] .

---

[1] سورة المائدة من الآية (١١٣) .

[2] ينظر : التصريح ١/٢٣٢ ، ٢٣٣ .

[3] سورة المؤمنون من الآية (٢٧) .

[4] سورة الأعراف من الآية (٤٣) .

[5] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٤ .

[6] سورة يونس من الآية (١٠) .

[7] سورة ص من الآية (٦) .

[8] ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/٦٦ .

[9] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٤ : ٦٦ .

[10] ينظر : المسائل المنثورة ص ٢٢٧ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٢٣٣ ، ومغني اللبيب ١/٦٩ .

[11] سورة هود من الآية (٧٧) .

والثاني : أن تقع بين لو وفعل القسم مذكوراً كقوله[1] :

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ التَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُم يَومٌ مِنَ الشَرِّ مُظْلِمُ

أو متروكاً كقوله[2] :

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً ... وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلاَ العَتِيقِ

هذا قول سيبويه[3] وغيره[4] .

والثالث : – وهو نادر – أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله[5] :

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ... كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في رواية من جر الظبية .

والرابع : بعد إذا ، كقوله[6] :

---

[1] البيت من الطويل لابن عنين .

والشاهد قوله : (أَنْ لو التقينا) حيث جاءت أَنْ زائدة لوقوعها بين لو وفعل القسم .

والبيت ورد في : لسان العرب مادة (ظلم) ٣٧٣/١٢ ، وأوضح المسالك ١٦٠/٤ ، ومغني اللبيب ٦٩/١ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٢٠/١ ، وروح المعاني ١٥٧/١٣ ، وتاج العروس مادة (ظلم) .

[2] البيت من الوافر ، ولم أعتد لقائله .

والشاهد قوله : (واللهِ أَنْ لو) حيث جاءت أن زائدة لوقوعها بين القسم ولو مع أنّ فعلها متروك .

والبيت ورد في : تفسير الطبري ٢٥٩/١٢ ، والإنصاف ٢٠٠/١ ، وتفسير القرطبي ١٥٢/٩ ، والجنى الداني ٣٧/١ ، ومغني اللبيب ٥٠/١ ، وخزانة الأدب ٧/٢ ، ٨ ، وفتح القدير ٤٣٢/٥ .

[3] ينظر : الكتاب ١٠٧/٣ .

[4] ينظر : مغني اللبيب ٦٩/١ .

[5] البيت من الطويل لعلباء بن أرقم اليشكري من قصيدة قالها في امرأته متغزلا.

والشاهد قوله : (كأن ظبية) حيث جاءت (أَنْ) زائدة لوقوعها بين الكاف ومخفوضها .

والبيت ورد في : سر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢ ، ٦٨٤ ، والمفصل ٣٩٩/١ ، والإنصاف ٢٠٢/١ ، واللباب ٢٢٢/١ ، وحروف المعاني ٢٩/١ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ ، وشرح قطر الندى ١٥٧/١ ، وأوضح المسالك ٣٧٧/١ ، ١٥٩/٤ .

[6] البيت من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه (٧١) وفيه غارق مكان غامر .

والشاهد قوله : (حتى إذا أَنْ) حيث جاءت أَنْ زائدة لوقوعها بعد إذا .

فَأَمْهَلَـــهُ حَـــتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّـــهُ مُعَاطِي يَدِيهِ فِي لُجَّةِ المَاءِ غَامِرُ [1]

ولأنْ للخفقة معانٍ أربعة أخر هي : الشرطية ، والنفي ، وأن تكون بمعنى إذ ، ومعنى لئلا[2].

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة حيث ذكر معاني (أنْ) المخففة ، وذلك عند حديثه عن إنَّ وأخواتها ، وهذه معان زادها على ما ذكره المصنف " ابن جني " في لمعه.

قال ابن برهان[3] :

"واعلم أنَّ (أنْ) تخفف فتكون عاملة ليس غير ، نحو قوله[4] :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْنَى وَيَنْتَعِلُ

التقدير : أنه هالك ، والهاء اسم (أنْ) ، وهي ضمير الأمر والشأن ، وحذفت ، وحذف أحد النونين ليدل الحذف على الحذف .

ومن هذا قوله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾[5] ، والتقدير : أنَّهُ سيكون منكم مرضى ، وقال تعالى ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَن لاَّ يَرْجِعُ إِلَيهِم قَوْلاً﴾[6] ، التقدير : أنه لا يرجع ، والسين و (لا) حالت بين الفعل و(أنْ) ، وفرقت بينها وبين الناصبة للاسم والناصبة للفعل في نحو ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[7] فهذه هي الناصبة للفعل ، كذا هي مذكانت"

والبيت ورد في : شرح الرضي ٤/١١٥ ، وشرح التسهيل ٢/٢١٣ ، ومغني اللبيب ١/٧٠ ، والتصريح ٢/٢٣٢ ، وهمع الهوامع ٢/٤٠٨ ، والدرر ٢/٣١ .

[1] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٩ ، ٧٠ .

[2] ينظر : السابق ١/٧٤ : ٧٦ .

[3] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٧٠ ، ٧١ .

[4] البيت من البسيط للأعشى في ديوانه ص(١٤٧) .

والشاهد قوله : (أنْ هالك) حيث جاءت أنْ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره (أنَّهُ) .

والبيت ورد في : الأصول ١/٢٣٩ ، ورسالتان في اللغة للرماني ١/٤٦ ، والخصائص ٢/٤٤١ ، والمفصل ١/٣٩٦ ، والإنصاف ١/١٩٩ ، وشرح المقرب ٢/١١٦٧ .

[5] سورة المزمل من الآية (٢٠) .

[6] سورة طه من الآية (٨٩) .

[7] سورة القيامة من الآية (٢٥) .

وقال[1] :"ومثلها الواردة فى التفسير نحو قوله ﴿أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾[2] ، فكأنه قال : وانطلق

الملأ منهم أى امشوا – والمراد بالمشى الحركة السريعة لئلا يسمعوا القرآن وكلام النبى ﷺ ويعايبوا براهينه ، بدليل قوله ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا﴾[3] ، و(أن) اسم مسماه (عوا) أى اسمعوا وافهموا .

وليس المراد بالمشى فى هذه الآية النماء والكثرة ، كما قال الحطيئة[4] :

فَتَــأْنَ وَسْــعْلُهُم وَتُقِــيمَ فِــيهِم وَتَمْشِــى إِنْ أُرِيــدَ بِــهِ المَشَــاءُ

وقال : "وقد وردت زائدة ، قال الله تعالى ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾[5]"

فقد تناول ابن برهان مسألة تخفيف (أنْ) وعدّد أوجه مجيئها فى الكلام وهذا من زياداته التى زادها على ما ذكره المصنف .

---

[1] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٧١ ، ٧٢ .

[2] سورة ص من الآية (٦) .

[3] سورة الإسراء من الآية (٤٦) .

[4] البيت من الوافر للحطيئة فى ديوانه ص٥٥ ، وروايته فى الديوان :

فَتَنْئِى عَنْدَها وَتُقِيمُ فِيها وَتَمْشِى إِنْ أُرِيدَ بِهِ المَشَاءُ

والشاهد قوله : (المشاء) حيث استشهد ابن برهان على هذا البيت بمعنى لغوى وليس على قاعدة نحوية ، وهو كون المشاء بمعنى النماء والكثرة .

والبيت ورد فى : شرح اللمع لابن برهان ١/٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤١ .

[5] سورة العنكبوت من الآية (٣٣) .

جواز إعمال إنَّ إذا دخلت عليها ما *

إنَّ وأخواتها حروف ناصبة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وتجعله اسما لها ، وترفع الخبر وتجعله خبرا لها .

وذلك نحو : إنَّ محمداً مجتهدٌ ، وسرني أنَّ محمداً مجتهدٌ ، ولعل الطالبَ مجدٌّ ، وليت للعهدَ قريبٌ .

وهذه الحروف يتعلق بها بعض الأحكام منها : اتصال (ما) بها فـ"إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بإنَّ وأخواتها كفتها عن العمل إلا ليت ، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال ، فتقول : إنَّما زيدٌ قائمٌ ، ولا يجوز نصب زيد ، وكذلك أنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعل ، وتقول : ليتما زيد قائم ، وإن شئت نصبت زيداً فقلت : ليتما زيداً قائمٌ"[1]

قال النابغة[2] :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

يُروى بنصب (الحمام) ورفعه على الإعمال والإهمال ، وذلك خاص بليت ، أما الإعمال فلأنهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية ، فقالوا : ليتما زيدٌ قائم ، ولم يقولوا : ليتما قام زيد ، وأما الإهمال فللحمل على أخواتها[3]

"وهذه الحروف قد تعمل قليلا مع اتصال (ما) بها، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي[1] وابن السراج[2] ، وحكى الأخفش والكسائي[3] : (إنما زيداً قائم) ، والصحيح المذهب الأول ، وهو أنه لا يعمل منها مع (ما) إلا ليت وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ .

---

* ينظر المسألة في : الأصول في النحو ١/٢٣٣ ، والمفصل في صنعة الإعراب ١/٣٩٠ ، وشرح ألفية ابن مالك الأندلسي ٢/٤١ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/٣٤١ ، ٣٤٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٩ – ٢٨١ ، وأوضح المسالك ١/٣٤٩ ، وشرح ابن عقيل ٨٥ ط/ الهيئة العامة المصرية للكتاب ، والفواكه الجنية للفاكهي ص ٥٤ ، وشرح القرب لابن عصفور ٢/١١٥٧ .

[1] ينظر : شرح ابن عقيل ص٨٥.

[2] البيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٤ .

والشاهد قوله : (ليتما هذا الحمام لنا) حيث يروى بنصب الحمام ورفعه ، أما النصب فعلى أن ليت عاملة وهو بدل من اسمها ، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة ، واسم الإشارة مبتدأ والحمام بدل منه وذلك لاتصال ما الزائدة بها فجاز الوجهان فيها دون سائر أخواتها .

والبيت ورد في : الأصول ١/٢٣٣ ، والإنصاف ١/٤٧٩ ، وشرح قطر الندى ١/١٥١ ، وأوضح المسالك ١/٣٤٩ ، ومغني اللبيب ١/٨٩ ، ٣١٦ ، ٤٠٦ ، وغرر القلوب ١/٣٠١ ، ومجمع الأمثال ١/٤٢٢ .

[3] ينظر : شرح شذور الذهب ص ٢٨١ .

واحترزنا بغير الموصولة عن الموصولة فإنها لا تكفها عن العمل بل تعمل معها ، والمراد بالموصولة التي بمعنى الذي نحو : (إن ما عندك حسن) أي : إن الذي عندك حسن ، والتي هي مقدرة بالمصدر نحو : إن ما فعلت حسن أي إن فعلك حسن[4] .

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة حيث ذهب إلى القول بجواز إعمال (إنّ) إذا دخلت عليها (ما) ، فقال[5] :

"ويروى أبو الحسن الأخفش عن العرب : إنّما زيداً قائم ، فأعمل مع زيادة (ما) ، وذكر ابن جزي الأسدي[6] مثل ذلك عن كتاب الكسائي[7] عن العرب ، كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي[8] يحكيه".

فابن برهان في هذه المسألة ذهب إلى إجازة "إنما زيداً قائم" بالأعمال موافقا بذلك الزجاجي وابن السراج ، وهذا القول وإن كان معتمدا على حكاية الأخفش والكسائي عن العرب فهو من الشواذ التي تحفظ ولا يقاس عليها ، والصحيح عند جمهور النحويين إهمال إنّ وكذلك أخواتها عدا ليت يجوز فيها الوجهان إذا اتصلت بها (ما) .

---

(1) ينظر : الجمل ٢٩٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٣٣ ، وهمع الهوامع ١/٥٢٠ .

(2) ينظر : الأصول ١/٢٣٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٤٣٣ ، وشرح التسهيل ٢/٣٨ ، والمع ١/٥٢٠ .

(3) ينظر : شرح ألفية ابن مالك الأندلسي ٢/٤١ ، وشرح التسهيل ٢/٣٨ ، وهمع الهوامع ١/٥٢١ .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل ص ٨٥ .

(5) ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٧٥ .

(6) ابن جزي الأسدي : أظنه أبا القاسم الأسدي ، وهو أعرابي فصيح كانت له صلة طيبة بالكسائي وبالفراء . ينظر : حاشية شرح اللمع لابن برهان ١/٧٥ .

(7) يحتمل أن يكون كتاب معاني القرآن للكسائي .. ينظر : السابق ١/٧٥ .

(8) أبو القاسم الدقيقي : هو أبو القاسم علي بن عبيد الله الدقيقي أحد الأئمة الأربعة ، أخذ عن الفارسي والسيرافي والرماني وكان مباركا في التعليم ، تخرج عليه خلق كثير لحسن خلقه ، وهو أحد شيوخ ابن برهان العكبري – وله من التصانيف شرح الإيضاح وشرح مختصر الجرمي ، وكتاب العروض ، والمقدمات توفي ٤١٥هـ . ينظر : إرشاد الأريب ١٤/٥٦ ، ٥٧ ، والوافي بالوفيات ٦/٤٥٣ .

مجيء (أنْ) بعد لو ولولا *

تأتي (لو) على خمسة أوجه[1] :

أحدها : لو المستعملة في نحو: "لَو جَاءَنِي لأَكْرَمْتُه" وهذه تفيد ثلاثة أمور :

أحدها : الشرطية : أعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها .

والثاني : تفيد الشرطية بالزمن الماضي ، ولهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إنْ ، فإن تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ،ولهذا قالوا : الشرط بإنْ سابق على الشرط بلو ،وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي ، ..... ألا ترى أنك تقول : "إن جئتني غداً أكرمتُك" فإذا انقضى الغد ولم تجئ قلت "لو جئتني أمس أكرمتُك"[2].

والثالث : الامتناع : وقول المحققين في ذلك ، إنها تفيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، ولكنه إنْ كان مساوياً للشرط في العموم كما في قولك : لو كانت الشمسُ طالعةً كان الضوءُ موجوداً ، فلا يلزم انتفاؤه ، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط[3].

والثاني من أقسام لو : أن تكون حرف شرط في المستقبل ، إلا أنها لا تجزم ، كقوله تعالى ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِن خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾[4] أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا.

والثالث : أن تكون حرفا مصدريا بمنزلة (أنْ) إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد وَدَّ أو يَوَدُّ كقوله تعالى ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[5] وقوله ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ﴾[6] ، ومن وقوعها بدونها قولُ قُتَيْلَة[7] :

---

* ينظر المسألة في : المقتضب ٣/٧٦ ، والمسائل المنثورة ١٧٣ ، ١٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٤٠ ، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٥٢ ، ٤٦٣ ، ومغني اللبيب ١/٥٦٨ ، ٥٩٨ ، والتصريح ٢/٢٥٩ ، وهمع الهوامع ٢/٥٢٥ ، وشرح الأشموني ٤/٤٠ ، ٥٠ : ٥٢ .

[1] ينظر : مغني اللبيب ١/٥٦٨ ، والأشموني ٤/٣٢ .

[2] ينظر : مغني اللبيب ١/٥٦٨ .

[3] ينظر : السابق ١/٥٧٣ .

[4] سورة النساء من الآية (٩) .

[5] سورة القلم من الآية (٩) .

[6] سورة البقرة من الآية (٩٦) .

[7] البيت من الكامل لقُتَيْلة بنت الحارث من قصيدة ترثي بها أخاها النضر بن الحارث .

والشاهد قوله : (لو تَنُنّ) حيث جاءت لو حرفا مصدريا بمنزلة (أنْ) غير ناصبة وجاءت بدون ودَّ وهو قليل .

والبيت ورد في : سيرة ابن هشام ٣/٣٠٨ ، وأوضح المسالك ٤/٢٢٣ ، ومغني اللبيب ١/٥٨٦ ، وسيرة ابن كثير ٢/٤٧٤ ، والتصريح ٢/٢٥٤ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١/١٣٢ ، وشرح الأشموني ٤/٣٤ .

مَـا كَـانَ ضَـرَّكَ لَـوْ مَنَنْـتَ وَرُبَّمَـا مِـنَ الفَـتَى وَهُـوَ المَغِـيظُ المُحْنَـقُ

والرابع : أن تكون للتمنى نحو : "لَو تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي" .
والخامس : أن تكون للعرض ، نحو : "لَوْ تَنْزِلُ عندنَا فَتُصِيبَ خيراً"[1]

وتأتى (لولا) على أربعة أوجه[2] :
أحدها : أن تدخل على جملتين ، اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأول ، نحو : (لولا زيد لأكرمتك) أى لولا زيد موجود ، والمرفوع بعد لولا مرفوع بالابتداء ، وليس على أنه فاعلاً بفعل محذوف ، ولا بلولا لنيابتها عنه .
والثانى: أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما فى تأويله نحو : ﴿لَوْلاَ تَسْتَغْفِرُونَ اللهَ﴾[3] ، وكقوله تعالى ﴿أَخَّرْتَنِي إِلَىَ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[4] ، والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج ، والعرض طلب بلين وتأدب .
والثالث: أن تكون للتوبيخ والتندم ، فتختص بالماضى ، نحو : ﴿لَوْلاَ جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾[5] وقوله ﴿فَلَوْلاَ نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللهِ قُرْبَاناً آلِهَةً﴾[6] .
والرابع: الاستفهام ، نحو : ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَىَ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[7] ، وقوله ﴿لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾[8] قاله المبرد ، وأكثرهم لا يذكره ، والظاهر أن الأولى للعرض ، والثانية مثل ﴿لَوْلاَ جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾[9] يتعلق بلو ولولا ، هنا بعض المسائل منها : تقع (أنّ) بعدها كثيرا نحو : ﴿وَلَو أَنَّهُم آمَنُوا﴾[10] ، وقوله ﴿وَلَوْ أَنَّهُم صَبَرُوا﴾[1] ، وقوله ﴿وَلَو أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِم﴾[2] وقوله ﴿وَلَو أَنَّهُم فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾[3] .

---

[1] ينظر : مغنى اللبيب ١/٥٨٠ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، والتصريح ٢/٢٥٩ ، وشرح الأشمونى ٤/٣٢ ، ٣٣ .
[2] ينظر : مغنى اللبيب ١/٥٩٨ ، والتصريح ٢/٢٦٣ .
[3] سورة النمل من الآية (٤٦) .
[4] سورة المنافقون من الآية (١٠) .
[5] سورة النور من الآية (١٣) .
[6] سورة الأحقاف من الآية (٢٨) .
[7] سورة المنافقون من الآية (١٠) .
[8] سورة الأنعام من الآية (٨) .
[9] سورة النور من الآية (١٣) .
[10] سورة البقرة من الآية (١٠٣) .

وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه : بالابتداء[1] ولا تحتاج الخبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو ، كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدُن ، والحين بالنصب بعد لا ، وقيل : على الابتداء والخبر محذوف .

وذهب المبرد[4] ، والزجاج[5] ، والكوفيون[6] إلى أنه على الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها أي ولو ثبت أنهم آمنوا .

ورجح بأن فيه إبقاء للو على الاختصاص بالفعل[7] .

" ويأتي بعد لولا اسم أو أنّ – الثقيلة – أو أنْ المخففة منها ، أو الناصبة ، نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وقوله تعالى ﴿فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[8] ، وقوله ﴿لَوْلاَ أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾[9] ، وقوله ﴿وَلَوْلاَ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا﴾[10] ، وتصير " أنْ " وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ، أو مبتدأ لا خبر له ، أو فاعلاً بفعل محذوف على خلاف في ذلك[11][12][13] .

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة أثناء حديثه عن إنّ وأخواتها ، وهذه مسألة زادها الشارح عما ذكره المصنف في لمعه وابن الخباز في توجيه اللمع ، حيث قال[14] :

"(لولا) يمتنع بها الشيء لحصول غيره ، نحو : لولا زيد لجئتك ، ولا يليها إلا اسم مرتفع بالابتداء فقط ، و(لو) يمتنع بها الشيء لامتناع غيره ، نحو : لو جئتَ لأكرمتُك، فهي بمنزلة الشرط لا

---

[1] سورة الحجرات من الآية (٥) .

[2] سورة النساء من الآية (٦٦) .

[3] سورة النساء من الآية (٦٦) .

[4] ينظر : الكتاب ١/٢٧٩ .

[5] ينظر : المقتضب ٣/٧٧ .

[6] ينظر : معاني القرآن ٢/٧١ ، وشرح الأشموني ٤/٤١ .

[7] ينظر : التوضيح ٢/٢٥٩ ، وشرح الأشموني ٤/٤١ .

[8] ينظر : مغني اللبيب ١/٥٩٣ ، ٥٩٤ .

[9] سورة الصافات من الآيتين (١٤٣ ، ١٤٤) .

[10] سورة القصص من الآية (٨٢) .

[11] سورة الزخرف من الآية (٣٣) .

[12] ينظر : همع الهوامع ٢/٥٧٥ .

[13] ينظر: الإنصاف المسألة (١٠) ١/٧٠ .

[14] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٧٩ ، ٨٠ .

يليها لذلك إلا الفعل ، فلا يليها إلا (أنّ) المفتوحة الهمزة ، قال الله تعالى ﴿فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ المُسَبِّحِينَ﴾[1] ، ﴿وَلَو أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلاَمٌ﴾[2] ، د (أنّ) هاهنا مرتفع بأنه فاعل .

نظير ذلك ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ﴾[3] ، التقدير : إن استجارك أحد استجارك ، إذا انشقت السماء انشقت.

واعلم أن قوله تعالى ﴿فَلَوْلاَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ المُسَبِّحِينَ﴾[4] ، قد تعلق (لولا) فيه بما بعد (أنّ) وصلتها ، فامتنع لذلك دخول (إنّ) بعد (لولا) ؛ لأن (إنّ) لا يتعلق ما قبلها بما بعدها ، وجواب (لولا) ﴿لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾[5] ، فارتفع (أنّ) بالابتداء لما وقعت بحيث يمتنع دخول (إنّ) عليها" .

فقد أشار ابن برهان إلى معنى (لو) ، و (لولا) وذهب إلى أن الاسم بعد لولا مرتفع بالابتداء وهو بذلك يكون موافقا للبصريين في هذه المسألة ، ويبين أن من أحكامهما ذكر (أنّ) بعدهما كثيراً ، ويخالف البصريين في موضعها في الرفع ، فالبصريون يقولون رافعها الابتداء ، ويقول ابن برهان بقول المبرد والزجاج والكوفيين إن رافعها الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها ، وما ذهب إليه هو الصواب ؛ لأن فيه إبقاء للو على الاختصاص بالفعل .

---

[1] سورة الصافات من الآية (١٤٣) .

[2] سورة لقمان من الآية (٢٧) .

[3] سورة التوبة من الآية (٦) .

[4] سورة الصافات من الآية (١٤٣) .

[5] سورة الصافات من الآية (١٤٤) .

زيادة لا *

الحروف الزائدة فى كلام العرب لها فائدة إما معنوية ، وإما لفظية ..

فالمعنوية تأكيد المعنى كزيادة الباء فى خبر (ما) ، و (ليس) .

وأما الفائدة اللفظية ، فهى تزيين اللفظ ، وكون زيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر ، أو لحسن السجع ، أو غير ذلك من الفوائد اللفظية .

وسميت زائدة ؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها .

وإنما سميت هذه الحروف زوائد ؛ لأنها قد تقع زائدة لا لأنها لا تقع إلا زائدة ، بل وقوعها غير زائدة أكثر ، وسميت أيضا حروف الصلة ؛ لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة ، أو إلى إقامة وزن ، أو سجع ، أو غير ذلك ، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا لعُدَّت عبثاً ، ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ، ولاسيما فى كلام البارى – تعالى – وأنبيائه ، وأئمته – عليهم السلام –[1] .

ومن هذه الحروف الزائدة (لا) : وتأتى (لا) فى الكلام على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون نافية ، وهذه على خمسة أوجه[2] :

أحدها : أن تكون عاملة عمل إنَّ ، وذلك إذا كان المراد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص ، وذلك نحو : لا صاحبَ جودٍ مقبورٌ .

الثانى : أن تكون عاملة عمل ليس ، كقول الشاعر[3] :

تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلَى الأَرضِ باقيا ... وَلا وَزَرٌ مِمّا قَضَى اللهُ واقيا

---

* ينظر المسألة فى : شرح اللمع للواسطى ص ١٢٣ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٦٣٧ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/٤٤٤ ، والجنى الدانى فى حروف المعانى ١/٥١ ، ومغنى اللبيب ١/٥٥٣ – ٥٦٤ ، ولسان العرب ٩/٢٦٩ ، وتاج العروس ١/٨٦٩٩ .

[1] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٤/٤٢١ ، ٤٢٢ بتصرف .

[2] ينظر : مغنى اللبيب ١/٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ .

[3] البيت من الطويل ، لم أقف له على نسبة لقائل معين .

والشاهد قوله : (لا شيءٌ باقياً ، ولا وزرٌ واقياً) حيث عملت لا عمل ليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر .

والبيت ورد فى : أوضح المسالك ١/٢٨٦ ، وشرح شذور الذهب ١/٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٣٥٩ ، وشرح قطر الندى ١/١٤٤ ، وشرح ابن عقيل ١/٣١٣ ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١/١١٢ .

الثالث : أن تكون عاطفة ، ولها شروط ثلاث : الأول : أن يتقدمها إثبات ، كجاء زيد لا عمرو ، أو أمر كاضرب زيداً لا عمراً . والثاني : أن لا تقترن بعاطف .

والثالث : أن يتعاند متعاطفاها.

الوجه الرابع : أن تكون جوابا مناقضا لِنَعَمْ ، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا ، يقال : أجاءك زيد؟ ، فتقول : لا ، والأصل : لا لم يجئ .

والخامس : أن تكون على غير ذلك ، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها ، أو فعلاً ماضياً لفظاً وتقديراً وجب تكرارها . مثال المعرفة : قوله تعالى ﴿لاَ الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾[1] . ومثال النكرة التي لم تعمل فيها قوله تعالى ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنزِفُونَ﴾[2] ، فالتكرار هنا واجب بخلافه في ﴿لاَ لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمٌ﴾[3] . ومثال الفعل الماضي قوله تعالى ﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾[4] ، وفي الحديث :"فإنَّ المنبتَّ لا أرضاً قطَع ولا ظهراً أبقى"[5] .

والثاني من أوجه (لا) [6]:أن تكون موضوعة لطلب الترك ، وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطباً ، نحو : ﴿لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾[7] أو غائباً ، نحو: ﴿لاَ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾[8] أو متكلما نحو : لا أَرَيَنَّكَ ههنا .

---

[1] سورة يس من الآية (٤٠) .

[2] سورة الصافات من الآية (٤٧) .

[3] سورة الطور من الآية (٢٣) .

[4] سورة القيامة الآية (٣١) .

[5] جزء من حديث رواه جابر بن عبد الله ﷺ عن رسول الله ﷺ وتمامه : "إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ، ولا تبغض إلى نفسك عبادة ربك فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى" ، وقد رواه البيهقي في السنن الكبرى ،كتاب الحيض، باب القصد في العبادة والجهد في المداومة ١٨/٣ ، وشعب الإيمان رواه عن أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – ، وعبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما –الكتاب الثالث والعشرون(الصيام) ، باب القصد في العبادة٣/٤٠١،٤٠٢ ، ومسند الشهاب القضاعي ، باب إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ١٨٤/٢ .

[6] ينظر : مغني اللبيب ٥٤٩/١ .

[7] سورة الممتحنة من الآية (١) .

[8] سورة آل عمران من الآية (٢٨) .

والثالث من أوجه (لا)[1]: لا الزائدة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، نحو : ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِ﴾[2] ، وقوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾[3] ، ويوضحه الآية الأخرى ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾[4] ، ومنه ﴿لِّئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[5] .

"ومعنى قول الله تعالى ﴿أَن لاَّ تَتَّبِعَنِ﴾ : أى أى شيء منعك من اتباعى ومجاهدتك لهم حين ضلوا ، ولا يصح إيرادها غير زائدة ؛ لأنه يفيد أنه اتبعه وجاهدهم وفاهم مع أنه لم يقع ، فهارون-عليه السلام- لما لم يقاتلهم كأنه طاوعهم على ذلك بحسب الظاهر.

وقوله تعالى ﴿أَنْ لا تَسْجُدَ﴾ : هذا يفيد أن إبليس سجد لآدم-عليه السلام- ثم عاتبه على سجوده ؛ لأن المعنى أى شيء ثبت لك فى امتناعك من عدم السجود وامتناعه من عدم السجود بالسجود ، والواقع أنه لم يسجد أصلاً ، فتعين أنها زائدة ، والمعنى : أى شيء ثبت لك فى امتناعك من السجود"[6].

وقد تعرض ابن برهان لهذه المسألة ، وأجاز زيادة (لا) حيث قال[7] :

"وقد زيدت (لا) نحو : ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾[8] ، و ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾[9] ، ثم قال العجاج :

فى بئر — لا — حور سرى وما شعر"[10]

فقد جاءت (لا) زائدة فى قول العجاج ، وابن برهان فى إجازته مجئ لا زائدة فى الكلام يكون موافقا للنحاة فى إفادتها هذا المعنى ، والشواهد النحوية تثبت ذلك .

---

[1] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤٤٤ ، والجنى الدانى ١/٥١ ، ومغنى اللبيب ١/٥٥٣ .

[2] سورة طه الآيتان (٩٢ ، ٩٣) .

[3] سورة الأعراف من الآية (١٢) .

[4] سورة ص من الآية (٧٥) .

[5] سورة الحديد من الآية (٢٩) .

[6] ينظر : حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١/٥٥٤ .

[7] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٩٣ .

[8] سورة النمل من الآية (٢٥) .

[9] سورة الحديد من الآية (٢٩) .

[10] البيت من الرجز للعجاج فى ديوانه ص ١٤ ، وهو من أرجوزة طويلة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر حين وجهه عبد الملك بن مروان إلى أبى نديك الخورى نقتله وأصحابه .

والشاهد قوله : (فى بئر لا حور) يريد فى بئر حور حيث جاءت لا زائدة فى الكلام .

والبيت ورد فى : مجاز القرآن لأبى عبيدة ١/٢٥ ، والأزهية ١٦٣ ، والوقف والابتداء ١٤٣ ، والصاحبى ١٦٧ ، والخصائص ٢/٤٧٩ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/١٦٤ ، ٤/٤٣٧ ، ولسان العرب ٤/٢١٧ ، ٥/٣٤ ، وخزانة الأدب ٢/٩٥ ، ٤/٤٩٠ ، وتاج العروس ١/٢٧٢٩ ، ١/٨٦٩٨ .

ترجيح الباحث :

أجاز النحويون مجئ (لا) زائدة ؛ لأن اكتسابها هذا المعنى يصحح مفهوم بعض الآيات القرآنية التى تُحمَل على معنى خاطئ؛ إذا لم تفد (لا) الزيادة ؛ لذلك أوافق على ما ذهبوا إليه ، وهو إفادتها هذا المعنى .

إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه *

المجرورات ثلاثة :

أحدها : المجرور بالحرف ، وهو : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، والباء ، واللام ، وغيرها ، وذلك كقوله تعالى ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[1] و ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[2]

وثانيها : المجرور بالإضافة .

وثالثها : المجرور بمجاورة مجرور ، وذلك نحو : هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[3]

والكلام على النوع الثاني منها ، وهو المجرور بالإضافة .

والإضافة في اللغة : الإسناد .

وفي الاصطلاح : إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين في نحو : "غلامِ زيدٍ" ، ومن النون ، في نحو "غلامَيْ زيدٍ" ، و"ضاربَيْ عمرو" ، قال الله تعالى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[4] وقال ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾[5] .

وذلك لأن نون المثنى والمجموع على حَدِّه قائمة مقام تنوين المفرد .

وكما أن الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له ، كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف ، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي ، فلا تقول : الغلامُ زيدٍ ، ولا زيدٍ عمروٍ مع بقاء زيد على تعريف العلمية بل يجب أن تجرد الغلام من أل ، وأن تعتقد في زيدٍ الشيوع والتنكير وحينئذٍ يجوز لك إضافتهما[6] .

والإضافة على قسمين : محضة ، وغير محضة .

---

* للمسألة ينظر في : الأصول في النحو ٢/٥ ، وأسرار العربية ٢٥٢ ، واللباب في علل الإعراب والبناء ٣٨٩/١ ، وتوجيه اللمع ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢ ، وشرح الجمل ١٦٧/٢ ، وشرح التسهيل ٩٤/٣ ، والبسيط ٣١٢/١ ، والارتشاف ١٨٠٥/٤ ، والهمع ٥٠٥/٢ .

[1] سورة الأحزاب من الآية (٧) .

[2] سورة المائدة من الآية (٤٨) .

[3] ينظر : الجمل في النحو للخليل ١٩٦/١ ، والخصائص ١٩١/١ ، وأسرار العربية ٢٩٦/١ ، والإنصاف ٩٢١/٢ ، ٦٠٧ ، ٦١٥ ، وشرح شذور الذهب ٤٢٧/١.

[4] سورة المسد من الآية (١) .

[5] سورة القمر من الآية (٢٧) .

[6] ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٢٤ .

الأول : الإضافة غير المحضة ، وهي عبارة عما اجتمع فيه أمران ، أمر في المضاف ، وهو كونه صفة ، وأمر في المضاف إليه ، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة ، وذلك يقع في ثلاثة أبواب :

اسم الفاعل ، كضاربٍ زيدٍ ، واسم المفعول كـ "مُعطَى الدينار" ، والصفة المشبهة كـ "حَسَنِ الوجهِ" .

وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا.

وسميت هذه الإضافة غير محضة ؛ لأنها في نية الانفصال إذ الأصل "ضاربٌ زيداً" وسميت لفظية ؛ لأنها أفادت أمرا لفظيا ، وهو التخفيف ؛ فإن "ضاربَ زيدٍ" أخف من "ضاربٍ زيداً"[1] .

القسم الثاني : الإضافة المحضة ، وهي عبارة عما انتفى منها الأمران المذكوران أو أحدهما ، مثال ذلك : "غلامُ زيدٍ" فإن الأمرين فيهما منتفيان ، و "ضَرْبُ زيدٍ" فإن المضاف إليه وإن كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة ، وسميت هذه الإضافة محضة ؛ لأنها خالصة من شائبة الانفصال ، وسميت معنوية ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحو : "غلامُ زيدٍ" وتخصيصه إن كان نكرة ، نحو : "غلامُ امرأة"[2]

ومن أنواع الإضافة المحضة : إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه ، وذلك لأنه ينعت بالمعرفة ، كقول الشاعر[3] :

إنَّ وَجْـــدِي بِـــكَ الشَّـــدِيدَ أَزَانِي عَـاذِراً فِـيكَ مَـنْ عَهِـدْتُ عَـذولاً

حيث جاءت (وجدي) مصدراً مضافاً إلى فاعله ، واكتسب التعريف ، فلذلك وصف بالمعرفة وهو (الشديد)[4].

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة ، وذهب إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة[5] .

---

[1] ينظر : أسرار العربية ٢٥٢ ، وشرح الجمل ٢/١٦٧ ، وشرح التسهيل ٣/٩٤ ، والبسيط ١/٣١٢ .

[2] ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام من ٣٢٧:٣٢٤،وهمع الهوامع٢/٥٠٥.

[3] البيت من الخفيف ، ولم أعثر لقائله .

والشاهد قوله : "وَجْدِي بِكَ الشَّدِيد" حيث جاءت وجدي مصدراً مضافاً إلى فاعله ، واكتسب التعريف ، فلذلك وصف بالمعرفة وهو الشديد .

والبيت ورد في : شرح قطر الندى من ٢٦٤ ، والتصريح ٢/٢٧ ، وهمع الهوامع ٢/٥٠٦ ، وشرح الأشموني ٢/٣٠٦ ، والدرر ٢/١٤٦ .

[4] ينظر : شرح الأشموني ٢/٢٤١ ، ٢٤٢ .

[5] ينظر : السابق ٢/٢٤١ .

وقد ردَّ قول ابن برهان بأن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضة ؛ وذلك لأنه لا دليل له على ذلك ؛ وأيضا قد ورد السماع بتعه بالمعرفة وما كان كذلك فإضافته محضة ، والصحيح ما ذهب إليه غير ابن برهان .

زيادة ثم

العطف في الأصل مصدرعطفت الشيء إذا ثنيته،وعطف الفارس على قرنه إذا التفت إليه ،وهو في اللغة بمعنى الرجوع (١)،أطلق على التابع للخصوص ؛لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه أوشركه معه في الحكم (٢).

وهو في الاصطلاح ضربان:عطف نسق ،وعطف بيان.

فعطف البيان :هو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة،وتخصيصه إن كان نكرة.

وذلك نحو:

أقسم بالله أبو حفص عمر(٣)

ومنه قوله تعالى"أو كفارة طعام مساكين"فيمن نون كفارة(٤)،فطعام مساكين عطف بيان على كفارة عند الكوفيين ،وجماعة منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين(٥).

والضرب الثاني من العطف :عطف النسق:وهوبفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه،عطفت بعضه على بعض،والمصدر نسقا – بسكون السين – ، وقيل- بالفتح- أيضا .

يقال نسقت الدر نظمته ،ونسقت الشيء بالشيء إذا أتبعته إياه، والمراد هنا التسوق إطلاقا على المفعول، والمعنى:هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه على بعض(٦).

وهو في الاصطلاح:تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف(٧).

---

(١)ينظر:التوضيح ٢/١٣٠. (٢)ينظر :حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٦٠.

(٣)البيت من بحر الرجز لعبد الله بن كيسبه ،وذلك أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– فقال:يا أمير المؤمنين إن أهلي بعيد،وإن ناقتي دبراء عجفاء فاحملني ،فقال له :كذبت ،والله ما بها من نقب ولا دبر ،فانطلق فحمل ناقته ثم استقبل بها البطحاء،وجعل ينشد هذا الشعروعمر يسمعه فأقبل عليه فأخذ بيده ، وقال:ضع عن راحلتك فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه .

والشاهد:–قوله(أبو حفص عمر) حيث جاء بقوله(عمر)لإيضاح ما قبله ، وهو عطف بيان عليه .

والبيت ورد في :معجم العين للخليل مادة (رأى)٨/٣٠٧،والتعريفات للجرجاني١/١٩٥،والمفصل١/١٥٩،واللسان مادة(فجر)٥/٤٥ ، وابن عقيل ٢٠٩،وأوضح المسالك١/١٢٨،/٣/٣٤٧،وشرح شذور الذهب٤٣٥،وشرح قطر الندى ١/٢٩٨،والتصريح ٢/١٣١،والخزانة٥/١٤٥.(٤)سورة المائدة من الآية (٩٥)،وقرأ بالتنوين ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي.ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد٢٤٨.

(٥)ينظر:التوضيح ٢/١٣٠. (٦)ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ٢/٦٠. (٧)ينظر :التوضيح ٢/١٣٤.

ومن هذه (ثم):"ويقال فيها (ثم)، كقولهم فى جدث(١):جدف،وهى حرف عطف يقتضى ثلاثة أمور: التشريك فى الحكم ، والترتيب ، والمهلة"(٢)، وذلك نحو:جاء محمد راكبا ثم أحمد ، فقد أفادت (ثم) التشريك فى المجىء لكل من محمد وأحمد، وأفادت الترتيب أيضا فمحمد جاء أولا ثم تبعه أحمد ،كما أفادت المهلة{التراخى} بين المجيئين .

وقد اختلف النحاة حول إفادة (ثم)هذه المعانى:"أما التشريك فزعم الأخفش (٣)والكوفيون (٤) أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة ،فلا تكون عاطفة البتة".

واحتجوا بقوله تعالى(حتى إذاضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لاملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم)(٥) "أى تاب عليهم فـ (ثم) زائدة ؛لأن تاب عليهم هو الجواب لإذا"(٦)

وحملوا عليه أيضا قول زهير (٧):

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى ... فَثَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَاً

وقد رد البصريون (٨) على ما قاله الأخفش والكوفيون وقالوا لا تقع (ثم)زائدة ،وما ذكره الأخفش والكوفيون فمؤول حيث "خرجت الآية على تقدير الجواب "أى ما بعد (ثم)عطف عليه ،والمعنى :"لجأوا إليه وتابوا ثم تاب الله عليهم ،أى : قبل توبتهم ، وقيل إذا لمجرد الزمان أى:فلا تحتاج لجواب ،أى:خلقوا إلى هذا الوقت"(٩).

---

(١) الجدث: القبر.ينظر:لسان العرب (مادة:جدث،وجدف)،وتاج العروس (مادة :جدف) .

(٢) ينظر :مغنى اللبيب ١/٥٢٦.

(٣) ينظر:أمالى ابن الشجرى٢/١٢١،والتسهيل٣/١٧٥،والجنى الدانى ١٩٣.

(٤) ينظر:الأصول ٢/١٨٧،وشرح التسهيل ٣/٢١٢،وشرح الرضى ٤/٣٩٦،والجنى الدانى١٩٣.

(٥) سورة التوبة من الآية(١١٨).

(٦) ينظر :حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١/٥٢٦.

(٧) البيت من الطويل لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (٢٨٥)،وقد ينسب لضمرة بن أبى أنس الأنصارى .

والشاهد:-قوله(ثم إذا)حيث أجاز الكوفيون والأخفش أن تكون(ثم)زائدة،ورد قولهم بأن الزائد هنا هو (الفاء).

والبيت ورد فى :الأمالى الشجرية ٢/٣٢٦،وسر صناعة الإعراب١/٢٦٦،وشرح اللمع لابن برهان١/٢٤٤، ومغنى اللبيب١/٢٦٦،وخزانة الأدب ٣/٥٨٨.

(٨)ينظر:أمالى ابن الشجرى ٢/١٢١،ورصف المبانى ٤٢٥،والارتشاف ٤/١٩٨٧،والجنى الدانى١٩٤.

(٩)ينظر:حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١/٥٢٦.

وكل ما جاء من مثله فإن أمكن الاعتذار فهو أولى(١).

"وخرج البيت على زيادة الفاء(٢) " ؛ "لأنه قد عهد زيادتها فى بعض المواضع بيقين ،ولم يعهد زيادة (ثم) بيقين ،وإذا دارالأمر فى محل بين زيادة كل ،حمل على ما عهد له نظير دون ما لم يعهد له نظير"(٣).

وقد تناول (ابن برهان العكبرى)هذه المسألة ،وذهب فيها مذهب الأخفش والكوفيين حيث ذهب إلى القول بزيادة (ثم)وأن التشريك قد يتخلف فيها .

قال ابن برهان(٤) :"قال أبو الحسن:وقد زادوا (ثم)،وأنشد بيت زهير(٥):

أَرَانِي إِذَا مَا بِتُّ بِتُّ عَلَى هَوًى ... ثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِياً

وعليه تأول (ثم تاب عليهم)(٦)،وهذا قول الكوفيين".

فقد ذهب (ابن برهان) إلى موافقة الكوفيين ومخالفة البصريين ،وقال بزيادة (ثم) حيث إنه فى منهجه يتعرض للمسائل الخلافية بين المدرستين ،ويختار مذهبه دون أن يخوض فى تفاصيل المسألة، وقد منع البصريون هذه الزيادة وأولوا ما جاء على ذلك وهو الأول ؛ لأن الأصل فى كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له،ولا يخرج عن هذا إلا بدليل ،وقد بطل دليلهم فبطل ما أدى إليه وهو كون (ثم) زائدة.

---

(١) ينظر: مغنى اللبيب ٢٦٥/١.

(٢)ينظر : حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ٢٦٥/١.

(٣) ينظر :شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٤٠٢/٤.

(٤)ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٤٤/١.

(٥) البيت سبق تخريجه ص ١١٥.

(٦) سورة التوبة من الآية(١١٨).

زيادة الواو *

الواو حرف من حروف العطف يفيد مطلق الجمع ،وقد تفيد الترتيب[1] ، وقد اختلف حول مجئ هذه الواو زائدة على مذهبين :

الأول : أجاز الكوفيون والأخفش[2] أن تقع الواو زائدة .

وقالوا الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[3] فالواو زائدة ؛ لأن التقدير : فتحت أبوابها[4] ؛ لأنه جواب لقوله ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ ، كما قال تعالى فى صفة سوق أهل النار إليها ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[5] ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ﴾[6] فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : اقترب[7] ؛ لأنه جواب لقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ﴾ ، وقال تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ . وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ . وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[8] ، والتقدير فيه : أذنت[9] ؛ لأنه جواب (إذا) والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة ، وقال الشاعر[10]:

حَتَّىٰ إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ... وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا

---

* ينظر للمسألة فى : الأصول فى النحو ١٨٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٤٥/٢ – ٦٤٧ ، والإنصاف مسألة (٦٤) ٢٦٨/٢ ، واللباب فى علل الإعراب والبناء ٤١٩/١ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ٤٠٠/٤ ، ومغنى اللبيب ٧٧٢/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٠/٣ ، والفصول المفيدة فى الواو المزيدة ١٤٦/١ ، ١٤٨ .

[1] ينظر : التسهيل ١٧٤، والتصريح ١٣٥/٢ ، ورصف المبانى للمالقى ٤١٢.

[2] ينظر : الأصول لابن السراج ١٨٧/٢ ، والإنصاف مسألة (٦٤) ٢٦٨/٢ ، ومغنى اللبيب ٧٧٢/٢ .

[3] سورة الزمر من الآية (٧٣) .

[4] ينظر : تفسير الطبرى ٣٤٠/٢١ ، ٣٤١ ، والبرهان ١٨٩/٣ ، وتفسير القرطبى ١٤٢/٩ ، ١٠٤/١٥ ، ٢٨٥/١٥ .

[5] سورة الزمر من الآية (٧١) .

[6] سورة الأنبياء الآية (٩٦ ، ٩٧) .

[7] ينظر : تفسير الطبرى ٢٩٢/٧ ، وإعراب القرآن للزجاج ٤/١ ، ١٥٤/١ .

[8] سورة الانشقاق الآيات (١ : ٥) .

[9] ينظر : إعراب القراب للزجاج ٤/١ ، ١٥٤ ، وتفسير القرطبى ٢٧٠/١٩.

[10] البيتان من الكامل للأسود بن يعفر النهشلى (ينظر ديوانه ١٩) .

والشاهد قوله : "وقلبتم" حيث جاءت الواو زائدة على مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد .

وهما من شواهد الفراء ١٠٧/١ و ٢٣٨ ، ٥١/٢ ، ومجالس ثعلب ٥٩ ، والمقتضب ٨١/٣ ، والأزهرية ٢٤٥ ، والإنصاف ٢٦٩/٢ ، وخزانة الأدب ٤١٤/٤ ، والواو المزيدة ٥٣/١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، وجمهرة الأمثال ١٢٥/٢.

وَقَلَّبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا ... إِنَّ اللَّئِيمَ العَاجِزُ الخَبُّ

التقدير فيه : قلبتم ، والواو زائدة ، والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى[1].

والثاني : مذهب البصريين : لا يجوز أن تقع الواو زائدة .

واحتجوا بأن قالوا : الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته إذا أمكن أن يجرى على أصله ، وقد أمكننا هنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله[2] .

ورد البصريون ما استشهد به الكوفيون ، فقالوا : أما احتجاجهم بقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[3] ، فنقول : لا حجة لكم فيها ؛ لأن الواو في ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب (إذا) فمحذوف ، والتقدير : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا[4].

وأما قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَاقْتَرَبَ﴾[5] الواو فيها عاطفة وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا يا ويلنا[6] ، فحذف القول ، وقيل جوابها : فإذا هي شاخصة .

وكذلك قوله تعالى ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ . وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ . وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[7] الواو فيها عاطفة وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والعقاب[8] .

---

[1] ينظر : إعراب القراب للزجاج ٨٨٩ ، الخصائص ١٧١/٢ ، والإنصاف ٢٦٩/٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٠١/٤ ، والجنى الداني للمرادي ٢٧/١ .

[2] ينظر : الإنصاف مسألة (٦٤) ٢٦٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٠/٣-١٩١ .

[3] سورة الزمر من الآية (٧٣) .

[4] ينظر : تفسير الطبري ٣٤٠/٢١ ، ٣٤١ ، والبرهان ١٨٩/٣ ، وتفسير القرطبي ٢٨٥/١٥ .

[5] سورة الأنبياء الآية (٩٦ ، ٩٧) .

[6] ينظر : تفسير الطبري ٢٩٢/٧ ، وإعراب القرآن للزجاج ١٥٤/١ ، ١٥٤/١ .

[7] سورة الانشقاق الآيات (١ : ٥) .

[8] ينظر : إعراب القرآن للزجاج ١٥٤/١ ، ١٥٤ ، وتفسير القرطبي ٢٧٠/١٩ .

ويدل على هذا التقدير قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً﴾[1] أي ساع إليه في عملك .

وكذلك قول الشاعر :

حَتَّى إِذَا فَعِلَتْ بُطُونُكُمُ ... وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُم شَبُّوا

وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا

الواو هنا عاطفة وليست زائدة ، والتقدير فيه : حتى إذا فعلت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بأن غدركم ولؤمكم .

وإنما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به توخيا للإيجاز والاختصار ، وقد جاء حذف الجواب في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيراً ، قال تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَاناً سُيِّرَتْ بِهِ الجِبَالُ أَو قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ المَوْتَى بَل للَّهِ الأَمْرُ جَمِيعاً﴾[2] ، فحذف جواب لو ، ولابد لها من الجواب ، والتقدير فيه : ولو أن قرءانا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرءان ، فحذفه للعلم به توخيا للإيجاز والاختصار ، كما أن حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره[3] .

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة ، وذهب فيها إلى القول بجواز مجيء الواو زائدة موافقا في ذلك الكوفيين والأخفش والمبرد [4] حيث قال :

"وهم يرون زيادة الواو مع ذلك وينشدون :

حَتَّى إِذَا فَعِلَتْ بُطُونُكُمُ ... وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُم شَبُّوا

وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ المِجَنِّ لَنَا ... إِنَّ اللَّئِيمَ العَاجِزُ الخَبُّ

أي قلبتم ، والواو زائدة على ذلك كالواو في قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَت أَبْوَابُهَا﴾[5] ، ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ﴾[6] ، ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ

---

[1] سورة الانشقاق الآيات (٦) .

[2] سورة الرعد من الآية (٣١) .

[3] ينظر : الإنصاف مسألة (٦) ٢/٢٧١ .

[4] ينظر : المقتضب (٣/٨٠ ، ٨١) .

[5] سورة الزمر من الآية (٧٣) .

[6] سورة الصافات الآيتان (١٠٣ ، ١٠٤) .

الموقنين﴾[1] أي : ليكون ، وكذلك ﴿نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ﴾[2] أي : ليعلم الله ، وكذلك ﴿وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾[3] أي : ظن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به .

وأنشد أبو الحسن في ذلك[4] :

فَإِذَا وَذَلِكَ يَا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ ... إِلَّا كَلَمْعَةِ حَالِمٍ بِخَيَالِ

وقال أبو كبير الهذلي [5]:

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا حِينُهُ ... وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَأَنْ لَمْ يُفْعَلِ

وأنشد أيضا لأبي خراش الهذلي[6] :

لَعَمْرُ أَبِي الطَّيْرِ الْمُرِثَّةِ غُدْوَةً ... عَلَى خَالِدٍ لَقَدْ وَقَعْنَ عَلَى لَحْمِ

وَلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَطْعَمِ الطَّيْرُ مِثْلَهُ ... عَشِيَّةَ أَمْسَى لَا يُبِينُ مِنَ الْبُكْمِ

وللرثي واحد : والواو زائدة لا محالة .

---

[1] سورة الأنعام الآية (٧٥) .

[2] سورة آل عمران من الآية (١٤٠) .

[3] سورة آل عمران من الآية (٩١) .

[4] البيت من الكامل لتميم بن أبي بن مقبل .. ينظر : ديوانه (٢٥٩) وروايته في الديوان : كحلمة حالم بخيال والشاهد قوله : "فإذا وذلك" حيث جاءت الواو زائدة عند أبي الحسن الأخفش .

والبيت ورد في : شواهد الأخفش (١٢ ، ١٣٨ ، ٤٥٨) ، وإعراب القرآن للزجاج ٨٨٩ ، والصحاح مادة (لمع) ، ولسان العرب مادتي (لمع ، وو) ، وتاج العروس فصل اللام مادة (لمع) ص ٧٨٩٦/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٠/٤ .

[5] البيت من الكامل لأبي كبير الهذلي .. (ينظر : ديوان الهذليين ١٠٠/٢، وشرح أشعار الهذليين ١٨٠) .

والشاهد قوله : "فإذا وذلك" حيث جاءت الواو زائدة عند الكوفيين وأبي الحسن والمبرد وابن برهان .

والبيت ورد في : شواهد الأخفش ١٢٠ ، والخصائص ١٧١/٢ ، والواو للزيادة ٥٤/١ ، ولسان العرب ٣٦٤/١٥ ، وخزانة الأدب ٤٢٠/٤ .

[6] البيتان من الطويل لأبي خراش الهذلي . (ينظر : ديوان الهذليين ١٥٤/٢ ، ١٥٥) .

والشاهد قوله : "ولحم امرئ" حيث جاءت الواو زائدة عند الكوفيين والأخفش وابن برهان .

والبيتان وردا في : ديوان المعاني ١٥٩/١ ، وشروح سقط الزند ٨٧٥ ، وخزانة الأدب ١٠٨/٤ .

وأنشد أحمد بن يحيى ثعلب[1] في زيادة الواو :

فَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَن لَيْسَ مِنهُمُ ... رَشِيدٌ وَلا نَاوٍ أَخَاهُ عَنِ الغَدْرِ

وَصَبَّ عَلَيْهِم ثَعلَبَ ابنَةَ وَائِلٍ ... وَكَانَت عَلَيهِم مثل راغيةِ البكرِ"

نقد صرح ابن برهان بموافقته مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش ، وذلك قوله : والواو زائدة لا محالة ، وقد حمل البصريون جميع ما ورد على أصله وهو الأجدر بالقبول .

ترجيح الباحث :

حرف الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يحكم بزيادته أبداً ، وكل ما حمله النحاة من الكوفيين وغيرهم على الزيادة يحمل على أصله ، لذلك أوافق البصريين فيما ذهبوا إليه .

---

[1] البيتان من الطويل للأخطل .. (ينظر : ديوانه ٢٢١) .

والشاهد قوله : "وصب عليهم" حيث جاءت الواو زائدة عند الكوفيين وابن برهان .

والبيتان وردا في : جمهرة اللغة٩٣٤، والجليس الصالح والأنيس الناصح ١/٤٥ ٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٠١ ، وخزانة الأدب ١١/٥٤ ، ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٤٥ ،.

التصريح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا في منع الصرف *

أصل الأسماء كلها الصرف ، فيجب أن يدخلها جميع أنواع الإعراب ؛ لأنها تدل على معانٍ مختلفة بلفظ واحدٍ ، واحتيج إلى إعرابها ، فإن تضمنت معنى الحروف كـ (أين) ، أو وقعت موقع الفعل المبنى كـ (تراك) بُنِيَتْ ، فإن أشبهت الفعل منعت ما لا يكون في الفعل من الجر والتنوين ، وذلك أن الفعل ثقيل ؛ لأنه فرع للاسم من وجهين :

أحدهما : لأنه لا يتم مع مثله كلام .

والثاني : أن الفعل مأخوذ من الاسم ، وكل اسم حصلت فيه علتان ، أو علة هي مقام علتين لم يدخله جر ولا تنوين[1] .

"واختلف في اشتقاق الاسم المتصرف هل هو من الصرف؟" وهو الخالص من اللبن ، والمتصرف خالص من شبه الفعل والحرف ، أو من الصريف وهو الصوت ؛ لأن الصرف وهو التنوين صوت في الآخر أو من الانصراف ، وهو الرجوع فكأن الاسم ضربان : ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه ، وضرب انصرف عنه ، أو من الانصراف إلى جهات الحركات ، أو من الصرف الذي هو القلب أقوال"[2].

والأسباب المانعة من الصرف مع العلمية تسعة ، هي : وزن الفعل ، والتعريف ، والتأنيث ، والألف والنون ، والوصف ، والعدل ، والتركيب ، والعجمة ، والجمع .

"ومن هذه الأسباب السابقة المانعة من الصرف : العجمة ، ويشترط للمنع بها (علمية في العجمية) أي كون الاسم علما في اللغة العجمية ، أي يكون قبل استعمال العرب له عَلَمًا، وليس هذا الشرط بلازم ، بل الواجب ألا يستعمل في بلاد العرب أوّلاً إلا مع العلمية ، سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً عَلَماً كـ (إبراهيم ، وإسماعيل) أو لا (كقالون) فإنه الجيد بلسان الروم (وهذا قول الجمهور) "[3].

وإنما اشترط استعمال العرب له أولا مع العلمية ؛ لأن العجمة في الأعجمي تقتضي ألا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرف كلامهم ، فإذا وقع أولا فيه مع العلمية ، وهي منافية للام والإضافة فامتنعا معها ، جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضا ، أعني التنوين رعاية

---

* ينظر المسألة في : الكتاب ٢٣٤/٣ ، والمقتضب ٣٢٥/٣ ، والأصول ٩٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٨٥/٢ ، وشرح ابن الناظم ٦٥١ ، وشرح كافية ابن الحاجب ١٢٢/١ ، والارتشاف ٨٧٥/٢ ، وأوضح المسالك ١١٥/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/٣ ، والمساعد ١٨/٣ ، والتصريح ٢١٨/٢ ، والهمع ١١٨/١ ، وشرح الأشموني ٣٧٦/٣ .

[1] ينظر : شرح اللمع للواسطي ١٩٧ .

[2] ينظر : التصريح ٢٠٩/٢.

[3] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٢٢/١ .

لحق العجمة حين أمكنت ، فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ، ويبقى الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه ، لما تقرر أن الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل

الإعراب ، وياء النسبة ، وياء التصغير ، ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها ، نحو : (جرجان)[1] ، و (آذربيجان)[2] في (كركان) و (آذربيكان) ، ونحو ذلك[3].

وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولاً مع العلمية ، قَبِلَ اللام والإضافة إذ لا مانع ، فيقبل التنوين أيضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام ، والفِرند[4] ، والبَرَق ، والبذخ[5]، فيصير كالكلمة العربية ، فإن جعل بعد ذلك عَلَمًا ، كان كأنه جعلت الكلمة العربية علما ، فينظر إن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كترجس وبُقُم[6] فيهما الوزن[7] .

فيشترط في الاسم الأعجمي حتى يمنع من الصرف أمران : العلمية في العجمية ، والزيادة على الثلاثة .

---

[1] جرجان : هي المنطقة الواقعة إلى الجنوب الشرقي من قزوين ، وتحتوي على عدة مدن أهمها : (جرجان) التي سميت المنطقة باسمها ، وينسب إليه كثير من العلماء ، منهم : أبو نعيم عبد الملك بن محمد الجرجاني أحد الحفاظ ، وأبو أحمد بن عدي المعروف بابن القطان ، وأبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، وجرجان : مدينة عظيمة بين طبرستان وخراسان ، فبعض يعدها من هذه ، وبعض يعدها من هذه ، وقال الاصطخري : أما جرجان فإنها أكبر مدينة بنواحيها ، وهي أقل ندى ومطرا من طبرستان ، وأهلها أحسن وقارا وأكثر مروءة ويسارا من كبرائهم ، وهي تقطعتان إحداهما المدينة ، والأخرى بكرابات ، وفيها مياه كثيرة وضياع عريضة .. [ينظر : معجم البلدان ٢/١٣٩ ، وتعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية ١/٤١٤] .

[2] آذربيجان : إقليم يقع في أقصى الجنوب الغربي من قزوين ويمتد على ساحله ، ويتصل حده من جهة الجنوب ببلاد الديلم ومن الغرب والشمال بأرمينية ويجري في شماله نهر (الرس) ، ويفصل هذا النهر بينه وبين بلاد القوقاز كما يجري في جنوبه نهر (سنيدرود) أي النهر الأبيض ويفصل هذا النهر بينه وبين منطقة الجبال (بلاد الديلم) ، وأهم مدنه : أردبيل ، وأرمية ، ومرند ، وخوي ، ومراغة ، وتبريز ، وتتمتع آذربيجان اليوم في الجزء الشمالي الغربي من إيران ، وأشهر مدنها (تبريز) ..... [ينظر : / معجم البلدان ١/١٥٥ ، وتعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية ١/١٠] .

[3] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ١/١٢٢ .

[4] الفِرِندُ : وَشْيُ السيف وهو دخيل ، وفرند السيف وشيه .

قال أبو منصور : فِرِندُ السيف : جوهره وماؤه الذي يجري فيه وطرائقه ، يقال لها الفِرِنْد وهي متقايسةٌ الجوهري .. فِرِنْدُ السيف وإِفْرِنْدُه رُبَدُهُ ووَشْيُه والفِرِند : السيف نفسه .. ينظر : لسان العرب مادة (فرند) ٣/٣٣٤ .

[5] البذخ : الكبر ، والبذخ : تطاول الرجل بكلامه وافتخاره .. ينظر : لسان العرب مادة (بذخ) ٣/٧ .

[6] البُقامةُ : الصُّوفة يغزل لُبُّها ويبقى سائرها ، وبُقامة ، القَادِفُ : ما سقط من الصوف لا يقدر على غزله ، وقيل : البُقامة : ما يطيره النجاد ، وبقم الرجل : ضعف عقله ، والبُقْم : صبغ معروف وهو القُنْدُ ، والكلمة معربة وليست من كلام العرب .. ينظر : لسان العرب مادة (بقم) ١٢/٥٢ .

[7] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ١/١٢٢ ، ١٢٣ .

فإذا كان الأعجمي ثلاثياً سكن وسطه ، أو تحرك صُرِفَ ؛ لأنه يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم ؛ لأن أكثر كلامهم على الطول ، ولا يراعون الأوزان الخفيفة ، بخلاف كلام العرب[1] .

وقد تجاوز بعض النحويين ، وجعل الأعجمي إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف ، فقد جَوَّزوا تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضاً ، فكيف لا تؤثر مع تحركه ؟

وليس بشيء ؛ لأنه لم يسمع نحو (لوط) غير منصرف في شيء من الكلام ، والقياس المذكور أيضاً يمنعه . والذي غرهم تحتم منع صرف (ماه)[2] و (جور)[3] ، ولولا العجمة لكان مثل (هند) و(دعد) ، يجوز صرفه وترك صرفه ، وذهلوا عن أن تأثير الشيء على ضربين : إما لكونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي ، وإما لكونه سببا كالعدل في (ثلاث) ، والعجمة في (ماه) و (جور) من القسم الأول ، إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الأوسط لسُمع نحو (لوط) غير منصرف في كلام فصيح ، أو غير فصيح[4] .

وتكون الأسماء الأعجمية حينئذ على ثلاثة أقسام ، منها :

الأول : ما يدخل عليه الألف واللام كنيروز[5] ، وراقود[6] ، وإبريسم[7] ، فهذا ينصرف في المعرفة

---

[1] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ١/١٢٣ .

[2] ماه : هي أصل للماء والواحدة ماءة وماهة ، ووزنها فاه فنقلت الهاء مع الساكن قبلها فقلبوا الهاء مدة ، والماه : كلمة فارسية يراد بها قصبة البلدان أي بليكان فالدينور كان يقال لها ماه الكوفة .. ينظر : لسان العرب مادة (موه) ، والروض المعطار في خبر الأقطار ١/٥١٩ .

[3] جُورُ : اسم بلد يذكر ويؤنث ، وهي مدينة من بلاد فارس بناها أردشير بن بابك . ينظر : لسان العرب (جور) والروض المعطار ١/١٨٠ .

[4] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ١/١٢٣ ، ١٢٤ .

[5] النيروز : أول يوم من أيام السنة ، مُعَرَّب نَوْرُوز ، والنيروز فارسي معرَّب ، ولم يستعمل إلا في دولة بني العباس فعند ذلك ذكرته الشعراء ، ولم يأت في شعر فصيح ، إذ كان نقل عن أعياد فارس ، والمحدثون يستعملونه على جهتين : منهم من يقول : تَنَيْرُوز فيجئ به على فيعول ، وهو في الأسماء العربية كثيرا ، كالعيشوم : نبت ، وفوعول معدوم في العربية ، والنيروز إذا حمل على العربية يجب أن يكون اشتقاقه من النوز ، ولم يصح في اللغة أن النُّوز يستعمل ، وقد زعم بعض أن الأخذ بأطراف الأصابع ، وقيل : الأخذ في خفية ، ولم يبنوا في الثلاثية اسماً أو له نون وراء .. ينظر : القاموس المحيط فصل : النون مادة (نوز) ، وتاج العروس مادة (نور) .

[6] الراقود : دَنٌّ طويل الأسفل كهيئة الأُرْدِبَّة يُشبَّع داخله بالقار ، والجمع الرواقيد معرب ، وقال ابن دريد : لا أحسبه عربيا ، أو هو إناء خزف طويل مستطيل مُقَيَّر ، والراقود : سمكة صغيرة تكون في ال .. ينظر : لسان العرب مادة (رقد) ، وتاج العروس مادة (رقد) .

والنكرة ولا يعتد بالعجمة فيه ، وكذلك إن سميت به[2] .

الثاني : ما كان على ثلاثة أحرف كنوح ولوط فهذا ينصرف أيضا لخفته ، وسواء تحرك وسطه أو سكن[3] .

الثالث : ما زاد على ثلاثة أحرف كإبراهيم ، وإسماعيل ، ونحوه ، فهذا لا ينصرف للعجمة والتعريف ، فإن نكرته صرفته[4] .

والاسم الأعجمي ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت ، وتعرف عجمة الاسم بوجوه :

أحدها : نقل الأئمة .

والثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبراهيم .

والثالث : أن يعرى عن حروف الذلاقة ، وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة : وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها "مر بنفل" .

والرابع : أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل ، نحو (تج[5] ، جق[6]) ، والصاد والجيم ، نحو (الصولجان)[7] ، والكاف والجيم ، نحو (السكرجة)[8] ،

والراء بعد النون أول الكلمة ، نحو (نرجس) ، والزاي بعد الدال ، نحو (مهندز)[9] وقد تناول ابن برهان العكبري هذه المسألة وصرح فيها بإلغاء عجمة الثلاثي في منع الصرف .

---

[1] الابريسم : (بفتح السين وضمها) : الحرير ، وخصه بعضهم بالخام .. ينظر : تاج العروس مادة (برسم) .

[2] ينظر : الكتاب ٣/٢٣٤ ، وشرح اللمع للواسطي ٢٠٦ .

[3] ينظر : الكتاب ٣/٢٣٥ ، وشرح اللمع للواسطي ٢٠٦ ، والارتشاف ٢/٧٨١ .

[4] ينظر : شرح اللمع للواسطي ص٢٠٦ .

[5] تج : يقال تج حشت أي ملت إلى هوال عليّ ، وقد حيّثت مع الحق على هواك ، وإن كان الشجر مما يزهى ويثمر ، فإنه يقال له إذا بدت براعيم نوره قبل أن ينفرج تج أنضب الشجر أي ظهرت أكمامه نوره .. ينظر : تهذيب اللغة مادة (رحل) ، والمخصص باب (تورق الأشجار وتنورها) ٢/٣٢٦ .

[6] جقّ : يقال : جقّ الطائر : إذا فرق ، والجقّة : الناقة الغزيرة .. ينظر : تهذيب اللغة مادة (جقّ) ، والمحيط في اللغة فصل القاف والجيم مادة (جق) .

[7] الصولجان : بفتح اللام : الجُحْجُلُ ، فارسي معرب ، والجمع الصوالجة ، والفاء للعجمة ، وقيل : هو العود المعوج ، وقيل : هو عصا يعطف طرفها يُضْرَب بها الكرة على الدواب ، فأما العصا التي لصوج طرفاها جلّفة في شجرتها فهي يُخْشن .. ينظر : لسان العرب مادة (صلج) ، وتاج العروس (صلج) .

[8] السُّكُرُّجة : جوف الحافر للفرس ، وقيل : هي القصعة الصغيرة المدهونة . ينظر : أساس البلاغة مادة (صحن) ، وتاج العروس مادة (سكرج) .

[9] ينظر : التصريح ٢/٢١٩ .

قال ابن برهان[1] :

"وأما الثلاثي من الأعلام فاغتفروا أيضاً عجمته لخفته ، وللدلالة على أنه أصل أمكن ، والدلالة على أن أصل الأسماء الصرف ، وإنما كان أمكن الأصول من حيث كان أمكن الأصول من حيث كان بإزاء (فَعْل) من غير تكرار ولا زيادة ؛ لأنهم إذا ركبوا مع علتين الصرف في حال الاختيار ، دلوا بذلك على أن ركوبها في حال الاضطرار أول ، فلا فرق بين جاموس وطاووس وراقود ، حتى انصرفن معرفة ، ولم ينصرف هارون وداود وجالوت وطالوت وقارون وقابوس وسابور ، لاختيارهم إلحاق ذلك بكلامهم بإدخال اللام عليه ، فصار لذلك بمنزلة : جارود ، وفاروق ، وتامور ، وقاذور ، وتابوت فإن تحرك وسط الثلاثي من العجمي صرفته ، والفرق بينه وبين (قدم) أن العجمة أخف من التأنيث ؛ لأنها لا يعتد بها في : نوح ، ولوط ، البتة كما يعتد بها في هندٍ ودعدٍ ؛ لأن التأنيث لا تلحقه اللام فيسقط حكمه رأساً ، كما لحقت الديباج[2] والفيروزج[3] فأسقطت حكم العجمة رأساً" .

نقد ذكر الشارح حكم العجمة في منع الصرف ، وأوجه مجئ الاسم الأعجمي في المسألة ، وصرح بأن الاسم الثلاثي الأعجمي مصروف ، وليس للعجمة أثر فيه مخالفا في ذلك القلة من النحويين القائلين بجواز الصرف ومنعه في الثلاثي الأعجمي ساكن الوسط ، وهذه المسألة تناولها الشارح ، ولم يذكرها المصنف فعدت من زيادات ابن برهان عما ذكره المصنف في لمعه .

ترجيح الباحث :

صرح الشارح (ابن برهان) بأن الاسم الثلاثي الأعجمي مصروف ، وليس للعجمة أثر فيه ، سواءً تحرك وسطه أو سكن ؛ لأنه حينئذ يشابه كلام العرب ، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم ؛ لأن أكثر كلامهم على الطول ، ولا يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب ، لذلك فإن ما ذهب إليه الشارح هو الأصح عند جمهور النحويين ، وبه أقول .

---

[1] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٥٨ .

[2] الدِّيباج : هي الثياب المتخذة من الإبريسم ، فارسي معرب ، وقد تفتح داله – وقيل هو ضرب من النسوج ملون ألواناً . ينظر: لسان العرب مادة (دبج) ، وتاج العروس مادة (دبج) .

[3] الفيروزج : هو ضرب من الأصباغ ، ويطلق على الحجر المعروف وذكر له الأطباء خواص ، والفرزجة : شيء تتخذه النساء للمداواة . ينظر : لسان العرب مادة (فرزج) ، وتاج العروس مادة (فرزج) .

ترك صرف ما ينصرف للضرورة *

اتفق النحويون على إجازة صرف ما لا ينصرف مطلقاً ، أى فى الشعر ، وذلك أن الشعراء كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف .

واختلفوا فى منع المنصرف على عدة أقوال :

الأول : يجوز منع صرف الاسم المنصرف لضرورة الشعر ويمتنع فى الاختيار ، وهو مذهب الكوفيين[1] ، والأخفش[2] ، والفارسى[3].

واحتجوا بما ورد فى الشعر من ذلك ، وهو كثير ، فمنه :

قول الأخطل [4]:

طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ ... بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

ومنه قول الفرزدق[5] :

إِذَا قَالَ غَازٍ مِن تُنُوخَ قَصِيدَةً ... بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ يَزُوْبَرَا

---

* ينظر المسألة فى : الإنصاف المسألة (٧٠) ٢/٤٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٣٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٢ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص٢٢٤ ، وشرح الأندلسى ٤/١١٢ ، وشرح الرادى ٤/١٧٠ ، والتصريح ٢/٣٥٢ ، والارتشاف ٢/٨٩٢ ، والمساعد ٣/٤٤ ، والهمع ١/١٣٣ ، وشرح الأشمونى ٣/٤٠٣

[1] ينظر : الإنصاف المسألة (٧٠) ٢/٤٩٣ ، وشرح المفصل ١/١٣٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٢ .

[2] ينظر : شرح الرادى ٤/١٧٠ ، والمساعد ٣/٤٤ ، والأشمونى ٣/٤٠٣ .

[3] ينظر : شرح المفصل ١/١٣٣ ، والمساعد ٣/٤٤ ، والتصريح ٢/٣٥٢ ، وخزانة الأدب ١/١٤٧ .

[4] البيت من الكامل للأخطل فى ديوانه ص ١٩٧ .

والشاهد فيه : قوله (بشبيب) حيث منع الاسم من الصرف مع أنه مصروف للضرورة .

ويرد البيت فى : الإنصاف المسألة (٧٠) ٢/٤٩٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٤٧٧ ، وأوضح المسالك ٤/١٣٧ ، والعينى ٤/٣٦٢ .

[5] البيت من الطويل للفرزدق فى ديوانه (١/٢٠٦ ، ٢٩٦) ونسب إلى الطرماح وابن أحمر .

والشاهد فيه : قوله (يزوْبَرَا) حيث ترك صرف زوبر وهو منصرف .

والبيت فى : الخصائص ٢/١٩٨ ، ٣/٣٢ ، والبهج ١/٥ ، والمفصل فى صنعة الإعراب ١/٢٨ ، والإنصاف ٢/٤٩٥ ، والمعانى الكبير ١/١٩٠ ، ٢٨٥ ، وحط اللآل ١/١٦٠ ، وزهر الأكم ١/٥٨ ، وتاج العروس مادة (زبر) ١/٢٨٧٨ .

وقول عباس بن مرداس السلمي[1] :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

وقول ذو الإصبع العدواني[2] :

وَمِنَّا مَنْ وَلَدُوا عَامِرًا ـــــرُ ذُو الطَّوْلِ وَذُو العَرْضِ

وقال ابن قيس الرقيات[3]:

وَمُصْعَبٌ جِينَ جَدَّ الأَمْـ ـــــرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

ومنه أيضا قول دوسر بن دهبل القريعي[4] :

وَقَائِلَةٍ : مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

---

[1] البيت من المتقارب لعباس بن مرداس السلمي من قصيدة يخاطب بها الرسول ﷺ لأن عطاءه يوم حنين أقل من غيره من المؤلفة قلوبهم .

والشاهد فيه : قوله (مرْدَاسَ) حيث ترك صرف مرداس وهو منصرف .

وورد البيت في : سر صناعة الإعراب ٥٤٦/٢ ، والإنصاف ٤٩٩/٢ ، وسيرة ابن كثير ٦٨٠/٣ ، والبداية والنهاية ٣٥٩/٤ ، ١٤١/٧ ، والوافي في الوفيات ٢٣٣٦/١ ، ولسان العرب مادة (فوق) ٣١٥/١٠ ، وتاج العروس مادة (فوق) ٦٥٥٦/١ .

[2] البيت من الفرج لذي الإصبع العدواني .

والشاهد فيه : قوله (عامر) حيث ترك صرف عامر وهو ينصرف ، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال ذو الطول وذو العرض .

وورد البيت في : الأصول في النحو ٤٣٨/٣ ، والإنصاف ٥٠١/٢ ، ٥٠٢ ، ٥٠٩ ، واللباب ١٠٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٠/٣ ، والأغاني ٩٠/٣، ولسان العرب مادة (عمر) ٦٠١/٤ ، وتاج العروس مادة (عمر) ٣٢٤١/١ .

[3] البيت من مجزوء الوافر لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٢٤ .

والشاهد فيه : قوله (وَمُصْعَبٌ) حيث ترك صرف مصعب وهو منصرف للضرورة .

وورد البيت في : الأصول ٤٣٩/٣ ، والإنصاف ٥٠١/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٧٨/٢ ، وشرح المفصل ٦٨/١ ، والموشح ١٦٨ .

[4] البيت من الطويل لدوسر بن دهبل القريعي .

والشاهد فيه : قوله (دوسر) حيث ترك صرف دوسر وهو منصرف .

وورد البيت في : الأصمعيات ٨/١ ، والإنصاف ٥٠٠/٢ ، والمزهر في علوم اللغة ١٣١/١ ، والعين ٣٦٦/٤ ، وخزانة الأدب ٥٢/١ .

واستدلوا أيضا بأبيات من الشعر كثيرة ذهب الشعراء فيها إلى منع الصرف فى الأسماء المنصرفة ، وقالوا : فإذا صحت هذه الأبيات بأسرها دل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأيدوا مذهبهم بالقياس ، فقالوا : "وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله[1] :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ... لَمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من (قَوْ) متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذى هو الواو للضرورة ، فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى "[2] .

المذهب الثانى : لا يجوز منع المنصرف مطلقا ، وقال بهذا سيبويه[3] ، والمبرد[4] ، وجمهور البصريين[5] ، وأبو موسى الحامض من الكوفيين[6] .

واحتجوا : بأن الأصل فى الأسماء الصرف فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضا يؤدى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف وعلى هذا يخرج حذف الواو من (قَوْ) فى نحو قوله [7]:

---

[1] البيت من الطويل للعجير بن عبد الله السلولى ، ونسب للمخبل السعدى .

والشاهد فيه : قوله (فَبَيْنَاهُ) حيث حذفت الواو من هو وهى متحركة ، تقاسوا عليها حذف التنوين وهو ساكن ، وذلك لأن حذف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك .

وورد البيت فى : الأصول فى النحو ٤٦٠/٣ ، والخصائص ٦٩/١ ، والإنصاف ٥١٢/٢ ، واللباب ٤٨٨/١ ، ١٠١/٢ ، ولسان العرب مادة (هدد) ٤٣٥/٣ ، وتاج العروس مادة (كفأ) ٢٠٢/١ ، والدرر ٩٨/١ .

[2] ينظر : الإنصاف المسألة (٧٠) ٥١٣/٢ .

[3] ينظر : شرح المفصل ١٣٣/١ ، وشرح الأندلسى ١١٢/٤.

[4] ينظر : المقتضب ٣٥٤/٣ ، واللباب ٥٢٣/١ .

[5] ينظر : الإنصاف ٤٩٣/٢ ، وشرح المفصل ١٣٣/١ ، والارتشاف ٨٩٢/٢ .

[6] ينظر : الارتشاف ٨٩٢/٢ ، والمساعد ٤٤/٣ ، والهمع ١٣٣/١ .

[7] البيت من الطويل للعجير بن عبد الله السلولى ، ونسب للمخبل السعدى .

والشاهد فيه : قوله (فَبَيْنَاهُ) حيث حذفت الواو من هو وهى متحركة ، تقاسوا عليها حذف التنوين وهو ساكن ، وذلك لأن حذف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك .

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لَمَنْ جَمَلٌ رَخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ

فإنه لا يؤدى إلى الالتباس بخلاف حذف التنوين ، فبان الفرق بينهما[1] .

وقد رد على مذهب البصريين بأمور :

منها: أنه لم يجز ترك صرف ما ينصرف ؛ لأنه يؤدى رده عن الأصل إلى غير أصل ، قال الكوفيون وأبو البركات الأنباري : هذا يبطل بحذف الواو من (هُوَ) فى قوله (فبيناه يشرى رحله) خصوصا على أصلكم أن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هى على أصل الخصم زائدة .

وقولهم إنما جاز ؛ لأنه يؤدى إلى الالتباس بخلاف ما هنا قلنا الجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما :

أنا لا نسلم أنه لا يؤدى ها هنا إلى الالتباس ؛ لأنك تقول : غزا هو فيكون توكيدا للضمير المرفوع بأنه فاعل ، فإذا حذفت الواو منه التبست الهاء الباقية بالهاء التى هى ضمير المنصوب بأنه مفعول غزاه فإنه يجوز ألا تحذف حركتها .

والوجه الثانى :

أنه يبطل بصرف ما لا ينصرف فإنه يوقع لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، قال الشاعر[2]:

"أَوْ إِلَفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي"

وورد البيت فى : الأصول فى النحو ٣/٤٦٠ ، والخصائص ١/٦٩ ، والإنصاف ٢/٥١٢ ، واللباب ١/٤٨٨ ، ٢/١٠١ ، ولسان العرب مادة (هدبد) ٣/٤٣٥ ، وتاج العروس مادة (كفأ) ١/٢٠٢ ، والدرر ١/٩٨ .

[1] ينظر : الإنصاف ٢/٥١٤ .

[2] البيت من الرجز للعجاج فى ديوانه ص٢٩٥ ، ويروى "تواطنا مكة من وُرْق الحمي" .

والشاهد قوله : (الحمي) : يريد بها الحمام حيث حذف الألف واليم وجر باقى الكلمة بالإضافة وألحقها الياء لوصل القافية ، أو أن يكون حذف الألف فقط فصار الحمم ثم أبدل من اليم الثانية ياء استثقالا للتضعيف كما قالوا : تظنيت فى تظننت ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب ألفا فصار (الحمى) ، أو أن يكون حذف اليم للترخيم فى غير نداء ، وأبدل من الألف ياء .

والبيت ورد فى : الكتاب ١/٢٦ ، ١١٠ ، والأزهية ٣٠٦ ، واللامات للزجاجى ١٧٨ ، والخصائص ٣/١٣٧ ، والمنصف ٢/٢٢٩ ، والأمالى الشجرية ١/٣٨٥ ، والإنصاف ٢/٥١٩ ، وابن عقيل ٣/١١٦ ، واللسان مادة (ألف) ، و(حمم) ، و(قطن) ، وتاج العروس مادة (ألف) ١/٥٧٢٠ .

وكذلك سائر ما لا ينصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه فكذلك هاهنا[1] .

المذهب الثالث : الجواز مطلقا حتى فى الاختيار ، وعليه أحمد بن يحيى[2] فإنه أنشد :

أُؤَمِّـــلُ أَنْ أَعِـــيشَ وَأَنَّ يَـــوْمِى ... بِـــأَوْلَ أَوْ بِـــأَهْوَنَ أَوْ جُبَـــارِ

أَوِ التَّـــالِى دُبَـــارِ فَـــإِنْ أَفُتْـــهُ ... فَمُـــؤنِسَ أَوْ عُرَيْـــهَ أَوْ شُـــيَارِ[3]

فقيل له : هذا موضوع ، فإن مؤنساً ودباراً مصروفان ، وقد ترك صرفهما ، فقال : هذا جائز فى الكلام فكيف فى الشعر؟

قال أبو حيان[4] : فدل هذا على إجازته اختياراً .

المذهب الرابع : ذهب بعضهم إلى جواز منع المنصرف مع العلمية فقط لوجود العلتين والمنع مع غيرهما[5] ، ونسب هذا القول للسهيلى[6] .

وقد تعرض ابن برهان لهذه المسألة وذهب فيها إلى مساندة الكوفيين والأخفش والفارسى .

قال ابن برهان[7] :

"يقال لمن رغب عن مذهب أبى الحسن فى إباحة ترك صرف ما ينصرف فى حال الضرورة ، أيمكن أن تقع (عمير) قافية فى نحو[8] :

---

[1] ينظر : الإنصاف للمسألة (٧٠) ٢/٥١٩ ، ٥٢٠ .

[2] ينظر : شرح المرادى ٤/١٧١ ، وأوضح المسالك ٤/١٢٧ ، والمساعد ٣/٤٤ ، وشفاء العليل ٢/٩١٠ ، وهمع الهوامع ١/١٣٢ .

[3] البيتان من الوافر ، ولم أعتد لقائلهما .

والشاهد قوله : (دُبار ، تمؤنسن) حيث ترك صرفهما وهما مصروفان .

وقد وردا فى : جمهرة ابن دريد ٣/٤٨٩ ، وشجر الدر ١٧٤ ، والإنصاف ٢/٤٩٧ ، واللسان (عرب ، جبر ، دبر) ، والمقاصد النحوية ٤/٣٦٧ ، والعينى ٤/٣٦٧ ، وهمع الهوامع ١/١٣٢ ، والدرر ١/٣٢ .

[4] ينظر : همع الهوامع ١/١٣٢ .

[5] ينظر : شرح الرضى ١/٨٩ ، وشرح المرادى ٤/١٧١ ، وشرح الأشمونى ٣/٤٠٤ ، والتصريح ٢/٣٥٣ ، وهمع الهوامع ١/١٣٣ .

[6] ينظر : خزانة الأدب ١/١٤٧ ، ١٤٨ . ولم أقف عليه فى نتائج الفكر للسهيلى .

[7] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢/٥٠١ ، ٥٠٢ .

[8] البيت من الوافر لعمر بن أحمر ، وصحة إنشاده :

أبو حنش يؤرقنا وطلق ... وعمار وآونة أثالاً

والشاهد قوله : (عُتَير) حيث حرّف ابن برهان هذا البيت ليقف إلى جانب الأخفش فى إباحة ترك صرف ما لا ينصرف فى لفظ منصرف ، فهو بسوقه للمناقشة ، ولا يورده شاهداً نحوياً .

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّثُنا وَطَلْقٌ وَعَمَّارٌ بِدَارِ أَبِي عُمَيرِ

فتقول لمكان الضرورة :

بدار أبي (عميرا) ، وذلك أنك وقفت ثم وصلت على نية الوقف لمكان الضرورة ، وقد كنت أسقطت التنوين والحركة لمكان الوقف ، فاجتمع فى الوقف ساكنان ثم وصلت على تلك النية ، فحركت الراء فراراً من اجتماعهما ، كما فعل عمران القعدى ، ثم قست عليه غيره من الأسماء التى لا تنصرف ، فيضطرك الشعر إلى ترك صرفها ، وإن أبى ذلك فقد جهل مقاييس اللغة العربية ، أو ذهب عن كثرة الرواية به ، أو عاند .

فأما مذهب سيبويه الذى يذكروه عنه خلافا على ما قاله أبو الحسن فى هذا ، فلسنا نعرفه فى كتابه ، والذى فى الكتاب هو خلاف قول أبى العباس وأبى إسحاق الزجاج ، وأبى سعيد السيراف على ما رأيناه" .

فابن برهان يصرح بموافقته للأخفش والكوفيين فى جواز ترك صرف المنصرف فى ضرورة الشعر فقط ، وما ذهب إليه هو الصواب والأولى بقبوله لورود السماع بهذا .

والبيت ورد صحيحا فى : الكتاب ٣٤٣/١ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، وشرح ابن الناظم ص ٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٦/١ ، والعينى ٤٢١/٢ ،ومعجم الشواهد٤٤/٦.

حكم معدول العدد إذا سمي به*

يمنع الاسم من الصرف لأسباب تسعة منها : (العدل)

والعدل : هو أن تلفظ ببناء ، وأنت تريد بناءً آخر ، وهو في الكلام على ضربين :

أحدهما : أن يكون في المعارف ، وذلك نحو عُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَهُشَمَ ، فهذا لا ينصرف ؛ لأنه معرفة ومعدول عن عَامِرٍ وَزَافِرٍ وَهَاشِمٍ .

والثاني : أن يكون العدل في النكرة ، كالأعداد ، وجاء منه ستة أسماء : أُحاد وموحد ، وثُناء ومثنى ، وثُلاث ، ورُباع فهذا لا ينصرف للوصف والعدل ، وهو معدول عن أعداد مكررة .

وللعدل فائدتان : إحداهما : تخفيف اللفظ .

والثانية : إزالة توهم الفعل ؛ لأن عامراً يكون صفة فلو بقي على لفظه لتُوهمت العمارة فإن حقرته صرفته لزوال العدل بالتحقير[1] .

وقد اختلف النحويون في معدول العدد إذا سمي به على مذهبين :

الأول : مذهب سيبويه[2] والجمهور[3]: أن العدد المعدول إذا سمي به فإنه يمنع من الصرف .

وحجتهم في ذلك ما يلي :

أولا: أن لفظ العدد باق ، فلا أثر لزوال معنى الجمع في مساجد علما ، ولا لزوال معنى التأنيث من سعاد علم رجل[4] .

ثانيا : اعتبار أصالة الوصفية ، وبقاء العدل فإن عدلها هو نقلها من مثال إلى مثال فما دام المثال المنتقل فالعدل باقٍ فلا يزول ما رتب عليه من منع الصرف[5].

ثالثا : أن العدل أمر لفظي ، وبالعلمية لم يتغير اللفظ[6] .

---

* ينظر المسألة في : الكتاب ٣/٢٥٥ هارون ، والمقتضب ٣/٣٨٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٥٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٣٢ ، والمسائل المنثورة ٢٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص٨٤٨ ، والارتشاف ٢/٨٧٤ ، وأوضح المسالك ٤/١١٤ ، والمساعد ٣/٣٥ .

[1] ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص ٤٢١ ، ٤٢٢ .

[2] ينظر : الكتاب ٣/٢٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٧ ، وشرح الرضي ١/١٤٨ .

[3] ينظر : الارتشاف ٢/٨٧٤ ، والمساعد ٢/٣٥ ، والهمع ١/١٢٩ .

[4] ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٩٧ ، تح/ علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط/ دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

[5] ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ص٨٤٨ ، تح/ د– عدنان عبد الرحمن الدوري – ط/ وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية ، مطبعة العلي – بغداد ١٩٧٧م .

[6] ينظر : شرح الكافية للرضي ١/١٤٨ .

رابعا: أن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي العدل كما هو[1].

والمذهب الثاني : أن العدد المعدول إذا سمي به يصرف وهذا قول أبي علي[2] والأخفش[3] ، الجرمي[4].

قال الفارسي "[5]:

"أحاد وثناء وثلاث ورباع لا ينصرف ؛ لأنه معدول في النكرة واحد واحد ، واثنين اثنين ، فلما عدل في حال تكرته ، وسميت به صار فيه العدل والتعريف ؛ لأنك نقلته إلى ما هو أثقل وهو التعريف " .

وقال الأخفش : [6]

"ولو سميت به صرفت ؛ لأنه إذا كان اسما فليس في معنى اثنين وثلاثة وأربعة كما في نزال حين كان في معنى انزلوا ، وإذا سميت به رفعته" .

واحتجوا على ذلك بأمرين :

أولهما : خلوه من سبب البتة ؛ لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان العدد[7] .

والثاني : أن العدل يزول معناه بالتسمية ، فيصرف ثناء وأخواته إذا سمي بشيء منها مذكر[8] .

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة وذهب فيها إلى موافقة أبي علي الفارسي والأخفش والجرمي.

حيث قال[9] :

"وثلاث مؤنث بمنزلة عناق ، ولذلك لا ينصرف اسم رجل (ثَلاثٌ) ، و(ثَمانٌ) للتأنيث والتعريف

---

[1] ينظر: أوضح المسالك ٤/١١٤ ، والتصريح ٢/٣٢٩ .

[2] ينظر : المسائل المنثورة ٢٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٧ ، وشرح الرضي ١/١٤٧ ، والارتشاف ٢/٨٧٤ ، والمساعد ٣/٣٥ .

[3] ينظر : معاني القرآن ١/٤٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٤ ، والمساعد ٣/٣٥ .

[4] ينظر : الارتشاف ٢/٨٧٤ ، والمساعد ٣/٣٥.

[5] ينظر : المسائل المنثورة لأبي علي ٢٧٨ ، تح/ د– مصطفى الحدري . ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق .

[6] ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٤٣٢ ، تح/ د– هدى محمود قراعة . ط/ مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

[7] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/١٢٤ ، تح/ أحمد السيد أحمد . ط/ المكتبة التوفيقية .

[8] ينظر : شرح المفصل /، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٧ .

[9] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ٢/٥١٣ ، ٥١٤ .

ولو سميته بـ(ثمانية) ، و(ثلاثة) لانصرف ؛ لأنك سميته باسم مذكر ، فلم تكن فيه علة مانعة غير التعريف إذ تأنيثه إنما كان بالهاء ، فلما زالت الهاء زال التأنيث ، مثله مثل رجل اسمه (علانيةُ) أو (زيادةُ) لا ينصرف للتأنيث والتعريف ، فإن سميته بزيادٍ أو علانٍ من ذلك انصرف لزوال التأنيث بزوال الهاء فلم يبق إلا التعريف"

فقد ذهب ابن برهان إلى صرف العدد المعدول إذا سمي به حيث إن الاسم يمنع من الصرف لعلتين كما في ثلاث وثمان للتأنيث والتعريف ، فإذا سمي به مذكر انصرف عنده لزوال علة المنع .

ترجيح الباحث : اختلف النحويون في حكم صرف العدد المعدول إذا سمي به على مذهبين :

أولهما : منع الصرف ، وهوقول سيبويه والجمهور.

والثاني: جواز الصرف وهو قول أبي علي والأخفش والجرمي وابن برهان ، ولكل من الفريقين أدلته .

ويرى الباحث : منع صرف العدد المعدول إذا سمي به موافقا في هذا أصحاب المذهب الأول لقوة أدلتهم في المسألة .

الفصل الثالث :

ما زاده الشارح(ابن الخباز)من آراء

الوقف على الاسم الممدود *

الاسم الممدود : هو كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف نحو : كساء ورداء. [1]

حكمه الإعرابي : أن تظهر عليه جميع حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرا ، نحو : هذا كساء ، ومررت بكساءٍ ، ورأيت كساء .

يتعلق بهذا الاسم الممدود حكماً عند الوقف عليه : فإذا وقفنا عليه في حال الرفع والجر تسكن الهمزة ، فنقول : هذا كساء ، ومررت برداء ، وتبدل من التنوين في النصب ألفاً ، كقولك : ليست رداء، ورأيت كساء [2].

وإذا كان الاسم الممدود غير منون فهو ساكن في الأحوال الثلاث ، تقول : رأيت الكساء ، ومررت بالكساء ؛ لأنه لا تنوين .

وقد تعرض ابن الخباز للوقف على الاسم الممدود عند حديثه عن إعراب الاسم المعتل ، وهو في منهجه يتعرض لما قاله ابن جني ثم يصرح بزياداته عنه ، فقال [3]:

"ولم يذكر أبو الفتح الوقف عليه – أي الاسم الممدود – ونحن نذكره فنقول : إذا وقفت عليه في حال الرفع والجر أسكنت فقلت : هذا كساء ، ومررت بكساء ، وفي بيان الهمزة للسامع عسر لبعد مخرجها ، وتبدل من التنوين في النصب ألفا كقولك : ليست رداءاً ، وقال بعض العرب : (شربت ماءا) فأبدل من الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين ، وهذا قليل ، وإذا كان غير منون فهو ساكن في الأحوال الثلاث . تقول : رأيت الكساء فتسكن ؛ لأنه لا تنوين"

فيصرح ابن الخباز بزيادته هذه المسألة على ما ذكره ابن جني ، فيقف على الاسم الممدود في حال الرفع والجر بالتسكين ، ويعلل ذلك ببعد مخرج الهمزة ، وفي حال النصب يقف عليه بالألف نحو: ليست رداءاً ، وذكر أن بعض العرب يبدل الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين ، وهذا واجب ، وإذا كان غير منون فالوقف عليه بالتسكين في الأحوال الثلاث ، وما ذكره ابن الخباز أمر متفق عليه بين النحويين ؛ وذلك لأن جملة مذاهب العرب في الوقف سبعة : هي الإسكان ، والإشمام ، والروم ، والنقل ، والتشديد ، والإبدال من التنوين ، ومن حروف العلة والحذف ، وأجودها الإسكان في الرفع والجر والنصب في غير المنون لوجهين :

---

* ينظر المسألة في : الألفاظ المهموزة وعقود الهمز ٤٩/١ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ١٩٠/١ ، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٨٧ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ص٨٧ .

[2] ينظر : الألفاظ المهموزة وعقود الهمز ٤٩/١ ، وأدب الكاتب ١٩٠/١ .

[3] ينظر : توجيه اللمع لابن الخباز ص٨٧ .

أحدهما : مضادة الوقف للابتداء. والثاني : أن الوقف يكون للاستراحة فيناسب الإسكان لخفته"[1]

حذف مفعولي ظن وأعلم وأخواتهما *

المفعول به : هو الذي يقع عليه فعل الفاعل ، نحو : ضرب خالد علياً ، فـ (علياً) مفعول به ، وقد وقع عليه فعل الفاعل وهو الضرب .

والفعل في التعدي إلى المفعول به على ضربين :

أحدهما : ما يتعدى إلى واحد بواسطة حرف الجر ، فإن الجملة المعلقة حينئذ تكون في محل نصب مفعولاً به بعد إسقاط حرف الجر ، وذلك نحو : فكرتُ في أمرك ، وفكرتُ في شأن زيد ، وسرتُ من البصرة ، وخرجتُ إلى بغداد"[2] .

"ولا يجوز حذف حرف الجر ، فلا تقول : سرتُ البصرة ؛ وذلك لوجهين :

أحدهما : أن حرف الجر بعيرة كالجزء من الاسم ؛ لأنه متصل به ، ولا يجوز الفصل بينهما ، وبعيرة كالجزء من الفعل ؛ لأن به تعدى إلى الاسم ، فلو حذف لكان إجحافاً بالفعل والاسم .

الثاني : أنه عدى الفعل إلى الاسم ، فلو حذف ونصب ما بعده لم يُدْرَ أي حرف جر تريد ، ولو جر ما بعده لم يجز ؛ لأنه ليس من القوة ما يعمل معه محذوفا"[3] .

والثاني : ما يتعدى بنفسه إلى المفعول ، وهو على ثلاثة أضرب :

الأول : المتعدي إلى مفعول واحد ، وذلك نحو : ضربتُ زيداً ، ونقلْتُ المتاع ، وقطعتُ الحبل ، وفهمتُ حديثك .

الثاني : ما يتعدى إلى مفعولين : وذلك قسمان :

الأول : ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو : كسوتُ بكراً ثوباً ، وأعطيتُ عمراً درهماً .

وهذا القسم يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين ، تقول : كسوتُ بكراً ،وإن شئت : كسوتُ ثوبا

---

[1] ينظر : اللباب في علل الإعراب والبناء ٢/١٩٦ .

* ينظر المسألة في : توجيه اللمع ١٨٤ ، وشرح شذور الذهب ٣٧٧ ، وأوضح المسالك ٢/٦٩ و ٢/٨٠ ، وشرح ابن عقيل ٩٩ ، ١٠٣ ، والتصريح ١/٢٥٨ ، ٢٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٥٤٩ ، ٥٧١ ، وشرح الأشموني ٢/٣٤ ، ٣٩ ، وشرح المقرب ١/١٤١ ، ١٥٥ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ١٧٤ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/١٣٨ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ١٧٤ ، ١٧٥ .

والإتيان بالمفعولين أتم بيانا ، كقوله تعالى ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً﴾[1] ، ويجوز ترك المفعولين ، وفى التنزيل : ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾[2] وفيه ﴿أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[3] .

ويجوز تقديم المفعولين على الفاعل ، كقولك : سأل الله المغفرةَ زيدٌ ، ويجوز تقديمهما على الفعل ، كقولك : زيداً بِرَّاً أَخْتَبِرُ .

الثانى من قسمى المتعدى إلى المفعولين : ما ينصب المبتدأ والخبر ، وهو سبعة أفعال : ظننت وحسبت ، وخلت ، وزعمت ، ووجدت ، ورأيت ، وعلمت[4].

ولابُدَّ لهذه الأفعال من المفعول الثانى ، فلا يجوز أن تقول : ظننتُ زيداً ، ولا ظننتُ قائماً ؛ وذلك لوجهين :

أحدهما : أن المفعولين فى الأصل مبتدأ وخبر ، وكما لابد للمبتدأ من خبر كذلك لابد للمفعول الأول من المفعول الثانى .

والثانى : أنك لو قلت : ظننتُ زيداً ، لم تعلم القصة التى هى متعلق الظَّن ، ولو قلت: ظننتُ قائماً ، لم يعلم صاحب القصة المظنونة[5] .

القسم الثالث : المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو قسمان : قسم كان فى الأصل متعديا إلى مفعولين ، فنقل بالهمزة ، فتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهما فعلان : عَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، تقول : علمت أباك ذاهباً ، ورأيتُ أخاك ذا مال ، فتعديه إلى ثلاثة مفاعيل ، وتنقله بالهمزة تقول : أعلم اللهُ زيداً عمراً خير الناس ، وأَرَأَيْتُ أباك أخاك ذا مال ، بمعنى أعلمت[6] .

الثانى : أفعال هى فى الأصل متعدية إلى مفعول واحد بنفسها ، وإلى آخر بحرف جر شبهت بأعلمْتُ ، فعديت إلى ثلاثة مفاعيل وهى : أنبأت ، ونبَّأْتُ ، وأخبرت ، وخبَّرْتُ ، وحدثْتُ[7] .

هذه الأفعال المتعدية إلى مفعولين وإلى ثلاثة يتعلق بها العديد من الأحكام النحوية ، وهذه الأحكام ذكرها (ابن الخباز) وفصَّلَ فيها على أثر تعرض (ابن جنى) لها فى (اللمع) ، وقد زاد الشارح على ذلك مسألتين رأى أنهما يتممان الفائدة المرجوة من دراسة هذا الباب .

---

[1] سورة الإنسان من الآية (٢١) .

[2] سورة القصص من الآية (٢٣) .

[3] سورة القصص من الآية (٢٥) .

[4] ينظر : توجيه اللمع ١٧٧ : ١٧٩ بتصرف .

[5] ينظر : السابق ١٨٠ .

[6] ينظر : شرح شذور الذهب ٣٧٦ ، وشرح المقرب ١/٦ ، ١ .

[7] ينظر : توجيه اللمع ١٨٣ ، وشرح الأشمونى ٢/٣٩ .

قال ابن الخباز[1] :

"مسألة : يجوز فى ظننت وأخواتها الاقتصار على الفاعل ؛ لأن فيه فائدة ، قال أكثم بن صيفى[2] (من يسمعْ يخل) وقال تعالى ﴿وَظَنَنتُم ظَنَّ السَّوْءِ﴾[3] .

ويجوز فى هذه الأفعال السبعة الاقتصار على الفاعل ، وعلى المفعول الأول ، ولا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى ، فيجوز : أعلم الله ، وأعلم الله زيداً ، ولا يجوز أعلم الله زيداً عمراً ؛ لأن الثانى والثالث فى باب (أعلَمْتُ) هما الأول والثانى فى باب (ظَنَنْتُ)" .

يبين الشارح (ابن الخباز) أنه يجوز حذف مفعول ظن وأخواتها اقتصارا ، ويكتفى بالفاعل ، وذلك كقوله تعالى ﴿وَظَنَنتُم ظَنَّ السَّوْءِ﴾[4] ، وقول العرب[5] : (من يسمع يخل) ، والاقتصار معناه : أن تحذف من غير دليل ، ولا تريد المحذوف .

وهذه المسألة من المسائل المختلف فيها ، وفيها أربعة مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا ؛ وذلك لعدم الفائدة إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما ، ولا علم ما ، فأشبه قولك : (النار حارة) وعليه الأخفش[6] ، والجرمى[7] ، ونسب إلى سيبويه[8] .

الثانى : الجواز مطلقا ، وعليه أكثر النحويين لوروده ، قال تعالى ﴿أَعِندَهُ عِلْمُ الغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾[9] أى يعلم ، وقوله تعالى ﴿وَظَنَنتُم ظَنَّ السَّوْءِ﴾[10] ، وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالإسناد إلى الفاعل[11] .

---

(1) ينظر : توجيه اللمع ١٨٤ .

(2) يقال : خلت إخال – بالكسر – وهو الأفصح ، وبنو أسد يقولون أخال – بالفتح – وهو القياس ، والمعنى : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه .

ينظر: مجمع الأمثال (للميدانى) ٢/ ٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال (لأبى هلال العسكرى) ٢/٢٦٣ .

(3) سورة الفتح من الآية (١٢) .

(4) سورة الفتح من الآية (١٢) .

(5) ينظر : مجمع الأمثال ٢/٢٢٨.

(6) ينظر : منهج الأخفش فى الدراسة النحوية ٤٣٦ .

(7) ينظر : التصريح ١/ ٢٥٩ ، وهمع الهوامع ١/٥٤٩ .

(8) ينظر : المرجعين السابقين نفس الصفحات .

(9) سورة النجم الآية (٣٥) .

(10) سورة الفتح من الآية (١٢) .

(11) ينظر : التصريح ١/ ٢٥٩ ، وهمع الهوامع ١/٥٤٩ ، وشرح الأشمونى ٢/٣٥ .

الثالث : "الجواز فى ظن ، وما فى معناها ، دون عَلِمَ وما فى معناها ، وعليه الأعلم[1]"، واستدل بحصول الفائدة فى الأول دون الثانى ، والإنسان قد يخلو من الظن ، فيفيد قوله : ظننتُ أنه قد وقع منه ظن ، ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد ، فلم يُفد قوله (علمت) شيئاً ، وَرُدَّ : بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم"[2] .

الرابع : "المنع قياساً ، والجواز فى بعضها سماعاً ، وعليه أبو العُلا إدريس[3] ، فلا يتعدى الحذف فى ظننت ، وخلت ، وحسبت لوروده فيها .

وقد وافق (ابن الخباز) أصحاب المذهب الثانى ، وهم أكثر النحويين ، وذلك لورود حذف مفعول ظن وأخواتها فى كتاب الله – عز وجل – وفى كلام العرب .

ويجيز (ابن الخباز) أيضا الاقتصار على الفاعل ، وعلى المفعول الأول دون الاقتصار على المفعول الثانى فى باب (أعلم) فيجوز عنده : أعلَمَ اللهُ ، وأعلم الله زيداً ، ولا يجوز أعلم الله زيداً عمراً ، وفى هذه المسألة أيضا أربعة مذاهب :

أحدها : يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين ، أو الآخرين بشرط ذكر الأول ، كقولك : أعلمت كبشك سميناً ، بحذف المعلم ، أو أعلمت زيداً بحذف الثانى والثالث إن لم يخلو الكلام من فائدة بذكر المُعْلَمْ به فى الصورة الأول ، والمعلم فى الثانية ، وعليه أكثر النحويين[4] .

الثانى : لا يجوز حذف الأول ، ولا الاقتصار عليه وحذف الآخرين ، بل لابد من الثلاثة ؛ لأن الأول كالفاعل فلا يحذف ، والآخران كهما فى باب ظن ، وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً ،

---

[1] ينظر : همع الهوامع ١/٥٤٩ ، وشرح الأشمونى ٢/٣٥

والأعلم : هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى ، المعروف بالأعلم من أهل شنتمرية الغرب ، كان عالما باللغة ومعانى الأشعار ، حافظا لجميعها ، كثير العناية بها ، مشهورا بمعرفتها وإتقانها ، له مؤلفات عديدة منها : شرح الجمل للزجاجى ، وساعد شيخه الإقليلى على شرح ديوان المتنبى ، توفى سنة ست وأربعين وأربعمائة بمدينة إشبيلية من جزيرة الأندلس وكانت ولادته فى سنة عشر وأربعمائة – رحمه الله تعالى – (ينظر : وفيات الأعيان ٧/٨١ ، وبغية الوعاة ١/٤٢٢) .

[2] ينظر : همع الهوامع ١/٥٤٩.

[3] ينظر : همع الهوامع ١/ ٥٥٠

وأبو العُلا إدريس : هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصارى القرطبى ، أبو العُلا – بضم العين – نحوى أديب مقرئ . (ينظر : بغية الوعاة ١/٤٣٦) .

[4] ينظر : همع الهوامع ١/٥٧٢ ، وشرح الأشمونى ٢/٣٩ .

وعليه سيبويه[1] ، وابن البانش[2] ، وابن طاهر[3] ، وابن عصفور[4] .

الثالث : يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين ، نحو : أعلمت كبشك سميناً، ولا يجوز حذف الآخرين دون الأول ، ولا حذف الثلاثة ولا حذف الأول وأحد الآخرين ، ولا حذف أحد الآخرين فقط ، وعليه الشلوبين[5] .

الرابع : يجوز حذف الآخرين فقط ؛ لأنهما فى حكم مفعول ظن ، دون الأول ؛ لأنه فى حكم الفاعل ، وعليه الجزّمى[6] .

وقد اتفق (ابن الخباز) مع أصحاب المذهب الأول فى هذه المسألة فأجاز الاقتصار على الفاعل ، نحو : أعلمَ الله ، والاقتصار على المفعول الأول ، نحو : أعلم اللهُ زيداً ، ولم يجز الاقتصار على الثانى ، نحو : أعلم الله زيداً عمراً ، وذلك لأن المفعول الثانى والثالث فى باب (أعلمت) هما الأول والثانى فى باب (ظننت) ، فكما لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول فى هذا الباب لا يجوز الاقتصار على المفعول الثانى فى باب (أعلمتُ) .

وهذه المسألة التى ذكرها الشارح لم يذكرها المصنف (ابن جنى) فى لمعه ، وقد رأى الشارح إتماماً للفائدة ذكرها ، فكانت واحدة من زياداته التى زادها عما ذكره المصنف فى (اللمع) .

---

[1] ينظر : الكتاب ١/٤١ .

[2] ينظر : التصريح ١/٢٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٥٧٢ .

[3] ينظر : المرجعين السابقين نفس الصفحتين .

وابن طاهر : هو محمد بن طاهر بن على بن عيسى أبو عبد الله الأنصارى الدانى الأندلسى النحوى ، قدم دمشق سنة أربع وخمسمائة وأقام بها مدة وكان يقرئ النحو وكان شديد الوسواس فى الصلاة ، وخرج إلى الصلاة وأقام بها إلى أن مات سنة تسع عشرة وخمسمائة .. (ينظر : الوافى بالوفيات ١/٣٦٤) .

[4] ينظر : التصريح ١/٢٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٥٧٢ .

[5] ينظر : المرجعين السابقين نفس الصفحتين .

والشلوبين : هو أبو على عمر بن محمد بن عمر الأزدى الإشبيلى الأندلسى النحوى الملقب بالشلوبين ، ولد فى سنة اثنتين وستين وخمسمائة بإشبيلية ، أخذ النحو عن ابن ملكون وأبى الحسن بْنة ، وله تصانيف مفيدة منها : تعليق على كتاب سيبويه ، والقوانين فى علم العربية ، وحواش على كتاب المفصل للزمخشرى ، توفى فى صفر سنة خمس وأربعين وستمائة .. (ينظر : سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٧ ، وبغية الوعاة ١/١٨٧) .

[6] ينظر : همع الهوامع ١/٥٧٢ .

ترجيح الباحث :

أجاز ابن الخباز وأكثر النحويين حذف مفعول ظن وأخواتها اقتصاراً والاكتفاء بالفاعل ، ويرى الباحث موافقتهم فيما ذهبوا إليه ؛ لورود السماع بذلك .

وقد خالف (ابن الخباز) النحويين في حكم (أعلم) وأخواتها ، فأجاز الاقتصار على الفاعل وعلى المفعول الأول دون الاقتصار على المفعول الثاني ويرى الباحث موافقته ؛ وذلك لأن المفعول الثاني والثالث في (أعلم) هما الأول والثاني في (ظن) .

حكم أعلم وأخواتها إذا بنيت لما لم يسم فاعله*

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع ، ووجوب التأخر عن رافعه ، وعدم جواز حذفه وذلك نحو: نيل خير نائل ، فـ(خير نائل) : مفعول قائم مقام الفاعل ، والأصل : نال زيد خير نائل .(١)

وعند بناء الفعل لما لم يسم فاعله : يضم اوله مطلقا ، سواء كان ماضيا أو مضارعا ، ويكسر ما قبل الأخر فى الماضى ، ويفتح ما قبل آخر المضارع .

ومثال ذلك فى الماضى قولك : فى (وصل) : (وصل) ، وفى المضارع قولك فى (ينتحى) : (ينتحى) [٢].

وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين ، فعند بنائه لما لم يسم فاعله يحذف فاعله ويقوم المفعول الأول مقامه وذلك نحو :"كسى زيد جبة ، وأعطى عمر درهماً ، ويجوز إقامة المفعول الثانى مقام الفاعل إن لم يحصل لبس .

وإذا كان الفعل متعديا إلى ثلاثة مفاعيل –كأرى وأخواتها – فعند بنائه لما لم يسم فاعله يقوم المفعول الأول مقام الفاعل وذلك نحو : أعلم زيد فرسك مسرجا . ويجوز أيضا إقامة المفعولين الثانى والثالث مقام الفاعل وذلك إن لم يحصل لبس ، فتقول : أعلم زيدا فرسك مسرجا(٣).

وإذا بنيت هذه الأفعال السبعة المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل لما لم يسم فاعله صارت متعدية إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما وإنما يجب ذكر المفعولين الثانى والثالث ؛ لأنهما فى الأصل مفعولان لظننت ، ولا يجوز إلغاؤها بعد البناء للمفعول به ؛ لأنها فى الأصل متعدية إلى ثلاثة مفعولين ، وهذه المسألة تناولها الشارح (ابن الخباز) فى توجيه اللمع كواحدة من مسألتين زادهما عما ذكره المصنف فى هذا الباب فقال [٤]:

" إذا بنيت هذه الأفعال السبعة لما لم يسم فاعله صارت متعدية إلى مفعولين ، لا يجوز الاقتصار على أحدهما كقولك : حدث عبد الله زيدا كريما ؛ لأنهما فى الأصل مفعولان لظننت ، ولايجوز

---

* ينظر للمسألة فى : الأصول فى النحو ١/٧٧ ، وتوجيه اللمع ١٨٤ ، وهمع الهوامع ١/ ٥٧٤ .

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ١١١ .

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب ٢٠٧ ، وشرح قطر الندى ١٨٧ ، وشرح ابن عقيل ١١١ .

(٣) ينظر : اللمع فى العربية لابن جنى ٣٣ ، وشرح ابن عقيل ١١٣ .

(٤) ينظر : توجيه اللمع ص ١٨٤ .

إلغاؤها بعد البناء للمفعول به ؛ لأنها فى الأصل متعدية إلى ثلاثة . وهذا ذكره الوراق فى علله(١) " .

يبين الشارح فى قوله هذا حكم (أعلم) وأخواتها عند بنائها لما لم يسم فاعله : إنها تصير متعدية إلى مفعولين ، لا يجوز الاقتصار على أحدهما وذلك نحو : حدث عبد الله زيدا كريما فلا يجوز أن تقول : حدث عبد الله زيدا ، ولا يجوز : حدث عبد الله كريما ؛ لأن المفعولين فى الأصل كمفعول (ظننت) ، وهما لا يجوز فيهما الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، وكذلك لا يجوز إلغاؤها ؛ لأنها فى الأصل متعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، وهذه المسألة قد ذكرها ابن الخباز فى (توجيه اللمع) ولم يشر إليها المصنف وابن برهان تعدت من زياداته التى زادها عما ذكر فى (اللمع) .

---

(١) ينظر : علل النحو للوراق ص ٢٨٩ تح / محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد . الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

والوراق هو أبو الحسن على بن عيسى ، نشأ بالرمان بمدينة (واسط) ثم وفد إلى بغداد فأخذ عن الزجاج وابن دريد وابن السراج وغيرهم ، ونبغ فى العربية مؤيدا المذهب البصرى مع ميل إلى الفلسفة ؛ لأنه معتزلى ، ومن مؤلفاته : شرح كتاب سيبويه ، وشرح مقتضب للمبرد ، وشرح أصول ابن السراج ، وتوفى سنة ٣٨٤هـ .

ينظر : وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩، والبداية والنهاية ١١/ ٣٣٤ .

تكرار المستثنى *

الاستثناء: هو استفعال من ثنيت أثنى إذا عطفت ؛ وذلك لأنك إذا ذكرت المستثنى فقد عطفته عن الحكم الذى لغيره وثنيته عنه(١).

ومعناه فى الاصطلاح : أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره ، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره(٢).

وهو على ضربين : متصل ومنقطع.

فالمتصل : أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، وذلك نحو : قام القوم إلا زيدا.

والمنقطع : ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، وذلك نحو : ما فيها أحد إلا حمارا.

والاستثناء معنى فلا بد له من لفظ يدل به عليه ، وله أدوات من الأسماء والأفعال والحروف ، فأصل كلمه (إلا)، وتشبه به أسماء هى غير وسوى ، وأفعال هى: ليس ، ولا يكون ، وعدا ، وحاشى ، وخلا ، وحروف هى : حاشا ، وخلا(٣). وحيث جرا فهما حرفان بالاتفاق كما أنهما إن نصبا فعلان(٤).

ويتعلق بـ (الاستثناء) الكثير من المسائل النحوية منها: جواز تقدم المستثنى على المستثنى منه ، كما جاز تقدم المفعول على الفاعل ؛ لأن التقدم توسع فى الكلام ، وسبب لإقامة الأوزان والقوافى والأسجاع ، تقول : ما قام أحد إلا زيد ، وزيدا ، فيجوز فيه الإبدال والنصب ، فإذا قدمته قلت : ما قام إلا زيدا أحدٌ ، لم يكن فيه إلا النصب ، مرفوعا كان مع التأخير ، أو منصوبا ، أو مجرورا ؛ لأن البدل الذى كان يجوز فى قولك : ما قام أحد إلا زيد ، قد بطل بتقدم الذى كان يكون بدلا على المبدل منه ، فبقى النصب على أصل الاستثناء ، ولم يجز غيره(٥).

---

* ينظر المسألة فى :- الكتاب ٣٣٨/٢ ، والمفصل للزمخشرى ١١٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٢ ، وأوضح المسالك ٢٧٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧١١/٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ١٤٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٣٨ ، والتصريح ١/ ٣٥٦ ، وشرح الأشمونى ١٥٢/٢ ، وشرح المقرب ٨٩٩/٢.

(١) ينظر : توجيه اللمع ٢١٣ .

(٢) ينظر : السابق . نفس الصفحة.

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل ١٣٧ بتصرف ، والتصريح ٣٤٨/١ بتصرف.

(٤) ينظر : شرح الأشمونى ١٦٤/٢.

(٥) ينظر : توجيه اللمع ٢٢٠، وشرح الرضى ١١٨/٢ ، والتصريح ٣٥٤/١.

قال الكميت(١) :

فَمَالِي إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِي إِلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

والأصل : مالي شيعة إلا آل أحمد ، ومالي مذهب إلا مذهب الحق ، فلما قدمته نصبته

وقال الشاعر(٢):

بِغَيْرِ الثرى؛ تَقْرِي المجِيرَ عِظَامُهُ ... وَلَمْ يَكُ إِلاَّ غَالِياً مَيِّتٌ يَقْرِي

ومن أحكامه أيضا جواز تكرير المستثنى ، وهو على قسمين :

أولهما : تكرير مع حرف العطف ، والثاني : تكرير بلا حرف العطف .

والثاني على نوعين :

الأول :أن يكون الثاني هو الأول في المعنى .

والثاني : أن يكون الثاني ليس هو الأول في المعنى.

والحديث هنا عن النوع الأول من القسم الثاني ، وهو كون المستثنى الثاني هو الأول في المعنى ، فمثاله أن تقول : جاءني القوم إلا عليا إلا أبا الحسن ، إذا كان أبو الحسن كنية لعلي ، وكذا تقول : أحب الشعراء إلا أميرهم إلا شوقيا ، فما بعد (إلا) الثانية بيان لما بعد (إلا) الأولى ، وحكم المستثنى الثاني في مثل ذلك هو حكم المستثنى الأول ؛ لأنه بدل منه أو بيان له ، والبدل والبيان يأخذان حكم المبدل منه والمبين ، وعلى ذلك فهو منصوب على الاستثناء في المثال الأول ؛ لأنه من الموجب ومنصوب على الإبدال أو الاستثناء في المثال الثاني ؛ لأنه من المنفي ، ويجوز فيهما الإتباع على النعت رفعا في الأول ونصباً في الثاني ، وعلى ذلك جاءت الشواهد (٣) قال الشاعر :

---

(١)البيت من بحر الطويل للكميت بن زيد الأسدي يمدح آل البيت وهم بنو هاشم رهط النبي – صلى الله عليه وسلم والشاهد قوله: (إلا آل أحمد شيعة ، وإلا مذهب الحق مذهب) حيث قدم المستثنى على المستثنى منه فوجب نصبه.

والبيت ورد في : اللمع ١٢٤ ، وتوجيه اللمع ٢٢٠ ، وشرح المفصل ٧٩/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٦٣ ، وأوضح المسالك ٢٦٦/٢ وشرح قطر الندى ٢٤٤/١ ، ٢٤٦ ، والتصريح ١/ ٣٥٥ ، وشرح الأشموني ١٤٩/٢ ، وشرح المقرب ٨٨٧/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل لرجل من بني مقر اسمه هدم.

والشاهد: قوله (إلا غالياً ميت يقري) حيث قدم المستثنى على المستثنى منه فوجب نصبه.

والبيت ورد في : الكامل ٢٩٢/١ ، وقواعد المطارحة ١٥٤ ، وتوجيه اللمع ٢٢٠ ، ومختصر تاريخ دمشق١/٣٦٥.

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٢٧٠/٢ ،وشرح كافية ابن الحاجب ١٤٨/٢ ،والتصريح ٣٥٦/١ ،وشرح الأشموني ،وشرح المقرب ٨٩٩/٢ .

مالك من شيخك إلا عمله

إلا رسيمه و إلا رمله(١)

فقد أبدل رفعا (رسيمه) وما عطف عليه في الشطرة الثانية على (عمله) في الشطرة الأول الواقع مبتدأ ؛ لأنه استثناء مفرغ أيضا والمعنى : لك من شيخك عمله ورسيمه ورمله.

قال سيبويه(٢) :

ولو قلت ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله كان جيدا إذا كان أبو عبد الله زيدا ، ولم يكن غيره ؛لأن هذا يكرر توكيدا كقولك : رأيت زيدا زيدا ، ثم قال : وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول : رأيت زيدا عمرا ؛ لأنه إنما أراد عمراً فنسي فتدارك.

ومن شواهد هذا النوع قول الشاعر(٣):

أمّا قُرَيْشٌ فَلَنْ تَلْقَاهُمُ أَبَداً إلاّ وهُمْ خَيرُ مَنْ يَمْشِي ويَنْتَعِلُ

إلا وهم جبل الله الذي قصرت عنه الجبال فما يعدوهم جبل

ومما يشبه البيتين السابقين في أن الثاني بدل من الأول قول حارثة بن بدر يخاطب وقد اشرف على الموت مولاه كعبا(٤) :

يا كعب صبراً على ما كان من حدث يا كعب لم يبق فينا غير أجلاد

إلا بقيات أنفاس نخشرجها كراحل رائح أو باكر غادي

قد أجاز النحويون تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وحينئذ لم يكن فيه إلا النصب وامتنع الإبدال نحو : ما قام إلا زيدا أحد ،ويأخذ أيضا هذا الحكم إذا قدم المستثنى المكرر على المستثنى منه ، نحو : ما قام إلا زيدا إلا أخاك أحد ، امتنع الإبدال ووجب النصب .

---

(١)البيتان من بحر الرجز المنظور ،وهما في النصح والإرشاد ،ولم أعتد لقائلهما .

والشاهد : قوله (إلا رسيمه ،وإلا رمله)حيث أبدل رفعا (رسيمه) ،وما عطف عليه في الشطرة الثانية على (عمله)الواقع مبتدأ ؛لأنه استثناء مفرغ ،والبيتان وردا في : الكتاب ٣٤١/١ ،ورسالة الصاهل والشاجع ١٠٦/١ ، وأوضح المسالك ٢٧٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٣٩ ، والتصريح ٣٥٦/١ ،وهمع الهوامع ٢٢٧/١ ،وشرح الأشموني ١٥١/٢ ، وشرح القرب ٩٠٤/٢ .

(٢)ينظر : الكتاب ٣٤١/٢ .

(٣)البيتان من بحر البسيط لم أعتد لقائلهما .

والشاهد : قوله (إلا وهم خير ،وإلا وهم جبل) حيث تكررت (إلا) ، فجعلت (إلا) الثانية مع الجملة التي بعدها بدلا من (إلا) الأولى ، والجملة التي دخلت عليها .

والبيتان وردا في : الزهرة لابن داود الأصبهاني ١٧٨/١ ،والأغاني ٣١٢/٥ ،وتاريخ الإسلام ٨٣٧/١ وشرح القرب ٩٠٥/٢ .

وقد تناول المصنف (ابن جنى) ، والشارح (ابن الخباز) الاستثناء وما تعلق به من مسائل وأحكام إلا أن الشارح (ابن الخباز) قد زاد مسألتين على هذا الباب لم يذكرهما(المصنف) ، رأى (ابن الخباز) أنه من الفائدة الإشارة إليهما فقال(٤) :

" مسألة : تقول : ما قام إلا زيدا أحد إلا أخوك ، فتنصب زيدا ؛ لأنه مستثنى مقدم ، وترفع أخوك ؛ لأنك تجعله بدلا ، فإذا قدمته نصبته ، تقول: ما قام إلا زيدا إلا أخاك أحد".

يبين الشارح فى هذه المسألة حكم المستثنى إذا قدم على المستثنى منه مع تكراره ، ففى نحو : ما قام إلا زيدا أحد إلا أخوك ، تقدم المستثنى على المستثنى منه ، فوجب النصب لا غير ، وتكرر الاستثناء فجاز فيه الإبدال والنصب ، على اعتبار أن سياق الكلام : ما قام أحد إلا أخوك ،وإلا أخاك ، فإذا قدم المستثنى المكرر على المستثنى منه ، فلا يجوز فيه إلا النصب ، وامتنع الإبدال ، وذلك نحو : ما قام إلا زيدا إلا أخاك أحد ،وذلك على اعتبار المستثنى المكرر جملة مستقلة تقدم فيها المستثنى على المستثنى منه هى قولنا : ما قام إلا أخاك أحد .

وقد تناول (ابن الخباز) هذه المسألة زيادة لم يذكرها المصنف فكانت إحدى زياداته التى ذكرها فى توجيه اللمع ،ولم يذكرها (ابن جنى)فى لمعه .

---

(٤) البيتان من بحر البسيط لخارجة بن بدر الغدانى ،والشاهد : قوله (إلا بغيات) حيث كررت (إلا) على سبيل البدل بعد قوله (غير أجلاد) ولا يقصد بها الاستثناء.

وورد البيتان فى : الكتاب ٢/٣٤٠ ، ٢١/٣١ ، ومعجم الشواهد ص ١٢٠ ، وشرح المقرب ٢/٩٠٦ .

(١)ينظر : توجيه اللمع ص ٢٢١.

منع تقديم المستثنى على الفعل الناصب له والأداة *

من الأحكام المتعلقة بباب (الاستثناء) عدم جواز تقدم المستثنى على الفعل الناصب له ، وهذه المسألة اختلف فيها النحاة من البصريين والكوفيين ، وإلى هذا الاختلاف أشار الرضي(١) فقال: واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، وجب أن يتأخر عما نسب إلى المستثنى منه ؛ نحو : ما جاءني إلا زيد أحد ، وإن تقدم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه ، نحو : القوم إلا زيدا ضربت ، ولا يجوز عند البصريين ، تقدمه عليهما معاً في الاختيار نحو قولك : إلا زيدا قام القوم ، وقوله (٢):

وبلدة ليس بها طوري

ولا خلا الجن بها إنسي

شاذ عندهم للضرورة ، وقيل تقديره : ليس بها طوري ، ولا بها إنسي خلا الجن ، فأضمر الحكم ، والمستثنى منه. وقوله (بها إنسي) الظاهر تفسير له.

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه ، وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخير المستثنى عن عامله ، فلا يجوز : إلا زيدا لم أضرب ، وزيد إلا راكبا لم يأتني.

وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا ، نحو : إلا زيدا ضربني القوم ، ولذا جوزوا تقدم المستثنى في المفرغ على الحكم ، نحو : إلا زيدا لم أضرب.

والأول مذهب البصريين لعدم سماع هذا ، ويمنعه القياس أيضا وذلك ؛ لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولا، ثم نسب الحكم إلى المجموع ، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضا ؛ لأن الظاهر أنك أخرجت زيدا من المجيء في قولك جاءني القوم إلا زيدا ، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرج منه ، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا ، لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على أحدهما ، نحو : جاءني إلا زيدا القوم ، والقوم إلا زيدا إخوتك ، ولم يجز تقدمه عليهما معا.

وفي المفرغ الذي ليس فيه إلا الحكم ، لم يجز تقدمه عليه.(٣)

(*) ينظر المسألة في : الخصائص ٢/٣٨٤ ، واللباب ١/٣١١ ، وتوجيه اللمع ٢٢٤ ،وشرح المفصل ٢/٧٨، وشرح الرضي ٢/١١٨ ، وشرح المقرب ٢/٩٨١.

(١)ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/١١٨ وما بعدها .

(٢)البيتان من بحر الرجز للعجاج في ديوانه ١/٤٩٨.

وقال ابن جنى (١) فى سبب منع تقديم المستثنى على الفعل " ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له ، لو قلت :إلا زيداً قام القوم لم يجز ؛ لمضارعة الاستثناء البدل ، ألا تراك تقول : ما قام أحد إلا زيداً ،وإلا زيد ، والمعنى واحد ، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه".

وقال أبو البقاء العكبرى (٢) فى سبب منع ذلك : " ولا يجوز تقديم المستثنى على جميع الجملة كقولك : إلا زيدا ضرب القوم ؛لأن (إلا) بمنزلة واو (مع) ،وهى تشبه (لا) العاطفة كقولك : قام القوم لا زيد ،وهذان لا يتقدمان على العامل فكذلك قولك (إلا) " ويمتنع كذلك تقديم المستثنى على أداة الاستثناء ، فلا يجوز : قام القوم زيدا إلا .

وقد تناول (ابن الخباز)هذه المسألة ، وذهب فيها إلى منع تقديم المستثنى فقال(٣):

"لا يجوز تقديم المستثنى على ليس ولا يكون ولا عدا ؛لأنهن جرين مجرى إلا ، ولا يتقدم المستثنى بها عليها "

وقال(٤):" ولا يجوز طرح (لا) من لا يكون لذهاب النفى ،وإذا قلت : انطلقوا لا يكون بكرا ، فموضع قولك لا يكون بكرا ، نصب على الحال ، والكلام مع عدا وليس ولا يكون جملتان ، ومع إلا وغير وسوى جملة " .

يبين الشارح فى هذه المسألة عدم جواز تقديم المستثنى على أداة الاستثناء ، فلا يجوز عنده تقديم المستثنى على ليس ولا يكون ولا عدا ، فلا يجوز عنده : قام القوم زيدا ليس ، أو زيدا لا يكون ، أو زيدا عدا ،وذلك لامتناع نحو ذلك فى (إلا) وهى أصل حروف الاستثناء ، فكما يمتنع ذلك فى (إلا) يمتنع فى باقى أدوات الاستثناء.

والشاهد: قوله (خلا الجن بها إنسى) حيث تقدم المستثنى على المنسوب والمنسوب إليه ، وهذا شاذ عندهم للضرورة ، وقيل : تقديره : (وليس بها طوى) ، و(لا بها إنسى خلا الجن) فأضمر الحكم والمستثنى منه.

وورد البيتان فى : نوادر أبى زيد ٣٣٦، والأصول ١/٣٠٥ ، والمنصف ٣/٦٣ ، والإنصاف ١/٢٧٤، ٢٧٧ ،وشرح الرضى ٢/١١٨ ، واللسان مادة (طأ) ، وخزانة الأدب ٣/٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣٣٨ (٣)ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٢/١١٨، ١١٩.

(١)ينظر: الخصائص لابن جنى ٢/٣٨٤ .

(٢) ينظر : اللباب لأبى البقاء العكبرى ١/٣١١.

(٣)ينظر : توجيه اللمع ٢٢٤ .

(٤) ينظر: السابق الصفحة نفسها.

ثم بين الشارح بعض أحكام الاستثناء فبين عدم جواز طرح (لا) من لا يكون وذلك لذهاب النفي ، وإذا ذهب النفي لم تعمل عمل أدوات الاستثناء ، ثم يذكر أن موقع جملة (لا يكون) وما بعدها يكون في محل نصب على الحال ، والكلمات الثلاث (ليس ، وعدا ، ولا يكون) ما بعدهن منصوب على كل حال ، فـ (ليس) ، و (لا يكون) للنصوب بعدهما خبر من باب كان ، واسمهما مضمر ، وللنصوب بعد (عدا) مفعول به ، وبعدها فاعل مضمر ؛ لذلك فالكلام مع هذه الأدوات الثلاث جملتان ، ومع باقي أدوات الاستثناء جملة واحدة.

ولم تناول (ابن الخباز) لهذه المسألة زيادة لم يذكرها (المصنف) فكانت إحدى زياداته التي انفرد بها الشارح في توجيه اللمع .

من معاني (مِنْ) التبيين *

حروف الجر ثلاثة أقسام :

الأول : ما يلزم الحرفية ، وهو تسعة أحرف : من ، وإلى ، وفي ، ورب ، والباء ، واللام ، والواو ، والتاء ، وحتى .

الثاني : قسم يكون اسما وحرفا ، وهو خمسة : على ، وعن ، وكاف التشبيه ، ومذ ، ومنذ .

الثالث : قسم يكون حرفا وفعلا ، وهو ثلاثة : حاشا ، وخلا ، وعدا[1] .

من هذه الحروف الملازمة للحرفية (مِنْ) ، وتأتي على عدة معانٍ[2] :

أحدها : ابتداء الغاية ، وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه ، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان ، نحو : ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[3] ، ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ﴾[4] ، قال الكوفيون[5] ، والأخفش[6] ، والمبرد[7] ، وابن درستويه[8] : وفي الزمان أيضا بدليل ﴿مِن أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[9] ، وفي الحديث: "ممطرنا من الجمعة إلى الجمعة"[10][11]

---

* ينظر المسألة في : شرح اللمع للواسطي ص ٨٧ ، واللباب في علل الإعراب والبناء ١/٣٥٤ ، وتوجيه اللمع ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٢٥٨ ، وأوضح المسالك ٣/٢١ ، ومغني اللبيب ١/٦٨٥ ، والتصريح ٢/٧ ، وهمع الهوامع ٢/٤٦٠ : ٤٦٨ ، وشرح الأشموني ٢/٢١٠ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٢٨ .

[2] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٨٥ .

[3] سورة الإسراء من الآية (١) .

[4] سورة النمل من الآية (٣٠) .

[5] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ٤/٢٥٩ ، والتصريح ٢/٨ .

[6] ينظر : معاني القرآن ١/١٥٨ ، وشرح الأشموني ٢/٢١٠ .

[7] ينظر : المقتضب ١/١٣٧ ، ٢٣٦ .

[8] ينظر : التصريح ٢/٨ ، وشرح الأشموني ٢/٢١٠ .

[9] سورة التوبة من الآية (١٠٨) .

[10] جزء من حديث رواه أنس بن مالك ﷺ وتمامه : قال أنس ﷺ "جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكت المواشي وتقطعت السبل ، فادع الله ، فدعى رسول الله ﷺ فممطرنا من الجمعة إلى الجمعة ، قال : فجاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله تهدمت البيوت وانقطعت السبل وهلكت المواشي ، فقال ﷺ : "اللهم ظهور الجبال والآكام وبطون الأودية ومنابت الشجر ، قال : فانجابت عن المدينة انجياب الثوب" والحديث رواه : مالك في الموطأ كتاب الاستسقاء(باب ما جاء في الاستسقاء) ١/١٩١ ، والإمام البخاري في كتاب الاستسقاء باب (من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء) ١/٣٤٥ ، والإمام النسائي في سننه كتاب الاستسقاء، باب (متى يستسقي الإمام) ٣/١٥٤.

[11] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٨٦ .

الثاني : التبعيض ، نحو ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾[1] ، وعلامتها إمكان سد بعض مسدها ، كقراءة ابن مسعود ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا بعض تُحِبُّونَ﴾[2]

الثالث : بيان الجنس ، وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما ، وهما بها أولى ؛ لإبهامهما ، نحو ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[3] ، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾[4].

وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال ، ومن وقوعها بعد غيرهما ، قوله تعالى ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِن سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[5] الشاهد في غير الأول ، فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائدة[6] .

الرابع : التعليل نحو : ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[7] ، وقوله[8] :

وَذَلِكَ مِن نُبْإٍ جَاءَنِي ... وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ

الخامس : البدل كقوله تعالى ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[9] وقوله ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[10] ؛ لأن الملائكة لا يكونون من الإنس .

السادس : مرادفة عن كقوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾[11] .

---

[1] سورة البقرة من الآية (٢٥٣) .

[2] سورة آل عمران من الآية (٩٢) ، وينظر : قراءة ابن مسعود في ال المحيط ٥٤٦/٢ .

[3] سورة فاطر من الآية (٢) .

[4] سورة الأعراف من الآية (١٣٢) .

[5] سورة الكهف من الآية (٣١) .

[6] ينظر : مغني اللبيب ٦٨٧/١ ، وهمع الهوامع ٤٦٢/٢ .

[7] سورة نوح من الآية (٢٥) .

[8] البيت من المتقارب ، اختلف في قائله ، فقيل لامرئ القيس ، وقيل لابن عانس الصحابي ، وقيل لعمرو بن معد يكرب

والشاهد قوله : "من نبإ" حيث جاءت (من) لإفادة التعليل .

والبيت ورد في : التنبيهات لابن أبي عون ٥٩/١ ، ورسالة الغفران لأبي العلاء ٩/١ ، والمستقصى في أمثال العرب ٩٤/١ ، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ٢٣/١ ، وغاية الأرب في فنون الأدب ١٤٣/١ ، ٣٠٢/٢ ، ومغني اللبيب ٦٨٨/١ .

[9] سورة التوبة من الآية (٣٨) .

[10] سورة الزخرف من الآية (٦٠) .

[11] سورة الزمر من الآية (٢٢) .

السابع : مرادفة الباء نحو ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[1] قاله يونس والظاهر أنها للابتداء[2] .

الثامن : مرادفة في نحو ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[3] ، وقوله ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[4] ، والظاهر في الأول أنها لبيان الجنس مثلها في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾[5]

التاسع : الغاية قال سيبويه[6] وتقول : "رأيته من ذلك الموضع" فجعلته غاية لرؤيتك ، أي محلا للابتداء والانتهاء ، وقال "وكذا أخذته من زيد" قال ابن هشام : والظاهر عندي أنها للابتداء ؛ لأن الأخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك[7] .

العاشر : التنصيص على العموم ، وهي الزائدة في نحو : "ما جاءني من رجل" فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ، ولهذا يصح أن تقول : بل رجلان ، ويمتنع ذلك بعد دخول من .

الحادي عشر: توكيد العموم ، وهي الزائدة في نحو : ما جاءني من أحد ، أو من دَيَّارٍ ، فإن أحداً وديّاراً صيغتا عموم[8] .

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور :

أحدها : تقدم نفي أو نهي أو استفهام بهل ، نحو ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[9] ، وقوله ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾[10] ، وتقول : "لا يقم مِنْ أحدٍ" وزاد الفارسي[11] الشرط كقوله[12] :

---

[1] سورة الشورى من الآية (٤٥) .

[2] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٩١ .

[3] سورة فاطر من الآية (٤٠) .

[4] سورة الجمعة من الآية (٩) .

[5] سورة البقرة من الآية (١٠٦) .

[6] ينظر : الكتاب ٤/٢٣١ ، والمساعد ٢/٢٣٥ ، ووصف المباني ٨٠ ، ٨٢ .

[7] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٩٢.

[8] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٩٢ ، ٦٩٣ ، وهمع الهوامع ٢/٤٦٣ ، ٤٦٤ .

[9] سورة الأنعام من الآية (٥٩) .

[10] سورة الملك من الآية (٣) .

[11] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٩٣ .

[12] البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢ .

والشاهد قوله : "ومهما تكن عند امرئٍ منْ خليقةٍ" حيث جاءت (منْ) زائدة وقد تقدمها شرط على رأي الفارسي .

والبيت ورد في : الجنى الداني ٦١٢ ، ومغني اللبيب ١/٦٩٣ ، وشرح قطر الندى ١/٣٧ ، ٤٠ ، وهمع الهوامع ٢/٤٦٤ ، وشرح الأشموني ٣/٥٧٩ ، وخزانة الأدب ٢/٤٩٢ ، والدرر ٢/٩١ .

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

والثاني : تنكير مجرورها .

والثالث : كونه فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ[1] .

هذه المسألة تعرض لها المصنف (ابن جني) في اللمع وذكر لـ (مِنْ) ثلاثة معان هي ابتداء الغاية ، والتبعيض ، والزيادة ، وتعرض لها ابن الخباز في توجيهه ، فهو في شرحه للمع يتعرض لأقوال المصنف مفصلاً لها وإذا أغفل ابن جني شيئا نبه عليه ؛ لذلك زاد ابن الخباز معنى رابعا لـ (مِنْ) لم يذكره أبو الفتح ، فقال [2]:

"ولها موضع رابع لم يذكره أبو الفتح : وهو التبيين ، كقوله تعالى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[3] ؛ لأن الرجس يحتمل الأوثان وغيرها ، فبين أي شيء يريد من الرجس المجتنب ؛ لأنه ليس كل الأرجاس مجتنب ، ألا ترى أن البول والعذرة رجسان ، ومع ذلك يلابسان في وقت الحاجة ، وتعرفها بصحة وقوع الذي معها ، كقولك : فاجتنبوا الرجس الذي من الأوثان".

فبين ابن الخباز أن (مِنْ) تأتي للتبيين وهو معنى زائد لم يذكره أبو الفتح في اللمع .

وقد سبق ابن الخباز في ذكر هذا المعنى الواسطي (ت ٥٣٠هـ) ، في شرحه للمع ابن جني[4] ، والأنباري ت (٥٧٧هـ) في الإنصاف [5] ، وضمنه إمام النحو سيبويه كتابه عند قوله (هذا باب علم ما الكلم من العربية) [6] ، قال محقق الكتاب[7] : وأدخل (مِنْ) لوجهين : أحدهما : تبيين الجنس .

والثاني : أنه قصد إلى الاسم والفعل والحرف ، وليس هو كل العربية ؛ ولذلك قال هذا باب ، ولم يقل هذا كتاب .

فالشارح (ابن الخباز) عندما ذكر هذا المعنى ، لم يأت بجديد من عنده ، وإنما يذكر ما أثره واعتمده النحاة السابقون عليه .

---

[1] ينظر : مغني اللبيب ١/٦٩٣، وهمع الهوامع ٢/٣٥ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٢٩ .

[3] سورة الحج من الآية (٣٠)

[4] ينظر : شرح اللمع للواسطي ص ٧٨ .

[5] ينظر : الإنصاف ٢/٥٥٠ .

[6] ينظر : الكتاب ١/١٢ .

[7] ينظر : حاشية الكتاب ١/١٢ .

منع دخول الكاف الجارة على المضمر *

الأسماء المجرورة على ضربين : مجرور بحرف جر ، ومجرور بإضافة اسم مثله إليه[1] .

وحروف الجر هي : مِنْ ، وإلى ، وعَنْ ، وعَلَى ، وفي ، ورُبَّ ، والباء ، ،اللام ، والكاف الزوائد ، والواو ، والتاء ، وحاشى ، وخلا ، ومذ ، ومنذ ، وحتى ، وعدا .

فهذه الحروف كلها تجر ما بعدها تتصل به ، وتضاف إليه ، تقول : عجبت من زيدٍ ، ونظرت إلى عمرٍو ، ورغبت في محمدٍ ، وانصرفت عن جعفرٍ ، وزيد على الفرس ، ورُبَّ رجلٍ رأيت ، ومررت بسعيدٍ ، والمال لقاسمٍ ، وأنت كعمرٍو[2] .

وهذه الحروف على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يلزم الحرفية ، وهو تسعة أحرف : من ، وإلى ، وفي ، ورُبَّ ، والباء ، واللام ، والواو ، والتاء ، وحتى .

الثاني : قسم يكون اسما وحرفا ، وهو خمسة : على ، وعن ، وكاف التشبيه ، ومذ ، ومنذ .

الثالث : قسم يكون حرفا وفعلا ، وهو ثلاثة : حاشا ، وخلا ، وعدا[3] .

وهذه الحروف لها معان متعددة والحديث هنا عن حرف الجر (الكاف) .

فالكاف المفردة ، تأتي حرفاً واسماً ، والحرف له عدة معان :

أحدها : التشبيه ، نحو : زيد كالأسد[4] .

والثاني : التعليل ، أثبت ذلك قوم ، ونفاه الأكثرون[5] ، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بما ، قال ابن هشام[6]: والحق جوازه في المجردة من (ما) كقوله تعالى ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[7] أي : أعجب لعدم فلاحهم .

---

* ينظر المسألة في : الكتاب ٣٨٣/٢ ، وتوجيه اللمع ٢٣٨ ، وشرح الرضي ٣٢٨/٤ ، وشرح شذور الذهب ٣١٧ ، ومغني اللبيب ٤٠٧/١ ، وشرح ابن عقيل ١٥٦ ، والتصريح ٣/٢ ، وهمع الهوامع ٤٤٧/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٨/٢.

[1] ينظر : توجيه اللمع ٢٢٧ .

[2] ينظر : السابق نفس الصفحة بتصرف .

[3] ينظر : السابق ص ٢٢٨ .

[4] ينظر : مغني اللبيب ٤٠٧/١ ، وهمع الهوامع ٤٤٧/٢ .

[5] ينظر : المرجعين السابقين نفس الصفحات .

[6] ينظر : مغني اللبيب ٤٠٧/١ .

[7] سورة القصص من الآية (٨٢) .

وفى المقرونة بـ (ما) الزائدة ، وبـ (ما) المصدرية ، كقوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً﴾[1] ، أى : لأجل إرسال فيكم رسولا منكم فاذكرونى .

والثالث : الاستعلاء ، ذكره الكوفيون[2] ، وأن بعضهم قيل له : كيف أصبحت؟ فقال : كخير ، أى على خير ، وقيل المعنى : بخير ، ولم يثبت مجئ (الكاف) بمعنى (الباء) ، وقيل : هى للتشبيه على حذف مضاف ، أى كصاحب خير.

والرابع : التوكيد[3] ، وهى الزائدة ، كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4] ، قال الأكثرون التقدير : ليس شيء مثله ، إذ لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله ، فيلزم المحال وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفى المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً ؛ ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا : (مثلك لا يفعل كذا) ، ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه .

وقيل : الكاف فى الآية غير زائدة ، ثم اختلف ، فقيل : الزائد (مثل) كما زيدت فى ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾[5] قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصيل الكاف من الضمير.

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت[6] .

وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لـ (مثل) ، ولا تقع كذلك عند سيبويه[7] والمحققين[8] إلا فى الضرورة ، كقوله [9]:

---

[1] سورة البقرة من الآية (١٥١) .

[2] ينظر : مغنى اللبيب ١/٤٠٨ ، وهمع الهوامع ٢/٤٤٧ .

[3] ينظر : المرجعين السابقين .

[4] سورة الشورى من الآية (١١) .

[5] سورة البقرة من الآية (١٣٧) .

[6] ينظر : مغنى اللبيب ١/٤١٤ ، ٤١٥ .

[7] ينظر : الكتاب ٢/٣٨٣ .

[8] ينظر : مغنى اللبيب ١/٤١٥ .

[9] البيت من الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢/٣٢٨ .

والشاهد : قوله "عن كالبرد" حيث جاءت (الكاف) اسماً بمعنى (مثل) بدليل دخول (عن) عليها ، وهو حرف جر لا يدخل إلا على الاسم .

والبيت ورد فى : المفصل ١/٣٨٥ ، وأسرار العربية ١/٢٣٣ ، واللباب ١/٣٦٢ ، وشرح الرضى ٤/٣٢٥ ، والجنى الدانى ٧٩ ، وأوضح المسالك ٣/٥٤ ، ومغنى اللبيب ١/٤١٦ ، وهمع ٢/٤٤٩ ، وخزانة الأدب ١٠/١٦٦ ، والدرر ٢/٧٢ .

يَضْحَكْنَ عَن كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ

وقال كثير من النحويين[1] يجوز ذلك فى الاختيار ، فجوزوا فى نحو : زيد كالأسد ، أن تكون الكاف فى موضع رفع ، والأسد مخفوضا بالإضافة .

وتتعين الحرفية فى موضعين :

أحدهما : أن تكون زائدة ، خلافاً لمن أجاز زيادة الأسماء .

والثانى : أن تقع هى ومخفوضها صله ، كقوله[2] :

مَـــا يُرْجَـــى وَمَـــا يُخَـــافُ جَمَعَـــا

فَهُـــوَ الَّـــذِى كَاللَّيْـــثِ وَالغَيْـــثِ مَعَـــا

ويتعلق بـ (الكاف) الجارة مسألة ، وهى أنه لا يجر بها إلا الظاهر فلا تدخل على المضمر ، فإذا دخلت على المضمر كان ذلك ضرورة ، وذلك كقول الشاعر[3] :

خَلِّى الذَّنَابَاتِ شِمَالاً كَتِبَا

وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

فأدخل (الكاف) على (ألهاء) العائدة على الذنابات ، والذنابات – بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة – جمع ذنابا ، وهى فى الأصل شبه للخاط يقع من أنوف الإبل ، وهنا اسم موضع بعينه ، وأم أوعال : اسم هضبة بعينها ، وهى فى الأصل جبل منبسط على وجه الأرض ، وشمالا : ظرف ، وكتبا – بفتح الكاف والتاء المثلثة – صفة ، ومعناه قريبا ، وأو : حرف عطف ، والمعنى : إن هذا الحمار الوحشى ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه ، وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها[4] .

---

[1] ينظر : مغنى اللبيب ٤١٦/١ .

[2] البيتان من الرجز ، ولم أهتد لقائلهما

والشاهد : قوله "الذى كالليث" حيث وقعت الكاف ومخفوضها صلة فتعين حرفيتها .

والبيتان وردا فى : مغنى اللبيب ٤١٧/١ ، ولم أقف عليه فى غيره من المصادر .

[3] البيتان من الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه ٢٦٩/٢ .

والشاهد قوله (كها) حيث دخلت الكاف على الضمير المجرور ، وذلك للضرورة .

والبيتان وردا فى : جمهرة اللغة مادة (أ – م – م) ٦١/١ ، وشرح الرضى ٣٢٩/٤ ، وشرح ابن عقيل ١٥٦ ، والتصريح ٣/٢ ، وشرح الأشمونى ٢٠٨/٢ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ .

[4] ينظر : التصريح ٣/٢ ، ٤ .

ومثله وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا وأُتُناً وحشيات [1] :

فَلا تَرَى بَعْلاً وَلا حَلائِلاَ
كَهُنَّ وَلا كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلا

فأدخل الكاف في الأول على ضمير الحمار الوحشي ، وفي الثاني على ضمير الإناث الوحشيات .

واختصت (الكاف) بالدخول على الظاهر وذلك ؛ لأن حروف الجر بالنسبة لما تدخل عليه ستة أقسام[2]:

أحدها : ما يجر الظاهر والمضمر ، وهو سبعة أحرف : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، والباء ، واللام ، وفي .

والثاني : ما لا يجر إلا الظاهر ولا يختص بظاهر معين ، وهو ثلاثة : الكاف ، وحتى ، والواو .

والثالث : ما يجر لفظتين بعينهما ، وهو (التاء) فهي لا تجر إلا اسم الله عز وجل ، ورُبَّ مضافاً إلى الكعبة أو إلى الباء .

والرابع : ما يجر فرداً خاصاً من الظواهر ، ونوعا خاصاً منها ، وهي (كي) ، فإنها لا تجر إلا أمرين : أحدهما : ما الاستفهامية ، والثاني : أن المضمرة وصلتها .

والخامس : ما يجر نوعا خاصا من الظواهر ، وهو منذ ، ومذ ، فإن مجرورهما لا يكون إلا اسم زمان ، ولا يكون ذلك الزمان إلا معينا ، لا مبهماً ، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضياً أو حاضراً لا مستقبلاً.

والسادس : ما يجر نوعا خاصا من المضمرات ، ونوعا خاصا من المظهرات ، وهو (رُبَّ) فإنها إن جرت ضميرا فلا يكون إلا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مراداً به المفرد المذكر وغيره ، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز ، نحو : رُبَّهُ رجلاً لقيت ، ورُبَّهُ رجلين ، وهذا قليل .

"إن جرت ظاهرا فلا يكون إلا نكرة موصوفة ، نحو : رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيت ، وذلك كثير"[3]

---

[1] البيتان من الرجز لرؤبة في ديوانه صـ١٢٨ ، والشاهد قوله (كه ولا كهن) حيث دخلت الكاف على الضمير المجرور ، وذلك للضرورة .

والبيتان وردا في : الكتاب ٣٨٤/٢ ، والأصول ١٢٣/٢ ، وشرح الرضي ٣٢٨/٤ ، وأوضح المسالك ١٨/٣ ، وابن عقيل ١٥٦ ، والتصريح ٤/٢ ، وهمع الهوامع ٤٤٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٩/٢ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ .

[2] ينظر : شرح شذور الذهب ٣١٧ .

[3] ينظر : شرح شذور الذهب٣١٨ ، ٣١٩ .

وقد تناول الشارح (ابن الخباز) معنى (الكاف) وأوجه استعمالها عند حديثه عن حروف الجر ، وذلك على إثر ذكر المصنف له في هذا الباب ، وقد زاد ابن الخباز مسألة لم يذكرها المصنف في (اللمع) ، وهي منع دخول (الكاف) على المضمر ، فقال [1]:

"مسألة : من أحكام الكاف ألا تدخل على المضمر استغناء عنها بمثل ، وقال شيخنا – رحمه الله – لو أدخلوها على المضمر لجمعوا بين كافين إذا دخلت على المضمر المخاطب ، كقولهم : زيد كَذَاكَ ، وقد دخلت في ضرورة الشعر على المضمر ، أنشد سيبويه [2]– رحمه الله – :

فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ
كَهُنَّ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلاَ

وبنى أبو محمد اليزيدي[3] شعرا أدخل فيه الكاف على المضمر ، وهو إمام كبير في العربية ، وما فعل ذلك إلا قياسا على الشاذ :

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُم ... وَنَشْكُو إِلَيْكُم مَجَانِينَنَا
فَلَوْلاَ المَعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ ... وَلَوْلاَ البَلاَءُ لَكَانُوا كَنَا[4]"

فبين (ابن الخباز) في هذه المسألة أن من أحكام (الكاف) ألا تدخل على المضمر ؛وذلك للاستغناء عنها بمثل ، وهي حرف مختص بالدخول على الظاهر ، ثم يُظْهِر ابن الخباز أمانته في أخذه عن شيوخه ، فيقول[5] :

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ٢٣٨ .

[2] البيت سبق تخريجه ١٥٢ .

[3] أبو محمد اليزيدي : هو شيخ القراء : أبو محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري النحوي ، عرف باليزيدي لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال المهدي ، كان يؤدب ولده ، جود القرآن على أبي عمرو الدوري ، وحدث عنه ابن جريج وله مؤلفات منها : النوادر ، والمقصور والممدود ، والشكل ، ونوادر اللغة ، توفي ٢٠٢ هـ ، ينظر : وفيات الأعيان ١٨٣١٦ ، وسير أعلام النبلاء ٥٦٢/٩ .

[4] البيتان من المتقارب لأبي محمد اليزيدي اللغوي

والشاهد قوله : "كَهُمْ ، وكَنَا" حيث دخلت الكاف على المضمر شذوذا .

والبيتان وردا في : العقد الفريد ١٨٣/١ ، وتوجيه اللمع ٢٣٨ ، وهمع الهوامع ٢٤٢/١ ، وخزانة الأدب ٧/٤ ، والدرر ١٠٣/١ .

[5] ينظر : توجيه اللمع ٢٣٨ .

"وقال شيخنا – رحمه الله – لو أدخلوه على المضمر لجمعوا بين كافين إذا دخلت على المضمر المخاطب ، كقولهم : زيدٌ كَلَكَ" وهذا لا يجوز .

ويبين الشارح أن الكاف إذا دخلت على المضمر ، فذلك يكون ضرورة ، وقياسا على الشاذ ، ولا يأتي ذلك إلا فى الشعر ، ثم يذكر لذلك شاهدين يوضحان دخول الكاف على المضمر فى ضرورة الشعر .

وهذه المسألة ذكرها (ابن الخباز) فى توجيه اللمع ، ولم يذكرها المصنف (ابن جنى) فى (اللمع) ، فكانت إحدى زياداته التى ذكرها ولم يذكرها المصنف .

الإضافة اللفظية *

الإضافة في اللغة : الإسناد .

وفي الاصطلاح : إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه .

والإضافة على قسمين : محضة ، وغير محضة .

الأول : الإضافة اللفظية وهي غير المحضة ، وهي عبارة عما اجتمع فيه أمران ، أمر في المضاف ، وهو كونه صفة ، وأمر في المضاف إليه ، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة ، وذلك يقع في ثلاثة أبواب : اسم الفاعل ، كضاربٍ زيدٍ ، واسم المفعول كـ "مُعطَى الدينار" ، والصفة المشبهة كـ "حَسَنِ الوجهِ" .

وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا.

وسميت هذه الإضافة غير محضة ؛ لأنها في نية الانفصال ؛ إذ الأصل "ضاربٌ زيداً" وسميت لفظية ؛ لأنها أفادت أمرا لفظيا ، وهو التخفيف ؛ فإن ضاربَ زيدٍ أخف من "ضاربٍ زيداً"[1] .

القسم الثاني : الإضافة المحضة ، وهي عبارة عما انتفى منها الأمران المذكوران أو أحدهما ، مثال ذلك : "غلامُ زيدٍ" فإن الأمرين فيهما منتفيان ، و "ضَرْبُ زيدٍ" فإن المضاف إليه وإن كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة.

وسميت هذه الإضافة محضة ؛ لأنها خالصة من شائبة الانفصال ، وسميت معنوية ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحو : "غلامُ زيدٍ" وتخصيصه إن كان نكرة ، نحو : "غلامُ امرأةٍ"[2]

وقد تناول ابن الخباز القسمين عند حديثه عن الإضافة ، وهو بذلك زاد الإضافة اللفظية (غير المحضة) إذ أن المصنف (ابن جني) أغفلها ولم يذكرها .

قال ابن الخباز : "والإضافة قسمان : معنوية ، ولفظية ، فالمعنوية تسمى المحضة ، واللفظية تسمى غير المحضة ، وأبو الفتح لم يذكر الثانية ، وأنا أذكر القسمين لتكمل الفائدة"[3].

---

* ينظر المسألة في : الأصول ٢/٥ ، واللباب في علل الإعراب والبناء ٣٨٩/١ ، وتوجيه اللمع ٢٥٢ : ٢٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٢ ، وشرح الجمل ١٦٧/٢ ، وشرح التسهيل ٩٤/٣ ، والبسيط ٣١٢/١ ، والارتشاف ١٨٠٥/٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢٤٠/٢ ، والهمع ٥٠٣/٢ .

[1] ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٢٤ ، والتصريح ٢٧/٢ ، وهمع الهوامع ٥٠٣/٢ .

[2] ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ص٣٢٤ : ٣٢٧ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٥٢ .

ثم ذكر أضرب الإضافة غير المحضة الأربعة وهي : إضافة اسم الفاعل ، نحو : هذا ضارب زيدٍ الآن ، وإضافة الصفة المشبهة كقولك "حسن الوجه وشديد الساعد" ، وإضافة أفعل التفضيل إلى ما هو بعض له نحو : زيد أفضل القوم ، وإضافة الاسم إلى الصفة ، وذلك نحو : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع[1].

والإضافة المحضة لما لم تكن في نية الانفصال اكتسى المضاف فيها كثيراً من أحكام المضاف ، وجملة ذلك سبعة هي :

الأول : التنكير، كقولك : زَيد رَجُلٍ .

الثاني : التخصيص ، كقولك : غُلامُ رجلٍ .

الثالث : التأنيث ، كقولك : ذهبت بعض أصابعه .

الرابع : التعريف ، وذلك كقولك : غلامُ زيدٍ .

الخامس : الاستفهام ، كقولك : غلامُ مَن أنْتَ؟

السادس : المجازاة ، وذلك كقولك : غُلامُ من تَضْرِبْ أضربْ .

السابع : العموم ، وذلك نحو : عندي غُلامُ كُلِّ رَجُلٍ .

هذه الأحكام المتعلقة بالإضافة المحضة تناولها ابن الخباز بالشرح والإيضاح على أثر ذكر ابن جني لبعضها ، فأكملها الشارح وعُدَّت من زياداته .

قال ابن الخباز[2] : "واعلم أن الإضافة المحضة لما لم تكن في نية الانفصال اكتسى المضاف فيها كثيرا من أحكام المضاف إليه ، وجملة ذلك سبعة ذكر أبو الفتح منها أربعة ولم يمثل لها، وأنا أسوقها ممثلة .

الأول : التنكير : فإذا أضيفت معرفة إلى نكرة تنكرت ، كقولك : زيد رجلٍ فهو قبل الإضافة معرفة ، ولما أضفته ميزته عن زيدٍ امرأةٍ .

الثاني : التخصيص : وهو في إضافة النكرة ، كقولك : غُلامُ رجُلٍ ؛ لأن غلامَ رَجُلٍ أخص من غلام .

الثالث : التأنيث ، كقولهم : ذهبت بَعْضُ أصابعه ؛ لأن بعضاً مذكر ، فلما أضافوه إلى الأصابع أنث ؛ لأنه أصبع .

قال الأعشى[3]:

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٥٣ .

[3] البيت من الطويل للأعشى في ديوانه ص (١٢٣) .

والشاهد قوله : "صدر القناة" حيث اكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث .

وَتَشْــرَقُ بِــالقَوْلِ الَّــذِي قَــد أَذَعْتَــهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

و"الصدر" مذكر فلما أضافوه إلى "القناة" أنثه ؛ لأنه يسمى قناة ، فهذه الثلاثة العائلة .

وأما الأربعة الباقية ، فالأول : التعريف ، وذلك كقولك : غُلامُ زيدٍ ، وكل نكرة أضيفت إلى معرفة تعرفت إلا أسماء أوغلت في الإبهام نذكرها في باب الوصل إن شاء الله .

الثاني : الاستفهام ، وذلك كقولك : رِزْقُ كم رجلاً أطلقت؟ وغُلامُ من أنت ؟ ، يدلك على أنه اكتسى معنى الاستفهام أنك لو جئت بالألف أدخلتها على الاسم فكنت تقول : أرزق عشرين رجلاً أطلقت؟ ، وأغُلام زيد أنت ؟

الثالث : المجازاة ، وذلك كقولك : غلام من تضرب أضرب ، يدلك على أنه اكتسى معنى الجزاء أنك لو جئت بحرف الشرط لوليه فعله ، فكنت تقول : إن تَضْرِبْ غُلامَ زيدٍ أَضْرِبْ .

الرابع : العموم ، وذلك كقولك : عندي غُلامُ كلِّ رَجُلٍ ؛ لأنَّ كلا معناها العموم .

فيظهر لنا من خلال ما ذكر أن الشارح (ابن الخباز) يسير على منهج محدد وضعه لنفسه تناول ما ذكره ابن جني وفي خلال شرحه يتعرض لبعض الأمور التي أغفلها فيكملها ابن الخباز ويزيدها وضوحاً ، فقد ذكر الإضافة اللفظية ، وبعض الأحكام المتعلقة بالإضافة المحضة نعُدُّ ذلك من زياداته على ما ذكره المصنف .

والبيت ورد في : الكتاب ١/٥٢ ، والمقتضب ٤/١٩٧ ، ١٩٩ ، والأصول ٢/٧٣٢ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣١٦ ، والخصائص ٢/٤١٧ ، وتوجيه اللمع ٢٥٣ ، ولسان العرب مادتي (صدر ، وشرق) ، ومغني اللبيب ٢/١٠٦٧ ، وهمع الهوامع ٢/٥١١ ، وخزانة الأدب ٥/١٠٦ ، والدرر ٢/٥٩ .

تعدد النعت والمنعوت لعاملين *

النعت : هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته ، نحو : مررت برجل كريم ، أو من صفات ما تعلق به – وهو سببه – نحو : مررت برجل كريم أبوه .

هذا النعت يتعلق به عدة مسائل منها جواز تعدد النعت والمنعوت لعاملين ، فإذا نُعِت معمولان لعاملين متحدي المعنى والعمل أتبع النعت المنعوت رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ، وحدثت زيداً وكلمت عمراً الكريمين ، ومررت بزيد وخرجت على عمرو الصالحين

فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما وجب القطع وامتنع الاتباع ، فتقول : جاء زيد وذهب عمرو العاقلين ، بالنصب على إضمار فعل أي : أعني العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أي : هما العاقلان ، وتقول : انطلق زيد وكلمت عمراً الظريفين ، أي : أعني الظريفين ، أو الظريفان أي: هما الظريفان ، ومررت بزيد وجاوزت خالدا الكاتبين ، أو الكاتبان .

ذكر ابن الخباز هذه المسألة فقال[1] :

"إذا اختلف إعراب الأسماء الموصوفة أو العامل فيها لم يجز الجمع بين صفاتها بل يفرد كل واحد بصفته ، فمثال اختلاف إعرابها أن يكون أحد الاسمين مرفوعا ، والآخر منصوبا أو مجرورا ، كقولك : قام زيد ورأيت عمراً ، فلا يجوز : قام زيدٌ ورأيت عمراً الكريمين ولا الكريمان ؛ لأن الكريمين اسم حله إعراب واحد ، فلو جعلته صفة لهما لم يستقم حتى ترفعه وتنصبه ليكون صفة لهما ؛ لأنه لم يتبعهما في الإعراب ، وأجازوا : قام زيد ورأيت عمراً الكريمين والكريمان على غير وجه الصفة ، وهو أن تنصبه بإضمار أعني ، وترفعه بإضمار المبتدأ ، ومثال اختلاف العامل فيها قولك : هذا زيد وقام عمرو الكريمان ، وكان زيد أخاك ورأيت أباك العاقلين ، لا تجوز المسألتان على الصفة؛ لأن الأول ارتفع فيها زيد بأنه خبر المبتدأ وعمرو بأنه فاعل ، والثانية : انتصب فيها أخوك بأنه خبر كان ، وأبوك بأنه مفعول ، فلو جعلت الكريمين والعاقلين صفة لرفعت الكريمين برافعين ، ونصبت العاقلين بناصبين ، واختلاف الجزين كاختلاف الرفعين والنصبين ، كقولك : مررت بزيد وسرت إلى عمرو الكريمين ، وهذه المسائل جائزة بأن تنصب بإضمار أعني وأن ترفع على إضمار المبتدأ "

يوضح الشارح (ابن الخباز) فيما سبق العلل التي من أجلها يمتنع الإتباع ويجب القطع ، فيشترط في الإتباع الاتفاق في المعنى والعمل ، نحو : جاء زيد وأقبل عمرو الظريفان ، فإذا تخلف أحدهما امتنع

---

* ينظر المسألة في : الأصول ٢/٤١ ، والمسائل البصريات مسألة (١١١) ص٧٧٨ – ٧٨٠ ، والمسائل المنثورة مسألة (٥٤) ص ٥٤ ، وتوجيه اللمع ٢٦٤ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٢/٣٣٨ ، والمساعد ٢/٤١٣ ، ٤١٥ ، والتوضيح ٢/١١٥ ، وهمع الهوامع .

[1] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٦٤ .

الإتباع ، نحو : قام زيدٌ ورأيت عمراً ، اختلف المعنى والعمل ؛ لأن الاسم بعدهما يكون اسما حله إعراب واحد ، فلا يستقيم حتى ترفعه وتنصبه ليكون صفة لهما ؛ لأنه لم يتبعهما فى الإعراب وهذا أمر لا يجوز

وكذلك قولنا : هذا زيد وقام عمرو الكريمان ، لا يصح إعراب الكريمان على الصفة لاختلاف عامل الرفع حيث ارتفع زيد على أنه خبر المبتدأ ، وعمرو على أنه فاعل ، فلو جُعل الكريمان صفة لرفع برافعين وهذا لا يجوز .

ويصح فيما لا يجوز على الصفة القطع فيرفع على إضمار مبتدأ ، أو ينصب على إضمار فعل تقديره : (أعنى) .

وهذه المسألة ليست من المسائل الخلافية وإنما هى مسألة متفق عليها ، وقد زادها الشارح ابن الخباز على ما ذكره ابن جنى إتماماً للفائدة من دراسة باب فى توجيهه ، وهذا أمر يتفق مع المنهج الذى رسمه لنفسه عندما أراد أن يشرح اللمع لابن جنى حيث إنه فى بعض الأبواب يذكر عدداً من المسائل قد أغفلها المصنف ، ورأى الشارح أنه من الضرورى الإشارة إليها .

قال ابن الخباز[1] :

"ومسائل الصفة كثيرة ، ونحن نذكر منها خمس مسائل أجنبية من الباب نجعل كل مسألة علما على نوعها" .

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٦٤ .

تعدد النعت والمنعوت لعامل واحد *

إذا نعت غير الواحد : فإما أن يختلف النعت أو يتفق ، فإن اختلف وجب التفريق بالعطف ، فتقول : مررت بالزيدين الكريم والبخيل ، وبرجال فقيه وكاتب وشاعر .

وإن اتفق جيء به مثنى أو مجموعاً ، نحو : مررت برجلين كريمين ، وبرجال كرماء ، وإذا اختلف المنعوت جاز تفرقته بالواو وجمع النعت بشرط : أن يشترك أفراد المنعوت في تلك الصفة ، وذلك نحو : مررت برَجُلٍ وامرأة وحمار قيام ، فلا يصح مررت برجل وحمار مصليين ؛ لأن الحمار لا يصلي .

"ويغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوباً ، نحو : مررت برجل وامرأة صالحين ، وبزيد وهند الصالحين ، واشتريت عبداً وفرساً مختارين"[1]

ويجوز أيضاً في باب النعت جمع الموصوف وتفريق الصفة ، وذلك نحو : مررت برجال قائم وقاعد ومضجع ، وبرجلين مسلم وكافر ، ويجوز في المنعوت الرفع بقطع النعت .

هذه المسألة تناولها الشارح ابن الخباز ، وقد زادها عما ذكره المصنف في هذا الباب ، وهي مسألة متفق عليها وليست من مسائل الخلاف .

قال ابن الخباز[2] : "المسألة الثانية : يجوز تفريق الموصوف وجمع الصفة ، وجمع الموصوف وتفريق الصفة ، فالأول ، كقولك : مررت برجل وامرأة وحمار قيام ، وهذا لا يصح إلا إذا اشتركت ، فلا يجوز : مررت برجل وحمار مصليين ؛ لأن الحمار لا يصلي .

والثاني ، كقولك : مررت برجلين مسلم وكافر ، ومررت برجال قائم وقاعد ومضجع ، ولك القطع والرفع في مثل هذا ، كأنك قلت : أحدهما مسلم والآخر كافر".

فبين ابن الخباز جواز تفريق الموصوف وجمع الصفة ، وكذلك جمع الموصوف وتفريق الصفة ، ونص على زيادتها عما ذكره ابن جني في لمعه .

---

* ينظر المسألة في : المقتضب ٤/٢٩٠ ، والأصول ٢/٣٣ ، والمحصل ٢/٣٧ ، والكافية الشافية ٣/١١٦١ ، والمساعد ٢/٤١٣ ، وشرح الأشموني ٣/٦٨ ، ٦٩

[1] ينظر : المساعد ٢/٤١٣ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٦٥ .

منع عطف الصفة على الموصوف وجوازها على الصفة *

من مسائل الصفة أنه لا يجوز عطف الصفة على الموصوف ، وذلك نحو : مررت بزيد والظريف ؛ لأن النعت يضيف معنى للمنعوت فلا يفرق بينهما بالواو ، وعلى العكس يجوز عطف الصفات بعضها على بعض ، وذلك نحو : مررت بخالد المؤدب والمحترم ، وقابلت محمداً الشاعر والكاتب ، وذلك لتغايرهما في المعنى .

وقد تناول ابن الخباز هذه المسألة كواحدة من زياداته في هذا الباب ، تقال[1] :

"والمسألة الثالثة : لا يجوز عطف الصفة على الموصوف ، فلا تقول : مررت بزيد والظريف ؛ لأنه زيد في المعنى ، ويجوز عطف بعض الصفات على بعض ، كقولك : مررت بزيد الظريف والكاتب لتغايرهما .

فإن قلت : فما الفرق بين قولك : مررت بزيد الظريف الكاتب ، وبين قولك : مررت بزيد الظريف والكاتب؟

قلت : الفرق أن إثبات الواو يدل على إثبات شهرة زيد بكل واحدة من الصفتين ، وحذفها يدل على شهرته بمجموعها .

يذكر الشارح أنه لا يجوز عطف الصفة على الموصوف ، ويجوز عطف الصفات بعضها على بعض ، ثم يوضح الشارح فرقا في معنى جملتين هما قوله : مررت بزيد الظريف الكاتب ، وقوله : مررت بزيد الظريف والكاتب .. فبين أن الواو أفادت إثبات شهرة زيد بكل صفة من الصفتين ، وعند إسقاطها يكون زيد معروفا بمجموع الصفتين معا ، وهذه المسألة لم يتعرض لها المصنف وذكرها الشارح فعدت من زياداته كما ذكر في اللمع .

---

* ينظر المسألة في : مفتاح العلوم ١/١٢٢ ، وتوجيه اللمع ٢٦٥ ، ومغني اللبيب ١/٤٦٥ ، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ١/١٤٠ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٦٥ .

منع تقديم الصفة على الموصوف *

أجمع النحويون أنه لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ؛ لأن إعرابها فرع على إعرابه ، وهي أيضا فرع عليه في الوجود ، فإذا قدمت على الموصوف تعرب بدلا أو عطف بيان .

قال الأندلسي[1] :

"ومن إبدال النكرة من النكرة قوله تعالى ﴿وَغَرَابِيبُ سُود﴾[2] ؛ لأن غرابيب في الأصل صفة لسود فرغ منها الضمير ، وأقيمت مقام الاسم ثم أبدل منها الذي كان موصوفا بها ، ومنه قوله تعالى ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً﴾[3] أي دينا غير الإسلام .

وأنشد الأصمعي[4] :

وَلَكِنَّنِي بُلِيتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ هُمُ لَهُمٌ وَمُنْكَرَةٌ جُسُومٌ

أراد : وجسوم منكرة

وقال آخر[5] :

إِنْ أَنْتَ لَمْ تُبْقِ لِي لَحْماً أَعِيشُ بِهِ فَالْقَيْنِي أَعْظُماً بِالْقَرْقَرِ الْقَاعِ

وقال ابن عقيل : "فإن صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه للتنصوت ، نحو قوله تعالى ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ . اللَّهِ﴾[6] .

ومنه :

---

* ينظر المسألة في : المقتضب ١/١٧ ، ٤/١٩٢ ، ومجالس العلماء للزجاجي صـ٩٠ ، وتوجيه اللمع صـ٢٦ ، والمفصل شرح المفصل للأندلسي ٢/٨٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٢١٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٥٢ ، والمساعد ٢/٤١٨ .

[1] ينظر : المفصل شرح المفصل ٢/٨٩

[2] سورة فاطر من الآية (٢٧) .

[3] سورة آل عمران من الآية (٨٥) .

[4] البيت من الوافر لأبي شهاب ..

والشاهد قوله : "ومنكرة جسوم" حيث قدمت الصفة على الموصوف فأعرب الموصوف جسوم بدلا من منكرة .

والبيت ورد في : شرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٢ ، والمفصل ٢/٨٩ ، والمساعد ٢٨/٤٢٨ .

[5] البيت من البسيط بلا أعتد لقائله.

والشاهد قوله : "بالقرقر القاع" حيث قدمت الصفة على الموصوف فأعرب الموصوف بدلا .

والبيت ورد في : المفصل شرح المفصل ٢/٨٩

[6] سورة إبراهيم من الآيتين (١ ، ٢) .

وَلَكِنَّنِي بُلِيتُ بِوَصْلِ قَوْمٍ هُمُ لَهُمٌ وَمُنْكَرَةٌ جُسُومٌ

أى : وجسوم منكرة .

قال ابن عصفور[1] : ويؤخذ من هذا وجهان :

أحدهما : أنه وصف مقدم .

والثانى : جعل الثانى بدلاً[2] .

وقد تناول ابن الخباز هذه المسألة ، وذهب فيها مذهب جميع النحويين فى منع تقديم الصفة على الموصوف ، وإذا قدمت كان إعرابها بدلاً أو عطف بيان .

قال ابن الخباز[3] : "المسألة الرابعة : لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ؛ لأن إعرابها فرع على إعرابه ، وهى أيضا فرع عليه فى الوجود .

وأما قول النابغة[4]:

وَالْمُؤْمِنُ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ وَالسَّنَدِ

فليس العائذات صفة مقدمة ، وإنما الطير بدل أو عطف بيان" .

فقد ذكر ابن الخباز عدم جواز تقديم الصفة على الموصوف ، وذكر علة هذا المنع وهو أن إعراب الصفة فرع على إعراب الموصوف ، وأنها فرع عليه فى الوجود ، وما جاء مخالفاً وقدمت الصفة على الموصوف فيه يعرب بدلاً أو عطف بيان .

وهذه المسألة زادها الشارح عما ذكره المصنف فى هذا الباب .

---

[1] ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢١٨/١ .

[2] ينظر : المساعد ٤١٨/٢ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٦٥ .

[4] البيت من البسيط للنابغة فى ديوانه ص٢٣ .

والشاهد قوله : "العائذات الطير" حيث جاءت الطير بدلا من العائذات وليس العائذات صفة مقدمة عليه .

والبيت ورد فى : تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ٢٥٧ ، والمفصل فى صنعة الإعراب ١٢٣/١ ، والمستقصى فى أمثال العرب ٩/١ ، وتفسير القرطبى ٤١/١٨ ، وتوجيه اللمع ٢٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٣ ، وفتح القدير ٢٩١/٥ ، وروح المعانى ١٩٠/٢٢ .

العامل في الصفة*

اختلف النحاة حول العامل في الصفة على مذهبين :

أولهما: إن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ، وقال به سيبويه (١)،"وذلك لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ،وقد بين ذلك فكان العامل فيه عاملا فيها" (٢) .

وقال السهيلي (٣): العامل في النعوت هو العامل في النعت ،وكان سيبويه(٤)إلى هذا ذهب حين منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف العامل فيهما نحو :جاء زيد ،وهذا محمد العاقلان .

وقال أبو حيان(٥) : "ذهب المبرد(٦) وابن السراج(٧) وابن كيسان(٨) إلى أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت وأنه ينصب عليهما انتصابا واحدة".

والثاني: قاله أبو الحسن(٩) ،وهو أن عامل الرفع في الصفة كونها صفة لمرفوع،وكذلك عامل النصب والجر فيها."(١٠)

وإلى هذا القول ذهب السهيلي فقال(١١) : "وذهب قوم إلى أن العامل في النعت معنوي ،وهو كونه في المعنى الاسم للمنعوت فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفاعل عاملا فيه ،وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ ،وأما الظروف فمن دليل آخر".

(*)ينظر المسألة في :-الكتاب ١/٢٤٧،ومعاني القرآن للأخفش ١/٩ ،وأسرار العربية ٢٩٥ ،ونتائج الفكر ٢٣١،وتوجيه اللمع ٢٦٥،وشرح المفصل ٣/٣٨،والمحصل ٢/٨٢٨،وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٢٥ ، والمساعد ٢/ /٤١٥،والتصريح ٢/١٠٨، ٢٤٤.

(١)ينظر:-الكتاب ١/٢٤٧.

(٢) ينظر :-توجيه اللمع ٢٦٥.

(٣)ينظر :-نتائج الفكر ٢٣١.

(٤)ينظر :-الكتاب١/٢٤٧.

(٥)ينظر :-ارتشاف الضرب ٤/١٩٢٥.

(٦)ينظر :-المقتضب ٤/٣١٥.

(٧)ينظر:- الأصول ٢/٢٣.

(٨)ينظر :- المساعد٢/٤١٥.

(٩)ينظر :-معاني القرآن ١/٢٠٩.

(١٠)ينظر:-توجيه اللمع ٢٦٥.

(١١)ينظر:- نتائج الفكر ٢٣١.

قال السهيلي(١): " وإلى هذا القول أذهب ،وليس فيه نقض لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما ؛لأن العامل في النعت وإن كان معنويا فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه ،فكأن الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، وإن لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو هو في المعنى".

وقال : إنما قوى عندنا هذا القول : امتناع تقديم النعت على المنعوت ،ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله كما يليه المفعول تارة ،والفاعل تارة أخرى ،وكما يليه الحال والظرف ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره".

وقال أبو حيان(٢): ذهب الخليل وسيبويه(٣)والأخفش(٤)والجرمي(٥) وأكثر المحققين إلى أن العامل في النعت تبعيته للمنعوت ،واختلف هؤلاء:فمنهم من لاحظ التبعية من حيث اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف ،ومنهم من شرط اتحاد الإعراب ولا يبالي باختلاف جهة الإعراب،ومنهم من فصل فشرط مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته فتكون العوامل من جنس واحد ، وبشرط ألا تكون عوامل مختلفة ،وإلى هذا ذهب سيبويه والخليل(٦) وصححه أصحابنا ".

وضعف هذا المذهب :بأن حق العامل أن يكون متحققا دون المعمول ،وهذا لا يتحقق إلا به ومعه"(٧) وهذه المسألة تناولها الشارح(ابن الخباز) شارحا ومفصلا لها، وهي من المسائل الخمس التي زادها في باب النعت عما ذكره المصنف (ابن جني)في لمعه.

قال ابن الخباز(٨):المسألة الخامسة: اختلف سيبويه وأبو الحسن في عامل الصفة،فذهب سيبويه إلى أن العامل فيها العامل في موصوفها ؛لأنها هي هو في المعنى، وتدبين ذلك فكان العامل فيه عاملا فيها ،ولو جئت بصفات كثيرة كان حكمها حكم الصفة الواحدة ،وينبغي أن تعلم أن للموصوف لا يجوز أن يخالف به عن عامله، والصفة يجوز أن تقطع تنصب أو ترفع ، وذهب أبو الحسن :إلى أن عامل الرفع في الصفة كونها صفة لمرفوع ، وكذلك عامل النصب والجر فيها ،وفي الذي قاله نظر؛لأن حق العامل أن يكون متحققا دون المعمول ،وهذا لا يتحقق إلا به ومعه ".

فقد ذكر (ابن الخباز) في هذه المسألة قولا سيبويه والأخفش ،وعلة كل منهما فيها ثم انتهى إلى القول بصحة مذهب سيبويه وضعف قول الأخفش ، وما ذهب إليه الشارح هو الأصح لما سبق بيانه.

---

(١)ينظر: نتائج الفكر ٢٣٢.

٢)ينظر:ارتشاف الضرب٤/١٩٢٥.

(٣)ينظر:الكتاب ١/٤٢١.

(٤)ينظر:معاني القرآن١/٩.

(٥)ينظر :ارتشاف الضرب ٤/١٩٢٥،والمساعد٢/٤١٥.

(٦)ينظر: الكتاب ٢/٥٩.

(٧)ينظر:توجيه اللمع ٢٦٦.

(٨)ينظر:السابق ٢٦٥،٢٦٦.

فائدة البدل *

البدل فى اللغة : كل شيء قام مقام غيره ، ومنه قولهم : إنَّ بَنَلَكَ زيد ، أى إن القائم مقامك زيد[1].

وهو عند النحويين : التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً بلا واسطة[2] .

والبدل فائدتان ، قال ابن جنى[3] : "اعلم أن البدل يجرى مجرى التوكيد فى التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف فى الإيضاح والتخصيص"

وقال ابن الخباز[4] :

"وأما جريه مجرى التوكيد فى التحقيق والتشديد ؛ فلأنك إذا قلت : قام أخوك زيد ، فالبدل والمبدل منه عبارتان عن معنى واحد ، فكأنك قلت : قام أخوك أخوك ، أو قام زيدٌ زيدٌ ، وكذلك إذا قلت : ضربتُ زيداً رأسه ، فقد ذكرت الرأس مرتين ، الأول بذكرك ما هو جزء منه أعنى زيداً ، والثانية بذكرك اسمه ، وكذلك إذا قلت : أعجبنى زيدٌ عقله ، فقد ذكرت العقل مرتين : إحداهما : بذكر محله للشعر به ، والثانية : بذكر اسمه ، ولا يتجه فى بدل الغلط ؛ لأنك إذا قلت : ركبتُ فرساً حماراً لم تذكر الحمار مرتين ، ولا الفرس مرتين ؛ لأن أحدهما غير الآخر من كل وجه ، فذكر أحدهما لا يدل على ذكر الآخر .

وأما جريه مجرى الوصف فى الإيضاح والتخصيص ؛ فلأنك إذا قلت : قام أخوك زيد لم يخل بعض من يسمع ذلك أن يكون غير عارف بالمذكور من كلتا جهتيه اسمه وقرابته ، فإذا قلت : قام أخوك ، وهو لا يعرف أن اسمه زيد ، وقام زيد وهو لا يعرف أنه أخوك ثم جمعت بين الاسمين أفدت بمجموعهما بياناً لا يحصل بأحدهما" .

فالغاية من البدل عند النحاة فى تخصيص المبدل منه أو رفع الاحتمال عنه أو إيضاحه ، أو توكيده ، وقد تناول ابن الخباز (باب البدل) على إثر تناول المصنف (ابن جنى) له ، إلا أنه رأى أنه من الفائدة أن يختم الباب بثلاث مسائل لم يتناولها المصنف ، فقال[5] : "ولابد من ختم الباب بثلاث مسائل :

---

* ينظر المسألة فى : الكشاف ٦٨/١ ، وأسرار العربية ٢٦٤/١ ، وتوجيه اللمع ٢٧٥ ، والبرهان ٤٥٥/٢ ، وحاشية الصبان ١٨٣/٣ ، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٦٨/٢ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

[2] ينظر : التصريح ١٥٥/٢ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ٢٧٤ .

[4] ينظر : السابق ٢٧٥ .

[5] ينظر : توجيه اللمع ٢٨٠ .

المسألة الأولى : أن يقال : إذا كان معنى قولك : ضربت زيداً رأسَهُ .. ضربت رأس زيدٍ ، فهلا قيل : ضربت رأس زيدٍ؟ قلت : بينهما فرق من وجهين : أحدهما : أن قولك : ضربت زيداً رأسه يفيد التوكيد ، والثاني : أنه يفيد ضرب الرأس متصلا بزيد ؛ لأنك ذكرت زيداً ، ولو قلت : ضربت رأس زيد لجاز أن يكون متصلا به ومنفصلا عنه".

يبين الشارح في هذه المسألة فائدة البدل في نحو قولنا : ضربت زيداً رأسه ، فالجملة من بدل البعض ، ويفيد البدل فيها التوكيد ، وهو معنى مستفاد من الجملة ، ويذكر الشارح الفرق بين قولنا : ضربت زيداً رأسه ، وضربت رأس زيد ، فالمعنى فيهما واحد ، لكن هناك فرق من وجهين زيادة على أن الجملة الأولى من باب البدل ، والثانية من باب المفعول به ، والفرق بينهما أن الجملة الأولى تفيد التوكيد ، وهو من فوائد البدل ، والجملة الثانية لا تفيده ، وتفيد الأولى أيضاً أن ضرب الرأس متصلا بزيد ؛ لذكر زيد أولاً ، وفي الثانية : يجوز أن يكون ضرب الرأس متصلاً به ومنفصلاً عنه .

وهذه المسألة وما فيها من فرق بين جملتي : ضربت زيداً رأسه ، وضربت رأس زيد لم يشر إليها المصنف والشارح (ابن برهان) ، فكانت واحدة من زيادات (ابن الخباز) التي ذكرها في هذا الباب.

العامل في البدل *

البدل في اللغة : "كل شيء قام مقام غيره ، ومنه قولهم : إنَّ بَدَلَكَ زيدٌ ،أي: إن القائم مقامك زيد ، ومنه قول ذي الرمة [1]:

فَيَا لَحْزَمَ السَّكْنِ الَّذين تَحَمَّلُوا ... مِنَ الدَّارِ والمُستَخلِفِ المُتَبَدِّلِ [2]

وهو عند النحويين : التابع المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً بلا واسطة[3].

وقد اختلف النحاة حول العامل في البدل على قولين :

الأول : إن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وقال بهذا سيبويه[4] ، والمبرد[5] ، والسيرافي[6] ، وابن مالك[7] .

قال سيبويه[8] : "هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك قولك : "رأيت قومك أكثرهم".

وقال المبرد[9] : "اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه ، وذلك قولك : مررت برجل زيد ، وبأخيك أبي عبد الله ، فكأنك قلت : مررت بزيد ، ومررت بأبي عبد الله" .

---

* ينظر المسألة في : الكتاب ١/١٥٠ ، والمقتضب ٤/٢١١ ، ٢٩٥ ، ٣٩٩ ، والفصل ١٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٦٣٤ ، والقرب ٢٦٦ ، والمحصل في شرح المفصل ٢/٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح الرضي ٢/٣٠٧ ، والبسيط ١/٣٨٧ ، والمساعد ٢/٤٢٧ ، وهمع الهوامع ٣/١٤٢ ، وشرح الأشموني ٣/١٨٨ .

[1] البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (١/٥٩١)

والشاهد قوله : "المبدل" حيث استشهد به على أن البدل في اللغة هو القائم مقام غيره .

والبيت ورد في : غريب الحديث لابن الإسلام ٤/٣٤٣ ، والصحاح مادة (سكن) ، والكشاف ١/٢٦٥ ، وتوجيه اللمع ٢٧٥ ، ولسان العرب مادة (سكن) ، وخزانة الأدب ٣/٦٢٧ ، وتاج العروس مادة (سكن) .

[2] ينظر : توجيه اللمع ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

[3] ينظر : التصريح ٢/١٥٥ .

[4] ينظر : الكتاب ١/١٥٠ .

[5] ينظر : المقتضب ٤/٢٩٥ .

[6] ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٢/٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٦٣٥ ، وشرح الرضي ٢/٣٠٨ .

[7] ينظر : التسهيل ٣/١٨٩ .

[8] ينظر : الكتاب ١/١٥٠ .

[9] ينظر : المقتضب ٤/٢٩٥ .

واحتجوا على ذلك بأن قالوا : "التبوع فى حكم الطرح فكأن عامل الأول باشر الثانى"[1]

وأيضا[2] "بأنه لم يكن العامل فى البدل والمبدل منه واحداً للزم اطراد إضمار الجار والجازم فى الإبدال من المجرور والمجزوم ، وذلك ممتنع ، وما أفضى إليه للمتنع ممتنع"

وقالوا[3] أيضا : "لو كان له عامل يخصه ويقدر معه للزم إظهاره ، إذ لا نائب له ، وظهوره فى بعض المواضع لا يدل على أنه مقدر بدلاً ؛ لأن العامل قد يعاد توكيداً ؛ ولأنه لو كان الأصل إظهاره لكان الأكثر إظهاره ، والأمر بخلاف ذلك".

والمذهب الثانى : أن العامل فى البدل مقدر من جنس الأول ، وقال بهذا الأخفش[4] ،

والرمانى[5] ، والزمخشرى[6] وأكثر المتأخرين[7] .

قال الأخفش : "البدل والمبدل منه جملتان ؛ لأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه"[8]

وقال[9] أيضا : "فى هذه التوابع ما لا يجوز أن يلى العامل فلابد أن يكون العامل فيها معنى لا لفظا ، فالعامل فى الصفة كونها صفة ، وهكذا فى البواقى ، وربما عبر عن هذا بأن العامل المشترك بين الخمسة هى التبعية" .

واحتجوا بأن العامل جاء صريحا فى البدل كما أظهر فى المبدل منه ، وذلك فى قوله تعالى ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[10] ، فقوله ﴿لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ بدل من قوله ﴿ للذين استضعفوا﴾ ، فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه .

---

[1] ينظر : شرح الرضى ٢/٣٠٨ .

[2] ينظر : شرح التسهيل ٣/١٨٩.

[3] ينظر : المحصل شرح المفصل للأندلسى ٢/٨٤ ، ٨٥ – تح/ محمد السيد محمد الشرقاوى – رسالة دكتوراة .

[4] ينظر : معانى القرآن ١/٢٦٩،والحجة فى علل القراءات لأبى على الفارسى ١/١٠٩ ، تح/ على النجدى ناصف وآخرين . ط/ دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٨٣م ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٦٣٤ ، والمحصل شرح المفصل ٢/٨٢ .

[5] ينظر : شرح المفصل ١/٦٣٤ ، وشرح الرضى ٢/٣٠٧ .

[6] ينظر : المفصل ١٢١ ، وشرح المفصل ١/٦٣٤ ، والمحصل ٢/٨٢ . ينظر : المحصل شرح المفصل للأندلسى ٢/٨٤ ، ٨٥ ..

[7] ينظر : شرح الرضى ٢/٣٠٧ ، وهمع الهوامع ٣/١٤٢ .

[8] ينظر : الحجة ١/١٠٩ .

[9] ينظر : المحصل شرح المفصل ٢/٨٣ .

[10] سورة الأعراف من الآية (٧٥) .

وقال تعالى ﴿وَلَوْلاَ أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِم سُقُفاً مِن فِضَّةٍ﴾[1] ، فقوله (لبيوتهم) بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه ، فدل على أنه في تقدير التكرير ، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه[2] .

والرأي الراجح فيهما هو الثاني ، قال الأندلسي[3] : "العامل في البدل هو غير الأول ، وهو مقدر لكن من جنسه ، ولا يظهر إلا إذا كان حرف جر ، ويثقل تكراره ظاهرا مع الفعل ، والجملة الثانية مبينة للأولى ، والصفة مع الموصوف والعامل جملة واحدة ، وفي البدل جملتان" .

وقال[4] : "تمن إظهار حرف الجر في البدل قوله تعالى ﴿مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِم إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾[5] ، فأعاد (إلى) ، وقال تعالى ﴿وَلاَ تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُم﴾ حيث أعاد (من) .

قال الشاعر[6]:

أَلاَ يَكْسَرَ النَّاعِي بِخَيْرَى بَنِي أَسَدٍ ... بِعَمْرِو بْنَ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ

وكأنه إنما كثر في الحرف لاختصاره في اللفظ ، وضعفه عن العمل أيضا"

وأجيب على ما ذكره أصحاب الرأي الأول : بأن تقدم الأول ، وكون المقدر الثاني مثله ، والمقدر في حكم المحقق أغنى عن ذكره ثانية ، ولما في إظهاره من الجمع بين متماثلين ، ولذلك فروا عن تكرير الجملة إلى المصدر عند إرادة التوكيد .

"وأيضا فتكرر العامل مع أحد الاسمين دليل على تأثيره في المعنى ، ولما كان معنى الثاني هو الأول استغنى عن ذكر العامل مرة ثانية ، بخلاف العطف فإنه لما كان المعطوف أجنبياً عن المعطوف عليه احتيج ما ينوب عن العامل لفظاً.

---

[1] سورة الزخرف من الآية (٣٣) .

[2] ينظر : المفصل ١٢١ ، وشرح المفصل ٦٣٤/١ ، والمقرب ٢٦٦ ، والمحصل ٨٢/٢ ، وشرح الرضي ٣٠٧/٢ .

[3] ينظر : المحصل شرح المفصل ٨٣/٢ .

[4] ينظر : السابق ٨٤/٢ .

[5] سورة إبراهيم من الآية (١) .

[6] البيت من الطويل لسبرة بن عمرو الأسدي .

والشاهد : إعادة الباء مع البدل مما يدل على أن البدل معمول لعامل آخر .

وورد البيت في : سيرة ابن هشام ١١١/٣ ، وإصلاح المنطق ٤٩/١ ، والبيان والتبيين ١٠٦/١ ، والأغاني ٩٦/٢٢ ، ونوادر القالي ٩٥ ، وأمالي القالي ٢٨٨/٢ ، ومعجم ما استعجم للبكري ٩٩٦/٣ ، والمحصل شرح المفصل ٨٤/٢ .

وعلى هذا لو قلت : زيد ذهب عمرو أخوه ، امتنع من وجه ، وجاز من وجه فإن جعلت الأخ بدلاً لم يجز ؛ لأنه فى تقدير : زيد ذهب عمرو وذهب أخوه ، فلا يكون فى ذهب عمرو عائد إلى المبتدأ ؛ لأن البدل فى حكم تكرير العامل ، وإن جعلت أخاه صفة لعمرو ، صحت المسألة ؛ لعود الضمير من الصفة إلى المبتدأ ، والعائد من الصفة كالعائد من الموصوف ؛ لأن الصفة كالجزء من الموصوف ، وكبعض حروفه بدلالة : لا رجل ظريف ، ويا زيد بن عمرو ، ويا زيد الظريفاه"[1]

وقد تناول الشارح (ابن الخباز) هذه المسألة كواحدة من ثلاث مسائل زادها على ما ذكره ابن جنى فى هذا الباب :

قال ابن الخباز[2] : "المسألة الثانية : اختلف النحويون فى العامل فى البدل ، فذهب قوم إلى أن العامل فيه العامل فى المبدل منه ، والمبدل منه كالشرط لنفوذه إليه ، وهذا قول مهجور .

والقول الثانى – وهو الصحيح – أن العامل فيه محذوف دل عليه الأول ، ويدلك على ذلك مجيئه صريحا فى قوله سبحانه ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[3] فَمِنْ بدل من الذين بتكرير اللام ، وقال تعالى ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾[4] فالطلع بدل من النخل بتكرير مِنْ ، قال عبد القاهر – رحمه الله – : حق عامل البدل ألا يظهر ؛ لأنه مدلول عليه ، وفى الإبدال اختصار فإن ظهر فإنما يكون حرفاً ، يريد أن الفعل لا يظهر ، فأما قوله سبحانه ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾[5] ، ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[6] ، فالجملة الثانية شارحة للأول كقولك : ضربتُ رأس زيد فدقته بالحجر".

بين ابن الخباز قول النحاة فى عامل البدل ، فذكر أولا : تولهم إن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه ، وقد رده ابن الخباز ، وذكر أنه قول مهجور ؛ وذلك لأمور سبق بيانها ، ثم يذكر المذهب الثانى ويصرح بصحته وذلك بمجئ العامل فى البدل صريحا فى آيات عديدة فى كتاب الله – عز وجل – وما ذهب إليه ابن الخباز هو ما عليه جمهور النحويين ، وهو الأصح لما سبق بيانه فى الرد على أصحاب المذهب الأول .

---

[1] ينظر : المحصل شرح المفصل ٢/٨٥ ، ٨٦ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ص ٢٨٠ .

[3] سورة الأعراف من الآية (٧٥) .

[4] سورة الأنعام من الآية (٩٩) ، وينظر البرهان فى علوم القرآن ٢/٤٥٩ .

[5] سورة الشعراء من الآية (١٣٢).

[6] سورة الشعراء من الآية (١٣٣).

المبدل منه مطرح أم مراد ؟ *

اختلف النحويون فى المبدل منه ، أهو مطّرح أم مبدل ؟

فمنهم من قال : إنه مطرح ؛ لأن الثانى حمى بدلاً لقيامه مقامه[1].

وقد أبطله الجماعة بوجوه : منها :

أنه لو قدر إسقاط الأول لاختل الكلام من ذلك قول الشاعر[2] :

فَكَأَنَّـــهُ لَهِـــقُ السَّـــرَاةِ كَأَنَّـــهُ ... مَـــا حَاجِبَيْـــهِ مُعَـــيَّنٌ بِسَـــوَادِ

لو حذفت الماء لقلت : كأن حاجبيه معين ، وذلك لا يستقيم ؛ لأن المثنى لا يخبر عنه بالمفرد .

قيل : إن هذا الاستدلال ضعيف ؛ لأنه يجوز إفراد الخبر عن المبتدأ المثنى ، كقول الشاعر[3] :

لِمَـــنْ زُحْلُوقَـــةٌ زِلّ ... بِهَـــا العَيْنَـــانِ تَنْهَـــلُ

وقال آخر[4] :

---

* ينظر المسألة فى : المقتضب ٣٩٩/٤ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ٩٣٠/٢ ، والمحصل ٧٤/٢ : ٨١ ، وشرح الرضى ٤٠٥/٢ ، والمفصل فى شرح المفصل ٩٨١ ، والتصريح ١٥٥/٢ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ٢٨٠ ، والمحصل شرح للفصل ٧٥/٢ .

[2] البيت من الكامل للأعشى فى زيادات ديوانه ٢٤٠٠ ، وروايته (وكأنه لهق السراة) .

والشاهد : قوله "معين بسواد" حيث جاء بالخبر مفرداً مراعاة للمبدل ، وهو الماء فى كأنه لا للبدل حاجبيه مما يدل على أن البدل ليس بالساقط أو اللغى بل يعتد بوجوده ، وإن لم يكن للمقصود بالحديث .

وورد البيت فى : الكتاب ١٦١/١ ، وابن يعيش ٦٧/٣ ، والمفصل ٩٨١/٢ ، واللمع ١٥٧/٢ ، والخزانة ٣٧٠/٢ ، والدرر ٢٢١/٢ .

[3] البيت من المزج لامرئ القيس فى ملحقات ديوانه (٤٧٢) .

والشاهد : قوله "العينان تنهل" حيث رجع الضمير المستتر فى تنهل مفردا إلى العينين وهما مثنى مما يدل على جواز الإخبار عن المثنى بالمفرد ز

وورد البيت فى : المقتضب ١٨٠/٢ ، وأمالى بن الشجرى ١٢١/١ ، واللسان (زل) ، واللمع ٥٠/١ ، والدرر ٢٤/١.

[4] البيت من الكامل لسلمان بن ربيعة الضبى أو سلمى.

والشاهد : قوله "كحلت به فاغملت" حيث عاد الضمير فى كحلت واغملت مفردا إلى العينين ، وهما مثنى مما يدل على جواز الإخبار عن المثنى بالمفرد .

والبيت ورد فى : نوادر أبى زيد ١٢٠ ، والتعليق من أمالى بن دريد ١٤/١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٢١/١ ، ولسان العرب (هلل) ، والخزانة ٤٠٢/٣ ، وتاج العروس (هل) .

وَكَـــأَنَّ فِي العَيْنَـــيْنِ حَـــبَّ قَرَنْفُـــلٍ أَوْ سُـــنْبُلاً كُحِلَـــتْ بِـــهِ فَانْهَلَّـــتِ [1]

والقول الثانى : إن المبدل منه مرادٌ غير مطرح[2] .

قال الزمخشرى[3] :" وقولهم : إنه فى حكم تنحية الأول إيذانا منهم باستقلاله بنفسه ، ومفارقته التأكيد والصفة فى كونهما تتمتين لما يتبعانه لا أن يعنوا : إهدار الأول وإطراحه ، ألا تراك تقول : زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك" .

وقال المبرد[4] : ولو كان البدل يبطل للبدل منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبى عبد الله ؛ لأنك لو لم تعد بالهاء ، فقلت زيد مررت بأبى عبد الله – كان خلفاً ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداءً ، ولم ترد إليه شيئا ، فالبدل منه مثبت فى الكلام ، وإنما سمى البدل بدلا لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة .

وقال : وكان المازنى يختار النصب ، ويقول إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من لفظى ، وإن كان فى المعنى موجودا ، فكيف أتعب ما قد سقط .

والقياس عندى قول سيبويه ؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه .

والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا فى بدل الغلط ، فإن المبدل منه بمنزلة ماليس فى الكلام .

وقد ذكر الأندلسى[5] هذه المسألة فقال فيها : "الأولى فى هذا التفضيل أن تقول : إن كان المراد من قولهم تنحية الأول ، أنه ليس مقصوداً بالذكر أصلاً ورأساً فهو محال ، وإلا لكان البدل كله غلطا ؛ لأن الغلط هذا حقيقة ، وهو ألا يكون الأول مقصوداً أصلاً ، وإن كان المراد أنه بعد أن ذكره رجع عنه ، وأضرب وأخذ فى غيره ، فليس كذلك أيضاً فإن الأول يذكر توطئة وتمهيدا للثانى ، وهذه فائدة فكيف يقال إنه مضروب عنه بالكلية؟ "

واحتج جمهور النحويين على ذلك بنحو قول الشاعر[6] :

---

[1] ينظر : المحصل شرح المفصل ٢/٧٥ ، ٧٦ ،والتصريح٢/١٥٥.

[2] ينظر : المقتضب ٤/٣٩٩ ، وشرح الرضى ٢/٤٠٥ .

[3] ينظر : المفصل فى صنعة الإعراب ١٥٧.

[4] ينظر : المقتضب ٤/٣٩٩ .

[5] ينظر : المحصل شرح المفصل للأندلسى ٢/٨٠ .

[6] البيت من الكامل للأخطل فى ديوانه ص (٢٨) .

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ فَزَارَةَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

وقد تناول شارحا اللمع ابن برهان وابن الخباز هذه المسألة وذهب فيها مذهب جمهور النحويين ، وهو كون المبدل منه مراد غير مطرح .

قال ابن برهان[1] : واعلم أن العرب سلكت فى البدل مسلكين :

أحدهما : أن المبدل منه ليس فى تقدير اعتداد الطرح ، ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه فى قوله :

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

الغدو والرواح بدل من السيوف ، والهاء اسم السيوف ، وأبدل الحدث من العين ، وهو من باب بدل الاشتمال ، ومثله قوله تعالى ﴿وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾[2] ، فـ (أن أذكره) مصدر بدل من الهاء فى أنسانيه ، والهاء عبارة عن الحوت ، و(أن أذكره) مصدر وهو بدل من العين ، قال تعالى : ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾[3] ، وقوله :

فَكَأَنَّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ

والتقدير : كأنه معين ، فالهاء اسم للفعل الذى شبهه بالثور الوحشى ، وكأنه قال : كأن حاجبيه ، و(ما) زائدة بمنزلة ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[4].

والشاهد : قوله "تركت" حيث عاد الضمير المستتر فى تركت إلى المبدل منه (السيوف) ، ولم يعد إلى البدل (غدوها ورواحها) مما يدل على أن المبدل منه ليس فى حكم الساقط أو الملقى الذى لا يعتد به ، لكن الكثير مراعاة البدل إذ هو المعتمد فى الحديث كما فى قولنا : إنّ زيداً أخلاقه حسنة ، وإنّ هنداً وجهها جميل ، بنصب أخلاق ووجه ، ولولا أن المعتمد عليه فى ذلك هو البدل لوجب التذكير فى الأول والتأنيث فى الثانى .

والبيت ورد فى : معانى القرآن للأخفش ٢١٨ ، والكامل ٣/١٩ ، والمقتضب ١/١٠٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٠ ، وتوجيه اللمع ٢٨٠ ، والرضى ١/٣٤٢ ، واللسان مادة (عضب) ، والخزانة ٢/٣٧٢ ، وحاشية الصبان ٣/١٣٥ .

[1] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٢٣٠ .

[2] سورة الكهف من الآية (٦٣).

[3] سورة الكهف من الآية (٦٣).

[4] سورة آل عمران من الآية (١٥٩).

وتقول : الذى مررت به أبى عبد الله ، فيكون (أبى عبد الله) بدلا من الهاء ، ولا يصح أن تفرض طرح الاعتداد بالهاء ؛ لأن ذلك يقتضى خلو الصلة من راجع إلى الموصول ، وهى لا تخلو من ذلك"

وقال أيضا " فأما سلوكهم طريق طرح الاعتداد بالبدل منه ، نقولهم : مررت برجلٍ حمارٍ ، فى بدل الغلط ، ولا يصح أن يعتد بالبدل منه هنا ؛ لأنه لم يقصد الخبر عنه ، وإنما سبق إلى ذلك لسانه"[1]

وقال ابن الخباز[2] : "المسألة الثالثة : اختلفوا فى البدل منه ، أهو مطرح أم مراد ؟ ، فمنهم من قال : إنه مطرح ؛ لأن الثانى حمى بدلا لقيامه مقامه ، ومنهم من قال : إنه مراد ، واحتج بقول الشاعر[3]:

إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّهَا وَرَوَاحَهَا تَرَكَتْ هُذَيْلاً مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

فقال : تركت ؛ لأنه عنى بالسيوف"

فقد تناول شارحا اللمع الخلاف فى المسألة إلا أن ابن برهان صرح مباشرة بمذهب جمهور النحويين فيها ، وفصل القول فى كونه مرادا غير مطرح ، وأما ابن الخباز فقد ذكر الخلاف فى المسألة وعلة كل رأى منهما ، وهذه المسألة اتفق فيها الشارحان ، وذهبا فيها مذهب الجمهور ، وقد أغفلها المصنف (ابن جنى) فى اللمع لذلك عدت هذه المسألة من زياداتهما عما ذكره المصنف .

---

[1] ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٢٣١ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ٢٨٠ ، ٢٨١ .

[3] البيت مر التعليق عليه ص ١٧٣.

جواب (أم) المعادلة في الاستفهام *

حروف العطف عشرة هي : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، ولا ، وبل ، ولكن الخفيفة ، وأمْ ، وإما مكسورة مكررة ، وحتى[1] .

وهذه الحروف على أربعة أقسام : قسم يشرك بين الأول والثاني في الإعراب والحكم ، وهو (الواو) ، و(الفاء) ، و (ثم) ، و (حتى) .

وقسم يجعل الحكم للأول دون الثاني ، وهو (لا) .

وقسم يجعل الحكم للثاني دون الأول ، وهو (بل) ، و (لكن) .

وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه ، وهو (أو) ، (إما) ، و (أم)[2] .

والحديث هنا عن (أمْ) ، وهي ليست من حروف الاستفهام ، كالهمزة ، و(هل) ، ولكن يعطف بها في الاستفهام ، وهي على وجهين :

أحدهما : أن تكون معادلة لهمزة الاستفهام على معنى (أي) ، وحقيقة هذا اللفظ أنك إذا أسقطتها والهمزة والمعطوف والمعطوف عليه جاز أن تقيم (أيّاً) مقام الجميع ، تقول في معنى قولك : أزيداً ضَرَبْتَ أم عمراً؟ أيهما ضربت ، وفي معنى قولك : أبزيد مررت أم عمرو؟ بأيهما ضربت ، فهذا معنى المعادلة[3] .

وهي على وجهين :

"أحدهما : أن يتعدد الحكم ويتحد المحكوم عليه ، كقولك : أقام زيد أمْ قعد ؟ ، وأتضرب زيداً أم تحبسه؟ ، كأنك قلت : أيهما تفعل بزيد؟

والثاني : أم يتعدد المحكوم عليه ويتحد الحكم ، كقولنا : أزيداً ضربت أم عمرو؟ فإن قلت : فما جواب هذا؟ قلت : جوابه بتعيين أحد الشيئين"[4] .

والثاني من أوجه (أم) : المنقطعة وهي التي لم تتقدم عليها همزة التسوية ، ولا همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين .

---

* ينظر المسألة في : الكتاب ١٦٩/٣ ، والمقتضب ٢٨٦/٣ ، وشرح اللمع للواسطي ١٢٤ ، واللباب ٤٣٠/١ ، وتوجيه اللمع ٢٨٩ ، وشرح الرضي ٤١٤/٤ ، والتصريح ١٤٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٩٦/٣ ، وشرح الأشموني ١٤٥/٣ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ٢٨٣ ، وشرح الرضي ٣٨٩/٤ ، وهمع الهوامع ١٨٥/٣ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

[3] ينظر : السابق ٢٨٩ ، والتصريح ١٤٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٥٠/٣ .

[4] ينظر : توجيه اللمع ٢٨٩ .

وحيث منقطعة : لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، ولا يفارقها معنى الإضراب عند الجمهور[1] ، وقد تقتضي مع ذلك الإضراب استفهاماً حقيقياً وهو الطلبي ، نحو قول العرب : إنها لإبل أم شاء أي بل أهي شاء ، فالهمزة داخلة على جملة ، وإنما قدرنا بعدها مبتدأ ؛ لأنها لا تدخل على المفرد ، فهي بمعنى (بل) الابتدائية ، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

وقد تقتضي استفهاماً إنكارياً ، كقوله تعالى ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾[2] أي : أله البنات ، إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال ، وهو الإخبار بنسبة البنات إليه – تعالى عن ذلك – وقد لا تقتضي (أم) المنقطعة الاستفهام لا حقيقياً ولا إنكارياً ، نحو : قوله تعالى ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[3] أي : بل هل تستوي ، ولا يقدر بل أهل إذ لا يدخل استفهام على استفهام إذ لا معنى للاستفهام هنا ؛ لأنه للتمني[4] .

ويفرق بين (أم) المتصلة والمنقطعة ثلاثة أشياء[5] :

أحدها : أن المتصلة تتقدمها الهمزة إما للاستفهام ، أو للتسوية ، وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل (أم) المتصلة في الشعر ، كقول الشاعر[6] :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟

وربما تجيء (هل) قبل المتصلة على الشذوذ ، أما المنقطعة ، فقد لا يتقدمها الاستفهام ، وقد يتقدمها الاستفهام بـ (الهمزة) أو بـ (هل) ، ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام بـ (أم) عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم ، وفي الحكم المنسوب إليه ؛ لأن أسماء الاستفهام إذا استفهم بها عمَّت في

---

[1] ينظر : التصريح ١٤٤/٢ .

[2] سورة الطور الآية (٣٩) .

[3] سورة الرعد من الآية (١٦) .

[4] ينظر : التصريح ١٤٤/٢ بتصرف .

[5] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ٤١٤/٤– ٤١٧ بتصرف .

[6] البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص (٢٦٦) .

والشاهد : قوله "بسبع ..... أم بثمان" حيث حذفت همزة التسوية ، وقدرت قبل (أم) ، والتقدير : (أبسبع ..... أم بثمان) .

والبيت ورد في : الكتاب ١٧٥/٣ ، والجمل ٢٥٣/١ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والمفصل ٤٣٨/١ ، وشرح المفصل ١٥٤/٨ ، ومغني اللبيب ٢٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٢١١ ، وهمع الهوامع ١٩٨/٣ ، وخزانة الأدب ١٢٢/١١ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، والدرر ٤٤١/٢ .

الجميع ، فتفق عن كل استفهام بعدها ، وإذا لم يكن داخلا فى عموم الاستفهام المتقدم ، أو فى الحكم المنسوب إليها جاز وقوعها بعدها .

وثانيها : أنه يجب أن يستفهم بها عن شيئين أو أشياء ثابت أحدها ، أو أحدهما عند المتكلم لطلب التعيين ؛ لأنها مع الهمزة بمعنى (أى) ، ويستفهم بـ (أى) عن التعيين ، فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ؛ لأن المجموع بمعنى (أى) فجوابه بالتعيين .

وأما فى المنقطعة : فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم ، بل ما قبل (أم) وما بعدها على كلامين ؛ لأنه إضراب عن الكلام الأول ، وشروع فى استفهام مستأنف .

وثالثها : أنه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة ، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين ، نحو : إنها لإبل أم شاء؟ أى : أم هى شاء؟[1]

وقد تناول الشارح ابن الخباز الحديث عن حرف العطف (أم) على إثر ذكر المصنف له ضمن حروف العطف ، ثم ذكر الشارح مسألة زادها عما ذكره ابن جنى فى (اللمع) فرّق فيها بين جواب حرفى العطف (أو ، وأم) فى الاستفهام ، فقال[2] :

"وهاهنا مسألة يحتاج إلى ذكرها : إذا قلت أضَرَبْتَ زيداً أو عمراً ؟ ، فجوابه نعم أو لا ؛ لأن المعنى : أضربت أحدهما ، فإذا قلت نعم عُلِمَ به كون أحدهما مضروباً لا بعينه فيسأل بأم ، فتقول : أزيداً ضربت أم عمراً ، فيكون الجواب بذكر أحدهما : زيداً إن كان المضروب زيداً ، وعمراً إن كان المضروب عمراً ، فأما قول ذى الرمة[3] :

أَذُو زَوْجَةٍ فِي المِصْرِ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ ... أَرَاكَ بِهَا بِالْبَصْرَةِ العَامَ ثَاوِيَا

فَقُلْتُ لَهَا : لاَ إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ ... لأُخْتِيَةِ الكُلْفَا جَمِيعاً وَمَالِيَا

فإنما أجابها بـ (لا) ؛ لأنه جعلها منقطعة كأنها قالت : أذو زوجة بالمصر بل أنت ذو خصومة"

يبين الشارح فى هذه المسألة الفرق بين جواب الاستفهام مع حرفى العطف (أو) ، و(أم) ، فالأول يجاب عنه بـ (نعم) أو (لا) ؛ لأن الاستفهام معها عن وقوع الفعل أو عدمه ، نفى المثال السابق

---

[1] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤١٤- ٤١٧ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ٢٨٩ .

[3] البيت من الطويل لذى الرمة فى ديوانه (٦٥٣) .

والشاهد : مجئ (أم) منقطعة بمعنى (بل) ولذا أجاب بـ (لا) ولم يجب بالتعيين

والبيتان وردا فى : الكامل ٥٧٠ ، والخصائص ٣/٢٩٥ ، وتوجيه اللمع ٢٨٩ ، والمغنى ١/٩٠ ، والتذييل ١/٣١ ، والمزهر ٢/٣٢٢ .

: يسأل عن وقوع الضرب أو عدم وقوعه ، والجواب عن (أم) المعادلة : يكون بتعيين من وقع عليه الفعل ، ففي نحو : أزيداً ضربت أم عمراً؟ المطلوب فيه تعيين من وقع عليه الضرب ، إن كان المضروب زيداً يجاب به ، وإن كان المضروب عمراً يجاب أيضاً بذكره .

ثم يفرق الشارح بين الجواب عن (أم) المتصلة والمنقطعة ، فالمتصلة يكون بتعيين أحد الشيئين ، أما المنقطعة فيجاب عنها بـ (نعم) أو (لا) ، كما في البيتين اللذين ذكرهما الشارح ، فـ (أم) فيهما منقطعة لذلك أجيب عنها بـ (لا) ، فيكون تقدير الكلام معها ، أذو زوجة بالمصر بل أنت ذو خصومة.

وفي ذكر (ابن الخباز) لهذه المسألة زيادة لم يذكرها (المصنف) في اللمع ، فعدت من زياداته التي ذكرها في (توجيه اللمع) .

كيفية ترخيم ما ختم بألف ونون للتثنية *

الترخيم : مصدر للفعل (رَخَمَ) ، و (رَخُمَ) الشيء والمتعلق – بالضم – (رخامة) إذا سهل فهو (رخيم) ، ورخته ترخيماً سهلته ، ومنه ترخيم الاسم ، وهو حذف آخره تخفيفاً ، وعن الأصمعي قال : سألني سيبويه ، فقال : ما يقال للشيء السهل ، فقلت له : للرخم ، فوضع باب الترخيم[1] .

فالترخيم في اللغة : بمعنى التسهيل والتَّليين .

واصطلاحاً : هو حذف أواخر الأسماء المفردة المضمومة في النداء[2].

والعرب في الترخيم مذهبان :

المذهب الأول : أن يحذفوا آخر الاسم ويدعوا الباقي قبل المحذوف عليه من ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون ، تقول في حارث : يا حار ، وفي جعفر يا جَعْفَ ، وفي برثُن إذا شئت : يا بُرْثُ ، وفي هِرَقْل : يا هِرَقْ ، فتبقي الراء على كسرها ، والفاء على فتحها ، ،الثاء على ضمها ، والقاف على سكونها ، وهذا هو الأكثر في كلامهم ؛ لأنه أدل على المحذوف[3].وتسمى لغة من ينتظر .

المذهب الثاني : تنزيل الاسم المرخم منزلة ما لم يحذف منه شيء ؛ لأنهم كرهوا أن يكون النداء لبعض الاسم ، فيضمون المكسور والمفتوح والساكن ، فيقولون : يا حارُ ويا جعفُ ويا هِرَقُ ، وأما المضموم نحو : (بُرْثُن) فإنك تقول فيه على القولين : يا بُرْثُ ، فضمة الثاء في القول الأول هي الضمة التي كانت في حشو الكلمة ، وهي في الثاني ضمة مستأنفة بمنزلة الضمة في قولك : يا حارُ[4] . وتسمى لغة من لا ينتظر .

"والحذف من المرخم قسمان : أحدهما : حذف حرف نحو : جَعْفَر ، تقول : يا جعفَ .

والثاني : حذف حرفين ، وذلك على قسمين :

أحدهما : أن يكونا زائدين . والآخر : أن يكونا زائداً وأصلاً .

فالأول : سبعة أقسام :

---

* ينظر المسألة في : توجيه اللمع ٣٤٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٦٩/١ ، ٣٧٠ ، وهمع الهوامع ٨٣/٢ ، ٨٦ .

[1] ينظر : لسان العرب مادة (رخم) ، وتاج العروس مادة (رخم) .

[2] ينظر : المقتضب ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ ، والإيضاح لابن الحاجب ٢٢٤/١ ، والمفصل في شرح المفصل ٥٢٣ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ٣٣١ ، ٣٣٢ ، وهمع الهوامع ٨٧/٢ .

[4] ينظر : المرجعين السابقين ، نفس الصفحات .

الأول : أن يكون الأول : أن يكون الزائدان للتأنيث ، وذلك نحو : أحماء وحمراء ، تقول فيهما علمين : يا أَسْمَ ، ويا حَمْرَ ، ويا أَسْمُ ويا حَمْرُ على المذهبين .

الثاني : الألف والنون المزيدتان في فَعْلاَنَ ، وما جرى مجراه من الأوزان ، تقول في ترخيم مَرْوان ونُعْمان : يا مَرْوَ ، ويا نُعْمَ .

الثالث : الياءان المزيدتان للنسب ، كبصريٍّ ، ومكيٍّ ، فإذا رخمتهما علمين قلت : يا بَصْرِ ، ويا مَكِّ .

الرابع : الزائدتان للإلحاق ، وذلك نحو : علباء وحرباء ، تقول في ترخيمهما علمين : يا عِلْبَ ، ويا حِرْبَ .

الخامس : الألف والتاء في جمع التأنيث ، تقول في ترخيم هندات ومسلمات علمين : يا هِنْدَ ، ويا مُسْلِمَ .

السادس : الزائدان في التثنية ، نحو : زيدان وعمران ، تقول في ترخيمهما علمين : يا زيدَ ، ويا عمرُ .

السابع : الزائدان في جمع التذكير ، نحو : زيدين وعمرين تقول في ترخيمهما علمين : يا زيد ، ويا عمرو ، وذلك أن تضم ذلك كله ؛ وعلة حذف الزائدين معاً أنهما زيدا معاً ، فلما لم يكن الزائد الأول منفصلاً عن الثاني جَرَيا مجرى الزائد الواحد"[1] .

وأما ما آخره حرف أصلي وقبله زائد ، فهو على قسمين :

أحدهما : أن يكون على أكثر من أربعة أحرف ، نحو : منصور وعمّار ومسكين ، تقول : يا منصُ ، ويا عمَّ ، ويا مِسْك ؛ لأنهم إذا حذفوا الأصلي فالزائد أول ؛ لأن الأصلي الذي قبله الزائد كالزائد حيث حذف فجرى الزائد الذي قبله مجرى الزائد قبل الزائد .

والثاني : نحو : عماد وسعيد وثمود ، تقول في ترخيمه : يا عِمَا ، ويا سَعِ ، ويا ثَمُو فتبقي حرف اللين ؛ لأنك لو حذفته لبقي الاسم على حرفين فنقص على أقل الأصول[2] .

وقد تناول الشارح (ابن الخباز) هذه الأقسام بالدراسة على إثر ذكر المصنف لها ، وزاد هذه الأقسام إيضاحاً ذكره أصول التصريف للمسائل الأربع التي ذكرها (ابن جني) في آخر الباب[3] .

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ٣٣٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٣٦٩/٩ : ٣٧٥ ، والتصريح ١٨٥/٢ : ١٨٩ ، وهمع الهوامع ٨٣/٢ : ٨٧ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، والتصريح ١٨٧/٢.

[3] ينظر : توجيه اللمع ٣٣٩ : ٣٤٢ ، ومسائله الأربعة هي :

١- أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً عينين كانتا أو لامين ، نحو : قال ، وغزى .

٢- ليس في كلام العرب اسم معرب في آخره واو أو ياء قبلها ضمة .

٣- إذا وقعت الواو والياء طرفين بعد ألف زائدة قلبتهما همزة ، نحو : كساء ، وقضاء .

قال ابن الخباز : "واعلم أن أبا الفتح ذكر في آخر الباب أربع مسائل يفرق بها بين مذهبي الترخيم ، ولكل مسألة أصل من أصول التصريف هي مبنية عليه ، وأنا أذكر أصل كل مسألة وأفرعها عليه"[1] .

ثم بعد ذكره هذه الأصول وتفريعاتها زاد الشارح ثلاث مسائل على ما ذكره للمصنف في هذا الباب ، قال[2] : "وهذه المسائل الأربع تفرق بين مذهبي الترخيم ، وأنا أضيف إليها ثلاث مسائل":

"المسألة الأولى[3] : إذا سميته بـ (تمرتان) قلت في قول من قال : يا حار – بالكسر – يا تَمْرَتَ أقبِلْ ، بفتح التاء ، فإذا وقفت قلت : يا تَمْرَتْ فلا تبدلها (هاء) ؛ لأنها في حشو الكلمة ، ومن قال : يا حارُ – بالضم – قال : يا تمرتُ ، فإذا وقف قال : يا تَمْرَة" .

يبين الشارح (ابن الخباز) في هذه المسألة كيفية ترخيم الاسم المؤنث في التثنية ، وذلك نحو : تمرة ، فعند ترخيمها تقول : يا تمرَ ، ويا تمرُ على الوجهين .

وعند تثنية هذا الاسم تكون تاء التأنيث حشواً في هذه الكلمة ، فإذا أردنا ترخيمه حذفت علامتا التثنية ؛ لأنهما حرفان زائدان ، فنقول في تمرتان : يا تمرتَ ، ويا تمرتُ ، على الوجهين .

ثم يفرق الشارح بين الوجهين عند الوقف عليهما ، فعلى الوجه الأول عند من قال : (يا حار) يقول في الوقف : (يا تمرتْ) ، فلا تبدل التاء (هاء) ؛ لأنها في حشو الكلمة ، وعند من قال : يا حارُ ، تكون التاء طرفاً ، والتاء المتطرفة عند الوقف عليها يكون بالهاء ، فتقول : يا تمرة .

وهذه المسألة التي ذكرها الشارح ، وصرح بزيادتها ، لم يذكرها المصنف (ابن جني) والشارح (ابن برهان) فكانت إحدى زياداته عنهما .

٤- الاسم الذي على أربعة أحرف إذا كان آخره ألفاً وثنيته رددت ألفه إلى الياء ، نحو : أعمى ، تقول : أعميان ، وأرطى : أرطيان ، وحبلى : حبليان .

[1] ينظر : المرجع السابق ٣٣٩ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ٣٤٣ .

[3] ينظر : المرجع السابق ٣٤٣..

كيفية ترخيم ما ختم بواو ونون فى جمع المذكر *

قال ابن الخباز[1] : "المسألة الثانية : إذا سميته بـ(قاضون) ثم قلت من قال : يا حار – بالكسر – يا قاضُ أقبل – بضم الضاد ، ومن قال : يا حارُ – بالضم – قال : يا قاضى ، فرد الياء المحذوفة ؛ لأنها قد صارت طرفاً"

يبين الشارح فى هذه المسألة حكم اسم منقوص عند التسمية به فى حالة جمعه جمعاً لمذكر ، وهو (قاضون) ختم هذا الاسم بالواو والنون وهما علامتا جمع المذكر السالم ، فعند ترخيمه نحذف الواو والنون ؛ لأنهما زائدتان ، ونقول على لغة من ينوى[2] (يا قاضُ) ، وعلى لغة من لم ينوى[3] (يا قاضى) ؛ لأن الياء صارت طرفاً ، وعند حذف علامة الجمع ترد الياء المحذوفة .

وما ذهب إليه (ابن الخباز) وافقه عليه (ابن عصفور) حيث قال[4] : "ومن ذلك (قاضون) اسم رجل إذا رخمته على اللغتين قلت : يا قاضى بلا خلاف ، أما من لم ينو فأمره بين ؛ لأنه إذا كان السبب فى حذف الياء إخلاق الواو ، والسبب فى ضم (الضاد) إخلاق الواو أيضاً فعندما زال ذلك عادت الياء .
وأما من نوى فالذى يظهر أن يقول : (يا قاضُ) ، ولا يرد الياء ؛ لأن الواو فى نيته".

وقال[5] : "فـ (يا قاضى) إنما يقاس على التقاء الساكنين ، وموجب رفض التقاء الساكنين إنما كان اضطراراً لتعذر النطق به ، فلما زال ما كانت الياء ذهبت لأجله زوالاً غير عارض ؛ لأنه زالت الواو وصلاً ووقفاً نظرنا فوجدناهم متى زال الموجب لأمر ما وصلاً ووقفاً ردوا ذلك المحذوف ، فقالوا : (لم يخافا) وردوا الألف التى كانت إنما ذهبت لالتقائها مع إلغاء الساكنة فى (لم يخف) ؛ لأن حركة الفاء فى (لم يخافا) لازمة وصلاً ووقفاً" .

---

* ينظر المسألة فى : توجيه اللمع ٣٤٣ ، والمفصل شرح المفصل للسخاوى ٥٣٩ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١١٦ ، ١١٧ ، و شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٣٧٤/١ ، وهمع الهوامع ٨٩/٢ ، وشرح الأشمونى ٢٦٧/٣ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ٣٤٣ .

[2] لغة من ينوى : هى أن يترك الاسم على ما كان عليه من حركة أو سكون ، وكأنه لم يحذف منه شيئا ؛ لأنه ينوى ذلك المحذوف .. ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١١٥/٢ .

[3] لغة من لم ينو : هى أن يقدر الاسم بعد الحذف كأنه كامل : ينظر : شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١١٥/٢ .

[4] ينظر : السابق ١١٦/٢ ، ١١٧ .

[5] ينظر : السابق ١١٨/٢ .

وقد خالفهما فى ذلك السخاوى[1] حيث ذهب إلى إثبات الياء على اللغتين عند ترخيمه (قاضون) قال : "وتقول فيمن اسمه (قاضون) يا قاضِى على اللغتين جميعاً ؛ لأنك تحذف الزيادتين (الواو والنون) للترخيم ، فإذا حذفتهما عادت الياء التى زال الوجب لحذفها وهو (الواو) ، والأصل : قاضيون – بضم ياء القاضى – ؛ لأن واو الجمع لا يكون ما قبلها إلا مضموماً ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت عنها ، فحذفت الياء لالتقائها مع الواو ، فلما حذفت الواو مع النون فى الترخيم عادت الياء"

يبين السخاوى فى قوله هذا عدم اعتداده بالحذوف على لغة من ينوى ، وهو بهذا يخالف جمهور النحويين والشارح (ابن الخباز) فيما قاله ، حيث يعتد جميعهم بالحذوف ، وهو الواو ؛ لأنها فى نيتهم ، وفى ذكر ابن الخباز لهذه المسألة زيادة لم يذكرها ابن جنى ، وصرح ابن الخباز بذلك ، فكانت واحدة من زياداته عما ذكره المصنف .

ترجيح الباحث :

عند ترخيم جمع المذكر السالم المسمى به تحذف علامة الجمع ، ويرخم الاسم على اللغتين ، وفى نحو (قاضون) تحذف الواو والنون ، فتبقى الضاد على حركتها من الضم فتقول فى ترخيمه : (يا قاضُ) ، على لغة (يا حار) ، وعلى لغة (يا حارْ) ترد الياء المحذوفة لتصبح طرفاً فتقول فى ترخيمه (يا قاضِى) ؛ لذلك أذهب إلى موافقة ابن الخباز فى تفريقه بين اللغتين عند ترخيمه (قاضون) ، وأرد قول السخاوى فى هذه المسألة .

---

[1] ينظر : المفصل شرح المفصل للسخاوى ص ٥٣٩ .

والسخاوى : هو أبو الحسن على علم الدين بن محمد ، ولد فى سخا (عديبة الغربية) ، تلقى العلم عن البوصيرى وغيره ، ثم انتقل إلى دمشق وسمع من الكندى وغيره ، من تصانيفه النحوية : شرح أحاجى الزجاجى ، وشرحان للمفصل ، وله ألغاز فى النحو بديعة ، توفى بدمشق سنة ٦٤٣ هـ .. ينظر : سير أعلام النبلاء ١٢٢/٢٣ ، والبداية والنهاية ١٨١/١٣ .

كيفية ترخيم ما ختم بياء النسب

قال ابن الخباز[1]: "المسألة الثالثة : لو سميته بأيليّ[2] فلت فى ترخيمه على قول من قال : يا حارِ – بالكسر – يا أيِلِ ، والمبرد[3] لا يجيز ترخيمه على القول الثانى ؛ لأنه ليس فى الأسماء (فيعُل) بضم العين ، ومن أجاز ترخيم (حبْلَيان) فى القول الثانى أجاز ترخيم أيْلِيّ" .

يبين الشارح فى هذه المسألة كيفية ترخيم ما ختم بياء النسب ، وهى إحدى الحروف الزائدة التى تحذف عند الترخيم ، فيكون ما هو على نحو : (أيْلِيّ) بحذف الياء ، ونقول فى ترخيمه على لغة من قال (يا حارِ) : (يا أيِلِ) ، وهذا القول متفق عليه[4] ، واختلف النحويون فى ترخيم هذا الاسم على القول الثانى ، فالمبرد لا يجيزه ؛ لأنه ليس فى الأسماء (فَيْعُل) بضم العين ، فهو وزن لا نظير له ، وأجاز بعض النحويين ترخيمه على هذا القول ، و"قالوا بأنه قد يبقى بعد الترخيم بناء لا نظير له فى غيره نحو (يا حارُ)"[5] .

وقد اتفق الشارح والمصنف مع المبرد فى قوله بمنع ترخيم (أيْلِيّ) على القول الثانى ، صرح بذلك (ابن جنى)[6] فقال : "فإن سميت رجلاً بحُبْلَيان تثنية (حُبْلَى) فلت على (يا حارِ) : يا حُبْلَيَ أقبل ، تحذف الألف والنون وتدع الياء مفتوحة بحالها ، من قال (يا حارُ) لم يجز على قوله ترخيم (حُبْليان) ؛ لئلا تنقلب الياء ألفاً ، فتقول : يا حَبْلِى ، وهذا فاسد ؛ لأن فُعلى لا تكون منقلبة ، إنما هى أبداً زائدة ، فعلى هذا قس ، فإن فى المسائل طولاً" .

ووافقهما (ابن الخباز) ضمناً فى كلامه السابق فى أول المسألة .

رأى الباحث :

يرخم ما ختم بياء النسب بحذفها ؛ وذلك لأنها من الحروف الزائدة التى تحذف عند الترخيم ويجوز فى نحو (أيْلِيّ) عند الترخيم أن نقول : يا أيْلِ ، ويا أيِلُ ؛ وذلك لورود ما هو على وزن فيعُل[7]

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ٣٤٣ .

[2] الأيلى : هو الراهب ، وقيل هو : صاحب الناقوس الذى يقرع النصارى بناقوسه .. ينظر : لسان العرب مادة (أبل) .

[3] ينظر : المقتضب ٤/٤–٥ .

[4] ينظر : توجيه اللمع ٣٣٣ ، وشرح الرضى ٣٦٩/٩ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، وهمع الهوامع ٨٣/٢ .

[5] ينظر : اللباب ٣٥٠/١ .

[6] ينظر : توجيه اللمع ٣٤١ .

[7] ينظر : المزهر فى علوم اللغة للسيوطى ١٩٧/١ .

اسأكه (خيزُبه)[1] ، ويَنْدُل) ، وفى الحديث : (أقدم خَيْزُم)[2] ، فيرى الباحث مخالفة المبرد فيما ذهب إليه ، وجواز ترخيم (أيْبُلىٰ) على الوجهين .

وفى تناول (ابن الخباز) لهذه المسائل الثلاث زيادة لم يذكرها المصنف فكانت من زياداته التى ذكرها فى (توجيه اللمع) ، ولم يذكرها (ابن جنى) فى (لمعه) .

---

[1] الخيزُبة : الخَبْزة والخَيْزُبة هى اللحمة الرخصة اللينة .

ينظر : جمهرة اللغة مادة (ب – خ – ز) ، والقاموس المحيط مادة (خزب) ، وتاج العروس مادة (خزلب) .

[2] خيْزُم : هى لغة فى حيزُوم ، وهو جزء من حديث رواه ابن عباس – رضى الله عنهما – وتمامه : "قال : بينما رجل من المسلمين يومئذ (يوم غزوة بدر) يشتد فى أثر رجل من المشركين أمامه إذ سمع ضربة بالسوط فوقه ، وصوت لفارس يقول : أقدم خيْزُوم ، فنظر إلى المشرك أمامه خر مستلقيا ، فنظر إليه فإذا هو قد خُطِم أنفه وشق وجهه كضربة السوط فاخضر ذلك أجمع ، فجاء الأنصارى فحدث بذلك رسول الله ﷺ ، فقال : "صدقت ذلك من مدد السماء الثالثة" ، والحديث ورد فى صحيح مسلم كتاب (الجهاد والسير) باب (الإمداد بالملائكة يوم بدر) ٣/١٣٨٣، وصحيح ابن حبان (كتاب السير) باب (الخروج وكيفية الجهاد) ١١/١١٤ .

أحوال الفعل المضارع بعد إذن *

ينصب الفعل المضارع بأن ، ولن ، وكي ، وإذن ، ولكل حرف منها أحكام ، والحديث هنا عن الحرف الرابع وهو (إذن) .

اختلف النحويون في حقيقة (إذن) : فذهب الجمهور[1] إلى أنها حرف بسيط .

وذهب قوم[2]: إلى أنها اسم ظرف ، وأصلها إذ الظرفية ، لَحِقَها التنوين عوضا من الجملة المضاف إليها ، ونقلت إلى الجزائية ، فبقي فيها معنى الربط والسبب .

وذهب الخليل[3]: إلى أنها حرف تركب من (إذا) و(أن) ، وغلب عليها حكم الحرفية ، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال ، ثم حذفت والتزم هذا النقل ، فكأن المعنى إذا قال القائل : أزورك ، فقلت : إذ أن أكرمك ، قلت حينئذ : زيارتي واقعة ، ولا يتكلم بهذا[4].

وذهب أبو علي عمر بن عبد المجيد الزُّنْدي[5]: إلى أنها مركبة من (إذا) و (أن) ؛ لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الربط كإذا ، والنصب كأنْ ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين .

واختلفوا أيضا في النصب بها ، هل تنصب بنفسها أو تنصب بإضمار (أنْ) ؟

قال الزجاج[6] والفارسي[7] : الناصب (أن) مضمرة بعدها لا هي ؛ لأنها غير مختصة إذ تدخل على

---

* ينظر المسألة في : الأصول ٢/١٤٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٣٤٢ ، وشرح اللمع للواسطي ص١٦٦ ، والمفصل في صنعة الإعراب ١/٤٤٣ ، وأسرار العربية ١/٢٨٩ ، وتوجيه اللمع ص ٣٥٩ ، وشرح كافية ابن الحاجب الرضي ٤/٤١ ، وأوضح المسالك ٤/١٦٢ ، وشرح ابن عقيل ٤/٤ ، وهمع الهوامع ٢/٣٧٣ .

(1) ينظر : التصريح ٢/٢٣٤ ، وهمع الهوامع ٢/٣٧٣ .

(2) ينظر : همع الهوامع ٢/٣٧٣ .

(3) ينظر : شرح التسهيل ٤/٢٠ ، والارتشاف ٢/١٤٨٤ ، والجنى الداني ٣٦٣ ، وهمع الهوامع ٢/٣٧٤ .

(4) ينظر : همع الهوامع ٢/٣٧٤ .

(5) ينظر : همع الهوامع ٢/٣٧٤ .. والزُّندي : هو عمر بن عبد المجيد أبو حفص الأزدي الزُّندي – بضم الزاي وسكون النون – قرأ بالروايات على أبي القاسم السهيلي ، وأحكم عنه العربية ، وكان إماما في القراءات والعربية ، مات في ربيع الآخر سنة ست عشر وستمائة عن ثلاث وسبعين سنة ، وله شرح الجمل للزجاجي .. ينظر : وغاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٦٤ ، وبغية الوعاة ٢/٢٢٠) .

(6) ينظر : معاني القرآن ٢/٦٣ .

(7) ينظر : المسائل البصريات ١/٢٠٥ .

الجمل الابتدائية ، نحو : إذن عبدُ الله يأتيك ، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل[1] .

وهي ناصبة بنفسها عند الأكثرين ؛ لأنها تقلبه إلى الاستقبال[2] .

ولنصبها المضارع ثلاثة شروط :

أحدها : كونه مستقبلاً ، فلو قيل لك :أُحِبُّك ، فقلت : إذن أظنك صادقا ؛ لأنه حال ، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال .

ثانيها : أن يليها فيجب الرفع ، في نحو : إذن زيد يُكْرِمُك للفصل ، ويغتفر الفصل بالقسم ، وبلا النافية خاصة ؛ لأن القسم تأكيد لربط إذن ، و (لا) لم يعتد بها فاصلة في (أنْ) فكذا في إذن ، قال الشاعر[3] :

إذَنْ واللهُ نَـــــــرْمِيهُم بِحَـــــــرْبٍ تُشِـيبُ الطِّفْـلَ مِـنْ قَبْـلِ المَشِـيبِ

وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ[4] الفصل بينهما بالنداء والدعاء ، نحو : إذن يا زيد أحسنَ إليك ، وإذن — يغفر الله لك — يُدخلك الجنة ،

قال أبو حيان : ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب[5] .

ثالثها : أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة ، نحو : أكرمُك إذن بلا خلاف ؛ لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه[6] .

---

[1] ينظر : همع الهوامع ٢/٣٧٤ .

[2] ينظر : السابق٢/٣٧٤ .

[3] البيت من الوافر لحسان بن ثابت ﷺ في ملحق ديوانه ص ٣٧١ .

والشاهد قوله : "إذَن واللهِ نَرميهُم" حيث نصب الفعل المضارع بإذن مع الفصل بينها بالقسم .

وورد البيت في : شرح قطر الندى ١/٥٨ ، ٥٩ ، وشرح شذور الذهب ١/٣٧٦ ، وأوضح المسالك ٤/١٦٨ ، ومغني اللبيب ٢/١٤٢٦ ، والتصريح ٢/٢٣٥ ، وهمع الهوامع ٢/٣٧٤ .

[4] ينظر :شرح الجمل لابن بابشاذ ١/٣١٠، و همع الهوامع ٢/٣٧٥ .

وابن بابشاذ هو : أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ، وأصله من الديلم ولد ونشأ بمصر وأخذ العلم عن علماء العراق ، وعاد إلى مصر وتصدر للتعليم في مسجد عمرو بن العاص ، وله في النحو : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح الأصول لابن سراج توفي سنة ٤٦٩ هـ . .

ينظر : (البداية والنهاية ١٢/١٢٤ ، وبغية الوعاة ٢/١٧) .

[5] ينظر : الارتشاف ٢/١٤٨٥ ، وهمع الهوامع ٢/٣٧٥ .

[6] ينظر : شرح اللمع للواسطي ١٦٦ ، والمفصل ١/٤٤٣ ، وشرح ابن عقيل ٤/٤ ، وهمع الهوامع ٢/٣٧٤ .

ولإذن حالة ثالثة وهي "أن تقع متوسطة بين شيئين : ثانيهما محتاج إلى أولهما ، وذلك إما مبتدأ أو خبر ، كقولك : زيد إذن يخرجُ ، وإما قسم وجواب ، كقولك : واللهِ إذن لا أفعلُ ، وشرط وجواب ، كقولك : إن تكرمني إذن أكرمك ، وإنما بطلت ؛ لأنها لا تقتضي ما بعدها وإنما الاقتضاء لما قبلها"[1]

وإن وليت عاطفاً قل النصب ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، قال تعالى ﴿وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[2] ، وقال ﴿فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ نَقِيراً﴾[3] وقرئ شاذا (لا يلبثوا)[4] ، و (لا يؤتوا)[5] فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف ، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة"[6]

وقد تناول الشارح ابن الخباز هذه المسألة ، فتحدث عن الأحوال الثلاثة لإذن وزاد مسألة ذكر فيها حكم إذن إذا توسطت بعد الواو .

قال ابن الخباز[7] :

"مسألة ، تقول : (زيد يقومُ وإذن يخرجُ) ، فيجوز في يخرج الرفع والنصب بتأويلين مختلفين : إن عطفت يخرج على يقوم رفعت ، وإن عطفته على (زيدٌ يقومُ) نصبت ، وهذا الذي يقال فيه الجملة الصغرى والجملة الكبرى".

يوضح ابن الخباز في هذه المسألة حكم (إذن) إذا توسطت بعد حرف عاطف كالواو ، فالفعل المضارع بعدها يجوز فيه الرفع بالعطف على الفعل قبله وإهمال إذن ، ويجوز النصب بعطف الفعل على الجملة الاسمية ويكون الكلام من عطف الجمل بعضها على بعض ، والرفع في مثل هذا أكثر[8] .

ومراد الشارح بالجملة الكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة ، نحو : زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم ، والصغرى : هي المبنية على المبتدأ ، كالجملة للخبر بها في المثالين[9].

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ص ٣٥٩ .

[2] سورة الإسراء من الآية (٧٦).

[3] سورة النساء من الآية (٥٣) .

[4] قرأ بها أبي بن كعب .. ينظر : ال المحيط ٦٣/٦ .

[5] قرأ بها عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس .. ينظر : ال المحيط ٢٨٤/٣ .

[6] ينظر : همع الهوامع ٣٧٦/٢.

[7] ينظر : توجيه اللمع ص ٣٥٩ .

[8] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤١/٢ ، وهمع الهوامع ٣٧٦/٢ .

[9] ينظر : مغني اللبيب ٨١٠/٢ .

رأى الباحث :

إذا توسطت (إذن) بعد حرف عاطف كالواو ، فالفعل المضارع بعدها يجوز فيه الرفع والنصب ، والأكثر في لسان العرب الرفع ؛ لذلك يرجح الباحث إلغاءها بعد حرف العطف ، ويقول برفع الفعل المضارع بعدها .

أحوال الفعل المضارع بعد الفاء *

ينصب الفعل المضارع بأن ، وهي أصل النواصب ؛ لأنها تعمل ظاهرة ، كقولك : آمرك أن تذهب ، ومضمرة كقولك : يعجبني ضرب زيد ويغضب .

وإنما عملت في الفعل النصب ؛ لأنها أشبهت أنّ الثقيلة من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لفظها كلفظها إلا في التشديد .

الثاني : أنها مختصة بالأفعال كما أن تلك مختصة بالأسماء .

الثالث : أنها والفعل بعدها مصدر كما أنّ تلك ومعمولها مصدر ، وكل واحدة منهما معمولة لغيرها .

والفرق بينهما أن الخفيفة لا يعمل فيها إلا الفعل الذي وقوعه غير متخفف ، نحو : كرهت ، وأحببت ، واشتهيت ، وأردت ؛ لأنها محض الاستقبال ، وفي التنزيل ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾[1] ، والثقيلة لا يعمل فيها إلا نِعْمَ العلم ، كقوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾[2][3] .

تعمل (أنْ) ظاهرة ، ومضمرة ، وإضمارها على ضربين : إضمار لا يسوغ معه الإظهار ، وإضمار يسوغ معه الإظهار ، فمن الأول إضمارها بعد الفاء ، وذلك مع ثمانية أشياء :

الأمر : كقولك : زُرْنِي فأزورَكَ ، ومنه قول أبي النجم[4] :

---

* ينظر المسألة في : اللباب ٢/٣٧ ، وتوجيه اللمع ٣٦٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٦٣ ، وشرح شذور الذهب ١/٣٨٠ ، وشرح ابن عقيل ٤/٨ ، والتصريح ٢/٢٤٠ .

[1] سورة الشعراء من الآية (٨٢) .

[2] سورة النور من الآية (٢٥) .

[3] ينظر : توجيه اللمع ٣٥٧ .

[4] البيتان من الرجز لأبي النجم .

والشاهد قوله : "فنستريحا" حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد الفاء .

وورد البيتان في : الكتاب ١/٤٢١ ، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧٢ ، ٢٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٦ ، وتوجيه اللمع ص٣٦١ ، واللسان مادة (عنق) ، وشرح ابن عقيل ٤/١٢ ، والتصريح ٢/٢٣٩ ، والهمع ٢/٣٨٦ ، والأشموني ٣/٣٠٢ ، والدرر ٢/١٨ .

يَـــا نَـــاقُ سِـــيرِي ســـيراً فَسِـــيحاً
إِلَى سُـــــــلَيْمَانَ فَنَسْـــــــتَرِيحَا

والنهي : كقولك : لا تَشْتِمْه فيشتِمَك ، ومنه ﴿لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم﴾[1]

والنفي : كقولك : ما تأتينا فَتُحَدِّثَنَا، ومنه ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِم فَيَمُوتُوا﴾[2] .

والاستفهام : كقولك : أين بيتُك فأزورَك؟ ، وفي التنزيل ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾[3]

والتمني : كقولك : ليت لي مالاً فأنفقَه ، ومنه قوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُم فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[4]

والعرض : كقولك : ألا تنزل فتصيب خيراً ، والتحضيض كقوله تعالى ﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[5]

والدعاء : كقولك : اللهم ارزقني بعيراً فأحجَّ عليه ، ويجمع ذلك كله أنه غير واجب"[6]

وقد أجاز النحويون في المواضع السابقة رفع الفعل المضارع ، وذلك على أحد وجهين إمّا على القطع وإما بالعطف على فعل متقدم .

وقد تناول الشارح ابن الخباز هذه المسألة ، وزاد التحضيض على مواضع إضمار أن بعد الفاء، قال ابن الخباز[7] :

"مسألة : يجوز رفع الفعل بعد الفاء على أحد وجهين : إما على القطع ، وإما بالعطف على فعل متقدم ، فمن القطع قول كثير أنشده سيبويه[8] :

---

[1] سورة طه من الآية (٦١) .

[2] سورة فاطر من الآية (٣٦) .

[3] سورة الأعراف من الآية (٥٣) .

[4] سورة النساء من الآية (٧٣) .

[5] سورة المنافقون من الآية (١٠)

[6] ينظر : الكتاب ٤٢٣/١ ، وتوجيه اللمع ص ٣٦١ .

[7] ينظر : توجيه اللمع ٣٦٢ .

[8] البيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه (١٣٧) ونسب لكثير وليس في ديوانه .

والشاهد قوله : "فيبرحُ" حيث رفع الفعل المضارع بعد الفاء على القطع .

وورد البيت في : الكتاب ٣٧/٣ ، وشرح السيرافي ٢٠٩/٢ ، والجمل ٢٠٤ ، وتوجيه اللمع ٣٦٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٧ ، واللسان مادة (صلق) ، والمغني ٣٨٦/١ ، والهمع ٣٨٨/٢ ، والخزانة ٦٠١/٣ ، والدرر ١٩/٢ .

أَمْ تَسْـــأَلُ الرَّكْـــبَ العَـــواءَ فَيَنْطِـــقُ وَهَـــلْ تُخْبِرَنْـــكَ اليَـــومَ بَيْـــداءُ مَطْلَـــقُ

ومن العطف قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ . وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ[1]﴾

فبين ابن الخباز فيما سبق جواز رفع الفعل المضارع بعد الفاء على أحد وجهين إمّا على القطع ، وإمّا بالعطف على فعل متقدم ، وهذه مسألة زادها عما ذكره ابن جنى فى لمعه .

رأى الباحث :

أجاز النحويون رفع الفعل المضارع بعد الفاء إما على القطع ، وإما بالعطف ، وهذه المسألة فى إجازتها توسع لمعانى الجمل فى العربية ؛ لذلك يوافق الباحث على إجازة الوجهين النصب والرفع فى الفعل المضارع بعد (الفاء) .

[1] سورة المرسلات من الآيتين (٣٥ ، ٣٦ .

من أسباب منع الصرف العلمية ووزن الفعل *

قال ابن جني[1] : "اعلم أن حكم جميع الأسماء في الأصل أن تكون منصرفة ، ..... إلا أنَّ ضرباً منها شابه الفعل من وجهين ، فَمُنع ما لا يدخل الفعل من التنوين والجر ، والأسباب التي إذا اجتمع في اسم واحد منها سببان منعاه من الصرف تسعة : وهي وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يختصه ، والتعريف ، والتأنيث بغير فرق ، والألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث ، والوصف ، والعدل ، والجمع ، والعجمة ، وأن يُجْعَلَ اسمان اسماً لشيء واحد".

والحديث هنا عن (وزن الفعل) ، وحقيقة ذلك أن يكون الاسم على بناء من أبنية الفعل مماثل له في الحركات والسكنات والزوائد والأصول ، والذي يمنع منه ثلاثة أقسام[2] :

أحدها : "المختص : وهو أن تنقل الفعل الذي وزنه لا يشاركه فيه الأسماء فتسمي به نحو : يشكُر وتَغْلِب فوزن (يَشكُر) : يَفْعُل ، ووزن تَغْلِب : تَفْعِل ، وهذان المثالان لا يكونان في الأسماء ، فإذا نقلتهما وسميت بهما فقد صار الاسم على وزن مختص بالفعل ؛ لأن أصله أن يكون في الفعل ، وكونه في الأسماء عارض بالتسمية .

والثاني : الغالب ومعنى ذلك أن يكون الاسم على وزن يغلب وجوده في الأفعال وتشاركه فيه الأسماء ، وذلك نحو : (يَرْمع)[3] مثاله (يَفْعَل) ، ووجوده في الفعل أكثر منه في الاسم ، وإنما كان وزن الفعل فرعاً ؛ لأن الفعل الموزون فرع ، والوزن صفة الموزون ، فإذا كان الموصوف فرعاً فالأول أن يكون فرعاً"[4] .

والثالث : الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدوءاً بزيادة تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل على معنى في الاسم ، نحو (أَكْلُب) – بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما – وهي الرعدة يقال : أخذته الأكلب إذا أصابته رعدة[5] ، وأكْلُب جمع كَلْب ، فإن الهمزة فيهما لا تدل على معنى ، وهي في موازنهما من الفعل ، نحو (اذهب) مضارع (ذهب) ، و(كتب) مضارع (كتب) دلالة على المتكلم ،

---

* ينظر المسألة في : الكتاب ٣/٢٦٦ ، وتوجيه اللمع ٤١٠ ، وشرح الرضي ١/١٤٥ ، وأوضح المسالك ٤/١٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٤١٠ ، والتصريح ٢/٢٢١ ، وشرح الأشموني ٣/٣٨٥ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ٤٠٣ .

[2] ينظر : التصريح ٢/٢٢١ .

[3] يرمع : هي حجارة بيض رقاق ... ينظر : لسان العرب مادة (رمع) .

[4] ينظر : توجيه اللمع ٤٠٥ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٠ ، والتصريح ٢/٢٢١ .

[5] ينظر : لسان العرب مادة (كلب)

فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتتح بهما من الأسماء ، ثم لابد من كون الوزن لازماً باقياً في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل"[1] .

وقد تناول المصنف (ابن جني) في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) المنع لأجل وزن الفعل ، وتبعه الشارح (ابن الخباز) في توجيهه على (اللمع) إلا أن (ابن الخباز) بعد أن فرغ من شرح كلام المصنف أخذ في ذكر ست مسائل تتعلق بـ (وزن الفعل) لم يذكرها (ابن جني) ، وهذا هو أسلوبه الذي سار عليه في شرحه ، يذكر الباب وما يندرج تحته ، ثم يزيد عليه بعض المسائل التي توضحه وتقربه للدارسين .

قال ابن الخباز[2]: "لو سميته بضُرِبَ ، وهو فعل لم يسم فاعله لم تصرفه ؛ لاجتماع التعريف والوزن الخاص ، فإن أسكنت راءه بعد التسمية فسيبويه[3] لا يصرفه ؛ لأن الإسكان عارض ، والمبرد[4] يصرفه لزوال وزن الفعل" .

يبين الشارح في هذه المسألة حكم ما كان على وزن (فُعِلَ) ، وهو من الأوزان الخاصة بالأفعال ، فإذا سمي به لم يُصرف لاجتماع التعريف ووزن الفعل ، فإن خُفِّفَ بتسكين ما قبل آخره فقد اختلف في حكمه فسيبويه يصرفه ؛ لأنه عنده كالسكون الأصلي ، وخالفه في ذلك المبرد والمازني فمنعوه من الصرف ؛ لأنه تغيير عارض بعد التسمية .

وإلى هذا الاختلاف أشار بعض النحويين ، فقال الشيخ خالد الأزهري في التصريح[5] :
"ولو سميت بـ (ضُرِّب) – بضم الضاد وسكون الراء – حال كونه مخففا من (ضُرِبَ) –بضم الضاد وكسر الراء – انصرف اتفاقاً ؛ لأن التخفيف سابق على التسمية ، إنما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية ، هل ينزل منزلة الأصلي أم لا ؟ ، وذلك لو سميت بـ (ضُرِبَ) – بضم أوله وكسر ما قبل آخره – ثم خففته بتسكين ما قبل آخره ، فإذا فعلت ذلك انصرف أيضاً عند سيبويه ؛ لأنه عنده

---

[1] ينظر : التصريح ٢/٢٢٠ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ٤٠٣ .

[3] يلاحظ أن مذهب سيبويه هو على خلاف ما ذكره (ابن الخباز) ففي الكتاب ، قال سيبويه : "وإن سميت رجلاً (ضُرِبَ) ثم خففته فأسكنت الراء صرفته ؛ لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف .. وكان تخفيفك لضرب كتحقيرك إياه ؛ لأنك خرجته إلى مثال الأسماء"

وقد وقع الخطأ – أيضاً – في رأي المبرد ، ولعل هذا الخطأ من فعل الناسخ فوضع سيبويه مكان المبرد ، والمبرد مكان سيبويه .

[4] ينظر : المقتضب ٣/٣١٤ ، ٣٢٤ .

[5] ينظر : التصريح ٢/٢٢١ .

كالسكون الأصلي ، واختاره ابن مالك ، وخالفه المبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف ؛ لأنه تغيير عارض بعد التسمية" .

وقال الأشموني[1] :

"اختلف في تخفيف السكون العارض بعد التسمية ، نحو : ضُرْب – بسكون العين – مخففاً من (ضُرِبَ) المجهول ، فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف ، وهو اختيار المصنف (ابن مالك) ، وذهب المازني والمبرد ، ومن وافقهما إلى أنه يمتنع الصرف ، فلو خفف قبل التسمية انصرف تولاً واحداً"

وقد تناول (ابن الخباز) أيضاً هذه المسألة وذكر فيها المذهبين ولم يرجح بينهما ، وفي ذكره لهذه المسألة زيادة لم يذكرها المصنف ، فكانت إحدى زياداته في (توجيه اللمع) .

ترجيح الباحث :

اختلف النحويون في سكون التخفيف العارض بعد التسمية ، على مذهبين :

أحدهما : مذهب سيبويه ، وهو الصرف ؛ لأنه كالسكون الأصلي .

والثاني : مذهب المبرد والمازني منع الصرف ؛ لأنه تغيير عارض ، ويرى الباحث في هذه المسألة موافقة سيبويه فيما ذهب إليه ؛ "لأن الوزن قد زال ، والأصل الصرف ، ولصرفهم (جندل) بعد حذف الألف وإن كان حذفاً عارضاً مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالي أربع متحركات[2] .

وقال ابن الخباز[3] :

"مسألة : لو صغرت أحمد على لفظه ، كقولك : أُحَيمِد لم تصرفه ؛ لأن التحقير لم يزل بناء الفعل ، ألا ترى أنك تقول : بَيْقَرت أُبَيْقِر"[4] .

وقال[5] أيضاً : "مسألة : لو صغرت (يَزِيد) على لَفْظِه لم ينصرف ، كقولك : (يُزَيْد) ، فإن قلت: فما وزنه في التصغير؟ قلتُ : يُفَيْعِل .

---

[1] ينظر : شرح الأشموني ٣/٣٨٥ .

[2] ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٣٨٥ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ص ٤١٠.

[4] بَيْقَر : يقال بيقر الرجل : هاجر من أرض إلى أرض ، وبيقر : خرج إلى حيث لا يدري ، وبيقر : نزل الحضر ، وأقام هناك وترك قومه بالبادية .

ينظر : لسان العرب ، وتاج العروس مادة (بقر) .

[5] ينظر : توجيه اللمع ص ٤١٠.

ومن قال : إنه يُفَعْل فقد أخطأ ؛ لأن الياء الأولى زائدة للتصغير ، والثانية عين الفعل" .

يبين (ابن الخباز) فى هاتين المسألتين تأثير التصغير على وزن الفعل فى منع الصرف ، فإذا كان الاسم مبدوءاً بزيادة كزيادة الفعل ، فإن التصغير لا يزيله عن منع الصرف ، وذلك كالمثالين الَّذَيْنِ ذكرهما (ابن الخباز) (أحمد) ، و (يزيد) ، فالأول يُبدَئ بالهمزة ، الثانى يُبدَئ بالياء ، وهما من أحرف الزيادة الخاصة بالفعل المضارع ، فعند تصغير هذين الاسمين لم يُصْرَفا ؛ لأن التحقير لم يزل بناء الفعل ، ويوزن (أُحَيمِد) على (أُفَيْعِل) ، و(يُزَيْد) على (يُفَيْعِل)، وقد نبه (ابن الخباز) على ذلك ، وبَيَّن خطأ مَنْ جعل وزن (يُزَيْد) على (يُفَعْل) وذلك ؛ لأن الياء الأولى زائدة للتصغير ، والثانية عين الفعل .

وما ذكره الشارح قد سبقه إليه (سيبويه)[1] فقد ذهب إلى أن الاسم المبدوء بزيادة كزيادة الفعل لا يُصرف عند تصغيره ، حيث قال : "وإذا حميت رجلاً بفعل فى أوله زائدة لم تصرفه ، نحو : يَزِيد ، ويَشْكُر ، ويغْلِب ، ويَعْمُر وهذا النحو أحرى ألا تصرفه ، وإنما أقصى أمره أن يكون كَتُنْضُب ويَرْمَع" .

وقال الرضى[2] أيضاً :

"ويختل بالتصغير وزن الفعل أيضاً إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل كـ (خُصَيْصِم) و (دُحَيْرِج) فى (خَصْم) و (دَحْرَج) ، وأما إن كان أوله زيادة كزيادته ، فإن التصغير لا يزيله ، كما تقول فى تصغير (أحمد) ، و(نرجس) ، و(يشكر) ، و(تغلب) : (أُحَيْمِد) ، و(نُرَيْجِس) ، و(يُشَيْكِر) ، و(تُغَيْلِب) ؛ لأنه على وزن مضارع (فَيْعَل) ، نحو : بيطر : يبيطر"

قال ابن الخباز[3] :

"مسألة : لو سميته بانطلق ونحوه مما فى أوله همزة الوصل قُطِعَت الهمزة بعد التسمية ، فكنت تقول : هذا انطلقَ ، وإنما قُطِعَتْ الهمزة ؛ لأن همزة الوصل فى الأصل من أحكام الفعل" .

يبين الشارح فى هذه المسألة حكم ما كان على وزن (انْفَعَل) وسمى به ، وذلك نحو : انطلق ، وانضرب ، وانشرح ، وغيرها مما فى أوله همزة وصل ، فحكمه أن تقطع الهمزة بعد التسمية ، وذلك ؛ لأن همزة الوصل فى الأصل من أحكام الفعل ، وهذه الألفاظ سُمِّى بها فلا يصح دخول همزة الوصل عليها ، وقد سبق الشارح فيما ذهب إليه سيبويه[4] حيث قال :

---

[1] ينظر : الكتاب ٣/١٩٨ ، ٢٠٨ .

[2] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/١٥٥ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ٤١٠ .

[4] ينظر : الكتاب ٣/١٩٨ .

"وإذا سميت رجلاً بإضرب ، أو أقتل ، أو إذهب لم تصرفه ، وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء ؛ لأنك قد غيرتها عن تلك الحال ، ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها ، وتقطع الألف ؛ لأن الأسماء لا تكون بألف وصل ، ولا يجتمع باسم ، ولا بابن ، لقلة هذا مع كثرة الاستعمال" .

وقال بهذا الواسطي[1] أيضاً حيث قال :

"فإن سميت بإقْتَرَبَتْ قطعت الألف ؛ لأنها ليست من الأسماء العشرة ولا مصدراً ، فكُنْتَ تَقِفُ عليها : إقْتَرَبَهْ بالهاء ، لأنها قد صارت اسماً ولا تصرف ؛ لأنها لا تشبه الأسماء" .

وقد وافق الشيخ خالد الأزهري في التصريح[2] على ما ذكره ابن الخباز وغيره ، فقال أيضاً :

"وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع ؛ لأن المنقول من فعل يَعُدُ عن أصله فالنحق بنظائره من الأسماء ، فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار ، فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية ؛ لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له"

فيتضح من ذلك إجماع النحويين على قطع همزة الوصل فيما سمي به ، وكان على وزن الفعل مبدوءاً بالهمزة ، وذلك كانطلق ، وفي ذكر (ابن الخباز) لهذه المسألة زيادة لم يذكرها المصنف في (اللمع).

قال ابن الخباز[3] :

"مسألة[4]: لو سميته بضَرَب ، وقَتَل وهو مسمى الفاعل تسميه والخليل[5] يصرفانه ؛ لأن مثال فَعَل يكثر في القبيلين جميعاً ، فلا يكون الاسم أولى به من الفعل ، ولا الفعل أولى به من الاسم ، وعيسى بن عمر[6] لا يصرفه ؛ لأنه يراعي فعليته في الأصل ، واحتج بقول سخيم بن وثيل الرياحي[7]:

---

[1] ينظر : شرح اللمع للواسطي ١٩٨ .

[2] ينظر : التصريح ٢/٢٢٠ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ٤١٠ ، ٤١١ .

[4] ينظر المسألة في : الكتاب ٣/٢٠٦ ، وشرح اللمع للواسطي ١٩٧ ، وشرح الرضي ١/١٤٥ ، وأوضح المسالك ٤/١٢٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٠ ، والتصريح ١/٢٢١ ، وشرح الأشموني ٣/٣٨١ .

[5] ينظر : الكتاب ٣/٢٠٦ .

[6] ينظر : السابق ٣/٢٠٦ ، وعيسى بن عمر هو : أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي مولى خالد بن الوليد ، نزل في ثقيف فنسب إليها ، أخذ عن ابن أبي إسحاق وغيره ، وكان مولعاً بالغريب والشاذ ، وله في النحو : الجامع والإكمال ، وقد تره عن فضلهما الخليل بن أحمد بقوله :

أَنَــا ابْــنُ جَــلاَ وَطَــلاَّعُ الثَّنَايَــا مَــتَى أَضَــعِ العِمَامَــةُ تَعْرِفُــونِى

وأجاب سيبويه بأن (جلا) صفة لموصوف تقديره : أَنَا ابنُ رَجُلٍ جَلاَ .

يبين الشارح فى هذه المسألة حكم وزن من أوزان الفعل وهو (فَعَل) ، فهذا الوزن ليس من الأوزان المختصة أو الغالبة للفعل ، بل هو من الأوزان المشتركة بين الاسم والفعل فيكثر فى القبيلين جميعاً ، لذلك عند التسمية بفَعَل على هذا الوزن فقد ذهب سيبويه والخليل إلى صرفه ، فالاسم ليس أولى به من الفعل ، ولا الفعل أولى به من الاسم ، إلا أن عيسى بن عمر ذهب إلى مخالفتهما وقال بمنعه من الصرف ؛ لأنه يراعى فعلية هذا الوزن فى الأصل واحتج بقول سحيم السابق ، ورد قوله بأن جملة (جلا) فى موضع خفض صفة لمخفوض .

وقد أشار الكثير من النحويين إلى هذا الخلاف وذهبوا فيه مذهب سيبويه والخليل ، ومنهم الواسطى[2] ، حيث قال :

"وإنما اعتُد بوزن الفعل لثقل الفعل ، والدليل عليه أنه ثقيل فخفيفه بالحذف فى الجزم ، وهو على ثلاثة أقسام : قسم يكثر فى الأسماء والأفعال ، نحو : (ضَرَبَ) مثاله فى الأسماء كـ (جَمَل) و (جَبَل) ،

ذهب النحو جميعاً كلُّه غيْرَ ما أحدث عيسى بْنُ عُمَر
ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ فَهُما للنَّاسِ شَمْسٌ وقَمَرُ

تول – رحمه الله تعالى – سنة ١٤٩ هـ .. ينظر : سير أعلام النبلاء ٧/٢٠٠ ، ومعجم المؤلفين ٨/٢٩ .

[1] البيت من الوافر لسحيم بن وثيل .

والشاهد قوله : (أنا ابن جلا) حيث استدل به عيسى ابن عمر على أنه إذا سمى بنحو ضرب ودحرج منع من الصرف ، وأنه ليس من باب الحكاية ، وليس فيه ضمير .

ورد بأنه : سمى بجلا من قولك : زيد جلا ففيه ضمير مستتر فهو من التسمية بالفعل المحكى ، وأيضا فلا نسلم بأنه اسم بالكلية ، بل هو صفة لمخفوف تقديره : أنا ابن رجل جلا .

والبيت ورد فى : الكتاب ٣/٢٠٧ ، والأصمعيات ١٧ ، وأمالى القالى ١/٢٤٦ ، وشرح اللمع للواسطى ١٩٧ ، والمفصل ١/١٥٤ ، وابن يعيش ١/٦١ ، والمقرب ١/٢٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٦ ، وشرح الرضى ١/١٤٥ ، وأوضح المسالك ٤/١٢٧ ، والتصريح ٢/٢٢١ ، والأشمونى ٣/٣٨٢ ، وخزانة الأدب ١/٢٥٥ .

[2] ينظر : شرح اللمع فى النحو للواسطى ١٩٧ .

وهذا عند أكثر النحويين إذا سمي به انصرف ؛ لأنه ليس يختص بالفعل ، وعيسى بن عمر لا يصرف ذلك ، قال : لأني لا أصرف ما هو على وزن الفعل ، فالفعل أول ألا يصرف ، وأنشد [1]:

أَنَــا ابْــنُ جَــلاَ وَطَــلاَّعُ الثَّنَايَــا مَــتَى أَضَــعِ العِمَامَــةَ تَعْرِفُــونِي

قال : فلو لم يعتدوا بوزن الفعل لنوَّن ، وليس فيما قال دليل ، يجوز أن يكون سمي بالجملة ، والجملة إذا سمي بها حكيت" .

وقال الرضي[2] أيضاً : "واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له

بالفعل بوجه ، لا يؤثر مطلقاً ، خلافاً ليونس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً سواء غلب على الفعل أو لم يغلب ، فمنع الصرف في نحو : (جَبَل) و (عَضُد) ، و(كَتِف) ، و(جعفر) ، و(حاتم) أعلاماً .

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو (كعسب)[3] ، واستدل بقوله[4] :

أَنَــا ابْــنُ جَــلاَ وَطَــلاَّعُ الثَّنَايَــا مَــتَى أَضَــعِ العِمَامَــةَ تَعْرِفُــونِي

والجواب : أنه إن كان علماً فمحكي ؛ لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة ..... وإن لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر ، أي أنا ابن رجل جلا أمره ، أي انكشف" .

وقد ذهب ابن عقيل[5] في هذه المسألة مذهب سيبويه ولم يشر إلى الخلاف فيها ، فقال :

"فإن كان الوزن غير مختص بالفعل ، ولا غالباً فيه لم يمنع من الصرف ، فتقول في رجل اسمه (ضَرَبَ) : هذا ضَرَبُ . ، ،رأيت ضرباً ، ومررت بضَرَبٍ ؛ لأنه يوجد في الاسم كخَضَم، وفي الفعل كضَرَبَ" فمن خلال ما سبق من أقوال النحويين تبين أن أكثرهم قد ذهب في هذه المسألة مذهب الخليل وسيبويه ، والشارح (ابن الخباز) كان من هؤلاء القائلين بمذهبه ، وفي ذكره هذه المسألة في (توجيه اللمع) زيادة لم يذكرها المصنف ، فقد ذكر – رحمه الله – مذهب سيبويه ولم يشر إلى الخلاف فيها ، فقال ابن جني[6] :

---

[1] البيت سبق تخريجه ص ١٩٠.

[2] ينظر : شرح الرضي ١/١٤٥ .

[3] كعسب الرجل : إذا قارب بين الخطى.. ينظر : لسان العرب مادة (كعسب) ١/٧٢٠ .

[4] البيت سبق تخريجه ص ١٩٤.

[5] ينظر : شرح ابن عقيل ٢٤٠ .

[6] ينظر : توجيه اللمع ٤٠٨ .

"فإن سميته خَلْأً أو قَلَماً ، أو نحو ذلك صرفته معرفة ونكرة ، وإن كان على مثال (ضَرَبَ) ؛ لأن مثال فعل يكثر في القبيلين جميعاً ، فلا يكون الفعل أخص به من الاسم" .

رأي الباحث :

ويرى الباحث موافقة الخليل وسيبويه وأكثر النحويين فيما ذهبوا إليه من صرف ما كان على وزن (فَعَل) مسمى به ، وذلك لأنه يكثر في الاسم والفعل فليس أحدهما أولى به من الآخر .

قال ابن الخباز[1] :

"مسألة يحتاج إليها في هذا الموضع : الأسماء من جهة الصرف ومنعه في التصغير والتكبير أربعة أقسام : قسم ينصرف مصغراً ومكبراً كزيد في اسم مذكر ، وقسم لا ينصرف مصغراً ولا مكبراً كأحمد إذا لم يحقر تحقير الترخيم ، وقسم ينصرف مكبراً ولا ينصرف مصغراً كضارب مصدر ضاربَ ، فإنك تقول في تحقيره : ضُيَرِب ، وقسم ينصرف مصغراً ولا ينصرف مكبراً كعُمَرَ للعدول ، تقول في تحقيره : عُمَيْر فتصرفه" .

بين ابن الخباز في هذه المسألة أقسام الأسماء من جهة الصرف ومنعه في التصغير والتكبير ، فيذكر أن أقسام الأسماء في ذلك أربعة :

القسم الأول : ينصرف مصغراً ومكبراً ، ويكون ذلك في كل اسم لا توجد فيه علة من علل منع الصرف وذلك كزيد ، فهو اسم لمذكر ، لا يوجد فيه سبب لمنعه الصرف لذلك يصرف في التصغير والتكبير.

القسم الثاني : وهو على خلاف الأول ، لا ينصرف مصغراً ولا مكبراً ، وذلك كـ(أحمد) يمنع مكبراً للتعريف ووزن الفعل ، ويمنع مصغراً أيضاً ؛ لأنه مبدوء بزيادة كزيادة الفعل فلم يؤثر فيه التصغير .

القسم الثالث : ينصرف مكبراً ولا ينصرف مصغراً وذلك كأن يعرض الوزن في المصغر ، ولم يكن في المكبر ، كما تقول في (ضارب) علماً : (ضُيَرِب) ، وفي (تَحْلِئ) : (تُحَيلِئ) ، فبعضهم لا يعتبره لعروضه ، والأكثرون يعتبرونه ؛ لأن التصغير وضع مستأنف[2].

القسم الرابع : ينصرف مصغراً ولا ينصرف مكبراً ، وذلك لاختلاله بالتصغير .

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ٤١١ .

[2] ينظر : شرح الرضي ١/١٥٥ .

قال الرضي[1] :

"اعلم أن التصغير يُحل من أسباب منع الصرف بالعدل عن وزن إلى آخر ، فإنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغير ، وذلك الوزن مراعى فى العدل إذ العدل أمر لفظى ، وكذا الجمع الأقصى يحل بالتصغير لوجوب رده إلى واحده ، فيقال فى : (رباع) ، و(مساجد) : (رُبَيِّع) ، و(مُسَيجد) ، ولو سميت بالجمع المذكر ، ثم صغرته انصرف أيضاً لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر" .

وفى ذكر (ابن الخباز) لهذه المسألة وما سبقها من مسائل فى هذا الباب ، هو زيادة لم يذكرها المصنف فى (اللمع) فعدت من زيادات (ابن الخباز) فى توجيه اللمع ، وهو يسير فى هذا وفق منهجه الذى ارتضاه لنفسه ، يشرح ما يذكره المصنف ويضيف من عنده ما يحتاج الباب إليه .

---

[1] ينظر : شرح الرضى ١/١٥٥.

جمع الاسم إذا كان صفة جمعا عاما

ينقسم الجمع إلى عدة أقسام باعتبارات متعددة ، فينقسم باعتبارٍ إلى : عام ومتوسط وخاص .

فالعام : هو جمع التكسير ؛ لأنه يكون فى ذوى العلم ، وفى غيرهم ، وفى صفاتهم ، وفى أسمائهم ، تقول فى زيد : زُيُود ، وفى كريم : كِرَام ، وفى فرس : أفْرُسٌ ، وفى صاهل : صَوَاهِل .

والمتوسط : هو جمع التأنيث بالألف والتاء ؛ لأنه يكون من ذوات العلم وغيرهن من الأسماء والصفات ، تقول فى هند : هِنْدَات ، وفى شجرة : شجرات ، وفى بيت : أبيات .

والخاص : الجمع الذى يكون فى الرفع بالواو والنون ، وفى الجر والنصب بالياء والنون كالزيدين والصالحين[1] .

وينقسم باعتبار آخر : إلى قليل وكثير ، فالقليل أربعة أبنية : أفْعُلٌ ، كأكْلُب ، وأفْعَالٍ كأحْمَالٍ ، وَأفْعِلَة كأجْرِبَة ، وفِعْلَة كسِدْرَة ، وكِسْرَة .

ومنه ما جمع بالواو والنون والألف والتاء كالزَّيدين والهِنْدَات .

ومعنى القليل : ما أريد به من الثلاثة إلى العشرة .

ومعنى الكثير : ما أريد به ما فوق ذلك ، وأبنية الكثير كثيرة وهى كل ما كان غير أبنية القلة[2] .

وقد تناول الشارح (ابن الخباز) باب (الجمع) ، وعرضه عرضاً حسناً ، استفتحه بذكر ثلاث مقدمات مهد فيها لحديثه عن هذا الباب فذكر أقسام الجمع العام والمتوسط والخاص ، ثم ذكر أبنية القلة وأن الكثير هو ما عداها ، ثم تعرض لذكر أبنية الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية المجردة ، وعرض هذه المقدمات الثلاث حتى يسهل باب (الجمع) على الناظر فيه ، ثم أخذ (ابن الخباز) فى عرض مادة هذا الباب على إثر ذكر (ابن جنى) لها ، فذكر أبنية الثلاثى والرباعى والخماسى ، وكيف يبنى من كل وزن جمع القلة والكثرة؟ ، وقد رأى الشارح إتماماً للفائدة المرجوة من هذا الباب أن يختمه بثلاث مسائل ، قال[3] : "وختم الباب بثلاث مسائل يحتاج إليها

المسألة الأولى :

إذا كان الاسم صفة تجمع جمع الصفات لا الأسماء ، فإن سميت به جمعته جمع الأسماء التى على بنائه ، فلو سميت بسَعيد لقلت فى قليله : أسْعِدَة ، وفى كثيره : سُعُد ، كما يقول : أرْغِفَة ورُغُف ، ولا تقول : سُعُداء ؛ لأن ذلك جمعه حين كان صفة" .

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ٤٤٧ .

[2] ينظر : السابق ٤٤٧ ، وشرح الأشمونى ٤/١٢٠ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ٤٧٣ .

فيبين (ابن الخباز) أن الاسم إذا كان صفة وأردنا جمعه للدلالة على الصفة فإنه يجمع جمع الصفات لا الأسماء ، وذلك نحو : سَعيد (صفة) يجمع على (سُعَدَاء) ، وكريم (صفة) يجمع على (كُرَمَاء) ، وبخيل يجمل على (بُخَلاء) ، فإذا سُمِّي بالصفة فإنها حينئذ يجمع جمع الأسماء لا الصفات ، وذلك نحو (سَعيد) على وزن (فعيل) ، فقد جمع النحويون ما كان على هذا الوزن (اسماً) في القلة على (أَفْعِلة) فتقول في سعيد : أَسْعِدَة، وعلى (فُعُل) في الكثير ، تقول (سُعُد) ، ولا يجوز عند النحويين خلاف ذلك ، وقد ذكر الشارح هذه المسألة وبينها ، وفي ذكره لها زيادة عما ذكره (المصنف) في (لمعه) ، فكانت هذه المسألة واحدة من زياداته التي زادها عما ذُكِرَ في لمع (ابن جني) .

تكسير الجمع المسمى به *

قال ابن الخباز[1] :

"المسألة الثانية : إذا سميته بجمع ليس على مفاعل ومفاعيل جاز جمعه ؛ لأنه قد صار مفردا فى المعنى ، وتنظر إذا أردت جمعه إلى مثله من المفردات فتجمعه جمعه ، فلو سميته بظُلَّم قلت فى جمعه : ظِلْمَان ، كما تقول : سُرَد وسِرْدان ، ولو سميته بكِسْر قلت فى جمعه : أكسار ، كما تقول عِنَب وأعناب ، فإن سميته بنحو : مساجد ومصابيح جمعته مذكراً بالواو والنون ، ومؤنثاً بالألف والتاء ، فقلت : مساجدون ومَصَابِيحون ومَسَاجِدَات ومصابيحات ؛ لأن هذا القال لا يقبل التكسير مرة أخرى" .

يبين الشارح فى هذه المسألة أمرا اتفق عليه النحويون[2] وهو عدم جواز تكسير ما كان على صيغة منتهى الجموع مسمى به ، وجواز ذلك فى كل جمع ليس على هذه الصيغة ، وبهذا قال الرضى فى شرح الكافية[3] قال :

"صيغة منتهى الجموع : أى وزن غاية جمع التكسير ؛ لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع ، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع (كَلْب) على (أَكْلُب) ، وجمع (أكلب) على (أكالب) ..... وإنما قيدنا بغاية جمع التكسير ؛ لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة ، ، وإن لم يكن قياساً مطرداً ..... نحو قوله ﷺ : "إِنَّكُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ"[4] ، وقول الراجز[5] :

---

* ينظر المسألة فى : شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/١٢٤ ، والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢/١٠٠ ، واللباب ١/٥٠٢ ، وشرح قطر الندى ١/٥٢ ، وهمع الهوامع ٣/٣٧٣ ، وشرح الأشمونى ٤/١٥٢ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ٤٧٣ .

[2] ينظر :. شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/١٢٤ ، والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢/١٠٠ ، واللباب ١/٥٠٣

[3] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/١٢٤ .

[4] جزء من حديث للنبى ﷺ عن أم المؤمنين عائشة – رضى الله عنها – وتمامه : أن النبى ﷺ قال : مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس ، فقالت عائشة : يا رسول الله إن أبا بكر إذا قام مقامك لم يُسمع الناس من البكاء ، فأمر عمر فليصل بالناس ، قالت ، فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، قالت عائشة : فقلت لحفصة : قولى له : إن أبا بكر إذا قام مقامك لم يُسمع الناس من البكاء ، فأمر عمر فليصل بالناس ، ففعلت حفصة ، فقال رسول الله ﷺ "إنكن لأنتن صواحبات يوسف ، مروا أبا بكر فليصل بالناس" ، فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيرا .

والحديث ورد فى : سنن ابن ماجة كتاب (الصلاة والسنة فيها)باب (ما جاء فى صلاة رسول الله ﷺ ١/٣٨٩، وسنن الترمذى كتاب (المناقب) باب (مناقب أبى بكر وعمر – رضى الله عنهما –) ٥/٦١٣ ، وسنن النسائى كتاب الإمامة باب (الائتمام بالإمام يصلى قاعدا)٢/٩٩ .

[5] البيت من الرجز وهو للعجاج فى ديوانه ١/٣٥٠ .

وقوله [1]:

وَإِذَا الرِّجَـــالُ رَأَوْا يَهِـــدَ رَأَيْـــتَهُمْ خُضُـــعَ الرِّقَـــابِ نَـــوَاكِسِ الأَبْصَـــارِ

وقال ابن هشام[2] :

"ومعنى ذلك أن مفاعل ومفاعيل وفعت الجموع عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما ، فلا يجمعان مرة أخرى بخلاف غيرهما من الجموع" .

وإلى هذا ذهب الأشمونى[3] أيضاً فقال :

"قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال فى جماعتى من الجمال جمالان ، كذلك يقال فى جماعات جمالات ، وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد ، فيكسر بمثل تكسيره ، كقولهم فى أعبد أعابد ، وفى أسلحة أسالح ، وفى أقوال أقاويل ، شبهوها بأسود وأساود ، وأجردة وأجارد ، وإعصار أعاصير ، وقالوا فى مصران مصارين ، وفى غربان غرابين ، تشبيهاً بسلاطين وسراحين ، وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره ؛ لأنه لا نظير له فى الآحاد فيحمل عليه ، ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم فى نواكس : نواكسون ، وفى أيامن : أيامنون ، أو بالألف والتاء كقولهم فى حدائد : حدائدات ، وفى صواحب : صواحبات ، ومنه الحديث "إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ"[4] .

فمن خلال ما سبق يتبين عدم جواز تكسير ما كان على وزن مفاعل ومفاعيل اسماً ، وذلك ؛ لأنه جمع قائم مقام جمعين ، فلا يمكن جمعه مرة أخرى ؛ ولأنه جمع لا نظير له فى الآحاد ، فيجوز فى

والشاهد : قوله "الصَّرَارِيِّين" حيث جمع (صُرَّاء) جمع (صار) بمعنى (الملاح) جمع سلامة .

والبيت ورد فى : إصلاح المنطق ١٢٩ ، وجمهرة اللغة مادة (كرر) ، وشرح الرضى ٩٤/١ ، ١٢٥ ، ولسان العرب مادة (صحب ، وكرر ، وصرر) ، وخزانة الأدب ١٦/١ ، وتاج العروس مادتى (صرر ، وكرر) .

[1] البيت من الكامل للفرزدق فى ديوانه (٣٠٤/١) .

والشاهد : قوله (نواكس) حيث جمعها جمع مذكر سالم ، والأصل أن توزن على (فواعل) جمع تكسير ؛ لأن المفرد على وزن (ناعل) .

والبيت ورد فى : الكتاب ٦٣٣/٣ ، والمقتضب ١٢١/١ ، والأصول ١٧/٣ ، والأغانى ٣٤٨/١٠ ، ٣٤٨/٢١ ، وشرح الرضى ١٢٥/١ ، واللسان مادة (نكس) ، والتصريح ٣١٣/٢ ، والهمع للسيوطى ٧٨/٢ ، والخزانة ٢٠٦/١ ، وتاج العروس مادة (نكس) .

[2] ينظر : شرح قطر الندى ٥٢/١ .

[3] ينظر : شرح شرح الأشمونى ١٥٢/٤ .

[4] الحديث سبق تخريجه فى الصفحة السابقة .

هذا الاسم جمعه جمع مذكر سالم بالواو والنون ، ومؤنث بالألف والتاء ، وذلك نحو : مساجدون ومساجدات ، ومصابيحون ، ومصابيحات ، فإذا كان الاسم على خلاف هذا الجمع جاز تكسيره ؛ لأنه قد صار مفرداً في المعنى ، ويُنْظَرُ إلى مثله في المفردات فيُجْمَعُ جمعه ، وذلك نحو : ظلم ظلمان ، وصرد صردان .

وفي تناول (الشارح) لهذه المسألة زيادة لم يذكرها المصنف ، فعدت المسألة واحدة من زيادته التي ذكرها في (توجيه اللمع) .

هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟*

اختلف النحويون في جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم على مذهبين :

الأول : امتناع جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم ، وقال به البصريون[1] ، وذلك لأن في الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو جُمِعَ بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يُجمع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث قالوا : رَجُلٌ رَبْعَةٌ جمعوه بلا خلاف ، على رَبْعَاتٌ ، ولم يقولوا : رَبْعُوْن ، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم في جمع طلحة : طلحات ، وفي جمع هُبَيْرَة[2] : هُبَيْرَات ، قال الشاعر :

نَصَّرَ اللهُ أعْظُمـــاً دَفَنُوهَـــا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَـــةَ الطَّلَحَـــاتِ[3]

---

* ينظر المسألة في : المسائل العسكرية ٢٣٨ ، والإنصاف المسألة (٤) ١/٤٠ ، وشرح الرضي ٣/٤٣٨ ، والتذييل والتكميل ٢/٩٤ ، وأوضح المسالك ١/١٢١ ، وهمع الهوامع ١/٨٥ .

[1] ينظر : المسائل العسكرية ٢٣٨ ، والإنصاف ١/٤٢ ، وشرح الرضي ٣/٤٣٨ .

[2] الهُبَيْرَة : الضَّبُع الصغيرة .. ينظر : لسان العرب مادة (هبر) .

[3] البيت من الخفيف لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص (٢٠)

والشاهد : قوله (طلحة الطلحات) حيث جمع المذكر الذي فيه التاء بالألف والتاء ، ولم يجمع جمعاً سالماً حتى لا يضيع لفظ التأنيث الذي كان في المفرد .

والبيت ورد في : المسائل العسكرية ٢٣٨ ، والإنصاف المسألة ١/٤١ ، ومعجم البلدان ٣/١٩١ ، وشرح المفصل ١/٤٧ ، وشرح الرضي ٣/٤٣٩ ، واللسان مادة (طلح) ، وتاج العروس مادة (ص ج س ت) ، والدرر ٢/١٦٢ .

ولم يسمع عن أحد من العرب أنهم قالوا : الطلحون ، ولا الحبيرون ، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعاً من جهة القياس معدوماً من جهة النقل فوجب ألا يجوز"[1]

والثاني : ذهب الكوفيون[2] وابن كيسان[3] إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو طلحة وطلحون .

وقد احتج الكوفيون بأن قالوا إنما قلنا إنه يجوز جمعه بالواو والنون ، وذلك ؛ لأنه في التقدير جمع (طلح) ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة ، قال الشاعر[4]:

وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الأَصَمّ

فكسره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت (الهاء) في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون .

وقالوا :

"والذي يدل على صحة مذهبنا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلاً بـ (حمراء) أو (حبلى) لجمعته بالواو والنون فقلت : حمراؤون وحبلون ، ولا خلاف أن ما في آخره ألف التأنيث أشد تمكناً في التأنيث مما في آخره تاء التأنيث ؛ لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تخرج الكلمة من تذكير إلى تأنيث ، وتاء التأنيث ما صيغت الكلمة عليها ، وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التأنيث ، ولهذا للعلق قام التأنيث بالألف في منع الصرف مقام شيئين بخلاف التأنيث بالتاء ، وإذا جاء أن يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التأنيث ، وهي أوكد من التاء ، فلأن يجوز ذلك فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى"[5] .

---

[1] ينظر : الإنصاف المسألة (٤) ١/٤٢ .

[2] ينظر : المسائل العسكرية ٢٣٩ ، والإنصاف ١/٤٠ ، ٤١ ، واللباب ١/١٢٢ .

[3] ينظر : المراجع السابقة نفس الصفحات .

[4] البيت من الرجز ، ولم أهتد لقائله .

والشاهد : قوله (الأعقاب) حيث استشهد به الكوفيون على أنه يجوز جمع المذكر بالتاء جمعاً سالماً بعد حذف التاء ؛ لأن المعنى على سقوطها إذ إنهم قد استعملوا الجمع على تقدير سقوط التاء ، ولذلك كسروا عقبة بعد حذف التاء على أعقاب ، فكذلك يجوز جمعه جمع مذكر سالم على تقدير سقوط التاء من المفرد.

والبيت ورد في : المسائل العسكرية ٢٣٩ ، والإنصاف ١/٤٠ ، واللسان مادة (صمم) ، والدرر ١/١٨ .

[5] ينظر : الإنصاف ١/٤٠ ، ٤١ .

"وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك ؛ لأن التاء تسقط في (الطلحات) فإذا سقطت (التاء) وبقي الاسم بغير (تاء) جاز جمعه بالواو والنون كقولهم : أرض أرضون ، وكما حركت العين من (أرضون) – بالفتح – حملاً على (أرضات) ، فكذلك حركت العين من (الطلحون) حملاً على (الطلحات) ؛ لأنهم يجمعون ما كان على فعلة من الأسماء دون الصفات على فعلات"[1] .

وقد رد البصريون على الكوفيين وأجابوا عن كلماتهم ، فقالوا :

"أما قولهم : إنه في التقدير جمع (طلح) قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الوقع إنما وقع على جميع حروف الاسم لأنا إياه نجمع وإليه نقصد ، وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم فلم تنزعها عنه قبل الجمع ، وإن كان اسماً لمذكر فلا يكون بمنزلة ما سمي به ولا علامة فيه ، فالتاء في جمعه مكان التاء في واحده[2] ، وأما ما استشهدوا به من قوله[3] :

وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الأَصَمّْ

فهو مع شذوذه وقلته لا تعلق له بما وقع الخلاف فيه ؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه"[4] .

وقال الفارسي[5] :

وهذا إن سلم أنه جمع (عُقْبَة) مع احتمال غير ذلك فليس فيه ما يدل على جواز جمعه بالواو والنون ، ألا ترى أنه ليس كل ما جُمع مكسراً جمع بالواو والنون .

فإن قيل : وجه الدلالة في ذلك أنه حذف التاء في هذا التكسير، وإن كانت التسمية وقعت بالاسم وهي فيه ، فكما جاز حذفه في هذا التكسير كذلك يجوز الحذف مع الواو والنون .

قيل : لا يجوز جمعه بالواو والنون من حيث جاز تكسيره على هذا الحد وإن اجتمع الجمعان في حذف التاء منهما ، ألا ترى أنك إذا كسرت عاقبت الاسم بالتكسير ، وتأنيثه التأنيث الذي كان يكون في الواحد فصار كذلك بمنزلة الجمع بين الألف والتاء، فكما جاز الجمع بالألف والتاء ؛ لأن دلالة التأنيث لا تُحْتَرَم فيصير بذلك كأنها ثابتة فيه ، كذلك جاز التكسير لما تعاقب الاسم به في التأنيث ، وليس الجمع بالواو والنون كذلك ، فإذا لم يكن مثله ولم يعاقب الاسم به تأنيث كما تعاقب بالتكسير لم يجب

---

[1] ينظر : الإنصاف ١/٤١ .

[2] ينظر : السابق ١/٤٢ .

[3] البيت سبق تخريجه في الصفحة السابقة .

[4] ينظر : الإنصاف ١/٤٢ .

[5] ينظر : المسائل العسكرية ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

جوازه فى الاسم من حيث جاز التكسير ، فإذا كان كذلك لم يكن فى هذا الذى أورد من هذا دلالة على إجازة ما أجازوا»[1] .

وأما قول الكوفيين[2] :

إنا أجمعنا على أنك لو صيرت رجلا بحمراء وحبلى لقلت فى جمعه حمراوون وحبلون إلى آخر ما قدروا .

قلنا : إنما جمع ما فى آخره ألف التأنيث بالواو والنون ؛ لأنها صيغت عليها الكلمة فنزلت منزلة بعضها

فلم تفتقر إلى أن تعوض بعلامة تأنيث الجمع بخلاف (التاء) فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ؛ لأنها ما صيغت عليها الكلمة ، وإنما هى بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضاً منها .

وأما قول ابن كيسان[3] :

إن التاء تسقط فى (الطلحات) فإذا سقطت (التاء) جاز أن تجمع بالواو والنون .

قلنا : هذا فاسد ؛ لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً ؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ، ألا ترى أن الأصل أن تقول فى جمع مسلمة : مسلمات ، وصالحة : صالحات ، إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث فى الجمع حذفوا هذه التاء التى كانت فى الواحد ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث ولا يجمع فى اسم واحد علامتا تأنيث ، فحذفوا الأولى، فقالوا : مسلمات ، وصالحات ، وكان حذف الأول أولى ؛ لأن فى الثانية زيادة معنى .

وإذا كانت التاء المحذوفة هاهنا فى حكم الثابت فينبغى ألا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله (الطَّلَحُون) ؛ لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد فى حروفه وحركاته والفتح قد أدخل فى جمع التصحيح تكسيرا .

وأما قوله : إن العين حركت من أَرَضُون – بالفتح – حملا على أَرَضَات ، فهذا لا يسلم ، وإنما غير فيه لفظ الواحد ؛ لأنه جمع على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيروا فيه لفظ الواحد تعويضاً عن حذف تاء التأنيث منه تخصيصاً له بشيء لا يكون فى سائر أخواته مع أن هذا التعويض تعويض جواز لا تعويض وجوب»[4]

---

[1] ينظر : المسائل العسكرية ٢٤٠ .

[2] ينظر : الإنصاف ١/٤٢ .

[3] ينظر : الإنصاف ١/٤٢ ، ٤٣ .

[4] ينظر : الإنصاف ١/٤٢ ، ٤٣ .

وقد تناول ابن برهان هذه المسألة فى باب (الجمع) وأشار إلى الخلاف فيها ، وذهب إلى موافقة البصريين فى قولهم ، ورد قول الكوفيين ، فقال :

"المسألة الثالثة : إذا سميت مذكراً باسم فيه تاء التأنيث لم تجمعه إلا بالألف والتاء ، قالوا : طلحة الطلحات ، وأجاز الكوفيون : طلَحون – بفتح اللام – قياساً على طلحات ، وهذا أشنع من قول الكوفيين لإفراط التغير فى جمع التصحيح ومن شأنه ألا تغير واحده" [1].

فبين (ابن الخباز) فى هذه المسألة موافقته مذهب البصريين فى امتناع جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر ، ووجوب جمعه بالألف والتاء ، وذلك لأن فى الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو جمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى اجتماع علامتين متضادتين فى اسم واحد وذلك لا يجوز ، وقد رد الشارح قول الكوفيين بإجازة هذا الجمع وما ذهب إليه (ابن الخباز) هو الصحيح لما سبق بيانه فى الرد على أدلة الكوفيين فى المذهب الثانى .

وفى تناول (ابن الخباز) لهذه المسألة زيادة لم يذكرها المصنف فعدت هذه المسألة إحدى زياداته فى (توجيه اللمع) .

ترجيح الباحث :

اختلف النحويون من البصريين والكوفيين فى إجازة جمع المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم ، وكان لكل فريق أدلته ، ويرى الباحث من خلال دراسة المذهبين صحة أدلة البصريين وقوتها ؛ لذلك يقول بعدم جواز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم .

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ٤٧٣ .

توطئة القسم*

القسم : اسم للمصدر الذى هو (الإقسام) ، وليس بمصدر ؛ لأن المصدر أقسم إقساماً ، وقد استعمل فى موضعه[1] .

والقسم ضرب من الخبر ؛ لأنه جملة من فعل وفاعل كقولك : حلفت بالله ، أو من مبتدأ وخبر كقولك : عَلَيَّ عهد الله ، وإنما يؤتى به لتوكيد جملة المحلوف عليه ؛ لأن المخبر إذا أخبر بجملة موجبة أو منفية وخاف أن يُظَنَّ به الكذب أقسم بمن يعظم فى اعتقاده على أن الأمر كما ادعى من إيجاب أو نفى .

وفعل القسم هو فعل غير متعد بنفسه ، وذلك نحو : أقسمت وحلفت وآليت ، فلابد من حرف جر يوصله إلى الاسم المقسم به .

والحروف التى تعديه فى أكثر الأمر ثلاثة : الباء والواو والتاء ، فالباء هى الأصل ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، ولا تدخل إلا على اسم الله ﷻ قال تعالى ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم[2]﴾[3] .

"وقد استعملوا فى القسم حرفين آخرين ، هما (اللام) ، و(مِنْ) ، أما اللام فكقولك : لله لأفعلن ، ومعناها : الاختصاص ، كأنك قلت : أحْلِفُ لله ، أى أختص بيمينى الله ، ولا أحلف بغيره"[4] .

"الثانى : (مِنْ) ولا تدخل إلا على ربى[5] ، قالوا : مِنْ رَبِّي إنك لأشِر[6] ، يقال : مِنْ ، ومُنْ ، ولا تضم ميم (مِنْ) إلا فى القسم"[7] .

ويتعلق بباب القسم العديد من المسائل النحوية ، منها : اجتماع الشرط والقسم فى جملة واحدة ، فإذا اجتمع القسم والشرط فى جملة ، فكل واحد منهما يستدعى جواباً ، وجواب الشرط إما مجزوم ، أو مقرون بالفاء ، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة مصدرة بمضارع أكد باللام والنون ،

---

* ينظر المسألة فى : الكتاب ٨٤/٣ ، وتوجيه اللمع ٢٨٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن الحاجب ٧٢٠/٢ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضى ٤٦٧/٤ ، ومغنى اللبيب ١٣١٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٥١ ، والتصريح ٢٥٢/٢ ، وحاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ١٣١٥/٢ .

[1] ينظر : توجيه اللمع ٤٧٤ .

[2] سورة الأنبياء من الآية (٥٧) .

[3] ينظر : توجيه اللمع ٤٧٤ وما بعدها بتصرف .

[4] ينظر : السابق ٤٧٩

[5] ينظر : الكتاب ١٤٥/٢ ، والمفصل ١٩٢ ، وتوجيه اللمع ٤٨٠ .

[6] ينظر : المخصص لابن سيده ١٧٩/٣ ، والمفصل ٥٥/١ ، ٦٨ .

[7] ينظر : توجيه اللمع ٤٨٠ .

نحو : واللهِ لأضربن زيداً ، وإن صدرت بماض اقترن باللام وقد ، نحو : واللهِ لقد قام زيد ، وإن كان جملة اسمية فبإن واللام ، أو اللام وحدها ، أو بإن وحدها ، نحو : واللهِ إن زيداً لقائم ، ووالله لزيد قائم ، ووالله إن زيداً قائم ، وإن كان جملة فعلية ، نفي بـ (ما) ، أو (لا) ، أو (إن) ، نحو : واللهِ ما يقوم زيد ، أو لا يقوم زيد ، وإن يقوم زيد ، والاسمية كذلك ، فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب للتأخر منهما ، لدلالة جواب الأول عليه ، وتقول : واللهِ إن قام زيد ليقومن عمرو ، فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه .

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر ، فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقاً ، أي سواء كان متقدماً أو متأخراً ، فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم ، فتقول : زيد إن قام واللهِ أكرمه ، وزيد واللهِ إن قام أكرمه .

وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر ، ومنه قوله:

لَـئِن مُنِيـتَ بِنَـا عَـن غِـبِّ مَعْرَكَـةٍ لاَ تَلْفِنَـا عَـن دِمَـاءِ القَـوْمِ نَنْتَقِـلُ[1]

فلام (لئن) موطئة لقسم محذوف ، والتقدير : واللهِ لئن ، و(إن) شرط ، وجوابه (لا تلفنا) ، وهو مجزوم بحذف (الياء) ، ولم يجب القسم ، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير ، لهو إجابة القسم لتقدمه ، لقيل (لا تلفينا) بإثبات الياء ؛لأنه مرفوع"[2] .

وقد تناول ابن الخباز هذه المسألة على إثر تعرض المصنف لها ، فتحدث عن الحروف التي يجاب بها القسم وهي (إن ، واللام ، وما ، ولا) ومواضع كل حرف منها في الكلام ثم تحدث الشارح عن توطئة جواب القسم ، فقال[3] :

"مسألة : تقول : واللهِ لئن قمت لأكرمنك ، ووالله إن قمت لأكرمنك ، فاللام الثانية جواب القسم ، والقسم وجوابه جواب الشرط ، واللام الأولى هي الموطئة لجواب القسم ؛

---

[1] البيت من البسيط للأعشى في ديوانه (ص١١٣) .

والشاهد : قوله "لا تلفنا" حيث جاءت جواباً للشرط لا للقسم رغم تصدر القسم ، وهذا قليل .

وورد البيت في : الصحاح للجوهري مادة (نفل) ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٤٦٩ ، واللسان مادة (نفل) ، وشرح ابن عقيل ٢٥١ ، وشرح الأشموني ٤/٢٩ ، وخزانة الأدب ١١/٣٢٧ ، ٣٤٣ ، وتاج العروس مادة (نفل) .

[2] ينظر : شرح ابن عقيل ٢٥١ ، والتصريح ٢/٢٥٢ .

[3] ينظر توجيه اللمع ٤٨٢ .

لأن الشرط صدر الجملة ، وأكثر ما جاء في القرآن بإدخال اللام ، كقوله تعالى ﴿لَئِن أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُم وَلَئِن قُوتِلُوا لاَ يَنصُرُونَهُم وَلَئِن نَّصَرُوهُم لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ﴾[1] ، وقال تعالى ﴿لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ﴾[2] ، وقال تعالى ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3] فجاء بغير اللام" .

يبين الشارح في هذه المسألة الفرق بين جملتين اجتمع فيهما القسم والشرط ، وقد تقدم القسم فيهما ، فيكون الجواب فيهما للقسم ، والقسم وجوابه يكونان جواباً للشرط عنده ، وفي الجملتين أجيب عن القسم بالحرف (إن) ، ودخلت عليه (لام) التوطئة في الأول دون الثانية ، ثم بيَّن (الشارح) أن هذا الأسلوب ، وهو دخول (لام) التوطئة على جملة القسم هو الأكثر في القرآن الكريم ، وما قال به صحيح ، فقد تكرر في القرآن الكريم ثمانياً وخمسين مرة ذكر الشارح منها موضعين في سورتي الحشر والمائدة ، ومنه في القرآن قوله تعالى ﴿وَقَالَ اللّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلاَةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً لأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾[4] ، وقوله تعالى ﴿لَئِنْ أَنجَانَا مِن هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[5] ، وقوله تعالى ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ﴾[6] ، وقوله تعالى ﴿لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ﴾[7] ، ومنه قوله تعالى ﴿لَئِنِ اتَّبَعْتُم شُعَيْباً إِنَّكُمْ إِذاً لَخَاسِرُونَ﴾[8] ، وقوله تعالى ﴿لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[9] ، وقوله تعالى ﴿لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[10] ، وقوله تعالى ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا صَالِحاً لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[11] ، وقوله تعالى ﴿لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ

---

[1] سورة الحشر الآية (١٢) .

[2] سورة المائدة الآية (٢٨) .

[3] سورة المائدة من الآية (٧٣) .

[4] سورة المائدة من الآية (١٢) .

[5] سورة الأنعام من الآية (٦٣) .

[6] سورة الأنعام من الآية (٧٧) .

[7] سورة الأنعام من الآية (١٠٩) .

[8] سورة الأعراف من الآية (٩٠) .

[9] سورة الأعراف من الآية (١٣٤) .

[10] سورة الأعراف من الآية (١٤٩) .

[11] سورة الأعراف من الآية (١٨٩) .

وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[1] ، وقوله تعالى ﴿لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[2] ، وقوله تعالى ﴿قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾[3] .

وقد جاء مثل ذلك أيضاً في سورة إبراهيم[4] ، والإسراء[5]، ومريم[6] ، والنور[7] ، والشعراء[8] ، والأحزاب[9] ، وفاطر[10] ، ويس[11] ، والزمر[12] ، والحشر[13] ، والمنافقون[14] ، والعلق[15] .

وفي تناول الشارح لهذه المسألة ، وذكره دخول لام التوطئة على جملة القسم كثيراً في القرآن الكريم زيادة لم يذكرها المصنف في (لمعه) ، فكانت هذه المسألة واحدة من زياداته التي ذكرها في (توجيه اللمع) .

---

[1] سورة التوبة من الآية (٧٥) .

[2] سورة يونس من الآية (٢٢) .

[3] سورة يوسف الآية (١٤) .

[4] سورة إبراهيم الآية (٧) .

[5] سورة الإسراء الآية (٦٢ ، ٨٨) .

[6] سورة مريم الآية (٦٤) .

[7] سورة النور الآية (٥٣) .

[8] سورة الشعراء الآيات (٢٩ ، ١١٦ ، ١٦٧) .

[9] سورة الأحزاب الآية (٦٠) .

[10] سورة فاطر الآية (٤٢) .

[11] سورة يس الآية (١٨) .

[12] سورة الزمر الآية (٦٥) .

[13] سورة الحشر الآية (١١) .

[14] سورة المنافقون الآية (٨) .

[15] سورة العلق الآية (١٥) .

حالات الوجوب والجواز في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع *

لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة نحو قوله تعالى ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[1] ، ويؤكد بهما الفعل الأمر مطلقاً من غير شرط ؛ لأنه مستقبل دائماً ، وسواء في ذلك الأمر بالصيغة نحو : قومنِ ، والأمر باللام ، نحو : ليقومن زيد – بكسر اللام – ، والدعاء ، نحو :

فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا[2]

ولا يؤكد بهما الماضي لفظاً ومعنى مطلقاً ؛ لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال ، ،ذلك ينافي المضي[3].

وأما الفعل المضارع المجرد من لام الأمر ، فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجباً ، أي لابد منه ، وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم غير مفصول من لامه بفاصل ، كقوله تعالى ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[4] ، فأكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم ، وهو (تالله) وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ، ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفياً لفظاً أو تقديراً ، فالأول : نحو : والله لا اقوم ، والثاني : كقوله تعالى ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[5] ، "تفتؤ" منفي بلا محذوفة ، إذ التقدير : لا تفتؤ ، وحذف لا في جواب القسم مطرد .

ولا يجوز توكيده أيضاً إذا كان للمضارع حالاً كقراءة ابن كثير ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[6] ، وقول الشاعر[7] :

---

* ينظر المسألة في : اللباب في علل الإعراب والبناء ٢/ ٦٦ ، وتوجيه اللمع ٥٢٨ ، وشرح الرضي ٤/٤٩٧ ، وشرح ابن عقيل ٢٣٣ ، والتصريح ٢/٢٠٣ : ٢٠٥ ، وهمع الهوامع ٢/٦١٣ ، وشرح الأشموني ٣/٣١٨ .

[1] سورة يوسف من الآية (٣٢) .

[2] البيت من الرجز لعبد الله بن رواحة . رضي الله عنه . في ديوانه (١٠٧) ، وقيل لعامر بن الأكوع .

والشاهد قوله (فأنزلن) : حيث أكد فعل الأمر بنون التوكيد ، مع دلالته على الدعاء .

والبيت ورد في : سيرة ابن هشام ٤/٢٩٧ ، وتاريخ الإسلام ١/٢٤٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ومغني اللبيب ١/٤٤٣ ، والوافي في الوفيات ١/٢٣٢١ ، وسيرة ابن كثير ٣/١٨١ ، ٣/٣٤٦ ، ٣٥٥ ، والبداية والنهاية ٤/٩٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، وهمع الهوامع ٢/٦١١ .

[3] ينظر : التصريح ٢/٢٠٣ .

[4] سورة الأنبياء من الآية (٥٧) .

[5] سورة يوسف من الآية (٨٥) .

[6] سورة يوسف الآية (١) وقرأ بذلك ابن كثير والحسن وعيسى بن عمرو الأعمش .. ينظر : حجة القراءات ١/٧٣٥ ، والبرهان ٤/٣٥٩ .

[7] البيت من المتقارب ، لم أهتد لقائله .

يَمِينـــاً لأَبْغِـــضَنْ كُـــلَّ امْـــرِئٍ يُرْخِـــــرُفُ قَـــــوْلاً وَلاَ يَفْعَـــــلُ

فأقسم فى الآية وأبغض فى البيت معناها الحال لدخول اللام عليهما ، وإنما لم يؤكدا بالنون تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافى الحال[1] .

ولا يجوز توكيده أيضاً إذا كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله أو بحرف تنفيس ، فالأول : كقوله تعالى ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[2] فاللام فى (لئن) موطئة لقسم محذوف واللام فى (لإلى) مؤكدة للجواب وهو (تحشرون) ، والأصل : والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله .

والثانى : كقوله تعالى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[3] فيعطيك معطوف على جواب القسم ، وهو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ ، والمعطوف على الجواب جواب .

الحالة الثانية : أن يكون توكيده بمما قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان المضارع شرطاً لإن الشرطية المؤكدة بما الزائدة ، كقوله تعالى ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[4] ، وقوله ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ﴾[5] وقوله ﴿فَإِمَّا تُرِيَنَّ﴾[6] ، ومن ترك توكيده قوله[7] :

يَـا صَـاحِ إِمَّـا تَجِـدْنِى غَيْـرَ ذِى جِـدَّةٍ فَمَـا التَّخَلِّـى عَـنِ الخُـلاَّنِ مِـن شِـيَمِى

والشاهد : قوله "لأبغض" حيث لم يدخله نون التوكيد ، لكونه مضارع مثبت مقرون باللام وقع حالاً .

والبيت ورد فى : أوضح المسالك ٤/٩٥ ، والتصريح ٢/٢٠٣ ، وشرح الأشمونى ٣/٣١٨ ، وروح المعانى للألوسى ١٣/٤١ .

[1] ينظر : التصريح ٢/٢٠٣ ، وشرح الأشمونى ٣/٣١٨ .

[2] سورة آل عمران الآية (١٥٨) .

[3] سورة الضحى الآية (٥) .

[4] سورة الأنفال من الآية (٥٨) .

[5] سورة الزخرف من الآية (٤١) .

[6] سورة مريم من الآية (٢٦) .

[7] البيت من البسيط ، لم أعتد لقائله .

والشاهد : قوله (إما تجدنى) حيث ترك فيه التوكيد بالنون بعد وقوع الفعل بعد إما المركبة من إن ، وما ، وذلك إما للضرورة وإما أنه قليل .

والبيت ورد فى : أضواء البيان للترمذى ٣/٤٧١ ، والتصريح ٢/٢٠٤ ، وشرح الأشمونى ٣/٣١٩ ، وروح المعانى ٢٣٨ .

الحالة الثالثة : أن يكون توكيده بها كثيراً ، وذلك إذا وقع المضارع بعد أداة طلب (نفي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام) .

فالأول : كقوله تعالى ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾[1] .

والثاني : كقول خرنق بنت هفان :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ[2]

فأكدت (يبعد) بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء .

والثالث : نحو قول الشاعر يخاطب امرأة :

هَلا تُمَنَّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ ... كَمَا عَهِدْتُكِ فِأَيَّامِ ذِي سَلَمِ[3]

فأكد تمنن بكسر النون الأولى بعد حرف العرض ، وأصله (تمنين) حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملاً على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونان ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وغير (حال) من ياء للمخاطبة ، و (مخلفة) بتاء التأنيث مضاف إليها ، و(ذي سلم) موضع بالشام .

والرابع : نحو قول الآخر يخاطب امرأة أيضاً :

فَلَيْتَكِ يَوْمَ المُلْتَقَى تَرَيْنَنِي ... لَكِ تَعْلَمِي أَنَّ امْرَؤٌ بِكِ هَائِمُ[4]

---

[1] سورة إبراهيم من الآية (٤٢) .

[2] البيت من الكامل لخرنق بنت هفان في ديوانها (٤٣) ترثي زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حساناً وشرحبيل .

والشاهد : قوله (لا يبعدن) حيث أكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء .

والبيت ورد في : الكتاب ١/٢٠٢ ، والجمل في النحو ٨٨/١ ، والأصول في النحو ٤٠/٢ ، وابن الشجري ٣٤٤/١ ، والإنصاف ٤٦٨/٢ ، ٧٤٣ ، وأوضح المسالك ٣١٤/٣ ، والهمع ١١٩/٢ ، والزهر في علوم اللغة ١١٣/١ ، والخزانة ٣٠١/٢ ، والدرر ٣٨٢/٢ .

[3] البيت من البسيط ، لم أهتد لقائله .

والشاهد : قوله (هلا تمنن) حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة بعد حرف العرض .

والبيت ورد في : أوضح المسالك ٩٩/٤ ، وهمع الهوامع ٦١٢/٢ ، وشرح الأشموني ٤٩٥/٢ ، والدرر ٢٤٦/٢ .

[4] البيت من الطويل ، لم أهتد لقائله .

والشاهد : قوله (فليتك ..... ترينني) حيث أكد الفعل بعد اداة التمني ، وهو من أنواع الطلب .

فأكد (ترينّ) بتشديد النون الأولى على حد ﴿فَإِمَّا تُرِيَنَّ﴾[1] بعد حرف التمني .

والخامس : نحو قول الشاعر[2] :

قَالَـت فَطِيمَـةُ خَـلِّ عَنـكَ مَذْخَـةً أَتَبْعَـدَ كِنْـدَةَ ثُـمَّ تَمْـدَحُ قَيْـلا؟

فأكد (تمدحن) بعد حرف الاستفهام ، وكِنْدَة – بكسر الكاف وسكون النون – اسم قبيلة في كهلان ، وقيلا ترخيم قيلة للضرورة[3] .

الحالة الرابعة : أن يكون توكيده بهما قليلاً ، وذلك بعد لا النافية ، أو بعد ما الزائدة التي لم تسبق بأن الشرطية ، فالأول : كقوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُم خَاصَّةً﴾[4] ، فأكد (تصيبن) بعد (لا) النافية تشبيها لها بالناهية صورة ، وقيل (لا) ناهية وأتيم المسبب مقام السبب ، والأصل : لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة ؛ لأن الإصابة مسببة عن التعرض ، وأسند للسبب إلى فاعله ، فالإصابة خاصة بالمتعرضين ، وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلاً بل كثيراً ، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول أي واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك[5] .

والثاني : كقولهم[6] :

= والبيت ورد في : أوضح المسالك ٤/١٠٠ ، التصريح ٢/٢٠٣ ، والهمع ٢/٦١٢ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩٥ ، والدرر ٢/٢٤٧ .

[1] سورة مريم من الآية (٢٦) .

[2] البيت من الكامل لامرئ القيس في ديوانه (٣٥٨) ، وقيل للمتنخل .

والشاهد : قوله (تمدحن) حيث أكد الفعل بالنون لوقوعه بعد الاستفهام وهو الهمزة .

والبيت ورد في : الكتاب ٣/٥١٤ ، وأوضح المسالك ٤/١٠١ ، التصريح ٢/٢٠٤ ، والهمع ٢/٦١٢ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩٥ ، وخزانة الأدب ١١/٣٨٣ ، ٣٨٤ ، والدرر ٢/٢٤٨ .

[3] ينظر : التصريح ٢/٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وهمع الهوامع ٢/٦١٢ ، وشرح الأشموني ٢/٣١٨.

[4] سورة الأنفال من الآية (٢٥) .

[5] ينظر : التصريح ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

[6] البيت من الطويل ، لم أهتد لقائله .

والشاهد : قوله (ما يبيّن) حيث أكد الفعل المضارع بنون التوكيد الثقيلة بعد (ما) الزائدة ، وهذا قليل .

والبيت ورد في : غريب الحديث لابن قتيبة ٢/٥٨٧ ، ومجمع الأمثال للنيسابوري ١/١٠٠ ، ٢/٧٤ ، ٢٢٩ ، وجمهرة الأمثال لابن هلال العسكري ٢/٢٨٩ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري ٢/٣٨٢ ، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ٢/٤٤٣ ، ولسان العرب مادتي (شكر) ، و (عضه) ، وأوضح المسالك ٤/١٠٣ .

إذَا مَـاتَ مِـنْهُم مَيِّـتٌ سُـرِقَ ابْنُـه وَمِـن عِضَـةٍ مَـا يَنْبُـتَنْ شَـكِيرُهَا

فأكد (ينبتن) بعد (ما) الزائدة .

الحالة الخامسة : أن يكون التوكيد بهما أقل ، وذلك بعد (لم) وبعد أداة جزاء بغير (إما) الشرطية فالأول : كقول أبي حيان الفقعسي[1] :

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى
كُرْسِـــــــيِّهِ مُعَمَّمَـــــــــاً

أراد (ما لم يعلمن) بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفاً .

والثانى : كقول الشاعر[2] :

مَـنْ تَـثْقَفَنْ مِـنْهُم فَلَـيْسَ بِآيِـبٍ أَبَـداً وَقَتْـلُ بَـنِي قُتَيْبَـةَ شَـافِي

فأكد (تثقفن) بعد (مَنْ) الشرطية بنون التوكيد الخفيفة[3] .

وقد تناول ابن الخباز هذه الحالات وفصل فيها ، وذلك على إثر تناول المصنف ابن جنى لها إلا أنه أغفل حكم الفعل المضارع إذا كان منفياً ، فنبه (ابنُ الخباز) عليه .

قال ابن جنى : "وتدخل فى الاستفهام والنفى" [4].

---

[1] البيتان من الرجز للعجاج فى ملحقات ديوانه (٣٣١/٢) ونسب إلى أبى حيان الفقعسى ، ومسلور العبسى ، والديرى ، وعبد بنى عبس .

والشاهد : قوله (ما لم يعلما) حيث أكد الفعل المضارع المنفى بلم بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف الفاً وهذا قليل .

والبيت ورد فى : ال المحيط ٤٨٣/٤ ، والتصريح ٢٠٥/٢ ، وهمع الهوامع ٦١٤/٢ ، وخزانة الأدب ٤٠٩/١١ ، ٤١١ ، والدرر ٢٥٢/٢ .

[2] البيت من الكامل لبنت مرة بن عاهان ، وقيل : لبنت أبى الحصين .

والشاهد : قوله (من يثقفن) حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة شذوذاً ، مجيئه بعد أداة جزاء بغير إما الشرطية

والبيت ورد فى : الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، وأوضح المسالك ١٠٧/٤ ، والتصريح ٢٠٥/٢ ، والهمع ٦١٥/٢ ، وخزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٩٩ ، والدرر ٢٥٦/٢ .

[3] ينظر : التصريح ٢٠٥/٢ .

[4] ينظر : توجيه اللمع ٥٢٨ .

وقال ابن الخباز : "وقال – أي ابن جني – إنما تدخل في النفي ، ولم يذكر له مثالاً ولا شاهداً ، وإنما جاز دخولها في النفي ؛ لأنه يقصد به ترك الفعل فأشبه النهي ، وها هنا تنبيه : اعلم أن بلم ولما يضعف دخول النون عليهما ؛ لأنهما تقلبان معناه إلى المضيّ ، والنفي بما لا يجوز دخولها عليه ؛ لأنها مخلصة للحال ، ويجوز دخولها على النفي بلا ولن ؛ لأنهما تخلصانه للمستقبل"[1].

فيبين ابن الخباز أن المصنف ذكر دخول نوني التوكيد في المضارع المنفي ولم يفصل ذلك ، فتناوله الشارح وذكر علل ذلك ، فبين أن نون التوكيد يجوز دخولها على النفي ؛ لأنه يقصد به ترك الفعل فأشبه النهي ، ثم نبه على أن للنفي بلم ولما يضعف دخول النون عليهما ؛ لأنهما تقلبان معناه إلى المضيّ ، وهذه هي الحالة الخامسة من حالات اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ، والمنفي بما لا يجوز دخولها عليه ؛ لأنها مخلصة للحال ، وفعل الحال لا يؤكد ، وذكر الشارح جواز دخول نون التوكيد على المنفي بلا ، ولن ؛ لأنهما تخلصانه للمستقبل ، وهذه هي الحالة الرابعة من حالات اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ، وحكم هذا الاتصال أنه قليل .

وما ذكره ابن الخباز لم يذكره المصنف والشارح (ابن برهان) فكانت هذه المسألة إحدى زياداته التي زادها عما ذكره المصنف وابن برهان .

---

[1] ينظر : السابق ٥٢٨ ، ٥٢٩ .

حالات الشرط والجزاء*

الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين :

أحدهما : "ما يجزم فعلاً واحداً ، وهو (اللام) الدالة على الأمر ، نحو : ليقم زيد ، أو على الدعاء ، كقوله تعالى ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[1] ، و(لا) الدالة على النهي ، نحو قوله تعالى ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾[2] ، أو على الدعاء ، كقوله تعالى ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[3] ، و(لم ولما) وهما للنفي ويختصان بالمضارع ، ويقلبان معناه إلى المضي ، نحو : لم يَقُمْ زيد ، ولما يقم عمرو ، ولا يكون النفي بلما إلا متصلاً بالحال"[4]

والثاني : ما يجزم فعلين، وهو :(إنْ) كقوله تعالى ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾[5] ، و(مَنْ) كقوله تعالى ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾[6] ، و (ما) كقوله تعالى ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾[7] ، و (مهما) كقوله تعالى ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[8] ، و (أي) كقوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[9] ، و (متى) ، و (أيان) ، و (أينما) ، و(حيثما) ، و (أنى)[10] .

هذه الأدوات تقتضي جملتين : إحداهما : وهي المتقدمة تسمى شرطاً ، والثانية : وهي المتأخرة ، وتسمى جواباً ، ويجب في الجملة الأولى أن تكون فعلية ، وأما الثانية فالأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية ، نحو : إن جاء زيد أكرمته ، وإن جاء زيد فله الفضل .

ويتعلق بجملتي الشرط والجزاء عدة مسائل منها :

---

* ينظر المسألة في : شرح المفصل ١٠٧/٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٩٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٧ ، وشرح الرضي ١١٢/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٩ ، والتصريح ٢٤٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٦/٤ ، ١٧ .

[1] سورة الزخرف من الآية (٧٧) .

[2] سورة التوبة من الآية (٤٠) .

[3] سورة البقرة من الآية (٢٨٦) .

[4] ينظر : شرح ابن عقيل ٢٤٨ .

[5] سورة البقرة من الآية (٢٨٤) .

[6] سورة النساء من الآية (١٢٣) .

[7] سورة البقرة من الآية (١٩٧) .

[8] سورة الأعراف من الآية (١٣٢) .

[9] سورة الإسراء من الآية (١١٠) .

[10] ينظر : شرح ابن عقيل ٢٤٨ .

إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين ، فيكونان على أربعة أقسام[1] :

الأول : أن يكون الفعلان ماضيين ، نحو : إن قام زيدٌ قام عمرو ، ومنه قوله تعالى ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾[2] .

الثاني : أن يكونا مضارعين ، نحو : إن يقم زيد يقم عمرو ، ومنه قوله تعالى ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾[3] .

الثالث : أن يكون الأول ماضياً ، والثاني مضارعاً ، نحو : إن قام زيد يقم عمرو ، ومنه قوله تعالى ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[4] .

الرابع : أن يكون الأول مضارعاً ، والثاني ماضياً ، وهو أضعف الحالات وأقلها وهي محل الخلاف ، والخلاف فيها على مذهبين :

الأول : لا تأتي إلا في ضرورة الشعر ، وهو قول الجمهور[5] .

والثاني : أن هذه الحالة تأتي على قلة في الاختيار ، وقال به ابن مالك[6] .

واحتج لابن مالك ومن تبعه ، بورود ذلك نثراً وشعراً ، فالأول كقوله ﷺ : "من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه"[7] ، والثاني كقول الشاعر :

مَـنْ يَكِـدْنِي بِسَـيِّئٍ كُنْـتُ مِنْـهُ كَالشَّـجَا بَـيْنَ حَلْقِـهِ والوَرِيـدِ[8]

---

[1] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١١٢/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٩ ، والتصريح ٢٤٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٦/٤ ، ١٧ .

[2] سورة الإسراء من الآية (٧) .

[3] سورة البقرة من الآية (٢٨٤) .

[4] سورة هود من الآية (١٥) .

[5] ينظر : التصريح ٢٤٩/٢ ، وشرح الأشموني ١٦/٤ .

[6] ينظر : شرح الكافية الشافية ١٥٨٧ ، وشفاء العليل ٩٦٦ .

[7] الحديث ورد في : صحيح البخاري كتاب (الإيمان) باب (قيام ليلة القدر من الإيمان)٢١/١ ، وصحيح مسلم كتاب (صلاة المسافرين وقصرها) باب (الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح)٥٢٣/١ .

[8] البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي في ديوانه ص (٥٢) .

والشاهد : قوله (من يكدني .... كنت) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً ، وجوابه ماضياً ، وقد استضعفوا ذلك حتى يراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة .

وقوله :

إِنْ تَعْصِرُونَا وَصَلْنَاكُم وَإِنْ عَصِلُوا مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْقَابَا [1]

ومنه قوله تعالى ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾[2] ؛ لأن تابع الجواب جواب[3] .

"والأجود كونهما مضارعين ، تطبيقا للفظ بالمعنى ، ثم كونهما ماضيين لفظاً ، نحو : إن ضربتني ضربتك ، أو ماضيين معنى ، نحو : إن لم تضربني لم أضربك ، أو أحدهما ماضيا لفظا والآخر معنى ، نحو : إن ضربتني لم أضربك ، وإن لم تضربني ضربتك .

وإن تخالفا ماضياً ومضارعاً ، فالأولى : كون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً ، كقوله تعالى ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[4] ، وعكسه أضعف الوجوه ، نحو : إن تتزوج زرتك ؛ لأن الأداة إذن تؤثر في الفعل الأبعد بنقله إلى معنى المستقبل من غير أن تؤثر في الأقرب شيئا بغير المعنى"[5] .

وقد تناول ابن الخباز هذه المسألة على إثر ذكر المصنف لها ، إلا أنه زاد مسألتين تتعلقان بباب (الشرط وجوابه) ، إحداهما : تقسيم لحالة من حالات أضرب الشرط وجوابه ، وهو أن يكونا مضارعين ، والثانية : في عامل الجزم في جواب الشرط .

قال ابن الخباز : "وهاهنا مسألتان لابد من ذكرهما :

الأولى : أن الشرط والجواب لابد مِنْ أن يختلفا ، فتارة يختلفان والفاعل واحد ، كقولك : إن يزرنا زيد يحدثنا ، وتارة يتحدان ويختلف الفاعل ، كقولك : إن يقم زيد يقم عمرو ، وتارة يختلفان ويختلف الفاعل ، كقولك : إن يقم زيد يجلس عمرو ، فهذه ثلاثة أقسام جائزة ، والقسم الرابع محال ،

والبيت ورد في : نوادر أبي زيد ٦٨ ، والمقتضب ٥٩/٢ ، وشرح الرضي ١١٢/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٩ ، وشرح الأشموني ١٧/٤ .

[1] البيت من البسيط ، ولم أهتد لقائله .

والشاهد : قوله (إن تعصرونا وصلناكم) ، (وإن تصلوا ملأتم) حيث جاء الشرط في الموضعين مضارعا والجواب ماضيا .

والبيت ورد في : شرح الأشموني ١٧/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٢٨/٤ ، والمعجم المفصل ١٠٥/١ .

[2] سورة الشعراء من الآية (٤) .

[3] ينظر : شرح الأشموني ١٧/٤ .

[4] سورة هود من الآية (١٥) .

[5] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١١٢/٤ ، ١١٣ .

وهو أن يتحدا ويتحد الفاعل ، كقولك : إن يقم زيد يقم زيد ، وهذا لا يجوز ؛ لأن الشيء لا يكون سببا لإيجاد نفسه ؛ لأنه لو كان سبباً لإيجاد نفسه لكان موجوداً قبل وجوده ، فيلزم أن يكون متقدماً متأخراً ، وهو محال" [1].

يبين ابن الخباز فى هذه المسألة الأوجه الأربعة المحتملة إذا كان الشرط والجواب مضارعين ، وذلك بالنظر أيضاً إلى فاعل كل منهما ، فيذكر ثلاثة أوجه محتملة وهى جائزة عنده ، وعند النحويين ، وهى :

أن يختلف فعل الشرط وجوابه فى المعنى وفاعلهما واحد نحو : إن يزرنا زيد يحدثنا ، والثانى: أن يتحدا ويختلف الفاعل نحو : إن يقم زيد يقم عمرو ، والثالث : أن يختلفا ويختلف الفاعل ، نحو : إن يقم زيد يجلس عمرو .

والقسم الرابع : وهو أن يتحدا ويتحد الفاعل ، نحو : إن يقم زيد يقم زيد ، وهذا القسم لا يجوز لاستحالته ،

وإن أتى الشيء لا يكون سببا لإيجاد نفسه .

وهذه الأوجه الأربعة المحتملة فى فعلى الشرط والجزاء إذا كانا مضارعين لم يذكرها المصنف ، والشارح (ابن برهان) فكانت هذه المسألة من زيادات ابن الخباز التى ذكرها فى توجيه اللمع ولم يذكرها ابن جنى وابن برهان .

---

[1] ينظر : توجيه اللمع ص ٣٧٤ .

الخلاف فى جازم جواب الشرط *

اختلف النحويون فى عامل الجزم فى جواب الشرط على عدة مذاهب :

الأول : إن عامل الجزم فى جواب الشرط هو الأداة ، وهو مذهب الأكثرين من البصريين[1].

واحتجوا : بأن الأداة لما اقتضت الفعلين معاً عملت فيهما معاً[2].

الثانى : إن عامل الجزم فى جواب الشرط هو فعل الشرط ؛ وذلك لأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فى شيئين، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل[3] ، وقال بذلك الأخفش[4] ، واختاره ابن مالك[5] .

وضعف هذا القول " بأنه يؤدى إلى إعمال الفعل فى الفعل ، وأجيب على قولهم إن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فى شيئين بأنه باطل ؛ وذلك لأن حرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل فى شيئين قياسا على سائر العوامل[6] .

الثالث : إن جواب الشرط مبنى على الوقف ، وقال به المازنى[7] .

واحتجوا بأن : الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه فوجب أن يكون مبنيا على أصله فكذلك فعل الشرط[8].

وضعف هذا القول : بأنه لو كان الأمر كما قالوا لكان ينبغى ألا يكون الفعل معربا بعد أن ، وكى ، وإذن ، وكذلك أيضاً بعد لم ولما ولام الأمر ، ولا فى النهى ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف فكان ينبغى أن يكون الفعل بعدها مبنيا ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم ، فلما انعقد

---

* ينظر للمسألة فى : الكتاب ٦٢/٣ ، والمقتضب ٤٨/٢ ، والإيضاح ١٤٠ ، والإنصاف المسألة (٨٤) ٦٠٢/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٦ ، واللباب ٥١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٨/٣ ، وشرح التسهيل ٣٩٧/٣ ، وشرح الرادى ٢٤٤/٤ ، والمساعد ١٥٣/٣ ، وهمع الهوامع ٥٥٨/٢ .

[1] ينظر : الإيضاح ص١٤٠ ، والإنصاف ٦٠٢/٢ ، والمساعد ١٥٣/٣ .

[2] ينظر : الإنصاف ٦٠٨/٢ ، وتوجيه اللمع ٣٧٥ .

[3] ينظر : شرح الرضى ٩٥/٤ ، والارتشاف ١٨٧٧/٤ .

[4] ينظر : الارتشاف ١٨٧٧/٤ .

[5] ينظر : شرح التسهيل ٣٩٧/٣ .

[6] ينظر : الإنصاف ٦٠٨/٢ ، ٦٠٩ بتصرف .

[7] ينظر : السابق ٦٠٩/٢ ، وأسرار العربية ٣٣٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣ .

[8] ينظر : الإنصاف ٦٠٩/٢ .

الإجماع فى هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ، ومجزوم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب إليه[1] .

الرابع : ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار[2] .

واحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا بأنه مجزوم على الجوار ؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بمنزله المنزلة فى الجوار حمل عليه فى الجزم فكان مجزوما على الجوار ، والحمل على الجوار كثير فى كتاب الله تعالى ، قال تعالى ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾[3] ، وجه الدليل أنه قال (والمشركين) بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفا على (الذين) ، فهو مرفوع ؛ لأنه اسم يكن(٢) ، وقال تعالى ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[4] بالخفض على الجوار ، وهى قراءة أبى عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم وأبى جعفر وخلف[5]، وكان ينبغى أن يكون منصوبا ؛ لأنه معطوف على قوله ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾[6] كما فى القراءة الأخرى وهى قراءة نافع وابن عامر والكسائى وحفص عن عاصم ويعقوب[7] ، ولو كان معطوفا على قوله (برؤوسكم) لكان ينبغى أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف إلا فيما لا يعد خلافاً ، وقال زهير:

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا ... بَعْدِى سَوَافِي المُورِ وَالقَطْرِ[8]

---

[1] ينظر : السابق ٢/٦٠٩ .

[2] ينظر : الإيضاح ١٤٠ ، والإنصاف ٢/٦٠٢ ، واللباب ٢/٥١ .

[3] سورة البينة من الآية (١)

[4] سورة المائدة من الآية (٦)

[5] ينظر : أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٤٩ ، وزاد المسير لابن الجوزى ٢/٣٠١ .

[6] سورة المائدة من الآية (٦)

[7] ينظر : حجة القراءات لابن زنجلة ١/٢٢١ ، وتفسير البغوى ٣/٢٢ ، وفتح القدير ٢/٢٥ .

[8] البيت من الكامل لزهير فى ديوانه ص ٢٧ ، يمدح هرم بن سنان بن أبى حارثة المرى .

والشاهد قوله : (المور والقطر) حيث خفض القطر على الجوار على مذهب الكوفيين ، ورد البصريون فوقهم هذا وخرج البيت على أن القطر معطوف على المور .

والبيت ورد فى : الأزمنة والأمكنة للمرزوقى ١/٢٥٧ ، ومختارات شعراء العرب لابن الشجرى ١/١٨ ، ومعجم البلدان ٥/٢٧٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣١٩ ، ٤/٢٥٣ ، وخزانة الأدب ٣/٤٠٤ ، وحواوين الشعراء الست الجاهليين ص٢٩٩ .

نخفض القطر على الجوار ، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه معطوف على سواق ، ولايكون معطوفا على للور ، وهو الغبار ؛ لأنه ليس للقطر سواف كالور حتى يعطفه عليه[1]

وقد ضعف هذا المذهب وأجيب على ما استدلوا به ، فاحتجاجهم بقوله تعالى ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن

أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ﴾[2] لا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفا على الذين كفروا ، وإنما هو معطوف على قوله (من أهل الكتاب) فدخل الجر ؛ لأنه معطوف على مجرور لا على الجوار .

وأما قوله ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[3] فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأنه على قراءة من قرأ بالجر ليس معطوفا على قوله ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ ، وإنما هو معطوف على قوله (برؤوسكم) على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل ..... ، والذي يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد في قوله (إلى الكعبين) ، والتحديد إنما جاء في المغسول لا في الممسوح ، وقال قوم : الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر لا في المعنى ، وقد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف[4] .

وأما قول زهير :

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا بَعْدِي سَوَافِي المُورِ وَالقَطْرِ

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه معطوف على للور وهو الغبار ، وأما قولهم لا يكون معطوفا على للور ؛ لأنه ليس للقطر سواق ، قلنا : يجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سواقا كما يسمى ما تسفيه الريح من الغبار سواقا[5] .

المذهب الخامس : وهو أن جواب الشرط مجزوم بالأداة والفعل معاً ، وقال به سيبويه والخليل[6] .

---

[1] ينظر : الإنصاف ٢/٦٠٤ ، ٦٠٥ .

[2] سورة البينة من الآية (١) .

[3] سورة المائدة من الآية (٦) .

[4] ينظر : الإنصاف ٢/٦١٠ .

[5] ينظر : الإنصاف ٢/٦١٤ ، ٦١٥ . .

[6] ينظر : الكتاب ٣/٦٢

واحتج لهذا المذهب : بأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً كما قلنا فى الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان فى الخبر ، فكذلك هاهنا[1] .

وقد ضعف هذا أيضاً بأنه يقتضى أن يعمل فعل الشرط فى جوابه ، والأصل فى الفعل ألا يعمل فى الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير فى أن يعمل فى الفعل ، وإن له تأثير فى العمل فى الفعل فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له[2] .

والرأى الراجح فى المسألة : "أن يقال إن الأداة هى العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنه لا ينفك عنه فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ؛ لأن التسخين ما حصل بالنار وحدها ، فكذلك هاهنا العامل فى جواب الشرط الأداة بواسطة فعل الشرط[3] .

وقد تناول ابن الخباز هذه المسألة ، فقال[4] " للمسألة الثانية : إذا قلت إنْ يقمْ أقم ، فلا خلاف بينهم فى أن يقوم مجزوم بإنْ ؛ لأنه إلى جانب العامل ، فهو بمنزلة زيد من قولك : مررتُ بزيد العاقل ، ولا خلاف فى أنه مجرور بالباء ، وإن كان قد اختلف فى جر العاقل ، واختلفوا فى جزم أقوم ، فقال جماعة من النحويين : إنه مجزوم بإنْ ؛ لأنهما لما اقتضت الفعلين معاً عملت فيهما معاً.

وقال قوم : جُزم بالفعل الذى هو شرط ؛ لأنه صار مقتضيا له فعمل فيه .

وقال قوم : جزم بإن وفعل الشرط ؛ لأنه لا يفضى إلى الثانى إلا بعد إفضائها إلى الأول .

وقال الكوفيون : جزم الثانى ؛ لأنه مجاور مجزوم ، كما جر ؛ لأنه مجاور مجرور ، نحو قول الشاعر:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنكَبُوتِ المُرْتَمِلْ[5]

---

[1] ينظر : الإنصاف ٢/٦٠٨ .

[2] ينظر : السابق ٢/٦٠٨ .

[3] ينظر : السابق ٢/٦٠٨ بتصرف .

[4] ينظر : توجيه اللمع ٣٧٥ .

[5] البيت من الرجز للأخطل ، وليس فى ديوانه .

والشاهد فيه : إجراء الرمل على العنكبوت وصفا لها فى اللفظ لقرب جوارها منه .

وقال أبو عثمان : أسكنت الأفعال بعد حروف الشرط ؛ لأنها قد وقعت حيث لا تقع الأسماء ، واستقبح هذا القول أبو سعيد[1] .وجزم الثاني بحرف الشرط والفعل قول أبي الفتح[2]– رحمه الله – .

وقول أبي عثمان ردئ جدا ، والقول بأن فعل الشرط هو الجازم ردئ أيضا ؛ لأنه يعمل الفعل في الفعل" .

تناول ابن الخباز الخلاف في جازم جواب الشرط بعد أن ذكر اتفاق النحويين في جزم فعل الشرط بالأداة ، وذكر خمسة أقوال في المسألة أغفل نسبة الآراء في الثلاثة الأول ، وذكر المذهبين الآخرين منسوبين إلى أصحابهما ، وذكر الشارح علة كل قول ، ووجه الضعف في ثلاثة منها ، ثم صرح الشارح بمذهب المصنف ابن جني في المسألة وهو أن عامل الجزم في الجواب هو حرف الشرط والفعل معاً ، واكتفى الشارح بهذا ولم يصرح بموافقته أياً من المذهبين الآخرين ، وهو بهذا يتفق مع منهجه في شرح اللمع إذ أنه يتعرض للمسائل الخلافية ويستعرض الأقوال والعلل فيها ثم ينص فيها على مذهب ابن جني ولا يرجح بينها .

وهذه المسألة تناولها الشارح وهي زائدة عما تعرض له المصنف في لمعه فعدت من زياداته .

ورد البيت في : معجم العين للخليل (مادة : رمل) ٢٦٦/٨ ، وغريب الحديث لابن قتيبة ٥٩٨/١ ، والخصائص ٢٢١/٣ ، وأسرار العربية ٢٩٦/١ ، والإنصاف ٦٠٥/٢ ، ٦١٥ ، واللسان مادة (رمل ، وعنكب) ، وتاج العروس مادة (رمل ، وعنكب) .

[1] ينظر : الإيضاح ص١٤٠ ، وأسرار العربية ٣٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣ ، والمساعد ١٥٢/٣ ، وائتلاف النصرة ١٢٨ .

[2] ينظر : توجيه اللمع ٣٧١ .

منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب *

التعجب : مصدر مأخوذ من الفعل (تَعَجَّبَ) ، و"العجب إنكار ما يرد عليك لقلة اعتياده ، وقد عَجِبَ منه ، يعجب عجباً ، وتَعَجَّب ، واستعجب ، والاستعجاب هو شدة التعجب"[1]

وقالوا عنه أيضاً : التعجب : هو الدهش من الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه[2] ، أو هو "استعظام فعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة ، نحو : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾[3] ، سبحان الله المؤمن لا ينجس ، لله دره فارساً ، لله أنت"[4] .

والتعجب القياسي : "هو ما يكون على صيغة : (ما أَفْعَلَ)! أو (أَفْعِلْ به)! دالاً على المذكور"[5] .

ويتعلق بهاتين الصيغتين عند النحاة عدة أحكام منها :

"ألا يتعلق فعلا التعجب ، بل يلزم كل منهما طريقة واحدة فلا يستعمل من (أَفْعَلَ) غير الماضي ، ولا من (أَفْعِلْ) غير الأمر .... ، وهذا مما لا خلاف فيه"[6] .

قال الرضي : "(وهي غير متصرفة) لمشابهتها بالإنشاء للحروف ، وهي غير متصرفة ، وأيضاً كل لفظ منهما صار علما لمعنى من المعارف ، وإن كان جملة ، فالقياس ألا يتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم ، كأسماء الأعلام ، فلهذا لم يُتصرف في (نعم) ، و (بئس) ، وفي الأمثال"[7] .

وقال المبرد : " وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف ؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى ، وصار بمنزلة الأفعال التي تجرى على أصولها ، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك"[8] .

وقد رتب النحاة على عدم تصرف فعل التعجب نتيجةً ، هي منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب[1] .

---

* ينظر المسألة في : توجيه اللمع ٣٨٥ ، وشرح جمل الزجاجي ٥٨٧/١ ، وشرح الشافية الكافية ١٠٩٦ ، وشرح الرضي ٢٢٦/٤ ، وأوضح المسالك ٢٥٠/٣ ، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٣٥/٣ .

[1] ينظر : لسان العرب مادة (عجب) .

[2] ينظر : اللباب في علل الإعراب والبناء ١٩٦/١ .

[3] سورة البقرة من الآية (٢٨) .

[4] ينظر : شرح الأشموني ٢٣/٣ .

[5] ينظر : شرح الرضي ٢٢٢/٤ .

[6] ينظر : شرح ابن عقيل ١٩٢ .

[7] ينظر : شرح الرضي ٢٢٣/٤ .

[8] ينظر : المقتضب ٢٤٤/١ .

قال الرضي : " قوله : ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير" ، كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر ؛ لأنك إذا قدمت شيئاً على شيء ، فقد أخرت المقدم عليه عن المقدَّم ، يريد أنك لا تقول : زيداً ما أحسن ، ولا ما زيداً أحسن ، ولا يزيد أحسن ، لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في أنفسهما" [2].

وقد تناول الشارح (ابن الخباز) هذه المسألة وذهب فيها مذهب جميع النحويين في منع تقدم المتعجب منه على فعلي التعجب .

قال ابن الخباز: "مسألة : لا يجوز أن تقول : بِزَيدٍ أَحْسِنْ ، ولا زيداً ما أَحْسَنَ ، ولا ما زيداً أَحْسَنَ ؛

لأن فِعْلَ التعجب غير متصرف ؛ لأنه جرى عندهم مجرى المثل حيث دل على المبالغة والأمثال لا تغير" [3].

فبين الشارح عدم جواز تقديم مفعول فعل التعجب عليه ، وعلل لذلك بثلاثة أمثلة ثم يذكر علة ذلك ، وهي أن فعل التعجب غير متصرف ، ويجرى عند النحاة مجرى المثل ، وهذه علة عدم التقديم عند جميع النحاة ، وهذه المسألة لم يتناولها المصنف (ابن جني) ، وابن برهان ، وذكرها ابن الخباز فعدت هذه المسألة إحدى زياداته التي زادها عما ذكره المصنف في لمعه .

---

[1] ينظر : شرح الشافية الكافية ١٠٩٦ ، وشرح الرضي ٤/٢٢٦ ، وأوضح المسالك ٣/٢٥٠ .

[2] ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٢٢٦ .

[3] ينظر : توجيه اللمع ٣٨٥ .

الخـاتمـــة

الخاتمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وبعد :

فإن المتأمل في شرحي اللمع لابن برهان العكبري وابن الخباز يستطيع أن يقف على مجموعة من النتائج أهمها :

أولا: كان لمذهب الشارحين النحوي (المذهب البصري) الأثر في قلة مسائل الخلاف بينهما ، حيث لم يختلفا إلا في ثماني مسائل فقط .

ثانيا: زاد كل من الشارحين الكثير من المسائل النحوية التي لم يتناولها المصنف .

ثالثا: تميز ابن الخباز عن ابن برهان في ذلك بأنه كان ينبه القارىء على ما سيذكره زيادة على ما ذكره المصنف .

فهرس المراجع والمصادر

أولاً : المخطوطات والرسائل العلمية :

١ـ ابن الخباز مع تحقيق كتابه (توجيه اللمع) ، تحقيق / الأستاذ الدكتور . فايز ذكى محمد دياب ، رسالة دكتوراه فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم (٢٣٧) .

٢. شرح الجمل فى النحو لابن بابشاذ طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ) تحقيق /ـ مصطفى أحمد حسن إمام ، رسالة دكتوراه فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم (٥٤٨) .

٣. طبقات ابن قاضى شهبة مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢١٤٦ تاريخ تيمور .

٤. الغرة المخفية لابن الخباز ق(١٣٥)ب نسخة الأزهر .

٥ . المحصل شرح المفصل للأندلسى– تح/ـ محمد السيد محمد الشرقاوى – رسالة دكتوراه فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم (٢٤٢) .

٦. المحصول شرح الفصول لابن إياز ، تحقيق /ـ محمد صقوت محمد على رسالة دكتوراه فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم (٣٣٣) .

٧. المفضل فى شرح المفصل للسخاوى تحقيق / د يوسف محمد محمود محمد ، رسالة دكتوراه فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم(١٦٧٠) .

٩ـ النهاية فى شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق /د . عبد الجليل محمد عبد الجليل ، رسالة دكتوراه فى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم (٢٧٧١) .

ثانيا : الكتب المطبوعة :

- القرآن الكريم .

١٠- الإتقان في علوم القرآن لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ط/ دار الفكر ، نشرالقاهرة
١٣١٨ هـ .

١١. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي لمحمد بسير اللبدي ط/ دار الكتب الثقافية الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ .

١٢- أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر ، تحقيق/ الشيخ. محمد الصادق قمحاوي ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ١٤٠٥هـ .

١٣. أدب الكاتب لابن قتيبة تح/ الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد . ط/ الرحمانية القاهرة . ١٣٨٢ هـ . ١٩٦٣ م .

١٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تح/ د. رجب عثمان محمد ، ومراجعة
د .رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٤٢٨هـ . ١٩٩٨م .

١٥- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموى نشره دار المأمون ، ط/ عيسى البابى الحلبى _ القاهرة ١٣٥٥هـ .

١٦. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لمحمد بن محمد العمادي أبو السعود ، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت(بدون تاريخ) .

١٧. الأزمنة والأمكنة لأبي على المرزوقى ، طبع / حيدر آباد الدكن ١٣٣٢هـ .

١٨. الأزهية في علم الحروف للهروى تحقيق /أ. عبد المعين الملوحى ، نشر دمشق ١٩٧١م .

١٩. أساس البلاغة للزمخشري ، نشر دار صادر ودار بيروت لبنان ١٩٦٥م .

٢٠. أسرار العربية لابن الأنباري ، تح / د . فخر الدين قباوة ، دار الجيل بيروت ، ط/ ١٩٩٥م .

٢١ـ الأشباه والنظائر للسيوطي تح/ الأستاذ . طه عبد الرءوف سعد ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٥م.

٢٢ـ إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق / الأستاذ. أحمد محمد شاكر ، و الأستاذ. عبد السلام محمد هارون ، ط/ دار المعارف – القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٤٩م .

٢٣ـ الأصمعيات للأصمعي (ت ٢١٦هـ) تح/ الأستاذ. أحمد شاكر و الأستاذ .عبد السلام هارون ، نشر دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) .

٢٤ـ الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق / د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

٢٥. أصول النحو العربي .د/ محمد خير الحلواني ، الناشر الأطلسي ١٩٨٣م.

٢٦ـ إعراب لامية الشنفرى لأبي البقاء العكبري ، تح/أ. محمد أديب عبد الواحد جمران ، ط/المكتب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م .

٢٧. الأعلام للزركلي ، مطبعة كوستا، القاهرة ١٩٥٤م .

٢٨. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق /الأستاذ. سمير جابر ، ط/ دار الفكر – بيروت ،الطبعة الثانية(بدون تاريخ).

٢٩. الإقتراح للسيوطى تح / الأستاذ الدكتور . حمدى عبد الفتاح مصطفى خليل ط/ الجريسى للكمبيوتر والطباعة والتصوير ط/ ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م ،ونسخة أخرى قدم لها وضبطها د/ أحمد سليم الحمصى ، ود/ أحمد محمد قاسم ١٩٨٨ م(١) .

٣٠. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى لابن ماكولا ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

—

(١) فرقت بينهما بذكر محقق الكتاب .

٣١. الألفاظ المهموزة وعقود الهمز لأبي الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق :الدكتور . مازن المبارك ، ط/ دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م .

٣٢. الأمالى لأبى على القالى ، ط/ دار الكتب . القاهرة ١٣٤٤هـ .

٣٣ . الأمالى الشجرية لابن الشجرى ، نشر دار المعرفة بيروت لبنان (بدون تاريخ) .

٣٤. أمثال العرب للمفضل الضبى ، تح / الأستاذ. إحسان عباس ، ط/ دار الرائد العربى بيروت لبنان ، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م .

٣٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى تح/ الأستاذ. محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ – ١٩٥٥ م ،

٣٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ط/ دار الفكر – دمشق (بدون تاريخ).

٣٧ . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، ط/ دار الجيل بيروت ١٩٧٩ م .

٣٨ . الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق / د . موسى بناى العليلى . بغداد (بدون تاريخ)

٣٩. الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى ، تحقيق / الأستاذ . حسن شاذلى فرهود ، القاهرة ١٩٦٩ م .

٤٠ . الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ، تح /د مازن المبارك ، ط/دار النفائس بيروت ط/الأولى ١٣٩٤هـ -١٩٧٤ م .

٤١. الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين أبي عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني ط/ دار إحياء العلوم – بيروت ،الطبعة الرابعة ، ١٩٩٨م .

٤٢ . البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى ، عنى به: الشيخ / زهير جعيد ، ط/ مكة المكرمة ١٩٩٢م .

٤٣ . بدائع الفوائد لابن القيم ، تحقيق /الأساتذة . هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي –وأشرف أحمد الج ، ط/ مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ – ١٩٩٦م .

٤٤. البداية والنهاية لابن كثير ، ط/ دار الريان للتراث ، ط/الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٤٥. البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله الزركشي ، تحقيق / الأستاذ. محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ دار المعرفة – بيروت ، ١٣٩١هـ .

٤٦. البسيط فى شرح جمل الزجاجى (المسمى بالشرح الكبير) لابن أبى الربيع ، تح/ د .عياد الثبيتى ، ط/ دار الغرب الإسلامى بيروت ١٩٨٦م .

٤٧. بصائر ذوى التمييز للفيروزآبادى تحقيق / الأستاذ . محمد على النجار ، نشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٤هـ .

٤٨. بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى ، تح/ الأستاذ. محمد ابو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبى القاهرة ١٩٦٤ -١٩٦٥م .

٤٩. البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحرالجاحظ ، تحقيق / المحامي فوزي عطوي ، ط/ دار صعب – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨م .

٥٠. البيان والتبيين للجاحظ تح / الأستاذ. عبد السلام هارون ط/ الثانية ، القاهرة : ١٣٨٠هـ ، ١٩٦٠م.

٥١. تاج التراجم لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السودانى _(ت ٨٧٩هـ) تح / الأستاذ . محمد خير رمضان يوسف ط/ دار القلم دمشق ، ط/ الأولى ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م .

٥٢. تاج العروس للزبيدى ، المطبعة الخيرية بمصر سنة ١٣٠٦هـ .

٥٣. تاريخ آداب اللغة العربية تأليف جرجى زيدان ، تعليق د . شوقى ضيف ، نشر دار الهلال (بدون تاريخ)

٥٤. تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان ، ترجمة د. عبد الحليم النجار ، نشر دار المعارف بالقاهرة ، ط/ الثالثة (بدون تاريخ) .

٥٥. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبى (ت ٧٤٨ هـ) تح/ د . عمر عبد السلام تدمرى ، نشر : دار الكتاب العربى ، ط/ الأولى ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .

٥٦. تاريخ بغداد لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت (بدون تاريخ).

٥٧. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه تحقيق / الأستاذ. محمد على النجار ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة القاهرة ١٩٦٤ م .

٥٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبى البقاء العكبرى ، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامى ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

٥٩. تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى (٥٠١هـ) تحقيق / د . عبد العزيز مطر ، ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤٢٥ هـ . ٢٠٠٤ م .

٦٠. التذكرة الفخرية للصاحب بهاء الدين المنشىء الإربلى (ت ٦٩٢هـ) تح/ د . نورى حمود القيسى ،
ود . حاتم صالح الضامن ، ط/ المجمع العلمى العراقى ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م.

٦١. تذكرة النحاة لأبى حيان ، تحقيق /د . عفيف عبد الرحمن ، ط/ مؤسسة الرسالة بيروت، ط/ الأولى ،
١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .

٦٢. التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان ، تح/ د. حسن هنداوى ، ط/ دار القلم – دمشق ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م

٦٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تح/أ. محمد كامل بركات ، نشر دار الكتاب العربى للطباعة والنشر القاهرة١٩٦٧ م .

٦٤التشبيهات من أشعار أهل الأندلس لمحمد بن الكتاني الطيب تحقيق /أ. إحسان عباس ، الناشر : دار الشروق بيروت – القاهرة الطبعة : الثانية ، ١٩٨١ م .

٦٥. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدى ، من منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية – سلسلة عيون التراث ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٦٦. التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى (بدون تاريخ).

٦٧. تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ، ط/ الدار التونسية للنشر (بدون تاريخ) .

٦٨. تفسير القرآن العظيم لابن كثير ، تح/ أ سامى بن محمد سلامة – دار طيبة للنشر والتوزيع – الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

٦٩ . التكملة للفارسى تحقيق / د . حسن شاذلى فرهود . الرياض ، ١٤٠١ هـ . ١٩٨١م .

٧٠. تلخيص مجمع الآداب فى معجم الألقاب لكمال الدين بن الفوطى ، تح/ أ. مصطفى جواد، نشر/ دمشق ١٩٦٢. ١٩٦٥م .

٧١. تهذيب اللغة للأزهرى (ت٣٧٠هـ) تح/ د . عبد السلام سردان ، ومراجعة الأستاذ/ محمد على النجار ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة (بدون تاريخ) .

٧٢. توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز ، تح/ أ.د. فايز زكى دياب ، ط/ دار السلام . ط/ الأولى ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م .

٧٣. ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب لأبى منصور عبد الملك بن محمد الثعالبى النيسابورى ، طبع الظاهر سنة ١٣٢٦ هـ . ١٩٠٨ م.

٧٤. جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر ، تح/الشيخ. محمود شاكر . نشر القاهرة ١٣٧٤ هـ .

٧٥. الجامع الصحيح سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبى عيسى الترمذي السلمي ، تحقيق / الأستاذ . أحمد محمد شاكر وآخرين ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت (بدون تاريخ) .

٧٦. الجامع الصحيح المختصر لمحمد بن إسماعيل أبى عبد الله البخاري الجعفي ، تحقيق / د. مصطفى ديب البغا ، ط/ دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت ،الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م .

٧٧. الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبى عبد الله ، طبعة دار الشعب (بدون تاريخ)..

٧٨. الجمل فى النحو للخليل بن أحمد الفراهيدى ، تح / د . فخر الدين قباوة ، دار الجيل بيروت ط/ الخامسة ١٩٩٥م .

٧٩. جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق / د . رمزى منير البعلبكى . بيروت ١٩٨٧ م .

٨٠ الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تح/ د . فخر الدين قباوة والأستاذ . محمد نديم فاضل ، ط/ دار الكتب العلمية بيروت لبنان (بدون تاريخ) .

٨١ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ط/ داراحياء الكتب العربية ١٣٥٦هـ – ١٩٣٧م .

٨٢ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، ط/ دار إحياء الكتب العربية(بدون تاريخ).

٨٣ . حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبي زرعة ، تحقيق/ الأستاذ . سعيد الأفغاني ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة الثانية ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٨٤ . الحجة في علل القراءات لأبي علي الفارسي ، تح/أ. علي النجدي ناصف وآخرين . ط/ دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٨٣م

٨٥ . الحجة في القراءات السبع للحسين بن أحمد بن خالويه أبي عبد الله ، تحقيق/ د. عبد العال سالم مكرم ، ط/ دار الشروق – بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠١هـ .

٨٦ الحماسة الشجرية تحقيق /الأستاذ . عبد المعين الملوحي و الأستاذة. أسماء الحمصي ط/ وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٠م .

٨٧ خزانة الأدب ولب لباب العرب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق /الأستاذ . عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة و دار الرفاعي بالرياض ،الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.

٨٨ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق /الأستاذ. محمد علي النجار ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩م .

٨٩ الخطط للمقريزي ، ط/الملجي (بدون تاريخ)..

٩٠. خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لعلي بن بالي القسطنطيني ، تحقيق / د.حاتم صالح الضامن ، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م .

٩١. درء تعارض العقل والنقل لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس، تحقيق / أ. محمد رشاد سالم ط/ دار الكنوز الأدبية – الرياض ، ١٣٩١ هـ .

٩٢. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، عنى به / أحمد السيد سيد أحمد علي ، ط/ المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).

٩٣ . دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ، علق عليه الشيخ . محمود محمد شاكر . ط/ مكتبة الأسرة ٢٠٠٠م .

٩٤. دمية القصر للباخرزي ، تح / الأستاذ . عبد الفتاح محمد الحلو . ط/ دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٨م.

٩٥ . دواوين الشعراء الستة الجاهليين للأستاذالشيخ: عبد المتعال الصعيدىمكتبة القاهرة ، ط/ الرابعة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٨م .

٩٦. ديوان الأخطل – نشر أنطون صالحاني – بيروت ١٨٢٩م .

٩٧. ديوان الأسود بن يعفر النهشلي تحقيق /أ. نوري حمودي القيسي بغداد ١٩٧٠ م .

٩٨. ديوان الأعشى – الصبح المنير في شعر أبي بصير – تحقيق/ رودلف جابر – فينا ١٩٢٧ م .

٩٩ . ديوان امرىء القيس – تحقيق/ الأستاذ .محمد أبي الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٨ م .

١٠٠ . ديوان أوس بن حجر – تحقيق /الأستاذ .محمد يوسف نجم – بيروت ١٩٦٠م .

١٠١. ديوان تميم بن أبي مقبل ، تح /الأستاذ . عزة حسن ط/ وزارة الثقافة بدمشق ١٣٨١هـ .

١٠٢. ديوان جرير بن عطية الخطفى – نشر / محمد إسماعيل عبد الله الصاوى القاهرة ١٣٥٣هـ .

١٠٣. ديوان جميل شعر الحب العذرى – تحقيق/ د. حسين نصار – القاهرة (بلا تاريخ) .

١٠٤. ديوان حسان بن ثابت – نشر / عبد الرحمن البرقوقى – القاهرة ١٩٢٩م .

١٠٥. ديوان الحطيئة ، تحقيق/أ. نعمان أمين طه – القاهرة ١٩٥٨م .

١٠٦. ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان ، تحقيق/د. حسين نصار ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٩م .

١٠٧. ديوان خفاف بن ندبة السلمى – جمعه وحققه/الدكتور . نورى حمودى القيسى – بغداد ١٩٦٧م .

١٠٨. ديوان ذى الرمة – تحقيق كارليل هنرى هيس – كمبردج ١٩١٩م .

١٠٩. ديوان رؤبة بن العجاج – تحقيق أهلورت – ليبزج ١٩٠٣م .

١١٠. ديوان زهير بن أبى سلمى ، بشرح ثعلب – نشر القاهرة ١٩٤٤م .

١١١. ديوان الشماخ بن ضرار الزبيانى – تحقيق /أ صلاح الدين الهادى – القاهرة ١٩٦٨م .

١١٢ . ديوان طرفة بن العبد البكرى ، بشرح الشنتمرى – نشر مكس سلغسون – باريس ١٩٠١م .

١١٣. ديوان العجاج تح / أ.عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، سوريا بيروت ١٩٧١م .

١١٤. ديوان عمر بن أبى ربيعة دار صادر بيروت ١٩٦٨ م .

١١٥. ديوان الفرزدق – نشر عبد الله إسماعيل الصاوى – القاهرة ١٩٣٦م .

١١٦. ديوان كثير عزة – تحقيق هنرى بيرس – الجزائر / باريس ١٩٢٨– ١٩٣٠م .

١١٧ . ديوان لبيد بن ربيعة العامرى – تحقيق /أ.إحسان عباس – الكويت ١٩٦٢م .

١١٨. ديوان المتنبى بشرح أبى البقاء العكبرى المسمى بالتبيان فى شروح الديوان ، صححه :أ. مصطفى السقا ، وآخرون ، ط/ مصطفى البابى الحلبى ، ط/ ١٣٩١هـ ، ١٩٧١م .

١١٩. ديوان مجنون ليلى – تحقيق/ الأستاذ. عبد الستار فراج – القاهرة (بدون تاريخ) .

١٢٠ . ديوان النابغة الذبيانى ، صنعة ابن السكيت ، تح / د . شكرى فيصل . بيروت ١٩٦٨م .

١٢١. ديوان مجنون ليلى ، ط/ دار الكتاب العربى (بدون تاريخ)..

١٢٢. ديوان المعانى لأبى هلال العسكرى ط/ مكتبة القدسى ١٣٥٢هـ .

١٢٣. ديوان الهذليين ط/ دار الكتب المصرية . القاهرة ١٩٤٥م .

١٢٤. رسالتان في اللغة لأبى الحسن الرماني تحقيق /أ. إبراهيم السامرائي ، الناشر / دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان ، ١٩٨٤م.

١٢٥. رسالة الصاهل والشاحج لأبى العلاء المعرى ، تح/ د. عائشة عبد الرحمن ط/ دار المعارف ، ط/ الثانية ١٤٠٤ هـ. ١٩٨٤ م .

١٢٦. رسالة الغفران لأبى العلاء المعرى ، تحقيق / د . عائشة عبد الرحمن ، ذخائر العرب ط / ١٩٦٣م .

١٢٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق/أ. أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٧٥ م .

١٢٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود الألوسي أبي الفضل ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت (بدون تاريخ) .

١٢٩. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني (١٣١٣هـ) نشر مكتبة إسماعيليان طهران . ناصر خسرو مطبعة الحيدرية بطهران ١٣٩٠ هـ .

١٣٠. زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ، ط/ المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ

١٣١ . الزهرة للأصبهاني ، تح/أ . إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط/ الثانية ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٥ م.

١٣٢. زهر الآداب وثمر الألباب لأبي اسحاق الحصري تحقيق / الأستاذ .علي البجاوي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٩٥٣ م.

١٣٣ . السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تح/د. شوقي ضيف ، ط/ دار المعارف ، ط/ الثانية ١٩٧٢م.

١٣٤. سر صناعة الإعراب لابن جني ، تح/ د. حسن هنداوي ، ط/ دار القلم دمشق ، ط/ الأولى ١٩٨٥م .

١٣٥. سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري تحقيق /أ. عبد العزيز الميمني القاهرة١٩٣٦ م .

١٣٦. سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق/ الأستاذ الشيخ . محمد محيي الدين عبد الحميد ط/ دار الفكر(بدون تاريخ) .

١٣٧.سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي ، تحقيق /الأستاذ . محمد عبد القادر عطا ط/ مكتبة دار الباز – مكة المكرمة ، ١٤١٤ –١٩٩٤ م .

١٣٨.سنن الدارمي لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي ، تحقيق /الأستاذ . فواز أحمد زمرلي
و الأستاذ خالد السبع العلمي ط/ دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.

١٣٩.سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد أبي عبدالله القزويني ، تحقيق/ الأستاذ . محمد فؤاد عبد الباقي ط/: دار الفكر – بيروت(بدون تاريخ)..

١٤٠.سير أعلام النبلاء للذهبي ، تح/ شعيب الأرنؤوط ، وحسين الأسد ، مؤسسة الرسالة ، ط/ الأولى ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م .

١٤١.السيرة النبوية لابن هشام المعافري (ت ٢١٣هـ) تحقيق/أ. محمد شحاته إبراهيم ط/ دار المنار
(بدون تاريخ) .

١٤٢.شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى ، ط/القدسى ١٣٥٠ م.

١٤٣.شرح أدب الكاتب لأبي منصور الجواليقى ، قدم له : السيد مصطفى صادق الرافعى مكتبة القدسى ١٣٥٠ هـ .

١٤٤.شرح أشعار الهذليين للسكرى تحقيق / أ.عبد الستار فراج ط / دار العروبة ١٩٦٣ م .

١٤٥.شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى . دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى (بدون تاريخ).

١٤٦.شرح الألفية لابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك . نشر النجف سنة ١٣٤٢هـ .

١٤٧.شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق /د . صاحب أبو جناح . العراق ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢م.

١٤٨.شرح الحماسة للمرزوقي ، تح /الأستاذ. أحمد أمين ورفاقه ، نشر لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ١٩٥١.١٩٥٣ م.

١٤٩.شرح سقط الزند (مع شروح أخرى) تحقيق/ الأستاذ. مصطفى السقا وآخرين ، دار الكتب المصرية ١٣٦٤ هـ. ١٩٤٥ م.

١٥٠ـ شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، تح /ا لأساتذة . محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد القسم الأول ط/ دار الكتب العلمية بيروت(بدون تاريخ).

١٥١ .شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق /الأستاذ الشيخ . محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ الإدارة العامة للجامع الأزهر (بدون تاريخ) .

١٥٢.شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني ، تحقيق / الشيخ. محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ دار الفكر – دمشق ،الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م .ونسخة أخرى ط/ الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ط/ ٩٥. ١٩٩٦م (١).

١٥٣ . شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تح/ د. عدنان عبد الرحمن الدوري – ط/ وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية ، مطبعة العلي – بغداد ١٩٣٧م

١٥٤ .شرح قطر الندى وبل الصدى لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري – القاهرة تحقيق /الأستاذ الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ .

١٥٥ . شرح كافية ابن الحاجب للرضى ، تح /أ. أحمد السيد أحمد ، ط/ المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).

١٥٦ . شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تح / الأستاذ. على محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، ط/ دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

١٥٧ . شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الجزء الثاني تحقيق / د. رمضان عبد التواب ط/ الهيئة المصرية العامة لكتاب ١٩٩٠ م .

١٥٨. شرح اللمع للأصفهاني أبي الحسن على بن الحسين الباقولي تحقيق / د . إبراهيم بن محمد أبي عباة ط / إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ط / الأولى ١٩٩٠ م .

١٥٩. شرح اللمع لابن برهان ، تح/د.فائز فارس ، ط/الأولى ، الكويت ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

١٦٠. شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير ، تح/ د . رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ. ٢٠٠٠ م .

١٦١. شرح المفصل لابن يعيش ، تح/ أ. أحمد السيد أحمد . ط/ المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).
١٦٢. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ، تح/ د . عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط/ دار الغرب الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .
١٦٣ . شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلي القسم الثاني ، تأليف/ د . على محمد فاخر . الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
١٦٤. شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق /الأستاذ. محمد السعيد بسيوني زغلول ط/ دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

---

(١) فرقت بينهما بذكرعدد أجزاء الكتاب .

١٦٥. الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري ، تح/ الأستاذ. أحمد شاكر ، نشر دار المعارف مصر ١٩٦٦م.

١٦٦. شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي ، تح/ د. شريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ط/ الفيصلية ، مكة المكرمة (بدون تاريخ) .

١٦٧. صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي (ت ٨٢١هـ) نشر المؤسسة العربية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (بدون تاريخ) .

١٦٨. الصحاح للجوهري ، تح الأستاذ / أحمد عبد الغفور عطار ، ط/ دار العلم للملايين بيروت لبنان ط/ الثالثة ١٩٨٤ م .

١٦٩. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي ، تحقيق / شعيب الأرنؤوط ، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ، ١٤١٤ – ١٩٩٣م .

١٧٠. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري ، تحقيق/ الأستاذ . محمد فؤاد عبد الباقي ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت(بدون تاريخ).

١٧١. طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأدنروي تحقيق/ الأستاذ. سليمان بن صالح الخزي الناشر ، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م.

١٧٢. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تح /الأستاذ . محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ دار المعارف بمصر ١٩٧٣م .

١٧٣. العبر في خبر من غبر للذهبي ، تح الأستاذ / صلاح الدين المنجد والأستاذ فؤاد سيد ، ط/ الكويت ١٩٦٦م .

١٧٤. العقد الفريد لابن عبد ربه، تح/ الأساتذة . أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الإبياري ، نشر مكتبة النهضة المصرية ط/ الثانية ١٩٦٢م .

١٧٥ - علل النحو للوراق تح/ د. محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩ م.

١٧٦. العمدة لابن رشيق ، تح /الأستاذ الشيخ. محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ دار الجيل بيروت (بدون تاريخ).

١٧٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعلامة بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) ط/ مصطفى البابي الحلبي ، ط/ ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م

١٧٨. عيون الأخبار وفنون الآثار لابن قتيبة الدينوري تح/ د. مصطفى غالب ط/ دار الأندلس ، ط/ الثانية ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

١٧٩. غريب الحديث لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبي محمد تحقيق / د. عبد الله الجبوري الناشر : مطبعة العاني – بغداد الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ .

١٨٠. الفائق في غريب الحديث لمحمود بن عمر الزمخشري تحقيق /أ. علي محمد البجاوي ، و أ. محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : دار المعرفة – لبنان الطبعة الثانية (بدون تاريخ).

١٨١. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني تحقيق / الأستاذ. أبو حفص سيد بن إبراهيم بن صادق بن عمران ، ط/ دار الحديث القاهرة ، ط/ الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

١٨٢. الفريدة في شرح القصيدة تح/ د . عبد الرحمن العثيمين ، ط/ الخانجي ، ط/ الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

١٨٣. الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي ، تحقيق / د. حسن موسى الشاعر ، الناشر : دار البشير – عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

١٨٤. الفلاكة والمفلوكون للدلجي ، مكتبة الأندلس، نشر بغداد ١٣٨٥هـ .

١٨٥. فوات الوفيات للكتبي ، تح /الأستاذ الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١ م.

١٨٦. الفواكه الجنية وهو شرح على متممة الآجرومية للشيخ عبد الله بن أحمد الفاكهي ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ) .

١٨٧. فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي ، ط/ المكتبة التجارية الكبرى – مصرالطبعة الأولى ، ١٣٥٦هـ .

١٨٨. القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٦هـ) نشر مكتبة التجارية بمصر ، مطبعة السعادة .

١٨٩. قواعد المطارحة لابن إياز تح/ أ. على الفضلي ، ط/ مكتبة دار العلوم القاهرة (بدون تاريخ) .

١٩٠. الكامل في التاريخ لابن الأثير ، ط/ دار الكتب المصرية ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

١٩١. الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف للمبرد تحقيق /د. زكي مبارك ، ط/ مصطفى الحلبي بالقاهرة ، ط/ أولى ١٩٣٧ م.

١٩٢ـ الكامل في النحو والصرف والإعراب للأستاذ أحمد قبش ، ط / دار الرشيد – بيروت(بدون تاريخ) .

١٩٣. كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق / د . مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي ط/ دار ومكتبة الهلال (بدون تاريخ)..

١٩٤ـ الكتاب لسيبويه ، تح الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط/ الثانية ١٩٧٩م.

١٩٥. كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري تحقيق/ الأستاذ . محمد أبو الفضل إبراهيم ، و الأستاذ/ عبد المجيد قطامش ، الناشر / دار الفكر . الطبعة الثانية ١٩٨٨م .

١٩٦. كتاب اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، تحقيق /د. مازن المبارك الناشر : دار الفكر – دمشق الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م .

١٩٧. كتاب اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق / د. فائز فارس ، الناشر : دار الكتب الثقافية – الكويت ، ١٩٧٢م.

١٩٨ . الكشاف للزمخشري ، ط/ الدار العالمية بالقاهرة (بدون تاريخ). .

١٩٩. كشف الظنون عن أسامي الفنون لحاجي خليفة .ط/ استانبول ١٩٤٣م.

٢٠٠. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، تحقيق أ/ غازي مختار طليمات ، ط/ دار الفكر – دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .

٢٠١. لسان العرب لابن منظور المصري ط/ دار صادر – بيروت الطبعة الأولى(بدون تاريخ).

٢٠٢. لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، ط/ حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، الهند ١٣٢٩هـ .

٢٠٣. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير الجزري تحقيق /الأستاذالشيخ . محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة العصرية – بيروت ، ١٩٩٥م .

٢٠٤. مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب تحقيق / الأستاذ. عبد السلام هارون ، ط/ ذخائر العرب ١٩٤٨ . ١٩٤٩ م .

٢٠٥. مجالس العلماء للزجاجي تحقيق / الأستاذ. عبد السلام هارون . الكويت ١٩٦٢م .

٢٠٦ـ المجتبى من السنن لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي ، تحقيق / الأستاذ.عبدالفتاح أبو غدة ، ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م .

٢٠٧. مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة ،العدد الثالث والعشرون سنة ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م .

٢٠٨. مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق/ الشيخ. محمد محيي الدين عبد الحميد ط/ دار المعرفة – بيروت(بدون تاريخ)..

٢٠٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ، تحقيق / الأستاذ. علي النجدي ناصف ، د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٤٢٠هـ. ١٩٩٩ م .

٢١٠. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده الأندلسي تحقيق / الأستاذ . مصطفى السقا وآخرون القاهرة ١٩٥٨ م .

٢١١. مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي ، تحقيق /الأستاذ . محمود خاطر ، ط/ مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، طبعة ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .

٢١٢. المخصص في اللغة لابن سيدة ط / بولاق ١٣١٦ . ١٣٢١ هـ

٢١٣. المذكر والمؤنث للفراء تحقيق/ أ. مصطفى الزرقا . بيروت حلب ١٣٤٥هـ .

٢١٤. مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ، ط/ حيدر أباد الدكن ، ط/ أولى ، دائرة المعارف النظامية الهند ١٣٣٨هـ.

٢١٥. المرتجل لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) تحقيق/ أ. علي حيدر ، ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ. ١٩٧٢م .

٢١٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ، تحقيق/ أ . فؤاد علي منصور ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .

٢١٧ـ المسائل البصريات لأبي علي الفارسي تحقيق / د . محمد الشاطرأحمد محمد ، نشر القاهرة ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥م .

٢١٨ـ المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق / د . محمد الشاطرأحمد محمد ، نشر القاهرة ١٤٠٣هـ . ١٩٨٢م .

٢١٩ـ المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ، تح/ د. مصطفى الحدري . ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق(بدون تاريخ).

٢٢٠ . المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق/ أ . محمد كامل بركات ، دار المدني ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٤م .

٢٢١ـ المستقصى في أمثال العرب لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الناشر / دارالكتب العلمية – بيروت الطبعة الثانية ، ١٩٨٧م .

٢٢٢ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني ، ط/ مؤسسة قرطبة – القاهرة(بدون تاريخ).

٢٢٣ـ مسند الشهاب لمحمد بن سلامة بن جعفر أبي عبد الله القضاعي ، تحقيق /أ. حمدي بن عبد المجيد السلفي ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م .

٢٢٤ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق / د. حاتم صالح الضامن، الناشر / مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

٢٢٥ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف / أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ) تح/ أ.د . عبد العظيم الشناوي ، نشر دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) .

٢٢٦ـ مصنف عبد الرزاق لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق/ أ. حبيب الرحمن الأعظمي ط/ المكتب الإسلامي – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ .

٢٢٧. المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، تحقيق/أ. كمال يوسف الحوت ط/ مكتبة الرشد – الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

٢٢٨. معالم التنزيل للبغوى ، تح /الأساتذة. محمد عبد الله النمر ، وعثمان جمعة ضميرية ، وسليمان مسلم الحرش – ط/ دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م .
٢٢٩. معاني القرآن للأخفش ، تح/ د. هدى محمود قراعة . ط/ مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٢٣٠. معاني القرآن للزجاج تحقيق/ د . عبد الجليل عبده شلبي ، صيدا . بيروت ١٩٧٢ م .

٢٣١. معاني القرآن للفراء، تح / الأستاذ. محمد على النجار وآخرين.نشر القاهرة ١٩٥٦ م .

٢٣٢. معاهد التنصيص للعباسي، تح/ الشيخ. محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ عالم الكتب بيروت ١٩٤٧ م.

٢٣٣. المعجم المفصل فى شواهدالعربية إعداد /إميل بديع يعقوب ط/ دار الكتب العلمية بيروت
(بدون تاريخ) .

٢٣٤. المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح المطرزى ، تحقيق/ الأستاذين . محمود فاخوري و عبد الحميد مختار ط/ مكتبة أسامة بن زيد – حلب ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩م .

٢٣٥. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، وبهامشه حاشية السوقى ط/ دار السلام القاهرة الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٢٣٦. المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق / د.علي بو ملحم
ط/ دار ومكتبة الهلال – بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .

٢٣٧. المقاصد للعيني . مطبوع بحاشية شرح الأشموني ، ط/ عيسى البابي الحلبي القاهرة (بدون تاريخ)

٢٣٨. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى للعيني (ت ٨٥٥هـ) مطبوع بحاشية خزانة الأدب للبغدادي ط/ بولاق (بدون تاريخ)(١).

٢٣٩ . المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق / د . كاظم بحر المرجان ، نشر . بغداد . ١٩٨٢ م .

٢٤٠. المقتضب للمبرد ، تح أ.د/ محمد عبد الخالق عضيمة ، ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٤١٥هـ . ١٩٩٤م .

٢٤١. مقدمة في أصول الحديث لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي ،تحقيق / أ. سلمان الحسيني الندوي ، ط/دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان ،الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٤٢. معجم البلدان لياقوت الحموي ، نشر مكتبة خياط ببيروت عن طبعة أوروبا .

٢٤٣. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري تحقيق / أ. مصطفى السقا .نشر القاهرة ١٩٤٥ . ١٩٥١ م .

٢٤٤. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . ط/المطبعة العربية ١٩٥٧م .

٢٤٥. مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ /محمد عبد العظيم الزرقاني ، تحقيق / مكتب البحوث والدراسات ط/ دار الفكر – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م.

٢٤٦. المنتظم في تاريخ الأمم لابن الجوزي ، نشر / حيدرآباد الدكن – الهند١٣٥٨هـ .

—

(١) فرقت بينهما بذكر الكتاب المطبوع معه .

٢٤٧. منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزرى ، ط/ دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ .

٢٤٨. المنصف لابن جنى شرح لكتاب تصريف المازنى تح /الأستاذين. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، نشر وزارة المعارف العمومية ط/ مصطفى الطبى ، ط/ أولى سنة ١٩٥٤ م .

٢٤٩. منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية ، تأليف/ د. عبد الأمير محمد أمين الورد، منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، بيروت و مكتبة دار التربية بغداد ط/ الأولى ١٣٩٥هـ ، ١٩٧٥م .

٢٥٠. الموازنة بين شعر أبى تمام والبحترى للآمدى تحقيق /أ. السيد صقر ، نشر القاهرة ١٩٦١م .

٢٥١. الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء لمحمد بن عمران المرزبانى ط/ المطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ .

٢٥٢. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري تحقيق / د.عبدالكريم مجاهد الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

٢٥٣. موطأ الإمام مالك لمالك بن أنس أبى عبد الله الأصبحي ، تحقيق / د. تقي الدين الندوي ، ط /دار القلم – دمشق ،الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م

٢٥٤. ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبى ، تح/ الأستاذ. على محمد البجاوى، ط/ دارالمعرفة بيروت لبنان (بدون تاريخ) .

٢٥٥. نتائج الفكر فى النحو للسهيلى (ت ٥٨١هـ) تحقيق / أ د . محمد إبراهيم البنا ، نشر دار الرياض السعودية سنة ١٩٨٤م.

٢٥٦. النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى . مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.

٢٥٧. النحو العربي للدكتور مازن المبارك . ط/ دار الفكر (بدون تاريخ).

٢٥٨. نزهة الألباء في طبقات الأدباء تحقيق/ الأستاذ . محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة المدني ١٣٨٦هـ . ١٩٦٧م .

٢٥٩. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ/ محمد الطنطاوي، ط/دار المنار ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .

٢٦٠. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لأبي الحسن البقاعي ، تشرمكتبة ابن تيمية . القاهرة ، ط/ الأولى ١٣٨٩ هـ . ١٩٦٩م .

٢٦١. نكت الهميان في نكت العميان لصلاح الدين الصفدي ، عني به أ . أحمد زكي ط/ دار المدينة ١٣٢٩ هـ .١٩١١م .

٢٦٢. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، تح/ د . محمد عبد القادر أحمد ، نشر دار الشروق ، ط/ أولى سنة ١٤٠١هـ .

٢٦٣. نوادر القالي لأبي علي القالي (مع ذيل الأمالي) ، ط/ دار الكتب ١٩٢٦ م .

٢٦٤. نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري ، ط/ دار الكتب القاهرة ١٩٢٩ م

٢٦٥. هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ، مطبعة المعارف باستانبول ١٩٠١–١٩٠٥م .

٢٦٦. همع الهوامع للسيوطي ، صححه : السيد محمد بدر الدين الغساني ، ط/ دار المعرفة لبنان (بدون تاريخ) .. ونسخة أخرى تح/ د .عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية(بدون تاريخ)(١) .

٢٦٧. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لشمس الدين بن خلكان ، تح /الأستاذ الشيخ . محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ النهضة ١٩٤٨م .

٢٦٨. يتيمة الدهر لأبي منصور الثعالبي ، تحقيق /الأستاذ الشيخ . محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/ مطبعة السعادة ١٩٥٦م .

—

(١) فرقت بينهما بذكر المحقق .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
١ ـ المقدمة	٣
٢ ـ التمهيد ويشتمل على المباحث الآتية :	١٣
الأول :التعريف بـ(ابن برهان العكبرى) .	١٤
الثانى :التعريف بـ(ابن الخباز) .	٢٥
الثالث :التعريف بالشرحين.	٣٣
٣ الفصل الأول : مسائل الخلاف بين الشرحين وفيه ثمانية مسائل وهى:	
(١) مسألة: الوقف على المقصور المنون .	٣٧
(٢) مسألة: رافع الخبر .	٤٥
(٣) مسألة:تقديم خبر مازال وأخواتها عليها .	٥٠
(٤) مسألة: تقديم الحال على العامل الظرف أو الجار والمجرور .	٥٥
(٥) مسألة:تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف غير زائد .	٦٠
(٦) مسألة:العامل فى المعطوف .	٦٤
(٧) مسألة:الإضراب بـ(إلا) .	٦٧
(٨) مسألة:إما الثانية .	٧١

والفصل الثانى : ما زاده الشارح (ابن برهان) من آراء على ما ذكره مصنف الكتاب ،

وفيه تسع عشرة مسألة هى :

(١) مسألة :اسمية (كيف) . ٧٥

(٢) مسألة : اسمية (إذا). ٧٨

(٣) مسألة : الوقف على الاسم المنقوص إذا كان مضافا . ٨١

(٤) مسألة :إعراب الأسماء الستة . ٨٣

(٥) مسألة : إطلاق الذات على اسم الله ـ تعالى ـ والنسبة إليها . ٨٧

(٦) مسألة :جواز أن يلي الخبر شرطا وجزاء . ٨٩

(٧) مسألة :تقدير المتعلق بالباء في (بسم الله الرحمن الرحيم) . ٩١

(٨) مسألة :تركيب حيذا وحكم النكرة بعدها . ٩٥

(٩) مسألة :تأتي (إن) نافية وشرطية وزائدة . ١٠١

(١٠) مسألة :تأتي (أن) مخففة ومفسرة وزائدة . ١٠٧

(١١) مسألة : جواز إعمال (إن) إذا دخلت عليها (ما) . ١١٣

(١٢) مسألة :مجيء (أن) بعد لو ولولا . ١١٥

(١٣) مسألة : زيادة (لا) . ١١٩

(١٤) مسألة :إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه . ١٢٣

(١٥) مسألة :زيادة (ثم) . ١٢٥

(١٦) مسألة : زيادة (الواو) . ١٢٨

(١٧) مسألة : التصريح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا في منع الصرف . ١٣٣

(١٨) مسألة : ترك صرف ماينصرف للضرورة . ١٣٧

(١٩) مسألة : حكم معدول العدد إذا سمي به . ١٤٤

الفصل الثالث : ما زاده الشارح (ابن الخباز) من مسائل على ما ذكره (المصنف)، ويشتمل على إحدى وثلاثين مسألة هي :

(١) مسألة: الوقف على الاسم الممدود . ١٤٨

(٢) مسألة: حذف مفعولي ظن وأعلم وأخواتهما. ١٤٩

(٣) مسألة: حكم أعلم وأخواتها إذا بنيت لما لم يسم فاعله . ١٥٥

(٤) مسألة: تكرار المستثنى . ١٥٧

(٥) مسألة:منع تقديم المستثنى على الفعل الناصب له والأداة . ١٦١

(٦) مسألة:من معاني (من) التبيين . ١٦٤

(٧) مسألة:منع دخول الكاف على المضمر . ١٦٨

(٨) مسألة: الإضافة اللفظية . ١٧٤

(٩) مسألة:تعدد النعت والمنعوت لعاملين . ١٧٧

(١٠) مسألة:تعدد النعت والمنعوت لعامل واحد . ١٧٩

(١١) مسألة:منع عطف الصفة على الموصوف وجوازها على الصفة . ١٨٠

(١٢) مسألة:منع تقديم الصفة على الموصوف . ١٨١

(١٣) مسألة: العامل في الصفة . ١٨٣

(١٤) مسألة:فائدة البدل . ١٨٥

(١٥) مسألة:العامل في البدل . ١٨٧

(١٦) مسألة:المبدل منه مطرح أم مراد ؟ ١٩١

(١٧) مسألة:جواب (أم) المعادلة في الاستفهام . ١٩٥

(١٨) مسألة: كيفية ترخيم ماختم بألف ونون للتثنية . ١٩٩

(١٩) مسألة:كيفية ترخيم ما ختم بواو ونون فى جمع المذكر. ٢٠٢

(٢٠) مسألة: كيفية ترخيم ما ختم بـ(ياء) النسب . ٢٠٤

(٢١) مسألة:أحوال الفعل المضارع بعد (إذن) . ٢٠٦

(٢٢) مسألة: أحوال الفعل المضارع بعد (الفاء) . ٢٠٩

(٢٣) مسألة: من أسباب منع الصرف : العلمية ووزن الفعل . ٢١٢

(٢٤) مسألة:جمع الاسم إذا كان صفة . ٢٢١

(٢٥) مسألة:تكسير الجمع المسمى به . ٢٢٣

(٢٦) مسألة:هل يجوز جمع المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ؟ ٢٢٥

(٢٧) مسألة:توطئة القسم . ٢٣٠

(٢٨) مسألة: حالات الوجوب والجوازفى اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ٢٣٤

(٢٩) مسألة: حالات الشرط والجزاء . ٢٤٠

(٣٠) مسألة:الخلاف فى جازم جواب الشرط . ٢٤٤

(٣١) مسألة:منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب . ٢٤٩

الخاتمة . ٢٥١

فهرس المراجع والمصادر. ٢٥٣

فهرس الموضوعات . ٢٧٩